شـــؤون اجتماعية

العدد 141، ربيع 2019 – السنة 36

الافتتاحية 6

بحوث ودراسات:

عوامل العنف الأسري وآثاره في دول الخليج العربي
د. إبراهيم بن محمد الزبن 9

دور القوة الناعمة فى تدعيم مكانة الدولة عالمياً:
«دولة الإمارات العربية المتحدة نموذجاً»
د. أحمد محمد أبو زيد 67

العوامل المؤثرة في مشاركة الناخب المصري في الانتخابات البرلمانية لعام 2015:
«مركز ميت غمر بمحافظة الدقهلية نموذجاً»
د. حنان أمين إسماعيل 115

واقع تبني المسؤولية البيئية في المنظمات الصناعية
«دراسة ميدانية على مستوى مؤسسة فرتيال عنابة»
د. شرفة أسماء 145

جدوى تطبيق سياسات التعليم ومعايير الاعتماد الأكاديمي الأمريكية
لتعليم الخدمة الاجتماعية في المملكة العربية السعودية
«دراسة مطبقة على الأكاديميين في تخصص الخدمة الاجتماعية في مدينة (الرياض)»
د. لانا بنت حسن بن سعيد 177

تجربة الكتابة المسرحية عند المرأة
في دولة الإمارات العربية المتحدة
د. يحيى سليم سليمان عيسى
د. فراس خالد حمدان الريموني
د. «محمد خير» يوسف علي الرفاعي 215

مجلة شؤون اجتماعية مسيرة تميز وارتقاء بين المجلات العلمية العربية"

أضافت "مجلة شؤون اجتماعية" نجاحا جديدا يضاف إلى رصيد نجاحاتها، وذلك بنجاحها في الحصول على معايير اعتماد معامل التأثير والاستشهاد العربي أرسيف (Arcif) المتوافقة مع المعايير العالمية. وتتأتي أهمية هذا الانجاز من من أن أطلق هذا المعيار هي قاعدة البيانات العربية الرقمية "معرفة"؛ وهي مؤسسة علمية رفيعة المستوى تحظى بمصداقية كبيرة وتملك أضخم قاعدة بيانات عربية رقمية وتغطي في تقاريرها(334) مركزا بحثيا وجامعة وهيئة علمية جلها (73%) من الجامعات . وقد عملت "معرفة" على جمع ودراسة بيانات ما يزيد عن 4000 مجلة علمية أو بحثية عربية في مختلف التخصصات منشورة باللغة العربية، أو الإنجليزية، أو الفرنسية، أو متعددة اللغات، والصادرة عن أكثر من 1.400 هيئه علمية أو بحثيه في(20) دولة عربية، وبلغ عدد المقالات التي تم جمعها ودراستها (185.000) مقالة علمية. وقد نجح من هذا العدد الكبير من المجلات (362) مجلة علمية فقط ، كانت مجلة "شؤون اجتماعية" إحداها.

إن مجلة شؤون اجتماعية إذ تزف هذه البشرى للباحثين والكتاب والمتخصصين والمحكمين، وأعضاء الهيئة الاستشارية، وهيئه التحرير الذين تعاقبوا على العمل في هذه المجلة، وأعضاء جمعية الاجتماعيين توجه كل الشكر والتقدير لكل هؤلاء لأن الفضل الأكبر في نجاح المجلة في الحصول على هذا الاعتماد كان لهم، وإن ماوصلت إليه المجلة من نجاح كان نتاج جهود متواصلة امتدت على مدى خمس وثلاثين سنة . فمجلة شؤون اجتماعية صدرت في ربيع سنة 1984، وقد وضعت -منذ صدورها- هدفاً سعت للوصول إليه؛ وهو أن تكون واحدة من بين أهم المجلات العربية العلمية المحكمة التي تصدر في الوطن العربي في مجال البحوث والدراسات التي تعنى بالعلوم الإنسانية والاجتماعية، مستفيدة في ذلك الوقت مما وصلت إليه المجلات العلمية

الخليجية الناجحة التي سبقتها في الصدور، مثل:"مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية" التي صدرت عن مجمع مجلس النشر العلمي بجامعة الكويت منذ عام 1973، و"المجلة العربية للعلوم الإنسانية" التي صدرت عن المجلس نفسه منذ مطلع سنة 1981، وغيرهما من المجلات. وقد كان للهيئة الاستشارية للمجلة التي تضم في عضويتها أساتذة أكاديميين من أصحاب الخبرة والدراية تم اختياهم من أغلب الجامعات العريقة في الإمارات ومن جميع التخصصات، وأعضاء هيئة تحريرها الذين تم اختيارهم من الأساتذة الذين كانت لهم تجارب ناجحة في العمل في مجلات علمية محكمة.دور كبير في هذا النجاح.

حيث أسهم هؤلاء بوضع استراتيجة للمجلة وخطة لعملها؛ تقوم على الإلتزام بجميع المعايير التي يجب أن تتوفر في المجلات العلمية المحكمة، من حيث اختيار أفضل المحكمين في اختصاصاتهم، والإلتزام بتنفيذ قراراتهم، والوصول بالمجلة إلى الباحث والقارئ العربي المتخصص في جميع أرجاء الوطن العربي، من خلال البيع في المكتبات، والاشتراكات، والإهداءات التي تشمل أغلب كليات الآداب، وكليات العلوم الإنسانية والاجتماعية، والمكتبات في أغلب الجامعات العربية. وواكبت المجلة التطور الذي حققته التقنيات الحديثة؛ إذ وفرت للباحثين نسخة رقمية من المجلة عبرموقع جمعية الاجتماعيين على الشبكة الألكترونية (http://www.sociological-uae.org.ae)

أو الموقع (http://site.ebrary.com/lib/almanhal/home.action?force=1).

وقد سعت المجلة للتسجيل في التصنيف العالمي ISSN تحت رقم ISSN1025-059X وحصلت عليه منذ شهر يوليو 1995.

وبغية الارتقاء بالمجلة والإفادة من الخبرات العلمية والأكاديمية المتوفرة في الجامعة الأمريكية في الشارقة ؛ وقعت اتفاقية شراكة معها، لتكون "مجلة شؤون اجتماعية" المجلة العلمية العربية الأولى التي تتشارك في إصدارها ، جمعية من الجمعيات ذات النفع العام (جمعية الاجتماعيين)، ومؤسسه أكاديمية عريقة (الجامعة الأمريكية).

وقد حظيت المجلة بثقة الباحثين والمؤسسات العلمية والأكاديمة واعتمدت في الترقيات في أغلب الجامعات العربية، واستقطبت عددا كبيرا من الأساتذة المرموقين والكتاب والباحثين من جميع أرجاء الوطن العربي لنشر أعمالهم البحثية ودراساتهم فيها ، كماأصبحت البحوث

والدراسات التي تنشرها مرجعا أساسيا يعود إليه الباحثون والأكاديميون ومتخذو القرار.

وستتابع المجلة مسيرتها و ستمضي قدماً في العمل بدأب وثبات لمتابعة التطور والارتقاء للوصول إلى أفضل المستويات، ولتساهم بفاعلية في حركة النشر والبحث العلمي العربي سعياً لتعزيز مكانة البحث العلمي وتوسيع آفاقه في البلدان العربية لأن البحث العلمي كان وما يزال واحدا من عوامل رقي الأمم ومؤشرا على تقدمها .

وعرفانا بالجميل تتقدم المجلة والعاملون فيها بمناسبة نجاحها بهذا التصنيف بكل الشكر لصاحب السمو الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي عضو المجلس الأعلى للإمارات حاكم الشارقة الذي قدم لها كل أسباب الدعم والمساندة في جميع مراحل صدورها، وإلى المجلس الوطني للإعلام في الإمارات، وإلى وزارة تنمية المجتمع، وإلى المواطنين الغيورين عل النهوض بالثقافة الوطنية تقديرا لدعمهم المستمر للمجلة، مما كان له أكبر الأثر بالوصول بالمجلة إلى ماوصلت إليه؛ وتأمل أن تحظى بمزيد من الدعم لتوفير جميع الإمكانيات لاستمرار صدورها لتؤدي دورها في النهوض بالثقافة العربية لتعود أمتنا إلى ما كانت عليه مركزاً مشعاً للعلوم والثقافة ومكوناً أساسياً من مكونات الحضارة الإنسانية.

شؤون اجتماعية

Journal of Social Affairs

Volume 36, Number 141 Spring 2019

Foreword 8

Articles and Research Papers

Manuscripts in Arabic

Factors of Domestic Violence and its Effects in the Arab Gulf States.
Dr. Ibrahim Muhammed Alzibin 9

Soft Power and Enhancing State's International Position: The Case Study of the United Arab Emirates
Dr. Ahmed M. Abozaid 67

Factors Influencing Voter Participation in Parliamentary Elections for the Year 2015 The Case of Meet Ghamer – Daqahlya Governorate
Dr. Hanan Amin Ismail 115

The Reality of Adopting the Environmental Responsibility in Industrial Company -Case study Fertial Company for Petrochemical Fertilizer Industry in Algeria
Dr.Asma cheurfa **145**

The feasibility of applying the American Social Work Educational Policy and Accreditation Standards to educate Social work in Saudia "Applied study on Academics in the field of Social Work in Riyadh City"
Dr. Lana Hassan Bin Said **177**

Women Theatrical Writing in the United Arab Emirates
Dr. Yahya Salim. S. Issa
Dr. Firas. Khaled .H.Alramouni
Dr." Mohammad Khiar" Yousef Al-Refai **215**

Disclaimer: Views expressed by authors and reviewers are solely their own and in no way represent any positions or policies of the editors or the ***Journal of Social Affairs***.

Foreword

Journal of Social Affairs a process of excellence and advancement among Arab scientific journals

Journal of Social Affairs (JSA) has added a new success to its success, to the oscillated, of their successes, In terms of its success in obtaining the criteria for accreditation of the Arabic-based (Arcif) effect and standards factor. The importance of this achievement is that this standard was launched by the Arab Digital Database "al-Ma'rifah/Knowledge", a high-level scientific institution that enjoys great credibility and possesses the largest Arab digital database. It covers (334) research centers, universities and scientific bodies (73%) of universities. Knowledge or al-Ma'rifah has collected and studied data from more than 4,000 scientific or research journals in various disciplines published in Arabic, English, French or multilingual, and issued by more than 1,400 scientific or research bodies in 20 Arab countries. And the number of collected articles and studied reached (185,000), scientific articles, has succeeded from this large number of journals (362) scientific journal only, Journal of Social Affairs was one of them.

The JSA, as it celebrates this, is dedicated to researchers, writers, specialists and reviewers, members of the Advisory Board and the Editorial Board, who have followed the work in this journal. The members of the Social Society paid their respects to all of them; the success of the journal has been the product of continuous efforts spanning over 35 years. A series of JSA was published in the spring of 1984, and since its inception, it has developed a goal that it sought to reach, is to be one of the

most important peer reviewed scientific Arab journals published in the Arab world in the field of research and studies that deal with humanities and social sciences. Benefiting at that time from what reached the Gulf scientific journals successful, which proceeded in the issuance, such the Journal of the Humanities and Social Sciences, which was issued by the Council of Scientific Publishing Council of Kuwait University since 1973, and the Arab Journal of Human Sciences, which was issued by the same Council since the beginning of 1981, and other journals. The Advisory Board of the journal, which includes members of academic professors with expertise, were selected from the most prestigious universities in the UAE and from all disciplines, and members of the editorial board who were selected from the professors who have had successful experiences in working in scientific journals, a big role in this success..

Where they contributed to the development of a strategy for the j JSA, and a plan of action, is based on compliance with all the standards that must be available in the scientific journals, in terms of selecting the best arbitrators in their specialties, and the commitment to implement their decisions. The JSA would be access to the researchers and the Arab readers throughout the Arab world. Through libraries, subscriptions, and dedications that include most of the faculties of arts, colleges of humanities and social sciences, and libraries in most Arab universities. The JSA kept pace with the development of modern technologies, by providing researchers with a digital copy of the journal through the social networking site of the Society (http://www.sociological-uae.org.ae),or the site (http://site.eibrary.com/lib/almanhal/home.action?force=1), and the JSA has sought to register in the International Standard Serial Number/ ISSN: 1025-059X and has received it since July 1995.

In order to upgrade of the JSA and benefit from the scientific and academic experience available at the American University of Sharjah, a partnership agreement was signed with it as the "Social Affairs Maga-

zine", the first Arab scientific journal to be co-produced by the Association of Social Welfare (Association of Sociologists), and a long-established academic institution (American University).

The JSA received the confidence of researchers, scholars, academic institutions, and adopted in promotions in most Arab universities. It attracted a large number of distinguished professors, writers and researchers from all over the Arab world to publish their research work and studies. The published research and studies within the JSA became a basic reference for researchers, academics and decision-makers. The JSA will continue its work and will continue to work diligently and steadily to follow up the development and upgrading to reach the best levels and to contribute effectively to the Arab publishing and scientific research movement in order to enhance the scientific research and expand its horizons in the Arab countries because scientific research has been and remains one of the factors of the advancement of nations and an indicator of its progress.

The JSA and its staff are very grateful to His Highness Sheikh Dr. Sultan bin Mohammed Al Qasimi, Member of the Supreme Council of the UAE and Ruler of Sharjah, for providing support and encouragement at all stages of its issuance, To the National Media Council of the UAE, to the Ministry of Community Development, and to citizens who are, who are keen to promote national culture in recognition of their continued support for the JSA, which has had the greatest impact of access to the journal to its findings; and hopes to receive more support to provide all the possibilities for the continuation of JSA issuance to play its role in the promotion of Arab culture, to promises of our nation to what it was a shining science and culture center and an essential component of the components of human civilization.

عوامل العنف الأسري وآثاره في دول الخليج العربي

د. إبراهيم بن محمد الزبن ●

ملخص الدراسة

هدفت الدراسة إلى التعرف على ظاهرة العنف الأسري في ضوء الأطروحات المتباينة للوصول إلى تحديد واضح يتلاءم مع طبيعة مفهومه، وإلى التعرف على أبرز العوامل المؤدية للعنف الأسري والآثار المترتبة على الأسرة والمجتمع في دول الخليج العربي، وكذلك إلى التعرف على الآليات المناسبة للحد من انتشاره.

واعتمدت الدراسة في إطارها النظري على المسح الأدبي للتصورات المفسرة للعنف الأسري المتباينة في تحليلها لهذه الظاهرة، فنجد اهتمام بعض النظريات بتفسير المواقف التي يظهر فيها العنف باعتبار أن الموقف يخلق العنف، في حين اهتمت نظريات أخرى بتفسير أسباب العنف بالرجوع إلى خلل في بنية الأسرة ووظائفها وهو ما يمكن أن يساعد في تفسير الأسباب المتعلقة ببنية الأسرة، وأرجع بعضها العنف إلى أسباب اجتماعية ونفسية كضعف القدرة على الضبط الذاتي، إضافة إلى الاهتمام بطبيعة الضغوط الاجتماعية التي لها دور بارز في ارتكاب جرائم العنف. ولإضفاء مزيد من الفهم لطبيعة موضوع العنف الأسري تم استعراض عدد من الدراسات

● جامعه الأمام محمد بن سعود الإسلامية – الرياض– المملكة العربية السعودية

السابقة التي اهتمت بهذا الموضوع وصنفت إلى دراسات محلية وعربية وأجنبية.

وتنتمي هذه الدراسة إلى الدراسات الوصفية التحليلية والتي تستهدف تحليل ظاهرة العنف الأسري في دول الخليج العربي واستخدمت منهج المسح الاجتماعي بطريقة العينة، وتكون مجتمع الدراسة من الخبراء المختصين بالمجال الأسري حيث تم سحب عينة عمديه، واعتمدت في تحقيق أهدافها على تصميم مقياس كأداة لجمع البيانات الميدانية لقياس العنف الأسري في دول الخليج العربي، وتكون من عدة محاور تعكس أهداف الدراسة وتساؤلاتها.واستخدمت عدة أساليب إحصائية وصفية واستدلالية لعرض ووصف وتحليل بيانات الدراسة. وكشفت النتائج عن التباين في تحديد مفهوم العنف الأسري، وموافقة المبحوثين على مجموعه من العوامل الاجتماعية الأكثر تأثيراً في حدوث العنف الأسري على الأسرة والمجتمع، كما توصلت إلى مجموعه من الآثار المترتبة على هذه الظاهرة من وجهة نظر المبحوثين، والذين جاءت استجاباتهم على هذا المحور بدرجة كبيرة من الموافقة، فبرزت الآثار النفسية فالآثار الاجتماعية ثم الآثار الاقتصادية للعنف الأسري، واتفق المبحوثون على مجموعه من الآليات لمواجهة العنف الأسري من أهمها ضرورة بناء استراتيجيات مشتركة بين دول الخليج لمواجهة العنف الأسري.

ووفقاً لهذه النتائج فقد أوصت الدراسة ببعض التوصيات التي من شأنها وقاية الأسرة من هذه المشكلة، ومنها رعاية ضحايا العنف الأسري من خلال مؤسسات الرعاية الاجتماعية الرسمية والأهلية، ورصد مظاهر وأشكال العنف الأسري، والعمل على توصيفها وتحليلها، ومن ثم التعامل معها بصورة علمية وفق التنظير النفسي والاجتماعي، إلى جانب إجراء المزيد من الدراسات والبحوث التي تهتم بقضايا ومشكلات الأسرة بالمجتمع، ونشر الوعي الديني والتنسيق بين المؤسسات المجتمعية في سبيل مواجهة ومعالجة هذه الظاهرة، وتطوير وتفعيل التشريعات والقوانين المتعلقة بقضايا العنف الأسري بما يتلاءم مع طبيعة مجتمعات دول الخليج واحتياجاتها.

الكلمات الدالة: العنف، الأسرة، العوامل، الآثار، دول الخليج العربي.

أولا) مشكلة الدراسة:

ناقشت الدراسات المختلفة مفهوم العنف الأسري والعوامل المسببة له والآثار الناتجة عنه على مستوى الأفراد والمجتمعات بشكل موسع، إلا أنهم لم يتفقوا على تحديد واضح وتفسير موحد بسبب ما يحيط بظاهرة العنف من مضامين أيديولوجية وسياسية وثقافية واجتماعية. وعلى

الرغم من تأكيدها على أن العنف الأسري لا ينشأ بمعزل عن الظروف البيئية المحيطة به في المجتمع، إلا أنها لم تناقش بشكل متعمق طبيعة السياق الاجتماعي والاقتصادي والثقافي الذي تنشأ فيه ظاهرة العنف.

وتعد مشكلة العنف الأسري ظاهرة اجتماعية أفرزتها ظروف الحياة بمتغيراتها الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية، وهي ليست حالة ظرفية طارئة بقدر ما هي نمط من أنماط السلوك الإنساني، ومما يثير ويلفت الانتباه ارتفاع معدلاتها، وتنوع أنماطها، حيث يكاد لا يخلو منها مجتمع أو ثقافة، فهي منتشرة في المجتمعات المتقدمة والنامية على حد سواء (الصغير، 2012م: 12).

وفي هذا الإطار قامت منظمة الصحة العالمية في عام 2016م بإجراء دراسة شملت عدة دول أظهرت نتائجها أن العنف الأسري ليس مشكلة محدودة قد تنحصر ضمن الجيوب الثقافية الفرعية ولكنه مشكلة عالمية في الصحة العمومية ذات أبعاد وبائية. وعلى أساس البيانات الواردة من (80) دولةً في هذه الدراسة تبيّن أنه تقريباً (30 %) من النساء المتزوجات من إجمالي نساء العالم قد تعرضن للعنف الجسدي على يد أزواجهن، وأن معدل انتشار هذا العنف يتراوح بين (23.2 %) في البلدان المرتفعة الدخل و (24.6 %) في إقليم غرب المحيط الهادئ و (37 %) في إقليم شرق المتوسط التابع للمنظمة و (37.7 %) في إقليم جنوب شرق آسيا. وتضمنت أبرز الآثار الصحية الإصابات والوفيات، والآثار غير المباشرة كالقلق والاكتئاب والتغيب عن العمل وتدني الأداء العام وضعف الرضا الزوجي وسوء العناية بالأطفال والقيام بالمهام الزوجية والأسرية.

وعلى الرغم من أن موقع هيئة الأمم المتحدة للمرأة يشير إلى أنّ نسبة العنف ضدّ النساء في بعض البلدان تبلغ نحو 70 % وأنّ 37 % من النساء في العالم العربي تعرّضن لعنف جسدي أو جنسي لمرّة واحدة في حياتهن على الأقلّ؛ إلا أنه يلاحظ أن غالبية الدول العربية لا تهتم بمشكلة العنف الأسري بشكل كاف في ظل الثقافة المجتمعية السائدة التي تعد العنف أمراً عائلياً بحتاً ولا يتمّ التبليغ عنه أو الشكوى منه في معظم الحالات لاعتبارات ثقافية واجتماعية.

وفي هذا السياق يلاحظ تباين دول الخليج العربي في التعامل مع ظاهرة العنف الأسري، فقد أقرّت السعودية في عام 2013م قانوناً لمكافحة العنف الأسري يوفّر مرجعاً نظامياً للوقاية من العنف وحماية الضحايا، ووفرت لجاناً للحماية ودور إيواء للضحايا. وأقرت مملكة البحرين في عام 2015م قانوناً لحماية الأسرة كما وفرت دوراً لإيواء ضحايا العنف. بينما تُخصّص الإمارات العربية المتحدة بنوداً محددة في قانون العقوبات تتناول هذه المسألة مع وجود جهات حكومية

متخصصة للتعامل مع حالات العنف الأسري إضافة لتوفير خدمات الإيواء للضحايا. ولا يجرّم القانون الكويتي العنف الأسري إذ يجري التعامل مع هذه الحالات على أنّها قضايا اجتماعية أو أنها حالات إيذاء. ولا يتعامل القانون العُماني مع العنف الأسري بشكل محدد، ولكن تستجيب المؤسسات الأمنية بشكل فعّال وسريع مع شكاوى العنف والإيذاء (جاد الله، 2007م: 25).

وأوصت ندوة التماسك الأسري بمسقط (2015م)، والملتقى الخليجي الحادي عشر للاجتماعيين بالبحرين (2017م) الجهات المعنية بدول الخليج على إعداد دراسة مسحية عن واقع ومشكلات الأسرة وحماية أفرادها من الإساءة والعنف، والعمل على دراسة التجارب الناجحة في مجال حماية الأسرة من الإساءة في مختلف المجالات القانونية والاجتماعية والتربوية والتأهيلية وبحث كيفية الاستفادة منها بما يتلاءم مع ظروف دول الخليج. وهذا ما أكدته دراسة العنف الأسري وإيذاء الأطفال التي أعدها برنامج الأمان الأسري الوطني بالسعودية (2011م)، بأن هناك حاجة إلى إعداد المزيد من الدراسات العلمية في مجال الحماية الاجتماعية عن ظاهرة العنف الأسري، وخاصة فيما يتعلق بالأسباب المؤدية لهذه الظاهرة والآثار المترتبة عليها. وفي هذا السياق يؤكد نظام الحماية من الإيذاء بالمملكة (1435هـ) على دعم وإجراء البحوث العلمية والدراسات المتخصصة ذات العلاقة بالحماية من الإيذاء، وتوفير معلومات إحصائية موثقة عن حالات الإيذاء؛ للاستفادة منها في وضع آليات المواجهة.

وتأتي هذه الدراسة في هذا الإطار هادفة إلى التعرف على عوامل العنف الأسري وآثاره في دول الخليج العربي في ضوء الأطروحات المتباينة للوصول إلى تحديد واضح يتلاءم مع طبيعة هذه المشكلة الاجتماعية، هادفة إلى اقتراح آليات ملائمة لمواجهتها والحد من ارتفاع معدلاتها.

ثانيا) أهمية الدراسة:

نظرياً، تتحدد أهمية الدراسة في مناقشة ظاهرة العنف الأسري وعواملها وآثارها بمجتمعات دول الخليج العربي في ضوء التغيرات التي تمر بها هذه المجتمعات في كل من المجالات التنموية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. فعلى الرغم من توفر العديد من الدراسات العلمية التي ناقشت هذه القضية؛ إلا أن معظمها ركزت على بعض القضايا المتعلقة بالعنف الأسري دون الاهتمام بموضوع عوامل العنف الأسري وآثاره في دول الخليج العربي. ولذا فإن الحاجة تدعو إلى جراء المزيد من الدراسات العلمية التي تهتم بدراسة عوامل العنف الأسري وآثاره على المستوى

الإقليمي، بما يسهم في توفير المزيد من المعلومات والبيانات في دول الخليج العربي حول هذه الظاهرة لتحقيق التراكم العلمي في مجال الدراسة الحالية.

وتتحدد الأهمية العملية لهذه الدراسة في تحليل عوامل العنف الأسري وآثاره لدول الخليج العربي بهدف التعرف على واقع هذه الظاهرة، وبناء على ما تخرج به من نتائج وتوصيات يمكن أن تقدم آلية مناسبة للجهات الرسمية ومؤسسات المجتمع المدني المحلية والإقليمية لمواجهة هذه العوامل والآثار بما يسهم في الحد من انتشارها في دول الخليج العربي.

ثالثا) أهداف الدراسة وتساؤلاتها:

تهدف هذه الدراسة إلى:

1. تحديد مفهوم العنف الأسري في ضوء ما توصلت إليه الأدبيات العلمية.
2. التعرف على أبرز العوامل المؤدية للعنف الأسري في دول الخليج العربي.
3. التعرف على آثار العنف الأسري على الأسرة والمجتمع في دول الخليج العربي.
4. التعرف على الآليات المناسبة للحد من انتشار العنف الأسري في دول الخليج العربي.
5. تحليل مدى وجود فروق إحصائية ذات دلالة معنوية في مفهوم العنف الأسري وعوامله وآثاره والحلول المقترحة له تعزى لمتغيرات: الجنسية، والجنس، والمستوى التعليمي، والمهنة.

ولتحقيق أهداف الدراسة فإنها تسعى إلى الإجابة على التساؤلات التالية:

1. ما مفهوم العنف الأسري من وجهة نظر عينة الدراسة؟
2. ما أبرز العوامل المؤدية للعنف الأسري في دول الخليج العربي من وجهة نظر عينة الدراسة؟
3. ما أبرز آثار العنف الأسري على الأسرة والمجتمع في دول الخليج العربي من وجهة نظر عينة الدراسة؟
4. ما الآليات المناسبة للحد من انتشار العنف الأسري في دول الخليج العربي من وجهة نظر عينة الدراسة؟

كما تسعى الدراسة على اختبار الفروض التالية:

1. ما مدى وجود فروق إحصائية ذات دلالة معنوية في مفهوم العنف الأسري وعوامله وآثاره والحلول المقترحة له تعزى لمتغير الجنسية؟

2. ما مدى وجود فروق إحصائية ذات دلالة معنوية في مفهوم العنف الأسري وعوامله وآثاره والحلول المقترحة له تعزى لمتغير الجنس؟
3. ما مدى وجود فروق إحصائية ذات دلالة معنوية في مفهوم العنف الأسري وعوامله وآثاره والحلول المقترحة له تعزى لمتغير المستوى التعليمي؟
4. ما مدى وجود فروق إحصائية ذات دلالة معنوية في مفهوم العنف الأسري وعوامله وآثاره والحلول المقترحة له تعزى لمتغير المهنة؟

رابعا) مفاهيم الدراسة:

أ) مفهوم العنف الأسري:

تتباين منطلقات تعريف العنف الأسري بسبب اختلاف مضامينه، ومن تلك المنطلقات ما كان قانونيا يُحدد التعريف بما يعده القانون في مجتمع ما عنفاً، ومن منطلق نفسي نجد أن التعريف يقصر العنف على شعور أو عدم شعور الضحية بالعنف، ويتحدد المفهوم من الناحية الدينية على مدى تطابق السلوك مع تعاليم الدين أو مخالفته لها، أما سياسياً فنجد أن التركيز على دراسة تأثير العنف الأسري على المسائل السياسية المختلفة كالأمن والمشاركة في الحياة العامة وغيرها، في حين أن التعريفات ذات الطابع الاجتماعي (السوسيولوجي) فهي تحمل دلالات مختلفة باختلاف المنطلق الفكري لأصحاب التعريفات واختلاف مجتمعاتهم.

ومن خلال مراجعة الأدبيات العلمية التي اهتمت بهذا الموضوع نجد أن التعريف اللغوي للعنف يتحدد بأنه: «الخرق بالأمر وقلة الرفق به، وهو ضد الرفق، ويقال: عنفه تعنيفاً، إذا لم يكن رفيقا في أمره، وهو الشدة والمشقة، وكل ما في الرفق من الخير ففي العنف من الشر مثله،(أبن منظور، 1968: 257).

وعرف قسم العدالة بالأمم المتحدة (The United States، 2017) العنف الأسري بأنه "نمط من السلوك المسيء في أي علاقة يستخدمه أحد الشركاء داخل الأسرة لكسب أو الحفاظ على السلطة والسيطرة على الشريك، ويمكن أن يتضمن هذا العنف أفعالاً جسدية أو جنسية أو عاطفية أو اقتصادية أو نفسية أو تهديدات بأفعال تؤثر على شخص آخر، ويشمل ذلك أي سلوكيات من شأنها التخويف أو التلاعب أو التقليل من الشأن أو أن تعزل أو تخيف أو ترهب أو ترغم أو تهدد أو تلوم أو تؤذي أو تجرح شخصا ما". ومن الناحية القانونية يُعَرِّف بأنه: «الاستعمال غير القانوني لوسائل الإكراه المادية من اجل تحقيق

أغراض فردية أو اجتماعية» (جميل،2007م: 25).

ودولياً تعرف منظمة الصحة العالمية (2016م) العنف بأنه: « أيّ فعل عنيف تدفع إليه عصبية الجنس ويترتب عليه، أم يرجح أن يترتب عليه، أذى أو معاناة للمرأة، سواء من الناحية الجسمانية أم الجنسية أو النفسية، بما في ذلك التهديد بأفعال من هذا القبيل أو القسر أو الحرمان التعسفي من الحرية، سواء حدث ذلك في الحياة العامة أم الخاصة». وتعرّفه الأمم المتحدة (2015م) بأنه: «سلوك منتهج ضمن علاقة معاشرة يتسبّب في حدوث ضرر جسدي أو جنسي أو نفسي، بما في ذلك الاعتداء الجسدي والعلاقات الجنسية القسرية والإيذاء النفسي وسلوكيات السيطرة».

وتوصلت البحوث العلمية إلى أن مرتكبي العنف الأسري لا يعترفون بأنهم مارسوه، أو لا يعتبرون ما قاموا به شيئاً عنيفاً وإيذاءً جسدياً حتى لو تمت إدانتهم به، كما أن الحال نفسه للضحايا الذين يعتقدون في كثيراً من الأحيان بأن العنف لابد من أن يرافقه ضرب وإيذاء جسدي واضح (Surgenor، 2009: 42).

كما يتحدد العنف الأسري بأنه: "نمط من السلوكيات القسرية بهدف السيطرة على الشريك الآخر أو باقي أعضاء الأسرة مثل الأطفال وذلك من خلال الاعتداء الجسدي أو التهديد بالاعتداء الجسدي أم الإيذاء النفسي المتكرر، أو الاعتداء الجنسي، أو العزل الاجتماعي بشكل متدرج، أو الحرمان، أو التخويف، أو العقاب الاقتصادي أو الاعتداء لفرض السلطة والسيطرة داخل الأسرة. كما يشمل الاعتداء الشديد، والذي يتضمن الركل والعض، والصفع، والدفع، والدسر، والنتر، أو رمي الأشياء على الضحية والإيذاء باستخدام أي نوع من الأدوات أو الأسلحة(2010) .Danis، F. S.، & Bhandari، S. (2010) و Cismaru، M.، & Lavack، A. M.

وبناء على ما سبق يحدد الباحث مفهوم العنف الأسري إجرائياً بأنه: «أي سلوك عنيف ضمن علاقة معاشرة، يرتكب داخل الأسرة الخليجية، يقوم به الزوج نحو الزوجة أو الأبناء، ويترتب عليه أذى معنوي أو نفسي أو جسدي للضحية».

ب) دول الخليج العربي:

تتحدد دول الخليج العربي في هذه لدراسة بأنها: «مجموعة الدول المُطلّة على الخليج العربي، والتي جاءت تسميتها نسبةً إليه، وتحددت في الدراسة الحالية هذه الدول في كل من: المملكة العربية السعودية، ودولة الإمارات العربيّة المتحدة، ودولة الكويت، ومملكة البحرين، وسلطنة عُمان».

الفصل الثاني) الإطار النظري للدراسة:

أولا) النظريات الاجتماعية والنفسية المفسرة للعنف الأسري:

من خلال المسح الأدبي للتصورات المفسرة للعنف الأسري يتضح التباين في تحليلها لهذه الظاهرة، فنجد اهتمام بعض النظريات بتفسير المواقف التي يظهر فيها العنف باعتبار أن الموقف يخلق العنف، في حين اهتمت نظريات أخرى بتفسير أسباب العنف بالرجوع إلى خلل في بنية الأسرة ووظائفها وهو ما يمكن أن يساعد في تفسير الأسباب المتعلقة ببنية الأسرة، وأرجع بعضها العنف إلى أسباب اجتماعية ونفسية كضعف القدرة على الضبط الذاتي الذي يكون غالبا نتيجة للتربية الأسرية والاجتماعية، إضافة إلى الاهتمام بطبيعة الضغوط الاجتماعية التي لها دور بارز في ارتكاب العنف الأسري.

كما قدمت النظرية النسوية، والنظرية البيئية، ونظرية الغرس الثقافي فهماً أكبر لطبيعة ظاهرة العنف الأسري من منظور نسوي بيئي ينظر إلى العوامل المؤثرة على مستوى النظام الكلي باعتباره أداة لفرض المعايير الثقافية المتضمنة لثقافة العنف ضد المرأة. وبشكل عام النظرة التحليلية للعنف الأسري متضمن في ثلاثة مستويات نظرية عامة هي:

أولا) المستوى الفردي، أو النموذج النفسي (The psychiatric level): ويشمل النموذج النفسي اتجاهات نظرية تربط بين اضطرابات الشخصية والخصائص المرضية مثل: المرض العقلي والإدمان والإيذاء.

ثانيا) المستوى الاجتماعي النفسي (The social psychological level): يفترض هذا المستوى أن العنف من الممكن فهمه من خلال فحص عوامل البيئة الخارجية التي تؤثر في الأسرة مثل: بناء الأسرة وتنظيمها، والتفاعلات اليومية بين الأعضاء التي قد تكون مؤشراً لحدوث العنف، والتركيز على الاتجاهات النظرية التي تختبر بناء الأسرة والضغوط، وانتقال العنف من جيل إلى جيل، فضلاً عن نماذج تفاعل الأسرة كعوامل تسهم في حدوث العنف الأسري.

ثالثا) المستوى الثقافي الاجتماعي (The Sociocultural level): مستوى التحليل هنا شمولي، فالعنف يحدد في ضوء متغيرات المجتمع مثل: عدم المساواة، والفردية، والمعايير الثقافية، والاتجاهات السائدة حول العنف، والعلاقات الأسرية (أمين، 1997: 274).

ومن النظريات العلمية التي اعتمدت عليها الدراسة في تفسير ظاهرة العنف الأسري ما يلي:

يتجه الوظيفيون إلى تفسير ظاهرة العنف الأسري على فكرة التوترات النسقية التي تنتج عن خلل يصيب النسق في بنائه، أو عن مظاهر انحرافية صادرة من الفاعلين داخله، ويشكل الخلل البنائي والانحراف الفردي أو الجماعي، صورتين للخلل الوظيفي System Strains Disfunction في بنية النسق. فالأصل في المجتمع بوصفه نسقاً أن يكون على درجة من التوازن الدينامي الذي يحقق له قدرة دائمة في التغلب على ما يتعرض له من توترات (الخطيب، 2006).

وفي ضوء هذه النظرية يعد العنف الأسري أحد إفرازات البناء الاجتماعي فيحدث عندما يفشل المجتمع في تقديم ضوابط قوية على سلوك الأفراد، وبناء عليه يرجع الوظيفيون العنف الأسرى إلى الخلل الوظيفي، حيث ينظرون إلى الأسرة كنظام اجتماعي له بناؤه وعلاقاته المتبادلة وحدوده التي تحفظ له توازنه والذي يمكن أن يصيبه الخلل نتيجة اضطراب البناء أو العلاقات أو الوظائف، وبهذا يمكن القول إن العنف الأسرى هو دليل على وجود خلل ما في البناء الاجتماعي.

وعليه يمكن تفسير العنف الأسري في ضوء هذه النظرية بأنه استجابة لضغوط بنائية في المجتمع وإحباطات ذاتية تدفع إلى ممارسة سلوك العنف في النسق الأسري متى ما تغيرت القواعد والقوانين والمسؤوليات التي تعمل على توازن النظام الأسري.

وتفترض النظرية التفاعلية الرمزية أن العنف يظهر داخل موقف سلوكي معين يعبر عن نسق تفاعلي يتأثر من ناحية بالبيئة المحيطة مثل الإطار الثقافي والبنائي للمجتمع وبالعوامل الداخلية المتصلة بطبيعة أدوار الفاعلين داخل الموقف السلوكي، اضافة إلى طبيعة التفاعل والضغوط الحياتية التي يواجها الفاعل خلال تفاعلاته (عوض، 2004). ولذا يرجع العنف الأسري إلى اختلاف المعاني والرموز التي يؤمن بها أفراد الأسرة، فإذا أردنا فهم سلوك الزوج والزوجة في مجتمع ما فيجب تحليل البيئة الاجتماعية المحيطة بهما، وهنا يتم التركيز على المعاني والرموز والتفسيرات التي يقدمانها في المواقف السلوكية ومدى إدراكهما لها وما ينتج عن ذلك من ارتكاب سلوك العنف الأسري.

وفي ضوء مضامين النظرية النسوية تظل المجتمعات المعاصرة على الرغم من التغيرات التي تطرأ عليها مجتمعات ذكورية (أبوية) حيث تُنشأ الأسرة الأطفال على أساس يدعم التباين النوعي للأدوار مما يحافظ على بقاء واستمرار النظام الأبوي الذي يعد نتاجاً طبيعياً لنظرة المجتمع نحو المرأة، وفي نطاق معارضة مفهوم السلطة الذكورية الأبوية طورت النظرية نموذجاً

نظرياً يركز على العلاقات الاجتماعية الخاصة بمفهوم النوع(Gender) يلقي الضوء على عملية التكوين الاجتماعي للذكورة والأنوثة كفئتين متناقضتين مع وجود قيم غير متساوية (أبو شامة وعباس والأمين، 1426هـ) و (نيازي، 1426هـ). ويركز أصحاب الاتجاه النسوي على الطبيعة المتسلطة والعنيفة للرجل باعتبار أن العنف هو جزء من هذه الطبيعة التي من خلالها يحافظ الرجال على سيطرتهم وتحكمهم في النساء مما يسهم في شيوع ثقافة العنف في المجتمع واستمرار حدوث العنف الأسري (Kulwicki، A. D.، & Miller،1999).

ووفقاً لما ذهب إليه كلوارد Cloward و أولم Ohlim فإن ثقافة العنف تظهر بوجود أنساق فرعية منظمة من المعايير والقيم التي تدعم السلوك العنيف، إذ يصبح العنف أدائياً عملاً منظماً يحقق أغراضاً محددة. ، ويؤكد ذلك ما ذهب إليه وولفانج Wolfgang وفيراكوتي Ferracuti من أن الثقافة الفرعية للعنف تحدد أطراً عامة موجهة للسلوك العنيف يصاحبها مبرر أخلاقي لاستخدام العنف في الحياة اليومية، كوسيلة لحل المشكلات الحياتية، وبحسب هذه النظرية فإن السلوك العنيف تتخذه فئات من المجتمع كالأسرة كوسيلة لتحقيق أهدافها، حيث يتحول العنف لديها إلى أسلوب حياة تنظمه قواعد خاصة بهذه الثقافة. وتظهر ثقافة العنف بوجود أنساق فرعية منظمة من المعايير والقيم التي تدعم السلوك العنيف، إذ يصبح العنف عملاً منظماً يحقق أغراضاً محددة كما تحدده الثقافة الفرعية للعنف؛ ولذا تعد ثقافة العنف الفرعية بخصائصها، ثقافة منحرفة من وجهة نظر المجتمع، لكنها لا تعد كذلك من وجهة نظر المنخرطين داخلها في البيئة الأسرية، باعتبارها أفعالاً عادية (الشراري، 2011) و (عبد الخالق، 2010).

وتقدم عدة نظريات تفسيرات مختلفة للعنف الأسري، حيث تنظر نظرية التفريغ الانفعالي للعنف بوصفه وسيلة لتفريغ التوترات المتزايدة لدى المعتدي، وتتعامل نظرية مصادر القوة لوليام جودز William Goods مع العنف باعتباره أحد الأساليب التي يلجأ إليها الزوج لممارسة الضبط الاجتماعي داخل الأسرة، وفي المقابل تركز نظريات أخرى على دور المتغيرات الاجتماعية الكبرى Macro Variables في تفسير العنف، ومنها نظرية تدني المكانة الاجتماعية للضحية Status Inferiority theory والتي تشير إلى أن العنف ضد المرأة يرتبط سلبياً بمكانتها الاجتماعية.

في حين تفسر نظرية الروابط الاجتماعية Bond theory Social العنف الأسري من خلال متغيرات التنشئة الاجتماعية والتوتر الاجتماعي وعدم تكافؤ القوى في الأسرة، في حين ينصب اهتمام نظرية دوران العنف لواكلر على دور العمليات التفاعلية بين كل من المعتدي والضحية في

نشأة العنف فهو لا يحدث فجأة بل كدالة لنمط من التفاعلات الدائرية المتعددة المراحل، فهناك مرحلة تصاعد على التوتر، يليها مرحلة تفجر العنف الحاد، ثم الشعور بالتخفف من التوتر، ثم الاعتذار لتبدأ من جديد المرحلة الأولى، وهكذا (عبد الفتلاوي، 2008: 450).

وتقدم النظريات النفسية تفسيراً للعنف الأسري يعتمد على ربط حالات العنف بالمشكلات النفسية. فنجد أن نظرية التحليل النفسي تعد ظاهرة العنف الأسري نموذجاً للمرض النفسي، فالأزواج الذين يضربون زوجاتهم أو أولادهم يعانون من أمراض نفسية أو عقلية، ويعدون ضرب الزوجة أو الاعتداء المعنوي عليها سلوكاً فردياً شخصياً أكثر من كونه مشكلة اجتماعية، ولذا تسعى النظرية إلى تحديد سمات شخصية المعنف والضحية في علاقات العنف. ويتوزّع العنف هنا على الأفراد والجماعات، فبينما يعدّ – عند الأفراد – جزءًا من طبع وغريزة وهوى، كما قال «فرويد»، يكون عند الجماعات تعبيرًا عن زهوّ قوميّ أو كبرياء دينيّ، أو إفصاحًا عن وهم الإيمان بمرويّات تقول بالتّفوّق والأفضليّة ورفعة الأصل. وقد تتداخل دوافع العنف، الفرديّة والجماعيّة، في ظلّ إيديولوجيّات عدوانيّة جعلت من العنف أداة لفرضها. وفي الغالب يقع العنف بناءً على نظام متلازم من الأطماع والرّغبات والأهواء، الّتي تجد لها دعمًا من الأديان والثّقافات الحاملة للمعتقدات والتّخيّلات، فتصبح مفرّخة للعنف ومحرّضة عليه؛ بل مشرّعة له، فالعنف؛ هو التّعبير عن قدرة مؤذية يمتلكها الفرد أو الجماعة، غايتها الإضرار بالآخرين (إبراهيم، 2017: 1).

ويرتبط التفسير النفسي للعنف بنظرية التعلم؛ وخاصة أعمال باندورا (Bandura) وبحوثه عن النمذجة والتقليد. فالعنف سلوك متعلم من خلال التقليد وملاحظة سلوك الآخرين، حيث يتعلم الفرد سلوك العنف عندما يألفه داخل الأسرة خلال مراحل التنشئة الاجتماعية (موسى والعايش، 2009: 23). ووفقا لنظرية التعلم فإن ملاحظة الطفل وتعلم العنف يكون من النموذج العدواني المقتدى به والمكاسب المتحققة منه، وخاصة من الأب نحو الأم، فيصبح فيما بعد وسيلة فعالة لدى الابن للحصول على مكاسب وفرض للسيطرة والشعور بالقوة في الحياة والعلاقات الآنية والمستقبلية (Bandura، 2009).

ووفقاً لهذه التصورات النظرية التي فسرت العنف الأسري يتضح تركيز النظريات الاجتماعية على تفسير المواقف التي يظهر فيها العنف باعتبار أن الموقف هو الذي يخلقه، في حين يفسر الوظيفيون أسباب العنف بالخلل في بنية الأسرة ووظائفها، وبالمقابل أرجعت النظرية النسوية العنف الأسري للثقافة الاجتماعية الذكورية باعتبار أنه نتاج طبيعي لنظرة المجتمع نحو المرأة.

وتقدم النظريات النفسية، مثل نظرية التحليل النفسي، ظاهرة العنف الأسري باعتباره نموذجاً للمرض النفسي، كما أشارت نظرية التعلم الاجتماعي إلى أن العنف سلوك يتعلمه الفرد من عدة مصادر كالأسرة وذلك عن طريق الملاحظة والمحاكاة والتقليد.

ثانيا) الدراسات السابقة:

تستعرض الدراسة في هذا الجزء من الإطار النظري الدراسات السابقة بهدف تقديم فهم أعمق لموضوع العنف الأسري من خلال مناقشة موضوعها وأهدافها واهم نتائجها والتي يمكن توظيفها في فهم وتفسير النتائج التي توصلت إليها الدراسة الحالية. وتتحدد منهجية الباحث في عرض هذه الدراسات على تقسيمها إلى ثلاثة محاور أساسية، حيث تضمن المحور الأول الدراسات التي أجريت في دول الخليج العربي، والمحور الثاني الدراسات العربية، والمحور الثالث الدراسات الأجنبية، وذلك على النحو التالي:

قام كل من ياسين والموسوي والزامل (2000م) بدراسة هدفت إلى معرفة الصور الشائعة لإساءة معاملة طفل ما قبل المدرسة وعلاقتها بالسمات والخصائص النفسية، وذلك من منظور الأمهات في المجتمع المصري والكويتي. وأظهرت نتائج الدراسة أن الصورة الشائعة لإساءة المعاملة النفسية لطفل ما قبل المدرسة تختلف باختلاف الثقافتين، وتختلف إساءة المعاملة والخصائص النفسية المرتبطة بها عند الأطفال، وتتباين إساءة المعاملة النفسية لدى طفل ما قبل المدرسة بتباين العمر والطبقة الاجتماعية والثقافة التعليمية للأم، كما أن هذه الإساءة تتأثر بالعوامل الديموغرافية.

وفي دراسة أجراها بوزبون (2004م) عن العنف الأسرى في المجتمع البحريني للحصول على معلومات دقيقة عن مشكلة العنف ضد الزوجة وعن الأبعاد المختلفة للعنف. توصلت نتائجها إلى أنه كلما تدهورت العلاقة الاجتماعية بين الزوجة وأهل الزوج كلما زاد حجم العنف من جهة والعكس صحيح،كما توصلت إلى ارتفاع نسبة العنف بين النساء غير العاملات مقارنة بالزوجات العاملات، وأن هناك علاقة عكسية بين معدل الدخل لدى الزوجة ونسبة التعرض للعنف فكلما زاد معدل دخل الزوجة كلما قل احتمال تعرضها للعنف، وتوجد علاقة عكسية بين المستوى الاقتصادي للأسرة وبين العنف الأسرى حيث ترتفع نسب العنف الأسري لدى الأسر ذات المستوى الاقتصادي دون المتوسط في حين تتراجع نسب العنف عند المستويات الاقتصادية الأعلى، كما توصلت إلى وجود علاقة عكسية بين مستوى تعليم الزوجة وبين نسب التعرض للعنف من قبل

الزوج، فكلما انخفض مستوى تعليم الزوجة كلما ازدادت نسبة تعرضها للعنف.

وتناولت دراسة اليوسف (2005م) ظاهرة العنف الأسري على مستوى المجتمع السعودي هادفةً إلى التعرف على أكثر أنماطها وخصائص الأسر المعنفة، وكيفية وصول هذه الحالات للجهات الرسمية، والمعوقات التي تحول دون التعامل معها، والحلول الممكنة لمواجهة مشكلات العنف. وكانت أبرز النتائج أن الغالبية العظمى من المتعرضين للعنف الأسري هم من الأحداث بسبب اختلاطهم بأصدقاء السوء، وأكثر أنواع العنف الذي يتعرضون له الإهمال، أما اغلب حالات العنف الموجهة للنساء فهي العنف النفسي والجسدي، ويقع العنف الأسري في الأسر المفككة بسبب الطلاق أو وفاة احد الوالدين، أما عن الصعوبات التي تحول دون التعامل مع حالات العنف فكان عدم تعاون أسرة الضحية المتعرضة للإيذاء، وبناءً عليه تحددت آليات مواجهة العنف الأسري في تزويد مؤسسات الحماية الاجتماعية بكوادر متخصصة للتعامل مع الحالات المعنفة.

وأكدت هذه النتائج دراسة (2007م) والتي تناولت ظاهرة الإساءة الموجهة للمرأة في المجتمع السعودي حيث توصلت إلى أن أكثر الأفراد ممارسة للعنف الأسرى كانوا الأزواج ضد زوجاتهم، وأن غالبية المتعرضات للإساءة من المتزوجات من ذوات التعليم المنخفض وغير العاملات. وأما خصائص المعنفين فأغلبهم من ذوي التعليم المنخفض والعاطلين عن العمل، ولمواجهة العنف تلجأ المعنفات إلى الاستسلام أو الاستعانة بالجمعيات أو الشرطة وأحيانا محاولة الانتحار.

وأجرى الرديعان (2008م) دراسة عن العنف الأسري ضد المرأة لمعرفة أكثر أنماط وأسباب العنف الأسري، وطبقت على عينة من النساء المترددات على بعض مراكز الرعاية الصحية الأولية في مدينة الرياض، وصنفت العنف إلى ثمانية أنماط : بدني، ونفسي، واجتماعي، وجنسي، ولفظي، وصحي، واقتصادي، وحرمان وإهمال. وتوصلت نتائجها إلى انتشار العنف الاجتماعي واللفظي والاقتصادي بدرجة أكبر من العنف الشديد كالبدني والجنسي، بالإضافة إلى انتشار عنف الأزواج. كما بينت الدراسة أن من أسباب العنف: تمسك المرأة برأيها، وكثرة المتطلبات المادية، والفروق الفردية بين الجنسين، وسيادة منظومة قيم اجتماعية تبرر العنف ضد المرأة، إضافة إلى ضعف أنظمة الحماية، وصعوبة وصول الضحايا إلى الأجهزة الضبطية، وعدم توفر مراكز إرشاد أسري، وإحجام المرأة عن طلب المساعدة ممن حولها.

وتؤكد الحربي في دراستها (2008م) على أن من عوامل العنف ضد المرأة في المجتمع السعودي الاضطرابات النفسية للزوج أو الزوجة وضغوط العمل وفقدان الشعور بالمسؤولية تجاه الأسرة،

هذا إلى جانب المعايير الثقافية التي تدعم العنف كأسلوب مقبول لحل الصراعات بين الزوجين والتي تزيد من هيمنة الأزواج على الزوجات، هذا فضلاً عن تنشئة الزوجة بطريقة خاطئة تجعل منها شخصية سلبية خاضعة للزوج.

وتوصلت دراسة الدامغ وآخرين (2009م) المعنونة «الوعي والاحتياجات التدريبية والإجراءات المتبعة في المجالات المختلفة المرتبطة بظاهرة العنف والإيذاء الأسري في المجتمع لسعودي»، إلى أن معظم المبحوثين يؤكدون على وجود عنف ضد المرأة، وأن الاعتداء على الأطفال وإهمالهم بالمملكة يمثل ظاهرة، كما أن حالات الاعتداء تفوق الأرقام في التقارير الرسمية. وبينت الدراسة أن الجهات المتخصصة بحماية الأطفال غير كافية، وهناك حاجة لبرامج تدريبية لأنظمة حماية للطفل من الاعتداء والإهمال.

وأكدت دراسة الصبيان (2010م) معاناة الزوجات السعوديات في منطقة مكة المكرمة من الإساءة، وأن العنف النفسي والجنسي هو الأكثر شيوعاً، وأن الزوجات العاملات أكثر تعرضاً للعنف من غير العاملات. وأشارت دراسة نياز (2011م) إلى أن هناك العديد من العوامل التي تدفع الزوج لارتكاب العنف ضد الزوجة منها ما هو متعلق بالزوج مثل عدم قدرته على التحكم في غضبه وانفعالاته والفهم الخاطئ لمعنى القوامة والجهل بحقوقه الزوجية وسوء معاملة الزوجة وأهانتها وعدم احترام مشاعرها، ومنها ما هو متعلق بالزوجة مثل تسلط الزوجة وعنادها وعدم احتوائها للمشاكل الأسرية وتقبلها للعنف.

وفي الدراسة التي أجراها مركز رؤية للدراسات الاجتماعية (1431هـ) والموسومة بـ«العنف الأسري بين المواجهة والتستر» والتي طبقت على الخبراء والمتخصصين، وكذلك على المترددين والمترددات على مراكز الرعاية الصحية من ضحايا العنف الأسري في مختلف مناطق المملكة، كشفت نتائجها عن وجود أنماط متعددة من العنف وأن العنف اللفظي أكثرها شيوعاً، وأن الأزواج هم أكثر الفئات ممارسة للعنف ضد الزوجات، وتفاوتت عوامل العنف بالترتيب من حيث الأهمية إلى اجتماعية ونفسية واقتصادية.

وأجرى الصغير (2012) دراسة هدفت إلى التعرف على أنماط، أسباب العنف الأسري في المجتمع السعودي، وتوصلت إلى عدة نتائج كان من أهمها :أن معظم أساليب العنف الأسري كانت العنف اللفظي يليه العنف النفسي ثم الجسدي لأحد أفراد الأسرة، وأن من أهم أسبابه ضعف العلاقات الأسرية وإدمان أحد أفراد الأسرة للمخدرات والبطالة والشعور بالفشل والإحباط

والدونية وتدني المستوى التعليمي للأب وانخفاض مستوى الدخل للأسر، وكان أكثر الضحايا هم الأبناء الإناث يليهم الأبناء الذكور ثم الأمهات ثم والدة الزوج ثم كبار السن في الأسرة، وأكثر المعنفين هم الآباء يليهم الأخوة ثم زوجة الأب ثم زوج الأم، وأما الآثار الاجتماعية الأبرز للعنف الأسري، كان (الطلاق) يليه اضطرابات السلوك لدى المراهقين بالإضافة لضعف الثقة بالنفس، والعدوانية والعنف لدى الأبناء.

وبحسب الدراسة التي أجراها برنامج الأمان الأسري الوطني (2014م) بعنوان: "العنف الأسري وإيذاء الأطفال في المملكة"، اتفق معظم عينة الدراسة على ارتفاع معدلات العنف الأسري في المجتمع السعودي، وتبين أن أكثر الفئات الاجتماعية وعياً بظاهرة إيذاء الأطفال وإهمالهم على الترتيب: العاملون في الجمعيات الخيرية، فالعاملون بالمستشفيات ثم المحاكم الشرعية وأنظمة القضاء، وأدنى مستويات الوعي كانت لدى العاملين بالمدارس.

وقدمت دراسة الخرجي (2016م) تحليلاً سوسيولوجياً للعوامل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية المؤدية للعنف الأسري في المجتمع السعودي. وحددت الدراسة أهم العوامل الاجتماعية بأنها: التهميش الاجتماعي الذي يشجع الشباب على الانخراط في الجماعات المتطرفة، وتحقير الآخرين والتقليل من شأنهم بما يؤدي إلى زرع الحقد والضغينة، والانطواء والاغتراب والانغلاق على الذات. كما حددت العوامل الثقافية بالتالي: ضعف الوازع الديني أو التشدد والمغالاة في الدين، وافتقار الإعلام إلى الالتزام بمبادئ المسؤولية الاجتماعية ونشر ثقافة الوسطية والاعتدال، والتأثير السلبي لوسائل التواصل الاجتماعي. كما تحددت العوامل الاقتصادية في كل من: البطالة، والفساد الاقتصادي، وعدم التكافؤ في توزيع فرص الحياة.

وفي سلطنة عمان؛ أوضحت دراسة الشيخ (2017م) أن 74 % من المتعرضات للعنف لا يلجأن للشكوى للجهات الحكومية، و 36 % من حالات العنف تتم بعد الزواج، وهناك 250 دعوة قضائية لحالات عنف مسجلة لدى المحاكم خلال عام 2016م. وأفادت نسبة 22 % من عينة الرجال بأن هناك عنفاً ضد المرأة، بينما أشارت 41 % من النساء إلى وجود حالات عنف ضد المرأة. وبينت النتائج أن أكثر من يمارس العنف هو الزوج ثم الأب ثم الأخ، ومن أشكال العنف الممارس الضرب والإهانة والتقليل من الشأن والحرمان من الحقوق والشتم والمنع من إبداء الرأي والإجبار على الزواج. كما أكدت النساء في المقابلات البؤرية ودراسة الحالات بأن المجتمع يبرر تصرفات الرجل ويخطئ المرأة، ويحملها المسؤولية ولا تجد التعاطف والمساندة اللازمة من الأهل.

ومن الدراسات العربية التي اهتمت بموضوع العنف الأسري دراسة سيف الدين (2003م) والتي ناقشت قضية العنف في ست دول عربية، وهي مصر، واليمن، والأردن، وسوريا، وفلسطين ولبنان. وكان من أهم نتائج الدراسة أن من أبرز مظاهر العنف الممارس ضد المرأة في هذه الدول ختان البنات والزواج المبكر والقتل من أجل الشرف، كما أن هناك أشكالاً مختلفة من العنف المقبول اجتماعيا تمارس ضد المرأة العربية باعتبار أنه حق من حقوق الرجل الشرعية مثل الطلاق التعسفي والأضرار التي تلحق بها وبأولادها. وتوصلت الدراسة إلى أن هناك نوعين من العنف الممارس ضد المرأة العربية، أحدهما مباشر يتمثل في الإيذاء الجسدي والقتل والاغتصاب وغيره، وغير مباشر يتمثل بالكثير من العادات والتقاليد والقوانين والتشريعات التي تميز بين المرأة والرجل وتحرمها من التمتع بالكثير من حقوقها الإنسانية.

أجرى الفراية (2006م) دراسة هدفت إلى التعرف على العنف الأسري الموجه نحو الأبناء في محافظة الكرك بالأردن. وأظهرت النتائج أن الطلبة وخاصة الذكور يتعرضون لأشكال العنف الأسري الجسدي والنفسي والإهمال بدرجات متفاوتة. وبينت النتائج كذلك وجود علاقة عكسية بين الشعور بالأمن وأشكال العنف الأسري، حيث إن الشعور بالأمن يتدنى لدى أفراد العينة بازدياد درجة تعرضهم لأشكال العنف الأسري.

وهدفت دراسة عمران (2007م) إلى الكشف عن آثار العوامل الاقتصادية والاجتماعية التي تمر بها الأسرة المصرية وعلاقة ذلك بشيوع العنف الأسري ضد المرأة. وقد كشفت نتائج الدراسة أهمية تأثير العوامل الاقتصادية كدوافع كامنة وراء وقوع هذه الجرائم وخاصة الضغوط الحياتية والظروف الاقتصادية وتطلعات المرأة الاقتصادية ونزعتها الإسرافية في الاستهلاك .وتعد الخلافات الأسرية وإصرار المرأة على طلب الطلاق أبرز العوامل الاجتماعية المؤدية إلى ارتكاب جرائم العنف الأسرى ضد المرأة. أما العوامل الثقافية فقد تحددت بالرغبة في المحافظة على الشرف وبعض الأفكار والتقاليد المرتبطة بطبيعة المرأة ومكانتها في المجتمع وحدوث الخلل في منظومة القيم في المجتمع المصري متمثلة بطغيان قيم جديدة وتراجع قيم أصلية استقرت في المجتمع فترات طويلة، وكذلك انتشار القيم الاستهلاكية والانتهازية وانتشار الفساد والقيم الثقافية الغربية، الأمر الذي تزامن في الوقت ذاته مع تراجع وضعف القيم الدينية وغياب القدوة والمثل الأعلى وانتشار الاختلاط مع خروج المرأة للعمل، وقد أدى شيوع هذه السلوكيات المنحرفة في انتشار جرائم العنف الأسرى ضد المرأة.

وأكدت دراسة المجلس الوطني لشؤون الأسرة في الأردن (2008م) ارتباط العنف بالإيذاء البدني والنفسي والإهمال، وأن الزوجة والأطفال أكثر عرضة للعنف الأسري، وأن الزوج والأب والأخ الأكبر هم أكثر الفئات ممارسة للعنف. وحددت أهم أسباب العنف الأسري في: التوتر الأسري، وعدم السيطرة على النفس، والغضب السريع، وحب السيطرة، وإجبار أفراد الأسرة على الطاعة، والصعوبات المالية، والتعطل عن العمل، وضغوط العمل. وأوضحت الدراسة أن المتعرضين للعنف يحجمون عن الإفصاح عنه بسبب الخجل أو الاعتماد على المعتدي اقتصادياً أو الخوف من تفكك الأسرة.

وهدفت دراسة غزوان (2015م) إلى التعرف على مدى تعرض الأطفال في مدينة الحلة بالعراق للعنف الأسري، وما صور هذا العنف وانعكاساته على شخصية الأطفال وعلاقة ذلك ببعض المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية. وقد توصلت نتائج الدراسة إلى ارتفاع نسبة الأطفال الذين يتعرضون للعنف الأسري، وأن العنف اللفظي أكثر الأنواع انتشاراً ويليه كل من العنف الجسدي واللفظي والإهمال. وبينت كذلك النتائج أن هناك علاقة معنوية بين التحصيل الدراسي للأب وإلام والمستوى الاقتصادي للأسرة وعدد أفراد الأسرة من جهة، والتعرض للمشاكل الأسرية ودرجة تعرض الطفل للعنف الأسري من جهة أخرى.

ومن الدراسات الأجنبية توصلت دراسة أولسون (Olson، 2000) عن العنف الأسري في الولايات المتحدة إلى أن المرأة من الطبقة الدنيا أكثر لجوءاً للشرطة من المرأة في الطبقات الوسطى والعليا ولذلك ترتفع نسبة إحصاءات العنف الأسري في هذه الطبقة في حين قد تتردد المرأة من الطبقة الوسطى أو العليا في اللجوء للشرطة. وأظهرت النتائج أن العنف الأسري يرتفع بين المتزوجين الشباب أكثر من كبار السن، وأن تجارب العنف في الصغر يختلف تأثيرها بين الذكور والإناث، فالذكور عندما يتعرضون للعنف في الصغر يتعلمون كيف يصبحون أكثر عدوانية في الكبر لأنهم يكررون ما تعلموه ويستخدمونه ضد الآخرين، في حين أن الإناث اللاتي يتعرضن للعنف في طفولتهن يتعلمن أن يكن ضحايا وعندما يكبرن يستسلمن للآخرين ويصبحن ضحايا في حياتهن الزوجية بسبب سلبيتهن واستسلامهن لهذه السلوكيات.

وناقشت دراسة ليونارد (Leonard، 2001) اضطراب ضغوط ما بعد الأزمات لدى الأطفال الذين يتعرضون للعنف الأسري، ومدى أثر هذا الاضطراب على التوافق الانفعالي للأطفال. وبينت النتائج أن الأطفال الذين يحدث لهم اضطراب ضغوط ما بعد الأزمات تنخفض لديهم

القدرة على التحكم أو ضبط العدوان، وأن شدة العنف الذي يشاهده الطفل يرتبط بالمشكلات السلوكية. وتوصلت دراسة جوتيرز وآخرون (Guticrrez،et al، 2002.) إلى وجود علاقة بين التعرض للعنف الأسري والمحاولات الانتحارية وظهور الأعراض الاكتئابية لدى المراهقين.

وأجرى أزنار (Aznar، 2004) دراسة للتعرف على أثر العنف الأسرى على جوانب الصحة النفسية لدى النساء اللاتي يتعرضن للعنف الأسري. وأشارت النتائج إلى ارتفاع مستويات الاكتئاب والقلق واضطراب النوم والأعراض السيكوسماتية لدى النساء اللاتي يتعرضن للعنف بشكل كبير ويحاولن الانفصال عن أزواجهن. كما تسود لديهن مشاعر عدم الأمان وانخفاض تقدير الذات ونقص الدعم الاجتماعي.

وأجرى سترينبيرغ وقتيرمان (Sternberg and Guterman، 2006) دراسة هدفت إلى التعرف على التباين في أنواع العنف الأسري، وارتباط العمر والنوع الاجتماعي بمشاكل السلوك لدى الأطفال. ومن خلال الدراسة التحليلية الشاملة للعديد من الأبحاث التي اهتمت بالاستقصاء عن أثر أشكال العنف والعمر والنوع الاجتماعي على سلوكيات العنف الأسري الموجه نحو الأبناء وعلاقته بالشعور بالأمن لدى الأطفال، والتي تم تقييمها باستخدام قائمة التحقق من سلوكيات الطفل. وقد أثبتت نتائج الدراسة بان الأطفال الذين يتعرضون لأشكال متعددة من العنف الأسري هم عرضة للمشاكل السلوكية أكثر من الأطفال الذين يتعرضون لشكل واحد من العنف ، وأشارت النتائج إلى أنه كلما كان عمر الأطفال أكبر كلما كان تأثير العنف الأسري عليهم اقل.

وفي هذا الإطار؛ (قام ويندلKulczycki، Windle، 2011) بمسح للأدبيات حول جرائم العنف الأسري في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA). ومن أهم النتائج التي أشارت إليها الدراسة أن معظم الأبحاث قد ركزت على الجوانب القانونية وخصائص الضحايا والجناة والتي كان من أهمها ما يلي: تبين أن معظم الضحايا كانوا من الفئات العمرية الشابة، ومعظم الجناة كانوا من الأقارب الذكور، وأن من العوامل المسببة للعنف الأسري جرائم الشرف التي تتورط بها النساء المعنفات في هذه المجتمعات. وأكدت هذه النتيجة دراسة ماكيج (McQuigg، 2011) التي تشير إلى أن النساء شكلن الأغلبية العظمى من ضحايا العنف الأسري على المستوى العالمي، وكثيرا ما ينظر إليه على أنه مبرر ويسمح به قانونا أو وفقاً للموروث الثقافي والاجتماعي في حالات الخيانة الزوجية.

وأوضحت دراسة فيليبس وفاندنبروك (Phillips & Vandenbroek، 2014) أن العنف

الأسري في أستراليا يمارس غالباً ضد النساء ويحدث في جميع الأعمار والمستويات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، حيث نبين أن 49 % من النساء اللواتي تبلغ أعمارهن 18 سنة فأكثر قد تعرضن لأحد أنواع العنف من قبل أحد أفراد الأسرة وفي الغالب لا يتم الإبلاغ عنه، وأن من أهم العوامل المسببة للعنف الأسري هو عدم المساواة بين الجنسين.

أجرت وندت (Wendt، 2017) دراسة كيفية على عينة من النساء المعنفات في المناطق الإقليمية والريفية والنائية في استراليا. وتوصلت إلى أن العزلة الجغرافية والاجتماعية شكلت صعوبة للنساء في اتخاذ القرار بطلب المساعدة عند تعرضهن للعنف الجسدي والجنسي والنفسي والمالي والاجتماعي والروحي، مما يجعلهن يلجأن لطلب المساعدة عن طريق العائلة والأصدقاء والمعارف.

التعليق على الدراسات السابقة

حددت الدراسات السابقة مفهوم العنف الأسري وأشكال العنف الأسري وخصائص الجناة والضحايا، وكذلك العوامل الدافعة للعنف والآثار المترتبة عليه. حيث اتضح عدم التحديد الدقيق لمفهوم العنف الأسري من منظور المبحوثين أنفسهم واعتمدت في أغلبها إلى التعريفات التي صيغت في الدراسات الأخرى.

ويلاحظ على تلك الدراسات فيما يتعلق بأشكال العنف الأسري التركيز على الشكل الضمني للعنف الذي يحدث داخل الأسرة ولكنه لا يرقي إلى درجة العقاب القانوني لمرتكبيه على الرغم من خطورته. وتبين أن العنف اللفظي كالشتم والإهانة وتحقير الآخرين والتقليل من شأنهم والتهميش الاجتماعي والمنع من إبداء الرأي أكثر الأنواع انتشاراً، ويليه العنف الجسدي والذي يتمثل بالضرب والحرمان من الحقوق والإجبار على الزواج والإهمال وإيذاء الأطفال. وتبين أن من أكثر الأشكال هو العنف الأسري الموجه من الرجل ضد المرأة والطفل.

وتشير الدراسات إلى تنوع خصائص الجناة وضحايا العنف الأسري وفقا للعمر وللحالة الاجتماعية حيث يرتفع بين المتزوجين الشباب أكثر من كبار السن، إضافة إلى تأثير تجارب العنف في الصغر التي تجعل الذكور أكثر عدوانية وتعلم الإناث أن يصبحن ضحايا في المراحل العمرية المتقدمة، كما تبين أن الزوجة والأطفال أكثر عرضة للعنف الأسري من قبل الزوج والأب والأخ الأكبر الذين يعدون أكثر الفئات ممارسة للعنف.

أما العوامل المؤثرة على العنف الأسري فقد تنوعت وفقاً لاختلاف المنطلقات النظرية

والمنهجية التي استندت إليها الدراسات السابقة. حيث تحددت العوامل الثقافية والاجتماعية بضعف الوازع الديني أو التشدد والمغالاة في الدين وتأثير ثقافة العنف الأسري التي تؤكد على عدم المساواة بين الجنسين والافتقار إلى الالتزام بمبادئ المسؤولية الاجتماعية ونشر ثقافة الوسطية والاعتدال والتأثير السلبي لوسائل التواصل الاجتماعي، يضاف إلى ذلك الإشكالات الأسرية التي تجعل من العنف بمثابة رد فعل يحدث نتيجة للخلل الوظيفي في بنية الأسرة. كما تحددت العوامل الاقتصادية في كل من البطالة والفساد الاقتصادي وعدم التكافؤ في توزيع فرص الحياة بالصعوبات المالية والتعطل عن العمل والضغوط المترتبة عليه. وتوصلت بعض الدراسات إلى أهمية بنية المجتمع ومؤسساته باعتبارها تدفع إلى العنف بصفة عامة في المجتمع حيث وتأثير وسائل الإعلام والعولمة وتعليم وعمل المرأة في الممارسات اليومية المؤدية للعنف الأسري.

وتوصلت معظم الدراسات السابقة إلى تنوع التأثيرات الاجتماعية والنفسية وفقاً لدرجة العنف وأشكاله، وكان من أهم الآثار ارتفاع مستويات الاكتئاب والقلق واضطراب النوم والأعراض السيكوسماتية كما يسود لديهن انخفاض تقدير الذات ونقص الدعم الاجتماعي، وكذلك مشاعر عدم الأمان وظهور المشكلات السلوكية لدى الأطفال، واضطرابات ضغوط ما بعد الأزمات حيث تنخفض لديهم القدرة على التحكم أو ضبط العدوان وبما يؤدي إلى زرع الحقد والضغينة، والانطواء لدى النساء المعنفات والاغتراب والانغلاق على الذات، إضافة إلى الصعوبات المالية الناتجة عن اعتمادهن اقتصادياً على أزواجهن وخوفهن من الانفصال وتفكك الأسرة.

وبناء على ما توصلت إليه الدراسات السابقة فإن الدراسة الحالية تعد إضافة إلى ما سبقها من النواحي النظرية والمنهجية بما يحقق مزيدا من الوضوح والتحديد لظاهرة العنف الأسري في مجتمعات دول الخليج العربي.

ثالثا) العوامل الدافعة للعنف الأسري والآثار المترتبة عليه

يعد مفهوم العنف الأسري من المفاهيم غير المتفق على تعريفها نظريا وإجرائيا وترجع صعوبة ذلك من الناحية النظرية لارتباطه بالسياق الاجتماعي والثقافي والزماني الخاص بسلوك العنف حيث إن سلوكيات العنف الأسري مرتبطة بالعرف والإجماع والقبول الاجتماعي لجماعة ما ضمن سياق اجتماعي وحدوده المكانية والزمنية، وبالتالي فإن الإطار المرجعي للحكم على هذه السلوكيات متغير ومحكوم ثقافيا مما يجعله متباينًا اجتماعيا. كما أن المفهوم ذاته يحوي معاني متعددة ومحكومة بإدراك الملاحظ وبنية الفاعل وبالإطار المرجعي للفاعل فما يرتكب في ثقافة ما

يعد عنفا ليس بالضرورة أن يكون كذلك في ثقافة أخرى؛ أو في مجتمع آخر، أو حتى داخل المجتمع الواحد ما بين الثقافة الفرعية والثقافة الأم (البداينة، 2000: 170).

وللبيئة الخارجية تأثيرها على تعلم سلوك العنف الأسري فالدور الأمني باعتباره وسيلة للضبط رسمي للحد من العنف إضافة إلى التراخي في تطبيق الأنظمة والقوانين والتفاعل مع قضايا العنف الأسري وتأثير وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي على السلوكيات العنيفة تؤدي دوراً مهماً في نشر ثقافة العنف والتقليد والمحاكاة في ممارسة سلوك العنف في الحياة اليومية للأسرة (عوض، 2004).

وعلى الرغم من أن العنف يعد من مظاهر السلوك الإنساني الذي عرفته المجتمعات البشرية فإن معدلاته في تزايد وارتفاع ولا يكاد يخلو مجتمع معاصر من بعض أشكاله لأن بعض أسبابه تبدو مرتبطة ببعض خصائص المجتمع الحديث، وخصوصاً تلك الأفعال التي تعبر عن حجم الضغوطات، وتزايد مشاعر الإحباط، التي يصاب بها الأفراد نتيجة العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (بوزبون، 2004).

أ) العوامل الدافعة للعنف الأسري:

حاولت العديد من الدراسات فهم وتحديد العوامل التي تسببت في حدوث العنف الأسري والتي تتسم بالتعقيد، حيث تنوعت هذه العوامل وتباينت من مجتمع لآخر وارتبطت بالعناصر البنائية للمجتمع على اعتبار أن العنف داخل الأسرة يمكن أن يظهر في السياق الاجتماعي، وأن إساءة معاملة المرأة هو انعكاس لشيوع مظاهر عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع حتى أصبح العنف داخل الأسرة سلوكاً مقبولاً ومسموحاً به في بعض المجتمعات.

ولا يمكن فهم قضية العنف الأسري دون معرفة الواقع الاجتماعي والثقافي الذي أنتجه والموقع الذي يشغله الفاعلون (أفراد الأسرة) في الحياة الاجتماعية، فالعنف هنا مرتبط بالبيئة الأسرية، وهو كامن في هذه البيئة وفي استعدادات أفراد الأسرة؛ والتي تكونت بفعل انتمائهم إليها ومن أجلها، ولذا قد تدعم هذه البيئة الاعتراف بشرعية العنف اعترافاً واسعاً بالنظر إلى السلطة الرمزية التي يعترف له بها (بورديو، 2007: 5).

وفي هذا السياق تحدد منظمة الصحة العالمية (2016م) بعض عوامل الخطر للعنف الأسري المرتبطة بكل من الجناة والضحايا ومنها: تدني مستويات التعليم والتعرّض للإيذاء في مرحلة الطفولة ومشاهدة حالات من العنف بين الأبوين وتعاطي الكحول والمخدرات والخيانة الزوجية

والخلافات التي تحدث بين الزوجين، وعدم رضا أحدها عن الآخر وصعوبات المواجهة في التواصل بين الشركاء والسلوكيات التي تميل إلى تقبّل العنف.

ومن الملاحظ أن التطورات الاقتصادية والاجتماعية المتسارعة تركت آثاراً سلبية على الأسرة وعلى أفرادها وخاصة الأضعف سواء بسبب السن (الأطفال وكبار السن) أو بسبب الاعتماد المعيشي والاقتصادي (الزوجة والأطفال) أو بسبب التقاليد والأعراف الاجتماعية (الزوجة والابنة)، فبعد أن كانت القيم الاجتماعية والترابط الأسري تشكل ردعاً اجتماعياً وحماية ملائمة لكل فرد من أفراد الأسرة في مواجهة انحراف أو تعسف أو إيذاء أي فرد آخر. يضاف إلى ذلك تعقد العلاقات الاجتماعية واضطراب القيم والأعراف الاجتماعية حيث أصبحت الظواهر الاجتماعية أكثر تناقضاً وتطرفاً بين تمسك مطلق بالماضي والإقامة فيه بما يتضمنه من تقاليد وأعراف، وبين اندفاع لتقليد ظواهر اجتماعية تتسم بالتغريب والعلاقات القائمة على المصالح الفردية وبما لا يتلاءم مع ثقافة المجتمع (المحيميد، 2008) و (الصويان، 2011) و (العادلي، 2011).

أبرز العوامل المؤدية للعنف الأسري:

1 - العوامل الذاتية:

وهي العوامل التي مصدرها الفرد نفسه ولها أثر كبير على سلوك الفرد وارتكابه للعنف، ومن أهمها ضعف الوازع الديني والأخلاقي الذي يعمل على تهذيب سلوك الفرد واكتساب قيم اجتماعية تعمل على التحكم والسيطرة على السلوك، فقد أثبتت الدراسات أن العنف يزيد كلما قل تمسك الفرد بالدين والقيم الاجتماعية وعدم تطبيقه لتعاليمها وفروضها، وتفسير هذه العلاقة العكسية أن التعاليم الدينية تغرس في نفس الفرد القواعد والأخلاق وتحثه على السلوك القويم وتبعده عن العنف.

ومن العوامل الذاتية الدافعة للعنف طبيعة مرحلة البلوغ والمراهقة والتي يصاحبها اضطرابات انفعالية وشعور متزايد بالإحباط وعدم الثقة بالنفس. يضاف إلى ذلك ضعف الاستجابة للمعايير الاجتماعية وعدم القدرة على مواجهة المشكلات والميل للعدوانية وتعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية مما يؤدي إلى ممارسة العنف والإيذاء للآخرين وخاصةً داخل محيط الأسرة (غزوان، 2015: 2164).

2 - العوامل النفسية:

تؤدي العوامل النفسية في الغالب إلى الإساءة للزوجة والأطفال، حيث تمثل الاضطرابات

والأمراض النفسية والعقلية دورا مهماً لممارسة الأفراد للعنف الأسري، فقد تدفع لممارسه العنف مع الزوجة والأبناء والتسبب بإلحاق الضرر أو الألم الجسمي أو النفسي أو العاطفي داخل الأسرة. وبحسب ما توصلت إليه الأبحاث التي قام بها مركز رؤية للدراسات الاجتماعية (1431هـ) تدفع الاضطرابات النفسية للزوج المرتبطة بشخصيته غير المستقرة وعدم قدرته على التحكم في غضبة وانفعالاته إلى ممارسته للعنف الأسري.

3 - العوامل الثقافية:

يعمل النظام الأبوي في المجتمع إلى توفير الفرص لممارسة العنف الأسري باعتباره لا يتعارض في الغالب مع القيم الثقافية التي يحتويها نظام العلاقات الأبوية في المجتمع، ويرتبط ذلك بالصورة النمطية للمرأة التي لا تزال تحددها مجموعة من الأعراف والتقاليد والأوامر والنواهي. كما أن الثقافة السائدة التي تعزز دونية المرأة وفوقية الرجل في المجتمع نتيجة لعدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية تسهم في تعرض المرأة للعنف (lee ann. Hoff & others، 2010).

ويتمثل ضعف الوازع الديني لدى الزوجين أو الفهم الخاطئ للتعاليم الدينية المتعلقة بمفهوم القوامة والولاية والتأديب للزوجة عند حدوث الخلافات الأسرية أحد العوامل الثقافية الدافعة لممارسة العنف الأسري (مركز رؤية للدراسات الاجتماعية، 1431ه).

وتدعم بعض المعايير الثقافية العنف كأسلوب مقبول لحل الصراعات بين الزوجين، وخاصة مع غياب ثقافة الحوار وعدم تقبل الاختلاف في الرأي، مما يزيد من هيمنة الأزواج على الزوجات ويجعل من شخصيتها سلبية خاضعة للزوج وغير قادرة على دعم حقوقها (Charles، 2004 :17).

4 - العوامل الاجتماعية والاقتصادية:

تؤدي العوامل الاجتماعية والاقتصادية دوراً فعالاً في ظاهرة العنف الأسري، حيث تشير التقارير الدولية إلى أهمية العوامل الاجتماعية في تحسين فهمنا لمشكلة العنف الأسري في سياقات ثقافية مختلفة. ومن هذه العوامل علاقات السلطة والسيطرة نتيجة للاعتقاد بالتفوق الذكوري، وعدم استقلالية المرأة اقتصادياً، مما يؤدي إلى تعرض المرأة للعنف وصعوبة مواجهتها له (Unicef، 2000: 3).

وتشير بيانات منظمة الصحة العالمية (2016م) إلى أهمية المعايير الاجتماعية المثيرة للتحديات لدعمها سلطة الذكور على الإناث، أو التغاضي عن العنف الموجه نحو المرأة وتهيئتها

لصياغة قوانين تدعم التمييز وعدم المحافظة على حقوقها الاقتصادية والقانونية.

وعندما تخفق الأسرة في ممارسة دورها في نقل معايير المجتمع وقيمه الاجتماعية نتيجة لانعزالها اجتماعيا أو تفككها أو ضعف العلاقات بين أفرادها أو عدم التكافؤ التعليمي بين الوالدين، فإن هذه العوامل تفضي إلى زيادة الميل نحو السلوك العنيف (عمران، 2007). كما تعمل السمات الاجتماعية للزوجين مثل تعرض الوالدين لأنماط من العنف في مراحل حياتهم الأولى ونقص خبرتهم في الحياة الزوجية على ممارسة العنف الجسدي أو النفسي (نيازي وآخرون، 1426هـ).

وترتبط بعض عوامل العنف الأسري بالزوجة نفسها ومنها: تقبلها للعنف أو التسامح أو السكوت عنه، استثارتها لغضب الزوج، إهمالها في شؤون منزلها ورعاية أبنائها، نقص خبرتها في احتواء المشكلات الأسرية، انعزال الزوجة اجتماعيا، وعدم توفير الدعم الاجتماعي للزوجة (الدوة، و درويش، 2007).

وتعد التغيرات الاقتصادية من أهم أسباب العنف حيث تزداد ظاهرة العنف في الأسر ذات المستوى الاقتصادي المنخفض، فتتسبب الأزمات الاقتصادية مثل عدم قدرة الزوج على مواجهة الاحتياجات المادية المتزايدة لأسرته، وسوء الظروف السكنية والمعيشية إلى ممارسة سلوك العنف ضد النساء والأطفال (الضبع، 2008م). وتزداد حدة تأثير العوامل الاقتصادية إذا كان الزوج عاطلا عن العمل مما يجعل الضغوط تتزايد عليه وتدفعه لممارسته السلوكيات العنيفة نحو أفراد أسرته سواء الأطفال أو البالغين (Danis، & Bhandari، 2010).

وتظهر الدراسات أن المشكلات الاقتصادية للزوجة مثل عدم وجود مصدر دخل مستقل لها أو ضعف دخلها أو عدم قدرتها على العمل والتكسب ، أو المشكلات المرتبطة بعمل الزوجة كضغوط العمل أو العمل لساعات طويلة خارج المنزل، تعد عوامل مساهمة في تقبلها واستمرار تعرضها للعنف (عمران، 2007).

كما تعمل بعض العوامل الاجتماعية ذات البعد الاقتصادي إلى ممارسة العنف الأسري، ومن هذه العوامل انتشار العلاقات القائمة على تبادل المصالح والفردية، والتنافس غير العادل على فرص العمل، وعدم قدرة بعض فئات المجتمع على تحقيق أهدافهم المقبولة اجتماعيا بطرق مشروعة وشعورهم بالحرمان، يضاف إلى ذلك كثرة الإغراءات المادية والترفيهية مع ضعف الدخل المادي والبطالة والفقر (الخطيب، 2006).

ب) آثار العنف الأسري وتداعياته على الأسرة والمجتمع:

للعنف الأسري آثاره الخطيرة التي لا تقتصر فقط على الأسرة ولكن أيضا على المجتمع ككل، ويشمل ذلك آثاراً جسدية ونفسية ومجتمعية. فقد بينت دراسة «أندروز Andrews» التي أجراها على (400) امرأة بأن من أهم الآثار الاجتماعية والنفسية للعنف الأسري الاكتئاب والقلق والإحباط والتفكك الأسري والطلاق. وفي دراسة أجراها «لفنجر Levinger» حول الأسباب التي تدفع الزوجات إلى طلب الطلاق ذكر (40 %) من المبحوثين أن العنف هو السبب الرئيس. كما أن هناك علاقة بين العنف والجنوح حيث توصلت دراسة ليفيز وآخرين Levis etal. إلى أن معظم الأطفال الجانحين قد تعرضوا للضرب من والديهم (عبد الفتلاوي، 2008: 449).

ومن أبرز الآثار المترتبة عن العنف الأسري ما يلي:

1 - الآثار النفسية والجسدية والصحية:

يعاني ضحايا العنف الأسري من إصابات جسدية ومشكلات نفسية وصحية خطيرة حيث تظهر الأعراض النفسية نتيجة للعنف الأسري وبشكل أكبر على النساء والأطفال المعنفين والذين قد لا يستطيعون تحمل أعباء الحياة نتيجة لأوضاعهم الصحية والنفسية.

ومن أهم الأعراض النفسية التي يعاني منها ضحايا العنف الأسري الاضطرابات العصبية والاكتئاب والشعور بالضيق والحزن وقد يتطور ذلك إلى حدوث انهيار عصبي وفقدان الثقة بالنفس وانخفاض تقدير الذات، إضافة إلى ذلك مشكلات اضطرابات الوسواس القهري والخوف الدائم وتوقع المخاطر ونوبات الغضب الشديدة، والشعور بالعجز والقلق، وعدم الرضا عن الحياة (عبادة، 2007).

ومن أهم الآثار النفسية التي تبدو على المرأة الشعور بالخوف أثناء الاعتداء عليها أو بعد تعرضها للعنف، فقد يعتريها الشعور بالذنب حتى دون أن تكون قد ارتكبت خطأ، فقد تشعر بأنها مسؤولة عن هذا العنف وبالفشل والإحباط كامرأة وكزوجة (الفقي، 2005م: 123). كما أن العنف بكل أشكاله يؤدى إلى اضطراب شخصية الزوجة المساء إليها وتكوين صيغة معرفية سلبية حول نفسها والآخرين وخاصة الزوج ونحو أسرتها ومستقبلها، وهذا يؤدى إلى زيادة اضطراب شخصيتها وتكرار تعرضها للإساءة (حسن، 2007). وعندما يقع العنف دون أن يُقرَّ المجتمع بحدوثه يقل احتمال أن تطلب المرأة المساعدة فالضرر الذي يقع على المرأة وخطر التعرض للمزيد من العنف يضعفان من قدرتها على الدفاع عن نفسها (خان، 2004: 8).

أما أبرز المشكلات الصحية نتيجة للتعرض للأذى والعنف اعتلال الصحة بشكل عام والإصابات الجسدية. وتشمل الحالات الصحية المزمنة الإجهاد ومحدودية الحركة ومشاكل النوم والإصابة بالصداع وضيق التنفس والربو وآلام في الظهر والبطن واضطرابات الجهاز الهضمي والمعدة والأمعاء واضطرابات الشهية والأكل. إضافة إلى ما ينتج عن العنف الجسدي من إصابات جسمية كالإصابات بكسور والإعاقات الدائمة، ومشكلات الوظائف الجنسية المتصلة بالحمل والإجهاض كالتهابات الحوض المختلفة ونقص المناعة (الجمعية العامة للأمم المتحدة، 2006م).

أما بالنسبة للأطفال ضحايا العنف الأسري فإن أكثر أنواع الآثار النفسية التي تظهر عليهم بحسب ما جاء في تقرير منظمة الصحة العالمية (2016م) فهي الاضطرابات السلوكية والعاطفية، ويضاف إلى ذلك محاولة الطفل تجنب التفاعل مع الآخرين والخوف من التحدث عن سبب الإساءة أو الإصابة، وظهور بعض السلوكيات غير المعتادة كالشجار والاعتداء على الآخرين وخاصة أقرانهم الأطفال، والغضب السريع وعدم تقبل توجيهات الوالدين. ومن الآثار النفسية العصبية الناتجة عن الإساءة العاطفية للأطفال النشاط المفرط الذي يرافقه نوبات الغضب والخوف والانعزال (مكي و عجم، 2008م: 106).

كما يمكن أن تؤدي مشاهدة الأطفال لسلوكيات العنف الأسري إلى اقتراف مظاهر العنف نفسه الذي تعرضوا له عند بلوغهم، ويظهر ذلك في الغالب على الأطفال الإناث أكثر من الذكور حيث يكتسبين السلوك العدواني عندما يشاهدن ضرب آبائهن لأمهاتهن (أبو حجلة، 2005).

ومن الآثار الصحية الناتجة عن إساءة معاملة الأطفال ما توصلت إليه الدراسات المتعمقة التي أجرتها منظمة الصحة العالمية (2016م) حيث كشفت عن وجود علاقة بين العنف الأسري وارتفاع معدلات إصابة الأطفال بالأمراض مثل حالات سوء التغذية والتقرحات والكسور والإعاقات الدائمة وارتفاع معدلات وفيات الرضّع.

2 - الآثار اجتماعية والاقتصادية:

يؤثر العنف الأسري على المجتمع بشكل عام على اعتبار أن الأسرة نواة المجتمع وأي تهديد تواجهه سينعكس على بناء المجتمع ونظمه. ومن أهم الآثار الاجتماعية للعنف الأسري الشعور بعدم الأمان والذي يعد من أهم دعائم العلاقات الأسرية، فقد تبين أن النساء اللواتي تعرضن للعنف في مرحلة الطفولة يعانين من عدم الرضا عن علاقاتهن الاجتماعية مع الآخرين، والخوف من العلاقات العاطفية مع الرجال (Olson، 2000). وقد تلجأ بعض المعنفات إلى التمارض

كميكانيزما دفاعية لتجنب التعرض للعنف، أو استجابة للتحايل على وضعها في إطار مجتمعي يلزمها بالصمت والخضوع بفعل التنشئة الاجتماعية الخاطئة. ومن أهم الآثار الاجتماعية الناتجة عن ممارسة العنف ضد الزوجات ما يترتب عليه من مشكلات اجتماعية متعددة كالتشكيك في العلاقات الزوجية مما يؤدي إلى التفكك الأسرى والانفصال والطلاق. فالزوجة المعنفة تتعرض للتدهور العام في مكانتها الاجتماعية والدور إضافة إلى عدم قدرتها على تربية الأطفال وتنشئتهم بشكل تربوي سليم، حيث تنخفض قدرتها على رعاية أطفالها والاهتمام بهم وتلجأ لتعنيفهم، وفي حالات متطورة يتنامى ذلك إلى عدم محبتهم لإحساسها أنهم السبب في الاستمرار في تلك العلاقة الزوجية السيئة (Danis & Bhandari، 2010).

ومن الآثار الاجتماعية للعنف الأسري التي تظهر على الأطفال ضحايا العنف انعكاس فشل الحياة الزوجية سلباً عليهم حيث يعانون من اضطراب ما بعد الأزمات فتنخفض لديهم القدرة على ضبط سلوكهم، ويشعرون بالرهاب الاجتماعي والحذر المبالغ به في علاقاتهم مع البالغين (مكي و عجم، 2008).

كما أن العنف الذي يخبره ويشاهده الطفل في المواقف والأحداث اليومية داخل البيئة الأسرية يرتبط بالمشكلات السلوكية التي تظهر عليه، ومن أبرزها: ممارسة العنف للحصول على الاحتياجات اليومية، وضعف القدرة على إقامة علاقات سوية مع الآخرين والاتصال ألحميمي بالأسرة والأصدقاء (العادلي، 2011). وعندما يكبر الأطفال غالباً ما يصبح التعرض بشكل تراكمي لمختلف مظاهر العنف سلسلة متصلة فينتقل العنف من سياق إلى آخر (الجمعية العامة للأمم المتحدة، 2014).

كما أن للعنف تكاليفه الاقتصادية لتأثيره على انخفاض إنتاجية الأسرة، بالإضافة إلى نفقات العلاج الصحي والنفسي وتتضاعف هذه الآثار مع الأزمات الاقتصادية مثل الفقر والبطالة(عمران، 2004).

ولذا تشكل تكلفة العنف الأسري عبئا اقتصادياً على الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، فعلى سبيل المثال تتجاوز في الولايات المتحدة 5.8 مليار دولار سنوياً، وتتوزع هذه التكلفة ما بين 4.1 مليار دولار لخدمات الرعاية الطبية والصحية، وما يقارب 1.8 مليار دولار تكلفة غير مباشرة ترتبط بالخسائر في الإنتاجية (أبو شامة، 2003م: 39).

وأوضح مسح التكلفة الاقتصادية للعنف القائم على النوع في مصر (2015) أن عنف الزوج داخل

الأسرة يتسبب في معاناة أطفال 300 ألف أسرة من الخوف سنوياً، ويتغيب أطفال نحو 113 ألف أسرة عن الدراسة بما يؤدي إلى فقدان نحو 900 ألف يوم دراسي سنوياً، وقدر عدد النساء المتزوجات اللائي يتركن منزل الزوجية نتيجة العنف على يد الزوج بنحو مليون امرأة سنوياً، وتتعرض نحو 200 ألف منهن سنوياً لمضاعفات الحمل، ونحو 140 ألف امرأة تعرضن للعنف في مكان العمل خلال عام 2014، وهو ما يشكل 3.7 % من النساء العاملات. ولم يتعد عدد النساء اللائي يبلغن الشرطة بحوادث العنف 750 ألف امرأة. وقدرت التكلفة الإجمالية التي تتكبدها النساء وأسرهن بسبب العنف بما لا يقل عن 2 مليار جنيه مصري في عام 2014، ومن المتوقع أن تصل هذه التكلفة إلى 6 مليار جنيه مصري سنوياً إذا استمر المعدل نفسه لجميع حوادث العنف الأسري (UNICEF، 2017).

وقدرت دراسة أجريت عام 2004م في المملكة المتحدة أن مجموع التكاليف المباشرة وغير المباشرة للعنف الأسري ما يقارب من 440 £ للشخص الواحد سنويا، ويكلف العنف الأسري الاقتصاد العالمي ما يزيد عن ثمانية تريليونات دولار سنويا. وتشمل تكاليف الرعاية الصحية لعلاج الآثار النفسية والجسمية والصحية للعنف والتكاليف النقدية لتوفير خدمات الرعاية الاجتماعية لضحايا العنف (الضبع، 2008: 45).

الفصل الثالث: الإجراءات المنهجية للدراسة

أولا) نوع الدراسة ومنهجها:

تنتمي هذه الدراسة إلى الدراسات الوصفية التحليلية والتي تستهدف تحليل ظاهرة العنف الأسري في دول الخليج العربي من خلال تحديد المفهوم والأسباب والآثار المترتبة عليه، وتحديد الحلول المناسبة للتغلب على العنف الأسري في دول الخليج العربية. واتساقاً مع نوع الدراسة وتحقيقاً لأهدافها استخدم الباحث منهج المسح الاجتماعي بالعينة لملاءمته لطبيعة الدراسة لإمكانية استقصاء آراء المبحوثين وتحليل وتفسير بيانات العنف الأسري والوصول إلى استنتاجات والوصول إلى مجموعة من التعميمات والآليات بشأنها.

ثانيا) مجتمع الدراسة وعينتها:

تكون مجتمع الدراسة من الخبراء المختصين بالمجال الأسري ومن لهم علاقة بجهات مهتمة بالعنف الأسري في دول الخليج العربي، وتجدر الإشارة إلى أن تحديد فئات الخبراء والمتخصصين في مجالات الأسرة والعنف الأسري في دول الخليج من شانه أن يثري الدراسة ويحقق أهدافها ويجيب على تساؤلاتها والتي تتعلق بالكشف عن العوامل المؤدية للعنف الأسري وآثاره والاليات المناسبة لمواجهته.

وقد تم سحب عينة عمديه ممثلة لمجتمع البحث بلغت (155) خبيراً ومختصاً. وقد كان توزيع مفردات العينة من الخبراء والمتخصصين على النحو التالي:

1. **الجنسية:** تباينت أعداد جنسيات المبحوثين حيث تكونت النسب على النحو التالي: 49.35 % من المبحوثين من المملكة العربية السعودية، 15.90 % من المبحوثين من دولة الإمارات العربية المتحدة، 14.33 % من المبحوثين من مملكة البحرين، ثم دولة الكويت بنسبة 12.68 %، وكانت أقل نسبة من المبحوثين من سلطنة عمان وبنسبة 7.74 %.
2. **الجنس:** أشارت بيانات الدراسة إلى تقارب النسب بين المبحوثين من الذكور والإناث، حيث بلغت نسبة الإناث 55.50 % من عينة الدراسة، ومثل الذكور نسبة 45.50 % من عينة الدراسة.
3. **الحالة الاجتماعية:** كانت غالبية عينة الدراسة من المتزوجين وذلك بنسبة 87.10 %، ثم غير المتزوجين بنسبة 10.30 %، وأخيراً المطلقين بنسبة 2،60 %.
4. **عدد الأبناء:** أشارت البيانات إلى أن معظم عينة الدراسة يتراوح عدد أبنائهم من 1-4 وذلك بنسبة 63.90 %، ثم من يتراوح عدد أبنائهم من 5-8 بنسبة 23.20 %، تلتها ممن لا يوجد لديهم أبناء بنسبة 12.90 %.
5. **التخصص الدراسي:** اتضح من البيانات التباين في تخصصات عينة الدراسة، حيث نجد أن غالبية عينة الدراسة جاء تخصصهم ضمن العلوم الاجتماعية والنفسية والتربوية بنسبة 87.10 % من عينة الدراسة، تلتها تخصصات العلوم الشرعية بنسبة 10.30 %، ثم التخصصات القانونية والإدارية بنسبة 2.60 % من إجمالي عينة الدراسة.
6. **المستوى التعليمي:** تشير البيانات إلى أن معظم عينة الدراسة حاصلون على شهادات جامعية وذلك بنسبة 63.90 %، في حين بلغت نسبة الحاصلين على دراسات عليا (ماجستير ودكتوراه) 34.20 %، ثم التعليم العام بنسبة 2.60 % من عينة الدراسة، وتتوافق هذه النتائج مع طبيعة موضوع الدراسة الذي يحتاج الى مؤهلات عليا لاستيعاب القضايا المرتبطة بظاهرة العنف الأسري.
7. **المهنة:** اتضح أن معظم مفردات عينة الدراسة يعملون في وظائف حكومية وذلك بنسبة 62 %، ثم 27 % يعملون في القطاع الخاص، وكانت النسبة الأقل من يعملون في الأعمال الحرة (11 %) من إجمالي عينة الدراسة.

8. **مدى ارتباط عمل عينة الدراسة بمكافحة العنف الأسري:** أشارت بيانات الدراسة إلى أن معظم المبحوثين يعملون في أعمال لها علاقة مباشرة بالعنف الأسري وذلك بنسبة 66.50 %، في حين نجد أن 33.50 % من عينة الدراسة يعملون في مجالات ليست لها علاقة مباشرة بالعنف الأسري.
9. **سنوات الخبرة في مجال مكافحة العنف الأسري:** تبين أن أكثر من نصف عينة الدراسة يعملون في وظائف لها علاقة بالعنف الأسري، حيث تبلغ سنوات خبراتهم في مجال مكافحة العنف الأسري من 15 سنة فأكثر وذلك بنسبة 57.30 %، ثم من تتراوح سنوات خبراتهم من 10 - 15 سنة بنسبة 31.10 % من إجمالي عينة الدراسة، وأخيراً من تتراوح سنوات خبراتهم من 5 – 10 سنوات بنسبة 11.70 %.

ثالثا) أدوات جمع البيانات:

اعتمدت الدراسة على تصميم مقياس لجمع البيانات عن العنف الأسري في دول الخليج العربي، كما تدرجت إجابات المبحوثين بناء على مقياس ليكرت الرباعي (موافق بشدة – موافق – أرفض- أرفض بشدة). وتحددت محاور المقياس بما يتوافق مع أهداف الدراسة وتساؤلاتها، وتضمنت المحاور التالية:

- البيانات الأولية وتتضمن (9) أسئلة.
- مفهوم العنف الأسري ويتضمن (12) عبارة.
- العوامل المؤدية لحدوث العنف الأسري ويتضمن (12) عبارة.
- آثار العنف الأسري ويتضمن (12) عبارة.
- الحلول الملائمة لمواجهة العنف الأسري ويتضمن (14) عبارة.

صدق وثبات أداة الدراسة:

1. صدق الأداة:

اعتمدت الدراسة في حساب صدق الأداة على التالي:

أ) الصدق الظاهري للأداة:

للتعرف على مدى صدق أداة الدراسة ومدى ملاءمتها لموضوع الدراسة ومدى صدق أداة الدراسة في قياس ما وضعت لقياسه تم عرضها على عدد من المحكمين في تخصصات اجتماعية ونفسية، وفي ضوء آرائهم قام الباحث بإجراء بعض التعديلات على صياغة بعض العبارات،

وحذف بعضها، واقتراح عبارات أخرى من خلال عملية التحكيم.

ب) صدق الاتساق الداخلي للأداة:

بعد التأكد من الصدق الظاهري لأداة الدراسة قام الباحث بتطبيقها ميدانياً، وحساب صدق الاتساق الداخلي لعبارات محاور الاستبيان، بهدف تحديد درجة ارتباط كل عبارة مع إجمالي محورها، ومن خلال حساب معامل ارتباط بيرسون بين درجة كل عبارة من عبارات الاستبانة بالدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه العبارة. وقد اتضح من البيانات أن قيم معامل ارتباط كل عبارة من العبارات مع محاورها موجبة ودالة إحصائياً عند مستوي الدلالة (0.01) فأقل مما يدل على صدق اتساقها مع محاورها، ومن ثم تشير هذه البيانات إلى وجود درجة مرتفعة من صدق الاتساق الداخلي لعبارات جميع محاور مقياس الدراسة بالدرجة التي تسمح بإجراء التحليلات الإحصائية دون حذف أي منها.

2. ثبات أداة الدراسة:

لقياس مدى ثبات أداة الدراسة (مقياس العنف الأسري) استخدم الباحث (معادلة ألفا كرونباخ) (Cronbach`s Alpha (α) للتأكد من ثبات أداة الدراسة، والجدول رقم (1) يوضح معاملات ثبات أداة الدراسة.

جدول رقم (1) يوضح معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات مقياس الدراسة

محاور الاستبيان	عدد العبارات	معامل ثبات المحور
1. مفهوم العنف الأسري.	12	0.864
2. العوامل المؤدية لحدوث العنف الأسري.	12	0.848
3. آثار العنف الأسري.	12	0.925
4. الحلول الملائمة لمواجهة العنف الأسري.	14	0.796

ويتضح من الجدول ارتفاع معامل الثبات العام حيث بلغ (0.912)، كما يتراوح معامل ثبات جميع محاور الاستبيان ما بين 0.796 و0.925 وهذه المعاملات مرتفعة مما يدل هذا على أن المقياس يتمتع بدرجة عالية من الثبات.

رابعا) أساليب المعالجة الإحصائية:

لتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات التي تم جمعها، فقد اعتمدت الدراسة على مقياس ليكرت وتم إعطاء الأوزان المتدرجة من الوزن (4) في حالة الاستجابة «أوافق بشدة» إلى الوزن (1) لاستجابة «أرفض بشدة»، ولتحديد طول خلايا المقياس الرباعي وطول الفترة المستخدمة في محاور الدراسة، تم

حساب المدى (4-1=3)، ثم تقسيمه على عدد خلايا المقياس للحصول على طول الخلية الصحيح أي (4/3= 0.75) بعد ذلك تم إضافة هذه القيمة إلى قيم أوزان المقياس الأربعة على أساس الفئات التالية:

من 1 إلى 1.74 يمثل (أرفض بشدة)	من 1.75 إلى 2.49 يمثل (أرفض)
من 2.50 إلى 3.24 يمثل (موافق)	من 3.25 إلى 4 يمثل (موافق بشدة)

وتم حساب المقاييس الإحصائية التالية: التكرارات والنسب المئوية للتعرف على الخصائص الشخصية والوظيفية لأفراد عينة الدراسة، وتحديد استجابات أفرادها تجاه عبارات المحاور الرئيسة التي تتضمنها أداة الدراسة، والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري لعبارات ومحاور مقياس الدراسة، ومعاملي ارتباط بيرسون، وألفا كرونباخ في حساب صدق وثبات مقياس الدراسة.

الفصل الرابع: عرض وتحليل بيانات الدراسة

أولاً: النتائج الخاصة بتساؤلات الدراسة:

1. النتائج المرتبطة بالإجابة على تساؤل الدراسة الأول: ما مفهوم العنف الأسري من وجهة نظر عينة الدراسة؟

يتضح من بيانات الجدول السابق تحديد مفهوم العنف الأسري، أن الاتجاه العام لاستجابات عينة الدراسة على هذا المحور يقع في فئة الاستجابة «موافق» حيث بلغ المتوسط العام لهذا البعد 2.76. وقد جاءت استجابات عينة الدراسة حول تحديد المقصود بمفهوم العنف الأسري مرتبة على النحو التالي:

جاءت في المرتبة الأولى العبارة التي تشير إلى أن انتشار العنف يدل على وجود خلل في البناء الاجتماعي بمتوسط 3.41، ثم في المرتبة الثانية العبارة «أن العنف يرجع إلي اختلاف المعاني والرموز التي يؤمن بها أفراد الأسرة في المواقف السلوكية» بمتوسط 3.10، تلاها في المرتبة الثالثة العبارة التي تشير إلى أن عدم تحديد مفهوم العنف الأسري نتيجة للممارسات التي تشكل أفعال العنف ضد المرأة مما يؤدي إلى صعوبة التحديد، بمتوسط 3.08، وفي المرتبة الرابعة «أن العنف مصطلح ثقافي بالدرجة الأولى» بمتوسط 3.02، ثم في المرتبة الخامسة «أن الأزواج الذين يعنفون زوجاتهم يعانون من أمراض نفسية أو عقلية» بمتوسط 2.97، في حين جاءت في المرتبة السادسة العبارة «أن الأشخاص يتعلمون العنف بالطريقة نفسها التي يتعلمون بها أنماط السلوك الأخرى» بمتوسط 2.95، ثم في المرتبة السابعة «مفهوم العنف الأسري يُقصر على العنف الذي يقع في إطار العائلة من قبل أحد أفرادها» بمتوسط 2.91، تلاها في المرتبة الثامنة العبارة: «أن الثقافة الفرعية للعنف تعطي مبرراً أخلاقياً لاستخدام العنف في الحياة اليومية كوسيلة لحل المشكلات الاجتماعية» بمتوسط 2.83، وفي المرتبة التاسعة جاءت

العبارة الخاصة بأن «العنف الأسري لا يمثل ظاهرة في المجتمع» بمتوسط 2.23، ثم في المرتبة العاشرة «يُنظر إلى تعنيف الزوجة على أنه سلوك فردي أكثر من كونه مشكلة اجتماعية» 2.21، وفي حين جاءت في المرتبة الحادية عشرة العبارة «لابد من رؤية آثار ضرب على الجسم حتى يمكن القول بأن هناك حالة عنف أسري بمتوسط 1.80، في حين جاءت في المرتبة الأخيرة العبارة التي تشير إلى تحديد مفهوم العنف الأسري يقصد به فقط «العنف الموجه ضد المرأة» بمتوسط 1.65.

جدول رقم (2) تحديد مفهوم العنف الأسري

م	العبارات		الاستجابة				المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
			موافق بشدة	موافق	أرفض	أرفض بشدة			
1	العنف الأسري لا يشكل ظاهرة في المجتمع.	ك	12	39	76	28	2.23	0.83	9
		%	7.7	25.2	49.0	18.1			
2	العنف مصطلح ثقافي بالدرجة الأولى.	ك	32	94	29	0	3.02	0.63	4
		%	20.6	60.6	18.8	0			
3	أدى عدم تحديد الممارسات العنيفة ضد المرأة إلى صعوبة تحديد مفهوم العنف الأسري.	ك	36	95	24	0	3.08	0.62	3
		%	23.2	61.3	15.5	0			
4	يقصد بمفهوم العنف الأسري فقط العنف الموجه ضد المرأة.	ك	4	8	72	71	1.65	0.70	12
		%	2.6	5.2	46.4	45.8			
5	يُقصر مفهوم العنف الأسري على الذي يقع في أطار العائلة من قبل أحد افرادها.	ك	48	60	32	15	2.91	0.95	7
		%	31.0	38.7	20.6	9.7			
6	لابد من رؤية آثار ضرب على الجسم حتى يمكن القول بأن هناك حالة عنف أسري.	ك	12	20	48	75	1.80	0.94	11
		%	7.7	12.9	31.0	48.4			
7	يُنظر إلى تعنيف الزوجة على أنه سلوك فردي أكثر من كونه مشكلة اجتماعية.	ك	4	62	51	38	2.21	0.84	10
		%	2.6	40.0	32.9	24.5			
8	يتعلم الأشخاص العنف بنفس الطريقة التي يتعلمون بها أنماط السلوك الأخرى.	ك	28	95	28	4	2.95	0.62	6
		%	18.1	61.2	18.1	2.6			
9	يدل انتشار العنف الأسرى على وجود خلل في البناء الاجتماعي.	ك	75	68	12	0	3.41	0.63	1
		%	48.4	43.9	7.7	0			
10	يرجع العنف الأسري إلى اختلاف المعاني التي يؤمن بها أفراد الأسرة في المواقف السلوكية.	ك	40	91	24	0	3.10	0.64	2
		%	25.8	58.7	15.5	0			
11	الثقافة الفرعية للعنف تعطي مبرراً أخلاقيا لاستخدام العنف في الحياة اليومية، كوسيلة لحل المشكلات الاجتماعية.	ك	24	97	18	16	2.83	0.81	8
		%	15.5	62.6	11.6	10.3			
12	الأزواج الذين يعنفون زوجاتهم يعانون من أمراض نفسية أو عقلية.	ك	40	71	44	0	2.97	0.74	5
		%	25.8	45.8	28.4	0			
المتوسط العام = 2.76 (موافق)									

2. النتائج المرتبطة بالإجابة على تساؤل الدراسة الثاني: ما العوامل المؤدية إلى حدوث العنف الأسري من وجهة نظر عينة الدراسة؟ وتتضح الإجابة على هذا التساؤل من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (3) يوضح العوامل المؤدية للعنف الأسري

م	العبارات		الاستجابة				المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
			موافق بشدة	موافق	أرفض	أرفض بشدة			
1	يؤدي الفهم الخاطئ للتعاليم الدينية إلى ممارسة العنف.	ك	95	28	20	12	3.33	0.97	6
		%	61.3	18.1	12.9	7.7			
2	بعض العادات والتقاليد تساعد على انتشار العنف في المجتمع.	ك	83	48	20	4	3.35	0.80	4
		%	53.5	31.0	12.9	2.6			
3	يشكل انعدام فرص الحياة كالبطالة والفقر محفزات لممارسة العنف الأسري.	ك	75	60	12	8	3.30	0.83	8
		%	48.4	38.7	7.7	5.2			
4	تدعم المعايير الاجتماعية سلطة الذكور والتغاضي عن العنف الموجه نحو المرأة.	ك	107	40	8	0	3.64	0.58	1
		%	69.0	25.8	5.2	0			
5	تعزز بعض مظاهر الثقافة السائدة في المجتمع، دونية المرأة مما يسهم في تعرضها للعنف.	ك	64	79	8	4	3.31	0.69	7
		%	41.2	51.0	5.2	2.6			
6	من الأسباب الرئيسة للعنف الأسري تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية.	ك	102	44	5	4	3.57	0.68	2
		%	65.8	28.4	3.2	2.6			
7	عدم وجود مصدر دخل مستقل للزوجة يجعلها تتقبل العنف الأسري.	ك	56	55	32	12	3.00	0.94	11
		%	36.1	35.5	20.7	7.7			
8	انعزال الزوجة عن أسرتها الأصلية (الممتدة) يجعلها معرضة للعنف الأسري.	ك	36	71	20	28	2.74	1.01	12
		%	23.2	45.8	12.9	18.1			
9	الزوجة المعنفة التي ترفض اتخاذ أي موقف هي التي تتسبب في استمرار تعنيفها.	ك	99	40	16	0	3.54	0.68	3
		%	63.9	25.8	10.3	0			
10	تؤثر وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي في نشر ثقافة العنف الأسري.	ك	48	79	20	8	3.08	0.80	10
		%	31.0	51.0	12.8	5.2			
11	يؤدي الحرمان العاطفي، والعجز عن إقامة علاقات حميمية إلى ممارسة العنف الأسري.	ك	72	67	12	4	3.34	0.73	5
		%	46.5	43.2	7.7	2.6			
12	ضعف دور مؤسسات المجتمع المدني ساعد في انتشار ظاهرة العنف الأسري.	ك	67	56	24	8	3.17	0.88	9
		%	43.2	36.1	15.5	5.2			
المتوسط العام = 3.28 (موافق بشدة)									

أشارت بيانات الجدول (3) إلى العوامل المؤدية للعنف الأسري من وجهة نظر عينة الدراسة، حيث يتضح أن الاتجاه العام لاستجابات عينة الدراسة قد جاء في فئة «موافق بشدة» حيث بلغ المتوسط العام لهذا البعد 3.28. ووفقاً لاستجابات عينة الدراسة جاءت العوامل المؤدية للعنف الأسري مرتبة على النحو التالي: في المرتبة الأولى العبارة التي تشير إلى أن المعايير الاجتماعية تدعم سلطة الذكور والتغاضي عن العنف الموجه نحو المرأة بمتوسط 3.64، ثم جاءت في المرتبة الثانية العبارة الخاصة بأن من الأسباب الرئيسة للعنف الأسري تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية بمتوسط 3.57، ثم في المرتبة الثالثة «الزوجة التي تتعرض للعنف وترفض اتخاذ أي موقف هي التي تتسبب في استمرار تعنيفها» بمتوسط 3.54، وفي المرتبة الرابعة «بعض العادات والتقاليد تساعد على انتشار العنف في المجتمع بمتوسط 3.35، تلاها في المرتبة الخامسة العبارة «الحرمان العاطفي، والعجز عن إقامة علاقات حميمية يؤدي إلى ممارسة العنف الأسري» بمتوسط 3.34، في حين جاءت في المرتبة السادسة «الفهم الخاطئ للتعاليم الدينية يؤدي إلى ممارسة العنف» بمتوسط 3.33، تلاها في المرتبة السابعة «بعض مظاهر الثقافة السائدة في المجتمع، كعدم المساواة الاجتماعية، دونية المرأة تعزز وتسهم في تعرضها للعنف» بمتوسط 3.31، ثم في المرتبة الثامنة «انعدام فرص الحياة كالبطالة والفقر تشكل محفزات لممارسة العنف الأسري» بمتوسط 3.30، وفي المرتبة التاسعة جاءت العبارة التي تؤكد على ضعف دور مؤسسات المجتمع المدني في انتشار ظاهرة العنف الأسري بمتوسط 3.17، بينما جاءت في المرتبة العاشرة العبارة الخاصة بتأثير وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي وألعاب الفيديو في نشر ثقافة العنف الأسري بمتوسط 3.08، وفي المرتبة الحادية عشرة «عدم وجود مصدر دخل مستقل للزوجة يجعلها تتقبل العنف الأسري» بمتوسط 3.00، وفي المرتبة الأخيرة جاءت العبارة الخاصة بتأثير عامل «انعزال الزوجة عن أسرتها الأصلية (الممتدة) كدافع لتعرضها للعنف الأسري بمتوسط 2.74.

3. النتائج المرتبطة بالإجابة على تساؤل الدراسة الثالث: ما الآثار المترتبة على حدوث العنف الأسري من وجهة نظر عينة الدراسة؟ وتتضح الإجابة على هذا التساؤل من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (4) يوضح آثار العنف الأسري

م	العبارات		الاستجابة				المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
			موافق بشدة	موافق	أرفض	أرفض بشدة			
1	من أهم آثار العنف الأسري على المرأة التعرض لإصابات جسدية.	ك	83	64	8	0	3.48	0.60	5
		%	53.5	41.3	5.2	0			
2	من أهم آثار العنف الأسري على المرأة التعرض للمشكلات نفسية.	ك	107	48	0	0	3.69	0.46	4
		%	69.0	31.0	0	0			
3	من أهم آثار العنف الأسري اضطراب العلاقات الزوجية والتفكك الأسري.	ك	123	32	0	0	3.79	0.41	3
		%	79.4	20.6	0	0			
4	الآثار النفسية الناتجة عن العنف الأسري أشد خطورة على المرأة من الآثار الجسدية.	ك	131	24	0	0	3.85	0.36	1
		%	84.5	15.5	0	0			
5	يؤدى العنف الأسري إلى إحساس المرأة بالدونية والعجز وعدم الشعور بالأمان.	ك	135	16	4	0	3.85	0.43	2
		%	87.1	10.3	2.6	0			
6	شعور المرأة بأنها مسؤولة عن وقوع سلوك العنف عليها يجعلها تتقبل العنف الأسري.	ك	76	32	35	12	3.11	1.01	9
		%	49.1	20.6	22.6	7.7			
7	من آثار العنف الأسري على المرأة ضعف إنتاجيتها وبالتالي انخفاض مستوى دخلها.	ك	61	50	28	16	3.01	0.80	11
		%	39.3	32.3	18.1	10.3			
8	تلجأ بعض المعنفات إلى التمارض لإخفاء حالة العنف خوفا من لوم المجتمع	ك	64	78	13	0	3.33	0.63	6
		%	41.3	50.3	8.4	0			
9	تنخفض قدرة المعنفة على رعاية أطفالها لإحساسها أنهم السبب في استمرارها في تلك العلاقة الزوجية.	ك	40	79	32	4	3.00	0.76	12
		%	25.8	51.0	20.6	2.6			
10	تظهر الآثار الناتجة عن العنف الأسري في الغالب على الأطفال الإناث أكثر من الأطفال الذكور.	ك	53	64	33	5	3.06	0.83	10
		%	34.2	41.3	21.3	3.2			
11	الأطفال الذين يخبرون العنف الأسري يصبحون ممارسين للعنف عند البلوغ.	ك	67	52	36	0	3.20	0.79	7
		%	43.2	33.6	23.2	0			
12	تشكل تكلفة العنف الأسري عبئا اقتصاديا على الدول المتقدمة والنامية على حدا سواء.	ك	66	64	13	12	3.19	0.89	8
		%	42.6	41.3	8.4	7.7			
المتوسط العام = 3.38 (موافق بشدة)									

يتضح من بيانات الجدول (4) الآثار المترتبة على العنف الأسري، حيث جاءت في فئة «موافق بشدة»، فقد بلغ المتوسط العام لاستجابات عينة الدراسة على هذا البعد 3.38. وجاءت الآثار المترتبة على العنف الأسري مرتبة من وجهة نظر عينة الدراسة بناء على المؤشرات التالية: جاء في المرتبة الأولى أن الآثار النفسية الناتجة عن العنف الأسري أشد خطورة على المرأة من الآثار الجسدية، ويؤدي العنف الأسري إلى إحساس المرأة بالدونية والعجز وعدم الشعور بالأمان وذلك بمتوسط 3.85، تلاهما في المرتبة الثالثة أن من أهم آثار العنف الأسري اضطراب العلاقات الزوجية والتفكك الأسري بمتوسط 3.79، في حين جاءت في المرتبة الرابعة أثر تعرض المرأة للمشكلات النفسية بمتوسط 3.69، ثم في المرتبة الخامسة «التعرض لإصابات جسدية بمتوسط 3.48، وفي المرتبة السادسة جاءت العبارة «أن بعض النساء المعنفات يلجأن إلى التمارض كوسيلة لإخفاء حالة العنف خوفاً من لوم المجتمع بمتوسط 3.33، تلاها في المرتبة السابعة أن الأطفال الذين يخبرون العنف الأسري يصبحون ممارسين للعنف عند البلوغ 3.20، ثم في المرتبة الثامنة عبارة تشكل تكلفة العنف الأسري عبئا اقتصادياً على الدول المتقدمة والنامية على حداً سواء بمتوسط 3.19، في حين جاءت في المرتبة التاسعة «شعور المرأة بأنها مسؤولة عن وقوع سلوك العنف عليها يجعلها تتقبل العنف الأسري» بمتوسط 3.11، ثم في المرتبة العاشرة العبارة «أن الآثار الناتجة عن العنف الأسري تظهر في الغالب على الأطفال الإناث أكثر من الأطفال الذكور» بمتوسط 3.06، ثم في المرتبة الحادية عشرة العبارة «أن من أهم آثار العنف الأسري على المرأة ضعف إنتاجيتها في العمل وبالتالي انخفاض مستوى دخلها» بمتوسط 3.01، في حين جاءت في المرتبة الثانية عشرة والأخيرة عبارة «انخفاض قدرة المرأة المعنفة على رعاية أطفالها لإحساسها أنهم السبب في استمرارها في تلك العلاقة الزوجية السيئة» بمتوسط 3.00.

4. النتائج المرتبطة بالإجابة على تساؤل الدراسة الرابع: ما الآليات الملائمة لمواجهة العنف الأسري؟

جدول رقم (5) يوضح الحلول الملائمة لمواجهة العنف الأسري

م	العبارات		الاستجابة				المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
			موافق بشدة	موافق	أرفض	أرفض بشدة			
1	توحيد القوانين والأنظمة في دول مجلس التعاون للحد من العنف الأسري	ك	115	36	0	4	3.69	0.61	11
		%	74.2	23.2	0	2.6			
2	بناء استراتيجيات مشتركة بين دول مجلس التعاون لمواجهة العنف الأسري.	ك	147	8	0	0	3.95	0.22	1
		%	94.8	5.2	0	0			
3	تكوين منظومة تشاركية للقطاعات الحكومية والخاصة ومؤسسات المجتمع المدني.	ك	127	28	0	0	3.82	0.39	5
		%	81.9	18.1	0	0			
4	انشاء قاعدة بيّانات عن حجم العنف الأسري في دول الخليج العربي.	ك	128	27	0	0	3.83	0.38	4
		%	82.6	17.4	0	0			
5	التوسع في إنشاء مراكز الإرشاد والاستشارات الأسرية للحد من العنف.	ك	143	8	4	0	3.90	0.38	3
		%	92.2	5.2	2.6	0			
6	توعية المجتمع حول المخاطر التي تهدد الأمن الأسري.	ك	145	6	4	0	3.91	0.37	2
		%	93.5	3.9	2.6	0			
7	يجب أن تكون الأولوية لإنشاء مراكز متخصصة في علاج الآثار المترتبة على العنف الأسري.	ك	110	40	5	0	3.68	0.54	12
		%	71.0	25.8	3.2	0			
8	تجسير الفجوة بين متخذي القرار ومراكز الأبحاث بدول مجلس التعاون للحد من مشكلة العنف الأسري.	ك	103	48	4	0	3.64	0.53	13
		%	66.4	31.0	2.6	0			
9	التوعية الاجتماعية والقانونية لمشكلة العنف الأسري ينبغي أن تتركز على المرأة باعتبارها مستهدفة أكثر من غيرها.	ك	60	71	16	8	3.18	0.82	14
		%	38.7	45.8	10.3	5.2			
10	دعم البحوث العلمية لتوفير التدخلات اللازمة لمعالجة مشكلة العنف الأسري.	ك	115	36	4	0	3.72	0.51	9
		%	74.2	23.2	2.6	0			
11	الاستفادة من المتخصصين والخبراء في الدراسات بمجال العنف الأسري في دول مجلس التعاون.	ك	127	20	8	0	3.72	0.72	10
		%	81.9	12.9	5.2	0			
12	التعاون مع المنظمات الدولية من أجل الحد من العنف الأسري.	ك	123	32	0	0	3.79	0.41	6
		%	79.4	20.6	0	0			
13	اقامة الملتقيات وورش العمل المتخصصة بمجال العنف الأسري في دول المجلس.	ك	115	40	0	0	3.74	0.44	8
		%	74.2	25.8	0	0			
14	توظيف وسائل الإعلام الجديد لمعالجة مشكلة العنف الأسري.	ك	124	24	7	0	3.75	0.53	7
		%	80.0	15.5	4.5	0			
المتوسط العام = 3.74 (موافق بشدة)									

أشارت بيانات الجدول السابق إلى أهم الحلول الملائمة لمواجهة العنف الأسر من وجهة نظر عينة الدراسة، حيث يتضح من بيانات هذا الجدول أن استجابات عينة الدراسة على هذا البعد قد جاءت بدرجة مرتفعة « موافق بشدة» ، حيث بلغ المتوسط العام لاستجابات عينة الدراسة على هذا البعد 3.74، وقد جاءت هذه الحلول مرتبة طبقاً لوجهة نظر عينة الدراسة كالتالي: حيث جاء في المرتبة الأولى الحل الخاص ببناء استراتيجيات مشتركة بين دول مجلس التعاون لمواجهة العنف الأسري بمتوسط حسابي 3.95، ثم في المرتبة الثانية توعية المجتمع حول المخاطر التي تهدد الأمن الأسري بمتوسط 3.91، تلاها في المرتبة الثالثة التوسع في إنشاء مراكز الإرشاد والاستشارات الأسرية للحد من العنف الأسري بمتوسط 3.90، ثم في المرتبة الرابعة إنشاء قاعدة بيّانات عن حجم العنف الأسري في دول الخليج العربي بمتوسط 3.83، في حين جاء في المرتبة الخامسة الحل الخاص بتكوين منظومة تشاركية (Eco-System) للقطاعات الحكومية والخاصة ومؤسسات المجتمع المدني لمواجهة مشكلة العنف الأسري بمتوسط 3.82، ثم تلاها في المرتبة السادسةالتعاون مع المنظمات الدولية من أجل الحد من العنف الأسري في المرتبة الخامسة بمتوسط 3.79، ثم في المرتبة السابعة توظيف وسائل الإعلام الجديد لمعالجة مشكلة العنف الأسري بمتوسط 3.75، تلاها في المرتبة الثامنة إقامة الملتقيات وورش العمل المتخصصة بمجال العنف الأسري في دول مجلس التعاون بمتوسط 3.74، ثم في المرتبة التاسعة كل من دعم البحوث العلمية لتوفير التدخلات اللازمة لمعالجة مشكلة العنف الأسري، والاستفادة من المتخصصين والخبراء في الدراسات بمجال العنف الأسري في دول مجلس التعاون بمتوسط 3.72، في حين جاءت في المرتبة الحادية عشرة العبارة الخاصة بتوحيد القوانين والأنظمة في دول مجلس التعاون الخليجي للحد من العنف الأسري بمتوسط 3.69، وفي المرتبة الثانية عشرة يجب أن تكون الأولوية لإنشاء مراكز متخصصة في علاج الآثار المترتبة على العنف الأسري بمتوسط 3.68، ثم في المرتبة الثالثة عشرة تجسير الفجوة بين متخذي القرار ومراكز الأبحاث بدول مجلس التعاون للحد من مشكلة العنف الأسري بمتوسط 3.64، وفي المرتبة الرابعة عشرة والأخيرةً التوعية الاجتماعية والقانونية لمشكلة العنف الأسري ينبغي أن تتركز على المرأة باعتبارها مستهدفة أكثر من غيرها بمتوسط 3.18.

ثانياً: النتائج الخاصة باختبار الفروض:-

1. نتائج اختبار الفرض الأول: ما مدى وجود فروق إحصائية ذات دلالة معنوية في مفهوم العنف الأسري وعوامله وآثاره والحلول المقترحة له والتي تعزى لمتغير الجنسية.

جدول (6) تحليل التباين الأحادي بين مقاييس الدراسة وجنسية المبحوثين

المقاييس		مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	F	الدلالة
مفهوم العنف الأسري	بين المجموعات	57	3	19	2.45*	0.05
	داخل المجموعات	2588	180	14		
	المجموع	2646	183			
العوامل المؤدية للعنف الأسري	بين المجموعات	302	3	101	2.44*	0.05
	داخل المجموعات	7425	180	41		
	المجموع	7728	183			
آثار العنف الأسري	بين المجموعات	283	3	94	1.90	0.13
	داخل المجموعات	8909	180	49		
	المجموع	9191	183			
الحلول الملائمة لمواجهة العنف الأسري	بين المجموعات	1691	3	564	1.73	0.55
	داخل المجموعات	37105	180	206		
	المجموع	**38796**	**183**			

وتوضح بيانات الجدول (6) نتائج تحليل التباين أحادي الاتجاه لمقاييس الدراسة مع متغير جنسية المبحوثين. ومن هذه البيانات يتضح وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين هذا المتغير وكل من المتغيرات:

- مفهوم العنف الأسري، فقد بلغت قيمة (ف) 2.45 وكانت هذه القيمة دالة عند مستوى معنوية 0.05. ووفقاً لمقياس شيفيه كانت هذه الفروق لصالح عينة المملكة العربية السعودية.

- العوامل المؤدية للعنف الأسري، وبلغت قيمة (ف) 2.44 وكانت هذه القيمة دالة عند مستوى معنوية 0.05. ووفقاً لمقياس شيفيه كانت هذه الفروق لصالح عينة المملكة العربية السعودية.

ولم تكن هناك فروق ذات دلالة معنوية بين متغير الجنسية وكل من المتغيرات الخاصة آثار العنف الأسري، والحلول الملائمة لمواجهة العنف الأسري، حيث لم تكن قيم (ف) دالة عند أي مستوى للمعنوية.

2. نتائج اختبار الفرض الأول: ما مدى وجود فروق إحصائية ذات دلالة معنوية في مفهوم العنف الأسري وعوامله وآثاره والحلول المقترحة له والتي تعزى لمتغير الجنس.

جدول (7) اختبار T بين مقاييس الدراسة ومتغير الجنس

المقاييس		العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	T	الدلالة
مفهوم العنف الأسري	ذكور	52	11.1	3.9	*2.61	0.03
	إناث	103	10.7	3.7		
العوامل المؤدية للعنف الأسري	ذكور	52	19.1	6.8	0.28	0.78
	إناث	103	19.3	6.2		
آثار العنف الأسري	ذكور	52	21.6	7.1	*2.67	0.02
	إناث	103	24.3	6.9		
الحلول الملائمة لمواجهة العنف الأسري	ذكور	52	51.7	15.3	0.27	0.21
	إناث	103	54.4	13.7		

وتوضح بيانات الجدول (7) نتائج اختبار الفرق في المتوسط (ت) لمقاييس الدراسة مع متغير الجنس. ومن هذه البيانات يتضح وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين هذا المتغير مع مقياس مفهوم العنف الأسري، فقد بلغت قيمة (ت) 2.61 وكانت هذه القيمة دالة عند مستوى معنوية 0.05. وكانت هذه الفروق لصالح عينة الذكور. كما كانت هناك فروق إحصائية لمقياس آثار العنف الأسري مع متغير الجنس، حيث بلغت قيمة (ت) 2.67 وكانت هذه القيمة دالة عند مستوى معنوية 0.05. ولم تكن هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين هذا المتغير وكل من المتغيرات: العوامل المؤدية للعنف الأسري، والحلول الملائمة لمواجهة العنف الأسري، حيث لم تكن قيم (ت) دالة عند أي مستوى للمعنوية.

3. نتائج اختبار الفرض الأول: ما مدى وجود فروق إحصائية ذات دلالة معنوية في مفهوم العنف الأسري وعوامله وآثاره والحلول المقترحة له والتي تعزى لمتغير المستوى التعليمي.

جدول (8) اختبارT بين مقاييس الدراسة ومتغير المستوى التعليمي

المقاييس		العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	T	الدلالة
مفهوم العنف الأسري	جامعي	98	10.9	3.8	0.31	0.69
	عالي	53	11.2	4.4		
العوامل المؤدية للعنف الأسري	جامعي	98	19.0	6.4	1.49	0.23
	عالي	53	21.8	7.7		
آثار العنف الأسري	جامعي	98	22.6	6.9	*2.31	0.03
	عالي	53	27.2	7.9		
الحلول الملائمة لمواجهة العنف الأسري	جامعي	98	52.5	14.3	*1.87	0.05
	عالي	53	60.2	16.6		

وتوضح بيانات الجدول (8) نتائج اختبار الفرق في المتوسط (ت) لمقاييس الدراسة مع متغير المستوى التعليمي (تعليم جامعي، تعليم عالي). ومن هذه البيانات يتضح وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين هذا المتغير وكل من المتغيرات:

- آثار العنف الأسري، فقد بلغت قيمة (ت) 2.31 وكانت هذه القيمة دالة عند مستوى معنوية 0.05. وكانت هذه الفروق لصالح الحاصلين على ماجستير أو دكتوراه.
- الحلول الملائمة لمواجهة العنف الأسري، وبلغت قيمة (ت) 1.87 وكانت هذه القيمة دالة عند مستوى معنوية 0.05. وكانت هذه الفروق لصالح الحاصلين على ماجستير أو دكتوراه.

ولم تكن هناك فروق ذات دلالة معنوية بين متغير المستوى التعليمي وكل من المتغيرات الخاصة بمفهوم العنف الأسري، وكذلك العوامل المؤدية للعنف الأسري، حيث لم تكن قيماً (ت) لكل منهما دالة عند أي مستوى للمعنوية.

4. نتائج اختبار الفرض الأول: ما مدى وجود فروق إحصائية ذات دلالة معنوية في مفهوم العنف الأسري وعوامله وآثاره والحلول المقترحة له والتي تعزى لمتغير المهنة.

جدول (9) تحليل التباين الأحادي بين مقاييس الدراسة ومتغير المهنة

المقاييس		مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	F	الدلالة
مفهوم العنف الأسري	بين المجموعات	91	4	23	1.60	0.18
	داخل المجموعات	2555	179	14		
	المجموع	2646	183			
العوامل المؤدية للعنف الأسري	بين المجموعات	31	4	8	0.18	0.95
	داخل المجموعات	7697	179	43		
	المجموع	7728	183			
آثار العنف الأسري	بين المجموعات	187	4	47	0.93	0.45
	داخل المجموعات	9004	179	50		
	المجموع	9191	183			
الحلول الملائمة لمواجهة العنف الأسري	بين المجموعات	630	4	158	0.74	0.57
	داخل المجموعات	38166	179	213		
	المجموع	**38796**	**183**			

وتوضح بيانات الجدول (9) نتائج اختبار تحليل التباين أحادي الاتجاه (ف) لمقاييس الدراسة مع المهنة. ومن هذه البيانات يتضح عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين هذا المتغير وكل من المتغيرات:

- مفهوم العنف الأسري، فقد بلغت قيمة (ف) 1.60 ولم تكن هذه القيمة دالة عند أي مستوى للمعنوية.
- العوامل المؤدية للعنف الأسري، فقد بلغت قيمة (ف) 0.18 ولم تكن هذه القيمة دالة عند أي مستوى للمعنوية.

- آثار العنف الأسري، فقد بلغت قيمة (ف) 0.93 ولم تكن هذه القيمة دالة عند أي مستوى للمعنوية.
- الحلول الملائمة لمواجهة العنف الأسري، وبلغت قيمة (ف) 0.74 ولم تكن هذه القيمة دالة عند أي مستوى للمعنوية.

ثالثاً: مناقشة نتائج الدراسة:

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها:

أولاً: النتائج المرتبطة بالإجابة على تساؤل الدراسة الأول: ما مفهوم العنف الأسري من وجهة نظر عينة الدراسة؟

كشفت النتائج المرتبطة بهذا التساؤل عن التباين في تحديد مفهوم العنف الأسري حيث أكدت عينة الدراسة على المعنى الاجتماعي للمفهوم، فانتشار العنف الأسري يدل على وجود خلل في البناء الاجتماعي، وعلى اختلاف المعاني والرموز التي يؤمن بها أفراد الأسرة في المواقف السلوكية، وساعد على ذلك عدم تحديد الممارسات التي تشكل أفعالاً للعنف ضد المرأة مما يسهم في صعوبة تحديد هذا المفهوم؛ ولذا فإن العنف الأسري يعد مصطلحاً ثقافياً بالدرجة الأولى. وتلا ذلك التحديد النفسي للمفهوم والذي يؤكد على أن تعنيف الزوجات يعد من أشكال الأمراض النفسية أو العقلية التي يتم تعلمها الطريقة بنفسها التي يتم تعلم بها أنماط السلوك الأخرى. وتتفق هذه النتائج مع الاتجاه الوظيفي الذي يفسر العنف بأنه استجابة لضغوط بنائية في المجتمع، تدفع إلى ممارسة سلوك العنف في النسق الأسري، كما أن المنظور التفاعلي يؤكد على الأهمية التفسيرية لإدراك المعاني والرموز في تحديد مفهوم العنف الأسري في المواقف السلوكية المختلفة، كما أن معتقد العنف لدى المجتمع يرتبط بالتحديد الثقافي لهذا المفهوم الذي يربط بينه وبين ما يحدده ممارسو العنف من سلوكيات في البيئة الأسرية، باعتبارها أفعالاً عادية.

كما يتفق التحديد النفسي للمفهوم مع الاتجاه الذي تقدمه النظريات النفسية والتي ترى أن سلوك العنف ضد الزوجات والأبناء يفهم من كونه سلوكاً فردياً مرتبطاً بأمراض نفسية، أو باعتباره سلوكاً متعلماً من البيئة المحيطة بالفرد كالأسرة.

ثانياً: النتائج المرتبطة بالإجابة على تساؤل الدراسة الثاني: ما العوامل المؤدية إلى حدوث العنف الأسري من وجهة نظر عينة الدراسة؟

بينت نتائج الدراسة موافقة المبحوثين على مجموعه من العوامل المؤدية إلى حدوث العنف الأسري، حيث شكلت العوامل الاجتماعية الأكثر تأثيراً بحسب رؤية المبحوثين؛ إذ يرون أن من

أهم الأسباب الاجتماعية للعنف الأسري تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية والتي قد تهيء لممارسة هذا السلوك نتيجة لعدم قدرة المتعاطين على السيطرة على سلوكهم. وأكد تحليل بيانات الدراسة على أهمية دور الزوجة كعامل محفز لممارسة العنف عليها نتيجة لرفضها اتخاذ أي موقف حيال سلوك العنف الواقع عليها، ويزيد من حجم المشكلة انعزالها عن أسرتها (الممتدة)، وخاصةً في ظل ضعف العلاقة الزوجية العاطفية (الحميمية) مما يتسبب في استمرار تعنيف الزوجة. ومن العوامل الاجتماعية التي ساهمت في انتشار ظاهرة العنف الأسري ضعف دور مؤسسات المجتمع المدني كجهات توفر برامج وقائية وبرامج للحماية الاجتماعية. واحتلت العوامل الثقافية المرتبة الثانية كعوامل مؤثرة على العنف الأسري، حيث تعزز بعض مظاهر الثقافة السائدة في المجتمع ممارسة العنف فالمعايير الاجتماعية التي تعمل على تدعيم سلطة الذكور، والفهم الخاطئ للتعاليم الدينية، وعدم المساواة الاجتماعية، والنظرة الدونية للمرأة تؤدي إلى التغاضي عن العنف الموجه نحو المرأة. وبحسب رؤية المبحوثين جاءت العوامل الاقتصادية في المرتبة الأخيرة من حيث التأثير على العنف الأسري حيث يشكل انعدام فرص الحياة كالبطالة والفقر محفزات لممارسة العنف الأسري، كما أن عدم وجود مصدر دخل مستقل للزوجة يجعلها تتقبل العنف الأسري لعدم وجود البدائل الإيوائية لها.

وتتفق هذه النتائج مع فرضيات النظرية النسوية والتي تؤكد على أن العنف الأسري هو جزء من الطبيعة المتسلطة والعنيفة للرجل نحو أفراد الأسرة كالزوجة والأبناء. كما أن التفسير الذي تقدمه نظرية ثقافة العنف يمكن توظيفه في فهم هذه النتائج حيث يلعب الدور الذي تمارسه ثقافة العنف، بوجود أنساق فرعية منظمة من المعايير والقيم في المجتمع تدعم السلوك العنيف، وبالتالي تعد هذه السلوكيات من وجهة نظر الممارسين مقبولة في البيئة الأسرية باعتبارها أفعالاً عادية. كما تتفق هذه النتائج مع ما توصلت إليه الدراسات السابقة من أن من أسباب العنف الأسري في المجتمعات الخليجية ما توصلت إليه دراسة الناصر (2000م) من تأثير تعاطي الزوج للمخدرات أو المسكرات، وفي دراسة عبد العزيز (2008م) و دراسة نياز (2011م) الفهم الخاطئ للتعاليم الدينية ولمعني القوامة والجهل بحقوقه الزوجية، وفي دراسة باشطح (2002م) اتصاف المعنفات بالانعزالية والخوف من العلاقات العاطفية مع الأزواج، كما تتفق مع دراسة الرديعان (2008م) من سيادة منظومة قيم اجتماعية تبرر العنف ضد المرأة، وضعف أنظمة الحماية، وإحجام المرأة المعنفة عن طلب المساعدة ممن حولها.

ثالثاً: النتائج المرتبطة بالإجابة على تساؤل الدراسة الثالث: ما الآثار المترتبة على حدوث العنف الأسري من وجهة نظر عينة الدراسة؟

توصلت نتائج الدراسة إلى مجموعه من الآثار المترتبة على حدوث العنف الأسري من وجهة نظر المبحوثين، والذين جاءت استجاباتهم على هذا المحور بدرجة كبيرة من الموافقة، حيث حددت النتائج مجموعه من الآثار المترتبة على حدوث العنف الأسري، فبرزت الآثار النفسية الناتجة عن العنف الأسري وما يصاحبها من مشكلات نفسية الأشد خطورة على المرأة وخاصة إحساسها بالدونية والعجز وعدم الشعور بالأمان، مما قد يجعلهن يلجأن إلى التمارض كوسيلة لإخفاء حالة العنف خوفاً من لوم المجتمع، كما أن شعور المرأة بأنها مسؤولة عن وقوع سلوك العنف عليها يجعلها تتقبل العنف الأسري. وتلا ذلك الآثار الاجتماعية والتي من أهمها اضطراب العلاقات الزوجية والتفكك الأسري، انخفاض قدرة المرأة المعنفة على رعاية أطفالها لإحساسها أنهم السبب في استمرارها في تلك العلاقة الزوجية السيئة. كما أن الآثار الناتجة عن العنف الأسري في الغالب تظهر في الغالب على الأطفال الإناث أكثر من الأطفال الذكور، ولكن الأطفال الذين يخبرون العنف الأسري يصبحون ممارسين للعنف عند البلوغ. واحتلت الآثار الاقتصادية الأهمية الأقل من حيث التأثر بالعنف الأسري حيث تشكل تكلفة العنف الأسري عبئا اقتصادياً على الدول المتقدمة والنامية على حدٍ سواء، أن من أهم الآثار الاقتصادية للعنف الأسري على المرأة ضعف إنتاجيتها في العمل وبالتالي انخفاض مستوى دخلها.

وتتفق هذه النتائج مع ما توصلت إليه العديد من نتائج الدراسات السابقة مثل دراسة (Olson، 2000)، ودراسة (باشطح، 2002)، ودراسة (سيف الدين، 2003)، ودراسة (حسن، 2007)، ودراسة (الفايز، 1427هـ)، ودراسة (Andrzej Kulczycki & Sarah Windle، 2011) والتي أشارت إلى خطورة العنف الأسري على بناء ووظائف وعلاقات الأسرة.

رابعاً: النتائج المرتبطة بالإجابة على تساؤل الدراسة الرابع: ما الآليات الملائمة لمواجهة العنف الأسري من وجهة نظر عينة الدراسة؟

اتفق المبحوثون على مجموعه من الآليات الملائمة لمواجهة العنف الأسري؛ والذين جاءت استجاباتها على هذا المحور بدرجة كبيرة «موافق بشدة»، وقد حددت النتائج مجموعه من مجموعه من الآليات الملائمة لمواجهة العنف الأسري من أهمها: ضرورة بناء استراتيجيات مشتركة بين دول مجلس التعاون لمواجهة العنف الأسري، وتوعية المجتمع حول المخاطر التي تهدد

الأمـن الأسـري، ثم التوسع في إنشاء مراكز الإرشـاد والاستشارات الأسرية للحد من العنف الأسري، وإنشاء قاعدة بيّانات عن حجم العنف الأسري في دول الخليج العربي، ومن ثم تكوين منظومة تشاركية (Eco-System) للقطاعات الحكومية والخاصة ومؤسسات المجتمع المدني لمواجهة مشكلة العنف الأسري مع التعاون مع المنظمات الدولية من أجل الحد من العنف الأسري، وأهمية توظيف وسائل الإعلام الجديد لمعالجة مشكلة العنف الأسري وإقامة الملتقيات وورش العمل المتخصصة بمجال العنف الأسري في دول مجلس التعاون، إضافة إلى دعم البحوث العلمية لتوفير التدخلات اللازمة لمعالجة مشكلة العنف الأسري، والاستفادة من المتخصصين والخبراء في الدراسات بمجال العنف الأسري في دول مجلس التعاون، وتوحيد القوانين والأنظمة في دول مجلس التعاون الخليجي للحد من العنف الأسري، وضرورة أن تكون الأولوية لإنشاء مراكز متخصصة في علاج الآثـار المترتبة على العنف الأسري، وتجسير الفجوة بين متخذي القرار ومراكز الأبحاث بدول مجلس التعاون للحد من مشكلة العنف الأسري، وأن التوعية الاجتماعية والقانونية لمشكلة العنف الأسري ينبغي أن تتركز على المرأة باعتبارها مستهدفة أكثر من غيرها. وتتفق هذه النتائج مع ما توصلت إليه العديد من الدراسات السابقة مثل دراسة (الدامغ وآخرون، 2009)، ودراسة (ويندل، 2011).

وتوضح النتائج المرتبطة بهذا التساؤل بأن معضلة العنف الأسري لجديرة بأن تكون من أولويات اهتمامات المجتمع، لأن استقراره النفسي والاجتماعي لا يمكن أن يتحقق بمنأى عن استقرار الأسـرة التي هي أساس المجتمع، فكان لزاماً على المؤسسات المجتمعية التعليمية والإعلامية والاجتماعية والدينية العام منها والخاص، أن تهتم بمواجهة العنف الأسري من خلال التوعية الفكرية المنضبطة لقيمة الأسرة في المجتمع وتحقيق سبل استقرارها، وكذلك تقديم الدراسات والدورات التي تحد من العنف الأسري وتقضي عليه.

ثانياً: النتائج الخاصة باختبار الفروض:-

سعت الدراسة للتعرف على التباين بين المبحوثين فيما يتعلق بتحديد مفهوم العنف الأسري والعوامل المؤدية له والآثار المترتبة عليه والحلول الملائمة لمواجهته تعزى لخصائصهم الاجتماعية والاقتصادية. وقد تبين من نتائج التحليل الإحصائي ما يلي:

أولا) متغير جنسية المبحوثين: أتضح وجود فروق إحصائية ذات دلالة معنوية في مفهوم العنف الأسري والعوامل المسببة له تعزى للجنسية السعودية، في حين لا توجد فروق فيما

يخص الآثار المترتبة على العنف الأسري والحلول الملائمة لمواجهة العنف الأسري. ويمكن تفسير هذه النتيجة بان مشكلة العنف الأسري في المجتمع السعودي أكثر وضوحاً من دول الخليج الأخرى نظراً للاهتمام المبكر في هذه المشكلة سواءً على المستوى الرسمي، أم فيما يتعلق بالحراك المجتمعي مما أدى إلى ارتفع المستوى المعرفي حولها.

ثانيا) متغير المستوى التعليمي للمبحوثين: اتضح وجود فروق إحصائية ذات دلالة معنوية في آثار العنف الأسري والحلول الملائمة لمواجهة العنف الأسري لصالح الحاصلين على ماجستير أو دكتوراه ، بينما لا توجد فروق بين متغير المستوى التعليمي وكل من المتغيرات الخاصة بمفهوم العنف الأسري، وكذلك العوامل المؤدية للعنف الأسري. ويمكن تفسير هذه النتيجة بان الآثار المترتبة على مشكلة العنف الأسري والحلول الملائمة لمواجهته تعد من القضايا التي تحتاج إلى مستوى عالٍ من المعرفة، وهذا ما أشارت إليه الدراسات السابقة فيما يخص صعوبة تحديد الآثار الناتجة عن العنف الأسري وخاصة الآثار غير الجسدية التي تتطلب وجود دراسات تبحث عن هذه الآثار وتحدد درجة خطورتها. ويترتب على ذلك نوعية الحلول المطلوبة للحد منها في مجتمعات دول الخليج العربي.

ثالثا) متغير مهنة المبحوثين: اتضح عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين هذا المتغير وكل من متغيرات مفهوم العنف الأسري والعوامل المؤدية للعنف الأسري وآثار العنف الأسري والحلول الملائمة لمواجهة العنف الأسري. ويمكن تفسير هذه النتيجة وفقا للخصائص المهنية للمبحوثين، حيث إن مجتمع الدراسة كان من الخبراء والمتخصصين العاملين في مجال العنف الأسري في دول الخليج العربي. ولذا فإن المستوى المعرفي والمهاري لدى عينة البحث كان متقارباً إلى درجة كبيرة وبالتالي عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المبحوثين تعزى لمتغير مهنة المبحوثين.

ثالثاً: توصيات الدراسة:

في ضوء نتائج الدراسة الحالية، ونظراً لما يمثله العنف من مخاطر وآثار على كيان وتكوين الأسرة التي تعد النواة الأولى في المجتمع نخلص إلى مجموعة من التوصيات التي نرى من شأنها الحد من العنف الأسري في دول الخليج العربي:

1. رعاية ضحايا العنف الأسري من خلال مؤسسات الرعاية الاجتماعية الرسمية والأهلية.
2. محاولة رصد مظاهر وأشكال العنف الأسري من خلال مؤسسات متخصصة، والعمل

على توصيفها وتحليلها، ومن ثم التعامل معها بصورة علمية وفق التنظير التربوي والاجتماعي العلمي، إلى جانب إجراء المزيد من الدراسات والبحوث التي تهتم بقضايا ومشكلات الأسرة بالمجتمع.

3. نشر الوعي الديني من خلال وسائل الإعلام والمناهج الدراسية ومراكز التوجيه في المجتمع، وكذلك التنسيق بين المؤسسات المجتمعية في سبيل مواجهة ومعالجة ظاهرة العنف الأسري.
4. نشر الوعي الأسري بأهمية التوافق والتفاهم بين الزوجين وأهمية دورهما في قيادة الأسرة وسلامتها.
5. تطوير وتفعيل التشريعات والقوانين المتعلقة بقضايا العنف الأسري بما يتلاءم مع طبيعة مجتمعات دول الخليج واحتياجاتها.

آليات تنفيذية:

بناء على توصيات الدراسة هناك عدد من الآليات التنفيذية وهي:

1. **ثقافة العنف:** ينبغي حث الأسرة على استبدال ثقافة العنف والإساءة بثقافة الحوار مع الأبناء، والعمل على تنمية قيم التسامح في الأسرة ونشر نماذج يقتدى بها.
2. **التوعية بمخاطر العنف:** تبصير وتوعية الأسرة بمخاطر الإساءة والإيذاء الذي يتعرض لها أطفالهم وتوفير الحماية الاجتماعية اللازمة لهم.
3. **نظام تشريعي موحد:** العمل على إصدار منظومة تشريعية موحدة لدول الخليج العربي تتلاءم مع التشريعات الدولية وتسهم في توفير الحماية من العنف الأسري.
4. **تطوير برامج ومشروعات الحماية الاجتماعية:** إنشاء وتطوير برامج ومشروعات الحماية الاجتماعية المعنية لمواجهة العنف الأسري تعدها الجهات الرسمية الحكومية بدول الخليج العربي بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني المحلية والدولية وتمكين الفئات المحتمل تعرضها للعنف من الاستفادة منها.
5. **إجراء البحوث العلمية والدراسات المسحية:** تنسيق الشراكة مع الجامعات والمراكز البحثية المتخصصة في دول الخليج لإجراء الدراسات والبحوث والمسوح الخاصة بالعنف الأسري. مع التركيز على الدراسات التي تهتم بتحديد السمات المشتركة للمعنفين والضحايا، وتحديد البيئة المحفزة للعنف.

6. **مهارات العاملين في الحماية من العنف الأسري:** إنشاء وتطوير برامج تدريبية تطبيقية لتنمية مهارات العاملين في مجال الحماية من العنف الأسري.
7. **المبادرات المجتمعية في مجال الحماية من العنف الأسري:** التمكين والدعم اللوجستي للمبادرات المجتمعية التي تقدمها مؤسسات المجتمع المدني بالتعاون مع المؤسسات الربحية الممولة لها.
8. **قاعدة معلومات مشتركة:** إنشاء قاعدة معلومات مشتركة في مجال العنف الأسري يستفيد منها الباحثون والدارسون والمعنيون والقائمون على السياسات والخطط والبرامج الوقائية والعلاجية لمشكلة العنف الأسري.

مراجع الدراسة:

أولا) المراجع العربية:

أ) البحوث والدراسات:

- أحمد زيدان، وآخرون (2002م)، العنف في الحياة اليومية في المجتمع المصري، القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.
- إقبال الأمير السمالوطي، (1997م)، العنف نحو المرأة والطفل، مؤتمر وقاية المرأة والطفل من العنف، القاهرة: الجمعية المصرية لحل الصراعات الأسرية والاجتماعية.
- أمل الدوة، ، زينب درويش (2007م)، علاقة بعض المتغيرات النفسية والمعرفية والاجتماعية بمستويات تقبل المرأة للعنف الزواجي، المؤتمر العالمي عن وضع المرأة المسلمة في المجتمعات المعاصر: حقائق وأفاق، كوالالمبور: الجامعة الإسلامية العالمية، 14-16 أغسطس.
- أنس عباس غزوان، (2015م)، العنف الأسري ضد الأطفال وانعكاسه على الشخصية: دراسة اجتماعية ميدانية في مدينة الحلة، بابل: مجلة جامعة بابل العلوم الإنسانية م (23)، ع (4).
- بركات حمزة حسن، (2007م)، تقبل العنف الزواجي والعدوانية والأنوثة: الذكورة وعلاقتهم بالعنف الموجه ضد الزوجة في محافظة غزة، المؤتمر الثاني لبرنامج المشاركة المجتمعية لمناهضة العنف الأسري، تونس: جامعة بنزرت.
- بنه بوزبون، (2004م)، العنف الأسري وخصوصية الظاهرة البحرينية، المنامة: المركز الوطني للدراسات.
- بيير بورديو، (2007م)، الرمز والسلطة، ترجمة عبدالسلام بن عبدالعالي، ط 3، الدار البيضاء: دار توبقال للنشر.

- حسن مبارك طالب، (2000م)، الجريمة والعقاب والمؤسسات الإصلاحية، بيروت: دار الطليعة.
- حسين درويش العادلي، (2011م)، العنف ضد المرأة: الأسباب والنتائج.
- حوري محمد ياسين، ، حسن المرسي و محمد الزامل (2000م)، إساءة معاملة طفل ما قبل المدرسة وخصائصه النفسية: دراسة غير ثقافية بين المجتمعين الكويتي والمصري، الكويت: المجلة التربوية، م (55)، ع (33-69).
- حياه عبد العزيز نياز، (2011م)، دور التربية الإسلامية في مواجهة العنف الأسري ضد الزوجة، دمشق: مجلة اتحادي الجامعات العربية للتربية وعلم النفس ، م (9)، ع (2).
- خالد بن عمر الرديعان، (2008م)، العنف الأسري ضد المرأة: دراسة وصفية على عينة من النساء في مدينة الرياض، الرياض: مجلة البحوث الأمنية، م (17)، ع (39).
- ذياب البداينة، (2000م)، سوء معاملة الأطفال: الضحية المنسية، الرياض: مجلة الفكر الشرطي، م (11)، ع (11).
- رجاء مكي، و سامي عجم (2008م)، إشكالية العنف: العنف المشرع والعنف المدان، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر.
- رشاد موسى، و زينب العايش (2009م)، سيكولوجية العنف ضد الأطفال، القاهرة: عالم الكتب.
- سامي عبد العزيز الدامغ، (2009م)، الوعي والاحتياجات التدريبية والإجراءات المرتبطة بالعنف الأسري وإساءة معاملة الأطفال في المملكة العربية السعودية، دراسة غير منشورة، الرياض: برنامج الأمان الأسري الوطني.
- سطوف الشيخ، (2017م)، العنف ضد المرأة في سلطنة عمان، مسقط: وزارة التنمية الاجتماعية.
- سلوى عبد الحميد الخطيب، (2006م)، نظرة في علم الاجتماع المعاصر، القاهرة: مطبعة النيل.
- سمية سيف الدين، (2003م)، واقع العنف ضد المرأة في الوطن العربي، القاهرة: مركز دراسات المرأة الجديدة.
- السيد عوض، (2004م)، جرائم العنف الأسري بين الريف والحضر، القاهرة: مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، القاهرة: كلية الآداب، جامعة القاهرة.
- صبري مرسي الفقي، (2005م)، حلول إسلامية لمشاكل أسرية، الرياض: دار ابن الجوزي.
- عباس عبد المحمود أبو شامة، (2003م)، جرائم العنف وأساليب مواجهتها في الدول العربية، الرياض: مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم لأمنية.

- عباس عبدالمحمود أبو شامة، و محمد الأمين البشري (1426ه)، العنف الأسري في ظل العولمة.
- عبد الرؤوف الضبع، (2008م)، علم الاجتماع العائلي، القاهرة: دار العالمية للنشر والتوزيع.
- عبد المجيد طاش نيازي، وآخرون (1426ه)، العنف الأسري: الأسباب والنتائج والآثار، الرياض: وزارة الشؤون الاجتماعية.
- عبد المحسن الشراري، (2011م)، العوامل الاجتماعية والاقتصادية والنفسية وعلاقتها بالعنف الأسري الموجه ضد الأطفال في منطقة الجوف في المملكة العربية السعودية: دراسة ميدانية، عمان: جامعة مؤتة.
- عبدالله إبراهيم، (2017م)، تأملات في ظاهرة العنف، مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، 20 يونيو 2017.
- عبدالله علي الشهري، و سالم المفرجي (2009م)، استراتيجية وطنية مقترحة لمواجهة العنف الأسري في المملكة العربية السعودية، ندوة علم النفس وقضايا الأسرة الخليجية، المنامة: جامعة البحرين، 12-13 مايو.
- عبير الصبان، (2009م)، أنماط الإساءة الشائعة لدى الزوجات السعوديات في مدينة مكة المكرمة، مكة المكرمة: كلية التربية للبنات، جامعة أم القرى.
- علي شاكر الفتلاوي، (2008م)، العنف النفسي الموجه ضد المرأة العراقية، بغداد: مجلة القادسية للعلوم الإنسانية، م (11)، ع (1-2).
- علي محمد المحيميد، (2008م)، العنف الأسري ضد المرأة في المجتمع السعودي، دراسة ميدانية، الرياض: مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم لأمنية.
- عمر الفراية، (2006م)، العنف الأسري الموجة نحو الأبناء وعلاقته بالشعور بالأمن لدى الطلبة المراهقين في محافظة الكرك، رسالة ماجستير غير منشورة، الكرك: جامعة مؤتة.
- فاطمة أمين، (1999م)، مقياس العنف الأسري، القاهرة، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، العدد السادس، القاهرة: جامعة حلوان.
- محمد بن حسن الصغير، (2012م)، العنف الأسري في المجتمع السعودي: أسبابه وآثاره الاجتماعية، الرياض: مركز البحوث والدراسات، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
- مديحه أحمد عبادة، (2007م)، بعض أشكال العنف ضد المرأة في صعيد مصر: دراسة ميدانية على عينة من النساء اللاتي تعرضن للضرب والختان في مجتمعنا على ساحة أطر حضارية متباينة في الفترة من 14-16نوفمبر، القاهرة: جامعة عين شمس.

- مصطفى عمر التير (2010م)، العنف العائلي، الرياض: مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم لأمنية.
- معجم لسان العرب لابن منظور(1968 م)، بيروت: دار صادر.
- ميسون علي الفايز، (2007م)، العنف الموجه للمرأة: دراسة في محددات الواقع وآفاق المستقبل، الرياض: الكنوز الأدبية.
- نادية عبد العزيز، وفتحية القرشي، والهام الشحات (2008م)، العنف ضد المسنين في عصر العولمة: دراسة ميدانية على عينة من المسنين في منطقة مكة المكرمة، جده: كلية الآداب، جامعة الملك عبدالعزيز.
- نايف محمد المرواني، (2012م)، العنف الأسري: دراسة مسحية تحليلية في منطقة المدينة المنورة، الرياض: المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، م (26)، ع (51).
- نورة إبراهيم الصويان، (2011م)، العنف الأسري ضد المرأة في المجتمع السعودي: أنماطه وسبل مواجهته، بحث نظري في موسوعة الأسرة السعودية.
- همسة سمير أبو حجلة، (2005م)، العلاقة بين الخصائص الشخصية للزوجة ورضاها عن الزواج والعنف ضد الزوجة في قصبة الكرك، مؤتة: مؤتة للبحوث والدراسات.
- اليوسف و آخرون (2005م)، العنف الأسري، دراسة ميدانية على مستوى المملكة العربية السعودية، الرياض: وزارة الشؤون الاجتماعية.

ب) الرسائل العلمية:

- إيناس عبد الخالق، (2010م)، ثقافة العنف ضد المرأة في مقديشو بالصومال، رسالة ماجستير غير منشورة، القاهرة: معهد الدراسات والبحوث الأفريقية بجامعة القاهرة.
- سلمى الحربي، (2008م)، العنف الموجه ضد المرأة ومساندة المجتمع لها، رسالة ماجستير غير منشورة، مكة المكرمة: كلية التربية، جامعة أم القرى.
- عبدالله الخرجي، (2016م)، التحليل السوسيولوجي للعوامل الاجتماعية والثقافية الاقتصادية المؤدية للعنف، رسالة دكتوراه، الرياض: مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم لأمنية.
- منال عمران، (2007م)، بعض العوامل الاجتماعية والاقتصادية المؤثرة على جرائم العنف الأسرى ضد المرأة، رسالة دكتوراه غير منشورة: القاهرة: كلية الآداب جامعة عين شمس.

ج) تقارير محلية ودولية:

- البنك الدولي (2016م)، عقبات أمام التنمية: ما هي البيانات المتاحة عن أوضاع الهشاشة والصراع والعنف؟ مؤشرات التنمية العالمية.
- الجمعية العامة للأمم المتحدة (2014م)، التقرير السنوي للممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف ضد الأطفال: تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية، الدورة الخامسة والعشرون، نيويورك.
- الجمعية العامة للأمم المتحدة (2006م)، دراسة متعمقة بشان جميع إشكال العنف ضد المرأة، تقرير الأمين العام، الدورة الحادية والستون، البند 60 (أ) من جدول الأعمال المؤقت، نيويورك.
- الإدارة العامة للحماية الاجتماعية (1435ه)، اللائحة التنفيذية لنظام الحماية من الإيذاء، وكالة الوزارة للرعاية الاجتماعية والأسرة، الرياض: وزارة العمل والتنمية الاجتماعية.
- الأمم المتحدة (2015م)، المستقبل الذي نريد للجميع، تقرير خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام 2015، الفقرتان 44-45، نيويورك.
- الأمم المتحدة (2013م)، شراكة عالمية جديدة: اجتثاث الفقر وتحويل الاقتصاديات من خلال التنمية المستدامة"، نيويورك.
- المجلس الوطني لشؤون الأسرة (2008م)، العنف الأسري في الأردن: المعرفة والاتجاهات والواقع.
- برنامج الأمان الأسري الوطني (2011م)، دراسة العنف الأسري وإيذاء الأطفال، الرياض: وزارة الحرس الوطني (2011م).
- خان، ايرين (2004م)، مصائرنا بأيدينا، فلنضع حداً للعنف ضد المرأة، منظمة العفو الدولية، ط14، London wci XODW united King dom. http:/www-amnrsty- ovg.
- مركز رؤية للدراسات الاجتماعية (1431ه)، العنف الأسري بين المواجهة والتستر، سلسلة الدراسات والبحوث (1)، الرس: مركز رؤية للدراسات الاجتماعية.
- منظمة الصحة العالمية (2016م)، العنف الممارس ضد المرأة، صحيفة وقائع، نوفمبر.
- منظمة اليونيسيف (2000م)، العنف المنزلي ضد المرأة والفتاة، الجمعية العامة للأمم المتحدة، التقرير السنوي، مركز الأبحاث، فلورانسا، ايطاليا، جون.
- ندوة التماسك الأسري الرابعة (2015م)، حماية الأسرة من الإساءة، التي تنظمها وزارة التنمية الاجتماعية بالتعاون مع المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون الخليجي وجامعة ظفار، 4 أغسطس.

ثانياً) المراجع الأجنبية :

I- Researches & Books:

- Andrzej Kulczycki & Sarah Windle، Honor Killings in the Middle East and North Africa: A Systematic Review of the Literature Violence Against Women، November 2011 17: 1442– 1464.
- Aznar، M. (2004). The Impact of Domestic violence on the health of abused woman، Psicothema 16 (3): 397– 401 .
- Bandura، A. (2009). Social cognitive theory of mass communication. In J. Bryant and M. B. Oliver (Eds.) Media effects: Advances in theory and research، 3rd ed. (pp. 94 –124). New York: Rutledge.
- Cismaru، M.، & Lavack، A. M. (2010). 'Don't suffer in silence'– Applying the integrated model for social marketers to campaigns targeting victims of domestic violence. Social Marketing Quarterly، 16، 97– 129.
- Charles zastrow، 2004، introduction to social work and social welfare: empowering people، Australia، Thomson brooks ، Cole.
- Danis، F. S.، & Bhandari، S. (2010). Understanding domestic violence: A primer. In L. L. Lockhart and F. S. Danis (Eds.)، Domestic violence: Intersectionality and culturally competent practice (pp. 29– 66). New York: Columbia University Press.
- Gutierrez، M، Et Al. (2002). Family violence toward adolescents and its Relation To suicide attempt and depressive sympteomatology، Psiquiatcia. Disc، INT.
- Kulwicki، A. D.، & Miller، J. (1999). Domestic violence in the Arab American population: Transforming environmental conditions through community education. Issues in Mental Health Nursing، 20، 199– 215.
- lee ann. Hoff & others. (2010). Violence and abuse issues: cross–cultural perspectives for health and social services، London، Rut ledger.
- Leonard، H. (2001). The Traumatic of witnessing Domestic violence on children's emotional functioning. Diss، Abs، INT، 62، 3–B0، 1585.

- Olson، David & DeFrain، John. (2000). Marriage and the Family. Mayfield Published Company.
- McQuigg، Ronagh J.A. (2011). "Potential problems for the effectiveness of international human rights law as regards domestic violence"، in McQuigg، Ronagh J.A.، International human rights law and domestic violence: the effectiveness of international human rights law، Oxford New York: Taylor & Francis، pp. 10- 32.
- Sternberg ، K.d.، Baradaran، L.P.،Abbot ،C.B.، Lamb، M.E.،and Guterman. (2006).
- Surgenor، G. (2009). 'It's Not OK' Shines a light on family violence. Communication World. vol. 26 (6). 42 -43.
- Wendt، Sarah، et.al (2017). Seeking help for domestic violence: exploring rural women's coping experiences (final report)، Australia's National Research Organization for Women's Safety (ANROWS) (14 sept 2017)، accessed 10 January 2018.

ll-Reports:

- Etienne G. Crag & others. World report on violence and health، World Health، 76، Organization، Geneva، 2002.
- Phillips، J & Vandenbroek، P (2014). Domestic، family and sexual violence in Australia: an overview of the issues، Department of Parliamentary Services، Canberra.
- The United States (2017)، domestic violence، department of justice، Office on Violence Against Women (National Domestic Violence Hotline)، National Center for Victims of Crime، and WomensLaw.org.(https://www.justice.gov/ovw/domestic- violence).
- Unicef، Domestic Violence Against Women and Girls، United Nations Children Fund Innocentil Research Center، Florence، Italy، No.6، June 2000.
- United Nations Children's Fund (UNICEF)، A Familiar Face: Violence in the lives of children and adolescents، November 2017، https://www.unicef.org/publications/index___101397.html.

Factors of Domestic Violence and its Effects in the Arab Gulf States.

Dr. IBRAHIM MUHAMMED ALZIBIN •

Abstract

This study aims to identify the phenomenon of domestic violence in the light of different theories to reach a clear definition that is compatible with the nature of its concept, and to identify the main factors leading to domestic violence and its effects on the family and society in the Arab Gulf countries.

The study relies on a theoretical survey on the literary survey of the interpretations of domestic violence that is different in its analysis of this phenomenon. Some theories are interested in interpreting the situations in which the violence is manifested as the situation creates violence. Other theories are concerned with explaining the causes of violence by referring to a defect in the family structure and functions, which can help to explain the reasons related to the structure of the family, attributed some of the violence to social and psychological reasons such as the lack of self-control, in addition, to attention to the nature of social pressures that have a prominent role in the commission of violent crimes.

The study is based on descriptive studies aimed at analyzing the phenomenon of domestic violence in the Arab Gulf countries. The social survey method was used in the sample method. The research society is composed of experts specialized in the field of family. A sample was drawn from the research community. Field data on the measurement of domestic violence in the Arab Gulf countries, and it consists of several axes reflecting the objectives of the study and its questions. Several descriptive statistical methods were used to present, describe and analyze the study data.

The results revealed the difference in the definition of the concept of domestic

• Department Of Sociology And Social Work, Social Sciences College, Al-Imam Mohammad Ibn Saud Islamic University.

violence, and the approval of the respondents to a group of social factors most influential in the incidence of domestic violence on the family and society, and found a total of the effects of this phenomenon from the point of view of respondents of the psychological effects, the social effects and the economic effects of domestic violence. The respondents agreed on a set of mechanisms to confront domestic violence, the most important of which is the need to build joint strategies among the Gulf countries to confront domestic violence

According to these results, the study recommended some recommendations that would protect the family from this problem, including the care of victims through official and civil social welfare institutions, and monitoring the manifestations and forms of domestic violence, and work on characterization and analysis, and then deal with them scientifically according to the psychological perspective social and cultural activities, as well as carrying out more studies and researches that address the issues and problems of the family in society, spreading religious awareness and coordination among the community institutions in order to confront and address this phenomenon. As well as the nature and needs of the Gulf societies.

Key words: Violence, Family, Factors, effects, Arab Gulf Countries.

مترجم ← • Imam Mohammed bin Saud Islamic University - Riyadh - Saudi Arabia

دور القوة الناعمةٍ فى تدعيم مكانة الدولة عالميا:

«دولة الإمارات العربية المتحدة نموذجاً»

د. أحمد محمد أبوزيد ●

ملخص :

بالنسبة لدولة الإمارات العربية المتحدة (خط التشديد للباحث) باعتبارها دولة صغيرة وقوى متوسطة أو صاعدة Rising Power من حيث القدرات والتأثير في النظام الإقليمي الخليجي، فإن بحث كيف نجحت في التأثير، الإيجابي، على تفاعلات وسلوكيات وحدات هذا النظام الفرعي والنظام الإقليمي العربي، وما وراءه، يعتبر إشكالية لم يتم تناولها بصورة كافية حول كيف يمكن للدول الصغري التأثير على جوارها السياسي والاستراتجي والجغرافي. وكيف ساعدت القوة الناعمة والدبلوماسية الثقافية (إلي جانب عوامل أخرى) في تحويل هذه الدولة الطرفية إلى أن تكون دولة ارتكازية Pivotal State ليس فقط داخل النظام الإقليمي الفرعي، وإنما على مستوى النظام الإقليمي العام (الشرق الأوسط) وهو ما سنحاول إلقاء مزيدٍ من الضوء عليه.

● كلية العلاقات الدولية، جامعة سانت أندروز (اسكتلندا، المملكة المتحدة)

مقدمة:

حققت دولة الإمارات العربية المتحدة خلال العقود الأربعة اللاحقة لاتحادها، الذي أعلن في الثاني من ديسمبر 1971، ما لم تحققه القوى الإقليمية الكبرى عبر السلاح والحرب ودفع الأموال. ففي عهد صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان (رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة)، وامتداداً للنهج الذي وضعه المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، أظهرت دولة الإمارات العربية المتحدة قدرة على صون سيادتها واستقلالها، ووحدة أراضيها، وحماية حقوق مواطنيها داخل وخارج البلاد، كما نجحت بفضل قيادتها السياسية في كسب معركة العقول والقلوب (Hearts & Minds) الدائرة في المنطقة العربية منذ نهاية الحرب الباردة. بما ساهم في تعزيز دورها في حل الكثير من القضايا العالمية، وضمان الاستقرار الاستراتيجي في المنطقة، وترسيخ سيادة قواعد القانون الدولي في العلاقات بين الدول وبعضها بعضاً، والاستمرار في محاولة التقليل من اندلاع وتجدد الكوارث والأزمات البشرية التي تهدد حياة الملايين من البشر في كثير من بقاع العالم. وذلك بفضل ما أظهرته من مرونة وذكاء في التعاطي مع التغيرات والتطورات الجارية في البيئة الدولية المحيطة بها، وفي الوقت نفسه الحفاظ على ثوابتها وقيمها الوطنية والتزاماتها الأخلاقية القائمة بالأساس على تحقيق المصالح المشتركة بين جميع الشعوب والمجتمعات. كل ذلك يرجع بالأساس في رأينا لقوتها الناعمة ودبلوماسيتها الثقافية، التي دأبت على اتباعها منذ ما يزيد عن عقدين من الزمن. والتي جعلتنا نجادل بأنه ومنذ بداية القرن الحادي والعشرين، باتت دولة الإمارات العربية المتحدة تمثل «نموذجاً» ملهما لدول أخرى.

يتلخص هذا «النموذج الإماراتي» في القدرة على تحقيق نجاح كبير خلال أقل من نصف قرن، حيث صارت دولة الإمارات مركزاً تنموياً واقتصادياً واجتماعياً فريداً من نوعه في المنطقة. وفي ظل العقيدة الجديدة التي وضعتها القيادة السياسية للدولة، والتي أطلق عليها أسم «الروح الإماراتية الجديدة» الداعية للاهتمام بالتنمية والاستثمار الداخلي، وتشجيع ومساندة المبادرات المجتمعية الوطنية على الجانب المحلي، والساعية إلى إعادة الشرق الأوسط إلى مسار الأمل والتطور والازدهار الدائم للجميع، عبر مواجهة التحديات الكبيرة من أجل حماية التعددية والتعايش من القوى التي تهددها من جانب، وبلوغ غاية السلام والاستقرار عبر العمل والتعاون المشترك مع الأصدقاء والحلفاء في كل مكان، على الجانب الخارجي.

إشكالية الدراسة:

باتت محاولات فهم آليات ووسائل العمل الدبلوماسي في النظام الدولي القائم عملية عصية على الفهم إلى حد كبير. وذلك بسبب تميزه بعدة خصائص وسمات تكاد تكون متعارضة ومتباينة. فهو من ناحية عالم واقعي، مازالت الآليات والوسائل القديمة والأدوات التقليدية (مثل القوة العسكرية ودبلوماسية القوة ودبلوماسية الصراع) فعالة ومحل استخدام من قبل الدول والحكومات. في ظل هذا العالم المعقد والمتشابك يبزغ التساؤل حول كيف تحقق الدول الصغرى مصالحها الوطنية من جانب، وكيف تنجح في التأثير على التفاعلات الإقليمية وتوسيع نفوذها الخارجي ومنافسة الدول الأكبر والأقوى منها على المستوى الإقليمي، دون تعريض أمنها واستقرارها القومي للخطر من جانب آخر، وقبل كل ذلك من دون التخلي عن قيمها ومبادئها الوطنية. وهي الإشكالية التي تتعارض مع منطق السياسة الواقعية السائد في مجال التحليل السياسي للعلاقات الدولية (Waltz، 1979).

من أهم الآليات والوسائل التي ساهمت في تعزيز وتقوية المكانة الدولية المتميزة التي باتت تتمتع بها دول مثل دولة الإمارات العربية المتحدة في المجتمع الدولي ما يسمى بدبلوماسية القوة الناعمة. حيث نجحت في خلق نموذج للتعايش للعديد من الثقافات المتواجدة على أرضها، بروح من المحبة والوئام والتفاهم (Szanto، 2011; Schneider، 2006).

أسئلة الدراسة:

هناك مجموعة من الأسئلة تحاول هذه الدراسة تقديم أجوبة عليها فيما يتعلق بالقوة الناعمة الإماراتية، وتشمل: ما هي مصادر القوة الإماراتية بوجه عام؟ ما هي مصادر وأشكال القوة الناعمة الإماراتية، والخليجية بشكل عام؟ كيف ساهمت القوة الناعمة الإماراتية في تعزيز القوة والنفوذ الإماراتي الخارجي؟

أهمية الدراسة:

على الرغم من شعبية مفهوم القوة الناعمة كمفهوم نظري بصورة عامة، والقوة الإماراتية الناعمة على المستوى العملي، إلا أن كلتا الظاهرتين لم يتم دراستهما من قبل الباحثين العرب بصورة كافية. حيث لاحظ المؤلف من خلال إجراء مسح سريع للأدبيات العربية التي تناولت الظاهرتين (وتحديداً القوة الناعمة الإماراتية) فوجد هناك نقصاً كبيراً في المكتبة العربية بهذا الخصوص حولها. ولذلك تتصدى الدراسة لبحث وتفكيك هذه الظاهرة، وتعتبر بذلك واحدة من الدراسات القليلة التي تتناولها، كما أنها تقدم جديدا في التحليل التفصيلي لما يسمى بالدبلوماسية

الثقافية وتأثيرها ودورها في تعزيز وتوسيع القوة والنفوذ الخارجي للدول (والتطبيق على الدول العربية). تنطلق هذه الدراسة من فرضية رئيسية هي أن تزايد النفوذ الخارجي الإماراتي يرتبط بالأساس بقوتها الناعمة، أي أن هناك بالتالى علاقة طردية بين هذين المتغيرين.

تقسيم الدراسة:

تنقسم هذه الدراسة لأربعة أجزاء. الجزء الأول: يناقش بصورة منهجية ماهية القوة في العلاقات الدولية من منظور واقعي. أما الجزء الثاني فيستعرض ويناقش بصورة نقدية مفهوم القوة الناعمة في العلاقات الدولية، وماهية مصادره ومقوماته، وكيف تقوم الدول بتوظيفها لتحقيق مصالحها القومية. الجزء الثالث يرصد مظاهر الصعود الإماراتي (والخليجي بوجه عام)، وماهية مقوماته، وأبعاده، وأهدافه. وأخيراً، الجزء الرابع يركز على كيف استفادت ووظفت دولة دولة الإمارات هذه القوة لتوسيع وتعزيز قوتها ونفوذها الإقليمي، وذلك عبر تشريح وتفكيك الدبلوماسية الثقافية الإماراتية، من خلال منهج تكاملي يؤمن بأن قوة دولة الإمارات العربية المتحدة تجد دعائمها وسندها الأول من قوة دول مجموعة «مجلس التعاون لدول الخليج العربية» المعروفة باسم «دول مجلس التعاون» كون الإمارات تُعد جزءاً لا يتجزأ من دول الخليج العربية بصورة خاصة، ومن محيطها العربي بصورة عامة. بمعنى أن قوة الإمارات من قوة دول مجلس التعاون، والعكس بالعكس.

أولا: القوة في العلاقات الدولية: الجدل النظري

القوة مفهوم أساسي في علم السياسة، يماثل مفهوم المال في الاقتصاد، ومفهوم الطاقة أو الحركة في الفيزياء. وهي مفهوم واقعي بالأساس. جعله رجال دولة وعسكريون ودبلوماسيون مثل نيقولا ميكافيللي، ونابليون بونابرت، والإسكندر هاملتون وبنجامين فرانكلين، وونستون تشرشل، وكارل فون كلاوفيتز، وهيلموت فون مولتكه، وأوتو فون بسمارك، وكليمنس فون مترنيخ، ومفكرون واقعيون مثل ثوسيديديس، وتوماس هوبز، وجاك جان روسو، وفريدريك نيتشه،و إدوارد كار، وسي رايت ميلز، وهانز مورجانثو، كينيث والتز وجون ميرشيامر وغيرهم، جوهر لدراسة حقل العلاقات الدولية، التي نظروا لها على أنها ساحة ومسرح للصراع الأبدي بين الدول من أجل تحقيق أكبر حيز ممكن منها، لفرض السيطرة والتحكم في بقية الدول (الضعيفة) لخدمة وتحقيق المصالح الوطنية للدول.

في حين يتفق علماء السياسة حول أهمية القوة، إلا أنهم يختلفون حول كيفية فهمها وتعريفها وقياسها (Baldwin، 2013: 273- 297 ; Petersen، 2011; Barnett and Raymond، 2005; Holsti، 1964). ويمكن تصنيف القوة حسب المدارس الفكرية التي تدرس هذه الظاهرة، وكيفية رؤيتها لطبيعة العلاقات

البشرية، وبالتالي بين الدول. إن ذلك المنهج سيساعدنا في رصد المعاني المقصودة بها القوة، وكيفية استغلالها، وما هي أدواتها ومصادرها، وبالتالي فهم الأوجه المختلفة لهذه الظاهرة.

من أكثر التعريفات قبولاً لظاهرة القوة هو التعريف الذي قدمه روبرت داهل (Dahl) والذي عَرف فيه القوة على أنها: «القدرة على التأثير على سلوك الآخرين، وجعلهم يفعلون ما يكرهون فعله» (Dahl، 1957: 202; Dahl، 1961: 20). ويعرفها برتراند راسل (Russell) على أنها: «نتاج التأثيرات المقصودة (Russell، 1938: 18; The Production of Intended Effects Dahl، 1957). أما القوة عندنا فنقصد بها: «القدرة على الحصول على ما نريد بأي وسيلة» سواء أكانت هذه الوسائل إكراهية/خشنة أو إقناعية/ناعمة، مشروعة أو غير مشروعة. فعندما يكون وجود الدولة وبقاؤها محل تهديد فعلى رجال الدولة حمايتها بجميع الطرق المتاحة، لأنهم لو لم يفعلوا ذلك فإن الآخرين سيرغمونها على تنفيذ ما لا تريد فعله، كما جادل داهل. وهذا هو الواقع في ضوء سياسات القوة Power Politics التي تحكم العلاقات بين الدول والقوى الكبرى في النظام الدولي منذ نشأته. حيث تعتبر سياسة القوة طريقاً أساسية لفهم عالم العلاقات الدولية، وكيف تتصرف الدول تجاه بعضها بعضاً. حيث تصنف القوة بين الدول (طبقاً لمايكل بيرنييت ورايموند دوفال) بناء على متغيرين رئيسيين، الأول هو نوعية أو خصوصية العلاقات السائدة، سواء أكانت علاقة مركزة فيها القوة في أيدي أطراف بعينها، أم كانت موزعة بين عدة أطراف. والثاني هو طريقة عمل هذه القوة، سواء بناء على نوعية العلاقات بين الأطراف الفاعلة في المجتمع الدولي (هل هي مؤسساتية أم إكراهية)، وطبيعة العلاقات الاجتماعية الحاكمة فيما بينهم (هل هي علاقات إنتاجية أم هيكلية) وبناءً على طبيعة التداخل والتفاعل بين هذه المتغيرات تتحدد القوة بين الدول وبعضها بعضاً (Barnett and Duvall: 46– 50). (أنظر الشكل رقم 1)

شكل رقم 1

تصنيف القوة طبقاً لبرنيت ودوفال

		نوعية/خصوصية العلاقات	
		موزع Diffuse	مركز Direct
طريقة عمل القوة	العلاقات بين الأطراف الفاعلة	المؤسساتية	الإكراهية
	قانون العلاقات الاجتماعية	الإنتاجية	الهيكلية

(Barnett and Duvall, 2005: p. 48).

إن الأمم في تنافسها على حيازة الموارد العالمية، فإن كل أمة ترى من المفيد لها إظهار قدراتها على إيذاء الآخرين فالدول تفضل تحقيق مصلحتها الوطنية على مصالح الأمم الأخرى (Mearsheimer، 2001). وتتضمن وسائل وآليات سياسة القوة، على سبيل المثال لا الحصر، تطوير السلاح النووي، والضربات الإجهاضية، والابتزاز، وحشد القوات على الحدود، وفرض التعرفات الجمركية الحمائية أو العقوبات الاقتصادية، والتوازن، والتغريم Buck-Passing، والعمليات العسكرية السرية، وأعمال الحرب اللانظامية Asymmetric Warfare.

هناك مفهوم آخر يتداخل مع مفهوم القوة ويسبب تشويشاً كبيراً للباحثين، وهو مفهوم النفوذ Influence. بصورة مختصرة فإن الفارق بين المفهومين هو أن مفهوم القوة أوسع من النفوذ. فالقوة تعكس الصورة الرسمية للسلطة، بينما النفوذ هو الصورة غير الرسمية لممارسة السلطة. ويعرف كليف هولستي (Holsti) النفوذ على أنه «شكل من أشكال القوة أقرب إلى أن يكون وسيلة أكثر من كونه غاية». وقد يستخدم أو يساعد النفوذ، باعتباره أداة، في تعبئة مصادر القوة والتأثير على الدول الأخرى. حيث تستخدمه الدول بصورة أساسية إما لتحقيق هدف ما أو للدفاع عن هدف آخر. الذي قد يتروح ما بين غايات تحسين السمعة، وحماية التراب الوطني، والدفاع عن الشعب، والسيطرة على المواد الخام، وصيانة وحفظ الأمن القومي أو تشكيل التحالفات الخارجية ... الخ (Holsti، 1967).

مثل أي ظاهرة اجتماعية، فإن للقوة عدة مصادر (كيفية وكمية). أما عن المصادر الكيفية (الأفقية) فهناك مصادر سياسية وعسكرية واجتماعية ونفسية (مقلد، 1991، بكر، 2006). فالمصدر السياسي أو العسكري على سبيل المثال ينبع من «القدرة الإلزامية أو الإكراهية Coercive على إصدار الأوامر وامتلاك القدرة على تنفيذها والامتثال إليها». فمصدر قوة الدولة السياسي والعسكري في النظام الدولي، ينبع من احتكار الدولة للاستخدام الحصري Monopoly للقوة الإكراهية بصورة شرعية، تلزم الآخرين (الشعب والدول الأخرى) على الأمتثال لقوانينها وتحقيق رغباتها، كما جادل ماكس فيبر (Weber، 1994: 310- 311). وهناك المصدر الاجتماعي للقوة، وهو ما يوجد بين الجماعات العرقية الإنسانية البدائية بناءً على مقومات مثل الثروة، والمركز الاجتماعي، والأصل، والنسب والمكانة الاجتماعية، ورجاحة العقل، وغيرها من مصادر القوة في المجتمعات البدائية والقبلية التقليدية. فعلى سبيل المثال، فإن قوة الرجال في المناطق الريفية والبدوية معيارها الأساسي هو أصل الرجل ونسبه وانتماؤه القبلي أو العائلي،

بينما هي ليست كذلك في مجتمعات أخرى أكثر حداثة. أما المصدر النفسي للقوة فالمقصود به «أمتلاك القدرة على إثارة إعجاب الآخرين، واستقطابهم وإغوائهم بطرق غير إكراهية، وامتثالهم لرغباتنا وتنفيذ أوامرنا والاقتداء بنا» (Nye، 2004: 2). أي القدرة على الإقناع والترغيب والجاذبية في تحقيق ما نريده من الآخرين ولعل التطور المهم في دراسة القوة في العلاقات الدولية هو الذي شهده مفهوم التحكم وعلاقته بالقوة. فقديماً كانت القوة ملازمة للتحكم، كون دراستها تركز بالأساس على الجانب الإكراهي منها دون غيره. بينما الدراسات الحديثة التي ادمجت الطابع التساومي والمركز للقوة، وجعلت مفهوم التحكم المرتبط بها يشهد هو الآخر تحولاً بالتبعية. حيث أخذ التحكم أشكالاً أخرى مثل التنسيق باعتباره تحكماً عندما يكون شكل القوة السائد بين الوحدات الدولية تساومياً، وأن يكون إلزامياً عندما تكون القوة مركزة في أيدي قوى أو مجموعة معينة من الدول والفاعلين الدوليين الرسميين (Petersen، 2011). (أنظر الشكل رقم 2)

شكل رقم 2

أبعاد التحكم

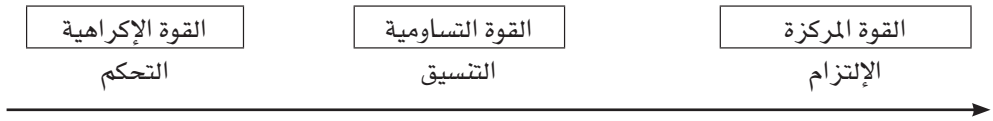

.(Petersen, 2011: p. 4)

أما عن المصادر الكمّية (الرأسية) للقوة فهي تشمل، -وكما يذهب الواقعيون-، حجم القوات المسلحة، والوزن السكاني، وفرة الموارد الطبيعية، والتقدم التكنولوجي، والقاعدة الاقتصادية، والموقع الجغرافي المتميز، والمكانة الدبلوماسية، والاستقرار السياسي الداخلي. حيث تتحدد درجة وكثافة النفوذ الذي تمارسه الدول على العلاقة بين القدرات Capabilities التي تمتلكها الدولة وبين قوتها. إلى جانب ما سبق، يضيف الليبراليون، عدة مصادر «ناعمة» لقوة الدولة مثل نظرة/ رؤية Perceived الدول الأخرى لدورها في النظام العالمي، مدى ارتباط أفعالها وتماشيها مع قيم ومعايير القانون الدولي والمنظمات الدولية، والثقافة والقيم المحلية الجذابة. وتقاس قوة الدولة طبقاً لهذا المنظور حسب التفوق النسبي لإحدى الدول عن الآخرين في حيازة هذه المصادر. حيث تتحدد درجة وكثافة النفوذ الذي تمارسه الدول على العلاقة بين القدرات التي تمتلكها الدولة

وبين قوتها. وكلما كانت الدولة (س) تمتلك من القوة العسكرية والبنية الاقتصادية المتقدمة والوزن السكاني الكبير والقيم المحلية الجذابة ما يزيد عما تمتلكه جيرانها (ص) أو (ع) كلما كان ذلك دليلاً على ميل توازن القوى لصالحها. وبالتالي امتلاكها للقدرة في التأثير على جيرانها وإرغامهم على إتباع إرادتها، بما يحقق آمالها ومصالحها الوطنية.

ثانيا: القوة الناعمة: المفهوم والمصادر:

إن موضوعاً مثل «القوة الناعمة» يستحق دراسة عميقة لتبيان أبعاده وعواقبه ومخاطره (ومميزاته كذلك) على العالم بوجه عام، وعلى منطقتنا العربية بوجه خاص. خاصة وأن الولايات المتحدة، صاحبة أكبر نموذج ثقافي وقيمي وأسلوب حياة يتمتع بجاذبية على كوكب الأرض، تعلن رسمياً أن الشرق الأوسط هو أول المناطق المستهدفة لترويج القيم والثقافة الأمريكية داخلها. وهو ما يمكن اعتباره بمثابة إعلان للحرب «الناعمة». فإذا كانت الحرب عند الواقعيين تعني: «استخدام القوة العسكرية لإرغام العدو على تنفيذ رغباتنا واتباع إرادتنا». فإن الحرب الناعمة تعني «استخدام وتوظيف قوة الثقافة والقيم الأخلاقية والسياسية لتغيير الأوضاع السائدة لدى شعوب معينة وتوجيهها نحو الإذعان لدول أخرى» كما دأبت الولايات المتحدة على تنفيذه في المنطقة منذ عقود (سوندرز، 2009).

قبل التطرق لمفهوم القوة الناعمة الذي دشنه عالم السياسة الأمريكي جوزيف ناي في العام 1990، نرى ضرورة التطرق أولاً للمدرسة الليبرالية في دراسة العلاقات الدولية، والتي ينتمي إليها مفهوم القوة الناعمة، وتحديداً الليبرالية المؤسساتية الجديدة (Neoliberal Institutionalism) وهو الاتجاه النظري الذي بدأ في البزوغ منذ النصف الثاني من القرن العشرين على أيدي علماء مثل جوزيف ناي، والذي يعتبر هو وروبرت كيوهان (Keohane) من مؤسسي هذا الاتجاه النظري منذ صدور كتابهما القوة والاعتماد المتبادل (Power and Interdependence).

المدرسة الليبرالية الجديدة في العلاقات الدولية:

في البدء، يتوجب الاعتراف بأن النظرية الليبرالية تمثل «نموذجاً معرفياً ونظرياً وتجريبياً إلى حد كبير لديه قدرة أكبر من باقي المدارس الفكرية الأخرى كالواقعية والمؤسساتية والبنائية» (Moravcsik، 1997). أما في مجال العلاقات الدولية فالليبرالية تعني «تلك المدرسة الفكرية (البرنامج البحثي) التي تعني بدراسة العلاقات بين الدول عن طريق تتبع التاثيرات المتنوعة التي يحدثها الفاعلون المحليون والدوليون على قدرة وأداء الدولة» (Moravcsik، 2008).

هناك العديد من النظريات الفرعية التي نبعت وتفرعت من النظرية الليبرالية الأم، كلها تحاول تفسير سلوك وطريقة تحرك واستجابة الدول للتغيرات والتطورات التي تشهدها السياسة الدولية بشكل رئيسي، وتحديد مصادر قوة الدول والوحدات الدولية في النظام الدولي وكيفية توظيف الدول لمواردها في تحقيق وتعزيز مصالحها القومية على صعيد أخر. ولكن قبل التطرق لهذه النظريات (الفرعية) يتوجب علينا أولاً التطرق للفرضيات والمقولات العامة للمدرسة الليبرالية (العامة) في دراسة العلاقات والسياسة الدولية. حيث اتفق أغلب علماء المدرسة الليبرالية في دراسة العلاقات الدولية على أن هناك عدة افتراضات رئيسية تقوم عليها المدرسة الليبرالية، وتلاقي قبولاً عاماً بين العلماء والباحثين الليبراليين (Keohane، 1990; Walt، 1998; Zacher and Matthew، 1995). يمكننا تلخيص هذه المبادى الأساسية في الآتي:

- إن الفاعلين الأساسيين (ذوي التأثير والنفوذ) في العلاقات الدولية بجانب الدول القومية هم الأفراد Individuals والجماعات الخاصة Private Groups الذين يتميزون بكونهم فاعلين عقلانيين ومنظمين. يجمعهم الفعل الجماعي نحو تحقيق مصالح مختلفة، ويقيدها بعض المقيدات المادية والقيم المتضاربة والاختلاف في درجة ونوعية النفوذ الاجتماعي بناء على التفاوت في حيازة وامتلاك مصادر القوة المتباينة.
- إن الدول (وأية تنظيمات سياسية أخرى) تمثل عصب المجتمع المحلي، والقواعد المبني عليها مصالحها هي التي تحدد أداء ودور الدولة في السياسة الدولية. وطبيعة الدولة تمثل تعبيراً عن مصالح ومتطلبات الأفراد والجماعات المحلية. وعلى أساس هذه المصالح يتم تحديد طريقة سلوك وأداء الدولة، والتصرف بعقلانية لإدارة العولمة بناء على التحولات الناجمة من تغير الاحتياجات الاجتماعية، التي هي انعكاس للتحولات والتغييرات الجارية في المجتمع المحلي والدولي. وهو ما يعني بالضرورة أن الدول القومية والحكومات تسعى لتحقيق مصالح ومكاسب غير مادية (قيمية أو معيارية) كما يصر الواقعيون من أن الدول لا تسعى لحيازة القوة إلا لأغراض وغايات مثل التوسع الخارجي، والهيمنة، والاستعمار، والمكاسب المادية الملموسة. بينما الليبرالية ترى أنه من الطبيعي والمعتاد أن تسعى الدول لتوظيف قوتها من أجل غايات مثل تحسين الصورة العامة للدولة، اجتذاب الآخرين، بناء السمعة، والتأثير على الرأي العام العالمي، ونشر قيمها وثقافته المحلية على الصعيد الدولي والخارجي والترويج لنفسها باعتبارها دولة (نموذج)

يحتذى بها أو يتطلع إليها في مجالات (سياسية أو ثقافية أو تكنولوجية واجتماعية) بعينها... الخ.

- إن تجزؤ الاعتماد المتبادل للدولة مع جيرانها وباقي الفاعلين الدوليين هو الذي يحدد سلوكها وأدواتها في السياسة الدولية. فاختلاف وتباين أداء الدول هو الذي يشكل سلوكها في أثناء وجودها في النظام الدولي. أي إن الدول (وفقاً للمنظور الليبرالي) لا تسعى لتحقيق مصالحها دون المبالاة بالأخرون، كما تجادل الواقعية، وإنما تعني أن الدول تسعى لأدراك وتحقيق أداء دولي واضح ويمكن الوثوق به Distinct Performance في ظل وجود عدد من المقيدات الناتجة من اختلاف طريقة أداء الدول. فالسياسة الدولية لدى الليبراليين ليست معادلة صفرية (كما هي لدى الواقعيين) وإنما مباراة كل من فيها منتصر أو رابح، وإن تباينت أقساط النجاح وحجم المكاسب بالطبع.
- إن العولمة تؤثر على طبيعة الفاعلين الاجتماعيين في السياسة الدولية بصورة قد تؤدي لأختلاف متطلبات واحتياجات الأفراد والجماعات المحلية، وبالتالي على تفاعلات وتطورات السياسة الدولية. فالسياسة الدولية هنا لن تصبح كتلة جامدة مصمتة، أو أحادية التأثير (السلبي غالباً) عندما يتعلق الامر بتأثير العولمة والتقدم التقني والمعرفي كما يجادل الواقعيون.

أما بخصوص النظريات الفرعية للمدرسة الليبرالية في العلاقات الدولية، فيمكن القول بأن هناك ثلاثة أنواع رئيسية من النظريات المنبثقة من هذه المدرسة. هذه النظريات، كما يذهب مايكل دويل (Doyle)، تتشابه في كثير من المقولات والمبادى العامة وتتباين في بعضها الآخر، وفي ترتيب أهمية وأولولية بعضها عن بعضها الآخر (Doyle، 1986: 1151). ويتحدد الفرق بين هذه النظريات في ثلاثة محددادت رئيسية هي (1) مصادر أداء الجماعات المحلية، (2) آليات تحويل أداء الدول (3) نماذج أداء الدولة في السياسات العالمية (Moravcsik، 1997: 239). والمحددات الثلاثة يرتبطون بطريقة عضوية مع مسألة تحديد ماهية القوة وأشكالها وصور ممارستها على الصعيد الدولي.

قبل التطرق لمفهوم القوة الناعمة، باعتبارها أحد أهم إسهامات المدرسة الليبرالية الجديدة التي شهدت توسعاً وانتشاراً (اكاديمياً وعملياً) مهولاً خلال العقود الثلاثة الأخيرة، يتوجب التحذير بضرورة الحرص عند التعامل مع مسألة الاستعانة بمقولات

وأطروحات هذه المدرسة وتطبيقها على مجتمعات الجنوب العالمي، وذلك بسبب الاختلاف الأنطولوجي (الوجودي/التكويني) والابستمولوجي (المعرفي/الإجرائي) بين الدول في الغرب وخارج نطاق الغرب (الأوروبي على وجه التحديد) وعدم اكتمال عملية النمو والتطور الحضاري والتاريخي (السياسي والاجتماعي) داخل أغلب هذه الدول، وعلى رأسها دول الشرق الأوسط. ومن جانب ثالث عدم تواؤم المقولات والأطروحات التي تقدمها المدرسة الليبرالية مع الواقع المعرفي والاجتماعي في العالم الثالث، نظراً لكون هذه المدرسة قد نبعت ونمت داخل بيئة معرفية واجتماعية Paradigm وظروف تاريخية وجغرافية مختلفة تماماً عن تلك السائدة في بلاد العالم الثالث عموماً وفي بلدان الشرق الأوسط خصوصاً (بكر، 2006: 43-47، عارف، 2002: 55-70).

ماهية القوة الناعمة؟

كما سلف الذكر، فإن جذور مفهوم القوة الناعمة تجد أرضها في المدرسة الليبرالية الجديدة، وتحديداً في فرع الليبرالية المؤسساتية الجديدة التي تحدثنا عن الأسس العامة لها بصورة مقتضبة. بوجه عام، وفيما يتعلق بالليبرالية المؤسساتية الجديدة، فإن المقولة الرئيسية لهذا الاتجاه تقول إن التعاون والاعتماد المتبادل بين الدول يقلل من احتمالات اندلاع الحروب والصراعات المسلحة لعدة أسباب. منها المصالح المشتركة والمنافع المتوقع جنيها Potential Gains من وراء التعاون. وثانياً زيادة وطائد التفاهم ونزع مشاعر عدم الثقة والشك المتبادل عن طريق زيادة التبادل التجاري والاتصال. وثالثاً رضا الدول بالتنازل عن جزء من سلطتها وسيادتها في سبيلها لتحقيق بعض المنافع الدولية العامة Public Goods لصالح بعض المؤسسات الدولية أملاً في تحقيق السلام والاستقرار (الأمن الجماعي Collective Security) بالتعاون مع الدول الأخرى، وليس منفرداً كما يروج أنصار المدرسة الواقعية الجديدة (Keohane and Nye، 1977; Russett and Oneral، 2001). فطبقاً لناي وكيوهان، فإن دعاوى حتمية وقوع الحرب بين الدول لم تعد واقعية. فالدول التي كانت تعادي بعضها سابقاً بدأت تدريجياً في تشارك القيم والأعراف والمنظمات نفسها. بصورة جعلت من النظام الدولي يتحول ليكون نظاماً مؤسسياً ذا بيئة تعاونية وجماعية Multilateral وليس كما يدعي الواقعيون، من كونه نظاماً فوضوياً ذا بيئة تنافسية وانفردية Unilateral. وهذا، في رأينا، هو جل الجدل الذي تدور حوله ومن أجله نظرية القوة الناعمة، وبين الواقعيين

والليبراليين عامة. (Digeser، 1992; Keohane ;1995/Nye، 2011; Mearsheimer، 1994 and Martin، 1995; Ruggie، 1995).

بالنسبة لتعبير «القوة الناعمة Soft Power» فقد ابتدعه وسكّه، كما سلف الذكر، الأكاديمي في جامعة هارفارد والرئيس السابق لمجلس الاستخبارات الوطني جوزيف ناي في العام 1990. عندما نشر كتابه «ملزمون بالقيادة Bound to Lead» وليس كما تعتقد الغالبية من الكتاب والقراء العرب في كتابه الأشهر «القوة الناعمة Soft Power» الصادر في العام 2004 (ناي، 2007: 20. أبو زيد، 2014). حيث عارض «ناي» في كتابه الصادر عام 1990 الحجج التي تتنبأ بقرب أفول القوة الأمريكية بعد انتصارها في الحرب الباردة. والتي طرحها مفكرون ومؤرخون مثل بول كيندي (Kennedy) في سفره الهائل «صعود وانهيار القوى العظمى». حيث جادل المؤرخ من جامعة ييل العريقة أنه وبسبب انعدام وجود عدو قوي في مواجهتها، إلى جانب أسباب أخرى، فإن المصالح والالتزامات الدولية للولايات المتحدة سيكون من الصعب تحقيقها وتحمل تكاليفها. وحتى لو تحققت هذه المصالح، فسيكون من الصعب على نحو متزايد تحقيق التوازن بين متطلبات الدفاع عن الأمة وبين توفير الوسائل والموارد اللازمة للإبقاء على تلك الإلتزامات، والذي سيخلق وقتها معضلة ما أسماه كيندي «التوسع المفرط Imperial overstretch» للإمبراطورية الأمريكية، الذي سيؤدي لسقوطها بسبب عجزها عن تحمل تكاليف هذا التوسع، تماماً كما حدث مع الإمبراطوريات الأسبانية والفرنسية والإنجليزية من قبلها (Kennedy، 1987).

في مواجهة تلك الأطروحات جادل «ناي» بأن القوة الأمريكية لم تكن في حالة تراجع، ولكنها كانت في حالة انتقال أو تحول Transition. وبأن قوة القيادة الصلبة Hard Command Power في النهاية ستستبدل بقوة التشاور/الشراكة الناعمة Soft Co-optive Power (ناي: 14-16). حيث قدم «ناي» تصوراً يقول إن اتجاهات ونوعية تفاعلات القوة أصبحت متعددة ومتباينة. ولا تنحصر فقط في نمطي الجاذبية والإكراه، وإنما أصبح للقوة تفاعلات تتماشى وتتوازي مع طبيعتها ونوعيتها. فإذا كانت القوة ذات طابع تعاوني وتشاركي فإنها تميل لاتخاذ اتجاه الجاذبية ووضع السياسات للآخرين، وكلما قلت النزعة التعاونية للقوة، وأصبحت أكثر تحكماً وذات طابع آمري، فإن تفاعلاتها تميل لتكون أكثر اتجاهاً ناحية تحقيق المكاسب وإكراه الآخرين لتحقيق رغبات من يمتلك هذه القوة (Pallaver، 2011). (أنظر الشكل رقم 3)

شكل رقم 3

اتجاه ونوعية تفاعلات القوة

.(Pallaver: ,2011: p. 90)

يورد «ناي» في كتابه أكثر من تعريف للقوة الناعمة. أحدها يعرفها على أنها «القدرة على الحصول على ما نريد عن طريق الجاذبية بدلاً من الإرغام أو دفع الأموال» (ناي: 12). وفي موضع أخر يعرفها بأنها «القدرة على جعل الآخرين ينفذون أرادتنا دون إجبار أو إكراه» (المرجع السابق: 21). ويتبنى «ناي» تعريفه السابق الذي قدمه في كتابه «ملزمون بالقيادة» حين عَرف القوة الناعمة وقتها على أنها «جعل الآخرين يرغبون في فعل ما نريد، أي تحفيز الناس على اتباعنا بدلاً من إجبارهم» (المرجع السابق: 25، Nye، 1990).

كما هو واضح من هذه التعريفات، فإن مفهوم القوة الناعمة يعتبر مفهوماً ذرائعياً ونفعياً وتبريرياً في آن واحد. حيث يدعو «ناي» لتوظيف جميع موارد القوة الأمريكية لتحقيق المصلحة الوطنية الأمريكية الممتدة عبر البحار، ليس عن طريق استخدام القوة العسكرية، فنحن لم نعد في القرن الثامن أو التاسع عشر (وإن لم يعارض «ناي» هذا الاتجاه أو يرفضه قطعياً) ولكن عن طريق استخدام وسائل «ناعمة» لا تنفر الآخرين (المستهدفين) أو تجعلهم يعارضون مساعي الولايات المتحدة كالجاذبية الثقافية والقيم العلمية والاخلاقية ونموذجية النظام السياسي وطغيان أسلوب الحياة الأمريكية، وكل ذلك لخدمة المصالح الوطنية الأمريكية، وليس لصالح بقية دول العالم. يرى "ناي" أن قوة الشراكة الناعمة مهمة تماماً بقدر قوة القيادة الصلبة. فلو نجحت قوى دولية في أن تجعل قوتها مشروعة في نظر الآخرين، فإن ذلك سيقلل من مقاومتهم لرغباتها. فلو كانت ثقافة وعقيدة قوى دولية معينة جذابة، فإن الأخرين سيكونون أكثر رغبة في الالتحاق بها واتباعها. باختصار، فإن عالمية ثقافة بلد ما وقدرتها على تشييد مجموعة من القواعد والمعايير المناسبة لحكم مناطق النشاط الدولي يعتبر مصدراً رئيسياً لقوتها. وعليه فهو لا يدعو لاستخدام وتوظيف القوة الصلبة فقط كأداة لتحقيق المصالح الأمريكية، ولا للارتكان على مصادر القوة الناعمة لتحقيق هذه المصالح، وإنما لما أسماه «القوة الذكية Smart Power» والتي قصد بها «تحديد أفضل الطرق والوسائل لتعظيم الاستفادة من مصادر القوة الصلبة

والناعمة في آن واحد». أو كما قال «أن نتعلم بطريقة أفضل كيف نجمع بين قوتنا، الصلبة والناعمة» (ناي، 2007: 62).

مصادر القوة الناعمة

إن القوة ظاهرة متعددة الجوانب والأبعادMultidimensional . فهناك الأبعاد العسكرية، الاقتصادية والاجتماعية (كما طُرح حديثاً من جانب بعض البنائيين مثل بيرنييت ودوفال وغيرهما) وهناك الأبعاد السياسية والدبلوماسية والثقافية (Barnett and Duvall، 2005; Digeser، 1992). وتتحدد قوة الدولة حسب نجاحها في استغلال وتوظيف مصادر قوتها لتحقيق أهدافها الخارجية (أو ما يعرف بالمصلحة الوطنية). فالبعد العسكري وحده، وكما يذهب «ناي» وغيره، أصبح غير ذي جدوى في تحقيق مصالح الدول مثلما كان في القرن الثامن والتاسع عشر (المرجع السابق: 23). في مقابل تزايد الدور الذي تمارسه الأبعاد الاقتصادية والدبلوماسية والثقافية (الناعمة). حيث يرى «ناي» أنه في القرن الحادي والعشرين، وفي ظل نظام عالمي نووي ومتعولم، فإن الدولة يجب أن تكون «محبوبة» أكثر من أن تكون «مهابة» (على عكس ما قال به ميكافيللي، وإن كان لصالح تحقيق الغايات نفسها). فامتلاك السلاح النووي جعل عواقب الخروج عن حدود المهابة، سواء بتحديها أو تهديدها، كارثية.

سلف الذكر بأن الواقعيين يحددون مصادر القوة القومية في عدة مصادر هي: ثقل الوزن السكاني، كبر الحجم الجغرافي، وفرة الموارد الطبيعية، تقدم القوة الاقتصادية، حداثة القوة العسكرية، الاستقرار السياسي. وهي بالأساس تشير للقوة باعتبارها مقومات «صلبة». في حين يجادل الليبراليون الجدد بأن مصادر القوة، عموماً، في عصرنا الحديث أصبحت أقل ارتباطاً واعتماداً على القوة العسكرية والغزو كما كانت في الماضي. وفي تقييم القوى الدولية اليوم، فإن عوامل مثل التكنولوجيا، والتعليم والنمو الاقتصادي والجاذبية الثقافية أصبحت أكثر أهمية، بينما أصبحت عوامل أخرى تقليدية مثل الجغرافية والوزن السكاني والمواد الخام أقل أهمية (المرجع السابق: 21-24). وبناء على ذلك يحدد «ناي» ثلاثة مصادر تُنتج القوة الناعمة لأي بلد، وتتضمن ثقافتها Culture (هل هي جذابة بالنسبة للآخرين أم منفرة). قيمها Values (هل هي جذابة ولا تتناقض بالممارسات على أرض الواقع) وسياساتها الخارجية (هل يراها الآخرون بصورة شاملة وشرعية أم لا).

الثقافة Culture

تعرف الثقافة على أنها: «منظومة القيم والمعتقدات السائدة في مجتمع معين». وعليه، فعندما تمتلك أي ثقافة وطنية عوامل جذب فإنها تمثل مصدراً لإغواء الآخرين ودعوة لاتباع هذه المنظومة من القيم والمعتقدات. حيث يقول «ناي» إنه «عندما تحتوي ثقافة بلد ما على قيم عالمية Universal Values وتقوم سياساتها الخارجية بترويج قيم ومنافع عامة يشاركهًا فيها الآخرون، فإن ذلك يزيد من امكانية حصولها على النتائج التّي تبغاها». أما إذا كانت ثقافة هذه الدول منغلقة وضيقة الأفق، فإن ذلك «يقلل من احتمال إنتاج هذه الثقافة للقوة الناعمة» (المرجع السابق: 32).

القيم Values

يقصد «ناي» بالقيم: «الأفكار والمُثل التي تدافع عنها إحدى الدول، ومدى ملاءمة سلوك الدولة الداخلي والخارجي لهذه القيم» (المرجع السابق: 37). بمعنى مدى تماشي وتوافق Concert ما تدعو اليه الدول من مُثل مع سياساتها الواقعية التي تطبقها على أرض الواقع. إن انتصار هذه الدول للمُثل وللقيم التي تدافع عنها وتدعو الي نشرها، بتطبيقها لسياسات وانتهاجها لسلوكيات تتواءم مع هذه الأعراف والدعوات Consisting Attitudes يزيد من قوة جاذبيتها للآخرين، وتحولها لتكون قدوة لهم. أما إذا كان سلوك الدولة طابعه النفاق Hypocrisy أو تطبيقه لمعايير مزدوجة Double-Standers في تعاملاتها الخارجية، أو في نوعية سياساتها الداخلية أو الخارجية، فإن ذلك سيزيد من نفور الحكومات والمجتمعات الأخرى منها (المرجع السابق).

شرعية السياسة الخارجية Legitimacy

تعني الشرعية: «توافق سلوكيات الدول مع مبادئ وقواعد وأسس القانون الدولي». فإذا كانت السياسة الخارجية لأي دولة تحترم وتتوافق مع هذه المبادئ والأسس، فإنها ستكون بمثابة إلهام ومنارة ومحط إعجاب الآخرين. وهو ما سيزيد من قوتها الناعمة بجعل باقي الدول تتبع سلوكها. حتى لو كانت هذه الدول ضعيفة فإن اتباعها لسياسة خارجية شرعية وتدعو لاحترام القانون الدولي، وتساهم في العمل على حماية الأمن والسلم الدوليين كفيل بزيادة مصادر قوة هذه الدول الناعمة وتزايد الإعجاب بها عبر العالم (المرجع السابق: 34.36).

إلى جانب التقسيم الرئيسي الذي قدمه جوزيف ناي للقوة الناعمة، قام آخرون بتقسيمها طبقاً للمصادر. سواء المصادر الداخلية التي تشمل مؤشرات على جاذبية الثقافة الشعبية (من حيث توافر الحرية والتسامح وأسلوب الحياة الجذاب والأوضاع الثقافية بشكل عام) ومؤشر المؤسسات السياسية (ومدى تمتعها بالسمات الديمقراطية والدستورية والليبرالية والفعالية البيروقراطية). والمصادر الخارجية تشمل مؤشرات كاحترام قواعد ومعايير القانون الدولي، احترام المعاهدات والتحالفات الدولية وانتهاج سياسات خارجية واقتصادية متحررة وغيرها (Gallarotti، 2011: 30; Gallarotti، 2015). (أنظر الجدول رقم 1)

جدول رقم 1 مصادر القوة الناعمة

المصادر الداخلية	المصادر الخارجية
الثقافة • التكامل والتجانس الثقافي • مستوى المعيشة المرتفع • الحرية • الفرص المتاحة أمام المواطنين • التسامح • أسلوب الحياة الجذاب • الأوضاع الثقافية بوجه عام (الدينية، الأخلاقية، العرقية)	احترام قواعد ومعايير ومؤسسات القانون الدولي الاعتماد الكامل على أسلوب العمل الجماعي والنأي عن الجانب الأحادي/الانفرادي احترام المعاهدات والتحالفات الدولية
المؤسسات السياسية • الديمقراطية • الدستورية • الليبرالية/التعددية • جهاز حكومي (بيروقراطية) فعالة	الاستعداد للتضحية بالمصالح الوطنية الضيقة النطاق، لصالح تحقيق الصالح الدولي العام انتهاج سياسة خارجية واقتصادية متحررة

المصدر: (Gallarotti، 2011: 30)

طبقاً للمؤشرات التي سبق ذكرها عن مكونات وعناصر القوة الناعمة، أظهرت إحدى الدراسات أنه في مجال الثقافة فقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية هي الأقوى عالمياً، ثم تبعتها بريطانيا وفرنسا فألمانيا وأستراليا وأسبانيا. أما من ناحية السياسة الخارجية والانخراط في الشؤون العالمية بإيجابية فقد جاءت فرنسا في المرتبة الأولى عالمياً، ثم تبعتها بريطانيا وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية وإيطاليا. أما في مجال نوعية النظام السياسي فكانت سويسرا الأولى

عالمياً ثم تبعتها النرويج والسويد وهولندا. وفي مجال الريادة التكنولوجية جاءت الولايات المتحدة في المرتبة الأولى وتبعتها كل من فرنسا وإسرائيل وأستراليا. وفي مجال التفرد الاقتصادي فكانت سويسرا في المرتبة الأولى عالميا، ثم تبعتها كل من سنغافورة واليابان ثم السويد وفلندا وكوريا الجنوبية (World Economic Forum، 2015) (أنظر الجدول رقم 2).

جدول رقم 2 أقوي عشر دول في العالم في مؤشرات القوة الناعمة

المجال الترتيب العالمي	الثقافة	الانغماس في الشؤون العالمية	جاذبية النظام السياسي	التعليم	الريادة التكنولوجية	الريادة الاقتصادية
1	الولايات المتحدة	فرنسا	سويسرا	الولايات المتحدة	الولايات المتحدة	سويسرا
2	بريطانيا	بريطانيا	النرويج	بريطانيا	بريطانيا	سنغافورة
3	فرنسا	ألمانيا	السويد	كندا	فرنسا	اليابان
4	ألمانيا	الولايات المتحدة	هولندا	اليابان	إسرائيل	السويد
5	أستراليا	إيطاليا	الدنمراك	ألمانيا	أستراليا	فلندا
6	إسبانيا	بلجيكا	ألمانيا	فرنسا	كوريا الجنوبية	كوريا الجنوبية
7	كندا	هولندا	النمسا	هولندا	ألمانيا	الدنمراك
8	إيطاليا	إسبانيا	فلندا	سويسرا	كندا	هولندا
9	الصين	اليابان	أستراليا	كوريا الجنوبية	الدنمراك	الولايات المتحدة
10	بلجيكا	الصين	نيوزلاندا	السويد	سنغافورة	ألمانيا

Source: Jonathan McClory: "The Soft Power 30: A Global Ranking of Soft Power". Portland Communications (November 2015), p. 29. Available at: www.portland-communications.com/downloads/the_soft_power_30% 20NOV.pdf

أما على المستوى العام لقياس القوة الناعمة عالمياً، فقد أظهرت الدراسة ذاتها، والتي أجريت على مستوى عالمي (باستطلاع آراء حوالي 7500 شخص) حول أكثر الدول التي تمتلك قوة ناعمة مؤثرة على مستوى عالمي، مجيء بريطانيا في المرتبة الأولى عالمياً بنسبة حوالي 76 % من إجمالي من استطلعت اراؤهم، ثم جاءت كل من ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وكندا في المراتب التالية. أما الصين فجاءت في ذيل قائمة أقوى 30 دولة من ناحية القوة الناعمة (حصلت فقط على 40 %) بينما حصلت اليابان مثلاً (المرتبة الثامنة) على حوالي67 % وحصلت دولة متناهية الصغر مثل سنغافورة على 52 %، ودولة مثل تركيا على 42 % (أنظر الشكل رقم 4). وهو الأمر الذي يعتبر مؤشراً على أنه قد لا يكون هناك ارتباط أو علاقة مباشرة بين حجم الدولة وقوتها الصلبة وحجم قوتها الناعمة. فالولايات المتحدة نفسها (أقوى دولة على الكوكب من ناحية

القوة العسكرية الصلبة والأقوى اقتصادياً) جاءت في المرتبة الثالثة عالمياً في مؤشرات القوة الناعمة (المرجع السابق).

الشكل رقم 4 أقوى دول العالم من حيث القوة الناعمة

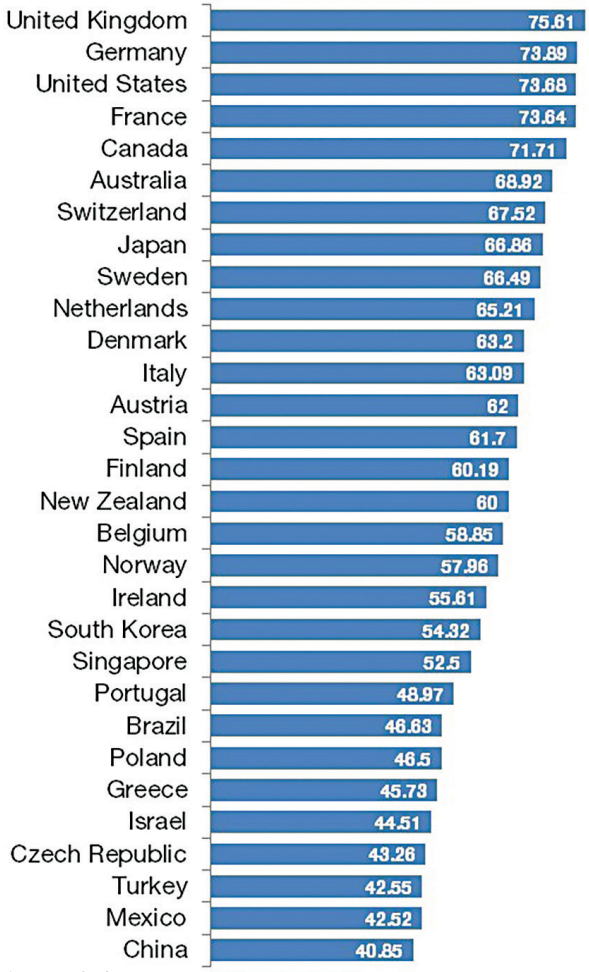

.(McClory, 2015: p. 25)

أما كيف تصبح السياسة الخارجية مصدراً للقوة الناعمة، فيقدم «ناي» الاجابة عن ذلك بقوله إن جاذبية السياسة الخارجية لأية دولة تقوم بالأساس على أعمدة ثلاثة هي: (وجود قيم يراد نشرها في الخارج، الترويج للمنافع العامة، ونشر الديمقراطية والحرية). وجادل بأن هذه

المصادر قادرة على زيادة قوة ونفوذ وتأثير الدول في السياسة الدولية، وهو ما سيصب في النهاية لصالحها ويساهم في تحقيق مصالحها القومية وأهدافها الاستراتيجية. ويجادل «ناي» بأنه إذا أمتلكت الدولة (س) ثقافة جذابة للآخرين (أ) وقيم سياسية تدعو إليها وتطبقها بإخلاص داخلياً وخارجياً (ب) وسياسة خارجية يرأها الأخرون شرعية (ج) فإن ذلك سيجعلها قادرة على التوازن مع الدولة (ص) التي تمتلك قوة عسكرية أكبر، ومع الدولة (ع) التي تمتلك قوة اقتصادية تنافسية. ويقتبس «ناي» من المعلق الألماني جوزيف جوفي (Joffe) قوله بأن: «قوة أمريكا الناعمة أعظم بكثير من أصولها الاقتصادية وجبروتها العسكري» (ناي، 33). فهذه القوة الناعمة جعلت أمريكا بالفعل تحكم أمبراطورية لا تغيب عنها الشمس، كتلك التي امتلكتها بريطانيا الفيكتورية في القرن التاسع عشر.

يرى «ناي» (مثل روبرت كيوهان وستانلي هوفمان Hoffmann) أن شكل توزيع القوة في النظام الدولي عبارة عن لعبة شطرنج ثلاثية الأبعاد. في المستوى الأول (القوة العسكرية) هناك طرف مسيطر ومهيمن وهو الولايات المتحدة الأمريكية، وحيث شكل النظام الدولي أحادي القطبية. وفي المستوى الثاني (القوة الاقتصادية) هناك عدة أطراف مسيطرة، وحيث شكل النظام الدولي متعدد الأقطاب. أما في المستوى الثالث (القوة الناعمة) فلا يوجد طرف/أطراف مسيطرة، فالكل قوي، ولكل مصدر قوة. وشكل هذا التوزيع للقوة في النظام الدولي في المستقبل سيتوقف على نجاح جميع الأطراف في استغلال وتوظيف مصادر القوة هذه مقارنة بالآخرين (Keohane، Nye، and Hoffmann، 1993).

ثالثاً: مقومات القوة الناعمة والدبلوماسية الثقافية الإماراتية

منذ تأسيس دولة الإمارات العربية المتحدة في ديسمبر1971، على يدي المغفور له بإذن الله تعالي الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان وإخوانه شيوخ الإمارات، كان هناك نمط اتسمت به السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة، والمتمثل في قيم ومعايير مثل الحكمة والاعتدال والسلام والتعاون. حيث ارتكزت السياسة الخارجية الإماراتية ومنذ اليوم الأول للاتحاد على أسس وقواعد ثابتة مثل (عبيد، 2004؛ وزارة الخارجية 2016؛ المنهالي 2007؛ Almezaini، 2011; Alalkim، 2001):

1. الإلتزام بميثاق الأمم المتحدة واحترامها للمواثيق والقوانين الدولية.
2. إقامة علاقات مع جميع دول العالم على أساس الاحترام المتبادل.

3. عدم التدخل في الشؤون الداخلية للآخرين.
4. الجنوح إلى حل النزاعات الدولية بالحوار والطرق السلمية.
5. الوقوف إلى جانب قضايا الحق والعدل.
6. الإسهام الفعال في دعم الاستقرار والسلم الدوليين.

هذه المبادئ لم تتغير أو تتبدل منذ قيام الاتحاد وحتى يومنا. بل وقامت قيادة دولة الإمارات بتسخير جميع الإمكانيات والقدرات لرسم وتنفيذ سياساتها الخارجية، بناء على هذه الأسس والقواعد التي وضعها الآباء المؤسسون للدولة، بصورة تضعها في مصاف الدول المتقدمة على خارطة العالم وتعكس وبصورة فعالة الصورة الحضارية والمتقدمة لها، على حد قول سمو الشيخ عبد الله بن زايد آل نهيان وزير الخارجية الإماراتي.

تُعد دولة الإمارات جزءاً لا يتجزأ من التجمع الإقليمي العربي المعروف بمنظمة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، تنظر دولة الإمارات العربية المتحدة للدول الأعضاء في هذه المنظمة (المملكة العربية السعودية، الكويت، سلطنة عمان، والبحرين) باعتبارهم داعمين ومكملين لها كحلفاء طبيعيين، أكثر من كونهم منافسين أو مقيدين لتحركاتها الدولية والإقليمية. بمعنى أن المعادلة الحاكمة للعلاقات بين هذه الدول تقول بأن "ما في مصلحة طرف منهم، هو بالضرورة مصلحة للجميع". وهو ما جعلنا نجادل بالقول بأن القوة الناعمة الإماراتية «جزء لا يتجزأ من القوة الناعمة الخليجية». ومن الناحية الأخرى، فإن القوة الناعمة الخليجية داعمة ومكملة لقوة الإمارات الناعمة أكثر منها مقيد أو مثبط لها.

على هذا الأساس سيتم تناول القوة الناعمة الإماراتية بالتزامن والموازاة مع القوة الناعمة الخليجية، باعتبار أن الإمارات العربية المتحدة هي جزء من المنظومة الإقليمية لدول مجلس التعاون الخليجي، ومن ناحية أخرى، فإن تزايد القوة الناعمة الخليجية سيزيد من قوة الإمارات ونفوذها الإقليمي والعالمي، كون أكبر حلفاء الإمارات هم دول خليجية (السعودية والكويت والبحرين) تعمل سوياً في أغلب الاحيان، على الرغم من بعض الاختلافات في وجهات النظر العابرة.

يمكن إجمال مقومات القوة الناعمة الإماراتية والخليجية في ما يلي:

المقومات المالية والاقتصادية

تتمتع هذه الدول بمقومات اقتصادية ومالية تراكمت لديها بفضل العوائد الناجمة عن مبيعات النفط والصناعات التحويلية المرتبطة به خلال العقود الأربعة الماضية على وجه

العموم، وخلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين على وجه الخصوص. حيث نجحت هذه الدول في توظيف هذه العائدات لإقامة قاعدة اقتصادية وتنموية قوية، كانت خير داعم لقوتها السياسية والدبلوماسية. فحسب آخر تقرير اقتصادي عربي كانت حصة دول الخليج من إجمالي حجم التجارة الخارجية العربية حوالي 40 % أي حوالي 473 مليار دولار من إجمالي 1.7 تريليون دولار، وتجاوزت نسبة الصادرات الخليجية حوالي 23 % من إجمالي حجم الصادرات العربية في العام 2010 التي بلغت 726 مليار دولار. وحققت جميع دول المجلس فائضاً كبيراً في ميزانياتها السنوية، قامت حكومات هذه الدول باستثماره لصالح تحسين مستويات المعيشة والتنمية في الداخل وتدعيم مكانة ونفوذها الخارجي (Economist Intelligence Unit، 2011).

أثر هذا التحول في حجم القوة السياسية والاقتصادية والتنموية الداخلية (الوطنية) على نوعية السلوك الخارجي لدول مجلس التعاون الخليجي في جميع المجالات. حيث أدى تراكم الثروات الوطنية إلى توسع الدول الخليجية الشديد في التحول التنموي والاقتصادي الداخلي، حيث توسع حجم الانشاءات والبنى التحتية وأقيمت قواعد اقتصادية وتصنيعية ضخمة في هذه الدول (الرميحي، 2009؛ هفدت، 2014؛ اليوسف،2011)، إضافة إلى امتلاك القدرات المالية اللازمة للإنفاق بسخاء على أنشطتها الخارجية وتدعيم مساعيها الجادة لتحقيق المصالح الوطنية لهذه الدول على الصعيد الإقليمي والدولي، مثل دعم الأمن والاستقرار الإقليمي، تحسين مستوى معيشة المواطن العربي، ومساعدة جميع الدول العربية والإسلامية. (لوتاه،2013؛ البستكي2003). فعلى الصعيد الاقتصادي تحولت مدن خليجية مثل دبي وأبو ظبي في الإمارات العربية المتحدة، والرياض وجدة في المملكة العربية السعودية، وغيرها إلى مناطق جذب استثمار خارجي ضخم. حيث ساعد المناخ الاقتصادي المنفتح والإيجابي والمحفز للعمل الحر وللاستثمار على اجتذاب رؤوس الأموال الخارجية، بصورة أصبحت معها حجم الاستثمارات في إمارة من سبعة إمارات مثل دبي يماثل ويفوق حجم الاستثمارات الخارجية لقوى إقليمية كبرى (مجلس دبي الاقتصادي، 2014).

إن الاستقرار السياسي في دول مجلس التعاون الخليجي إلى جانب عدد من الإجراءات والقوانين وحزمة السياسات الاقتصادية والسياسات العامة المحفزة والمشجعة

للاستثمار، سهولة إجراءات العمل الاقتصادي، وتيسير حرية العمل الاقتصادي واحترام القانون وجدية إجراءات محاربة الفساد (جاءت دول مجلس التعاون الخليجي في مقدمة الدول العربية حسب مؤشر مؤسسة هارتيج وشركة داو جونز لقياس الحرية الاقتصادية) ساهم في رفع العوائد الاقتصادية وتوسيع حجم النفوذ الاقتصادي والمالي للدول الخليجية، التي استفادت من تراكم هذه العوائد في توسيع حجم استثماراتها الخارجية في الدول العربية (Kane، Holmes and O'Grady، 2007). فحسب تقارير الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية للعام 2010 بلغ حجم الاستثمارات الخارجية لدول الخليج حوالي 135 مليار دولار، كانت على قائمة هذه الدول الإمارات العربية المتحدة بحوالي 54 مليار دولار (40 %)، ثم المملكة العربية السعودية بحوالي 40 مليار دولار (30 %)، ثم قطر 16 مليار دولار (12 %) ومثلها للكويت، ومملكة البحرين بحوالي 8 مليار دولار (5.6 %)، وسلطنة عمان بحوالي مليار دولار (1 %). هذا إلى جانب امتلاك دول خليجية مثل الإمارات والكويت والمملكة العربية السعودية بعض أكبر صناديق الاستثمار السيادية في العالم، حيث تبلغ قيمة المحافظ الاستثمارية لهذه الدول ما يزيد عن مائة مليار دولار (الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، 2010). وهو الأمر الذي ساهم في جعل اقتصاديات هذه الدول دعامة مركزية لاستقرار النظام المالي العالمي (أنظر الجدول رقم 3، والشكل رقم 5).

على صعيد آخر، فإن الشركات الخليجية (في مختلف النشاطات الاقتصاية) أصبح دورها ونفوذها يتخطى الحدود المحلية والوطنية لدول مجلس التعاون، لتصبح منتشرة على الصعيد الإقليمي والعربي، ونافذة ومؤثرة على الصعيد العالمي. فحسب دراسة أجرتها منظمة Brand Finance البريطانية لبحوث التسويق، ظهر أن أفضل وأقوى 50 ماركة تجارية في الشرق الأوسط حسب القيمة السوقية وحجم التأثير الإقليمي لهذه الشركات كلها جاءت من دول مجلس التعاون الخليجي. حيث احتلت السعودية المركز الأول بحوالي (21) شركة من إجمالي القائمة (بنسبة حوالي 42 %) ثم جاءت دولة الإمارات العربية المتحدة في المركز الثاني بحوالي (16) شركة وبنسبة حوالي (32 %) ثم تبعتها كل من الكويت (4 شركات) واخيراً سلطنة عمان (شركة واحدة). والوحيدة التي تخلفت عن اللحاق بالقائمة كانت مملكة البحرين.

جدول رقم 3
أكبر الصناديق السيادية الخليجية

المنشأ	إسم الصندوق	الأصول (بالمليار دولار)	تاريخ النشأة	نوع الأصول	مؤشر الشفافية	الترتيب العالمي
ابوظبي	هيئة أبوظبي للاستثمار	773.00	1976	بترول	6	2
السعودية	الأصول الأجنبية لمؤسسة النقد العربي	757.20	.	بترول	4	3
الكويت	هيئة الاستثمار الكويتية	548.00	1953	بترول	6	6
قطر	جهاز قطر للاستثمار	256.00	2005	بترول وغاز	5	9
أبوظبي	مجلس أبوظبي للاستثمار	90.00	2007	بترول	.	13
الجزائر	صندوق ضبط الايرادات	77.20	2000	بترول وغاز	1	18
دبي	مؤسسة دبي للاستثمار	70.00	2006	بترول	5	20
أبوظبي	الاستثمارات البترولية الدولية	68.40	1984	بترول	9	21
ليبيا	هيئة الاستثمار الليبية	66.00	2006	بترول	1	22
أبوظبي	مبادلة للتنمية	60.90	2002	بترول	10	24
العراق	صندوق التنمية العراقي	18.00	2003	بترول	.	34
أبوظبي	هيئة الإمارات للاستثمار	15.00	2007	بترول	3	39
عمان	صندوق الاحتياطي العام	13.00	1980	بترول وغاز	4	41
البحرين	ممتلكات القابضة	10.50	2006	غير سلعية	9	42
عمان	صندوق الاستثمار العماني	6.00	2006	بترول	4	47
السعودية	صندوق الاستثمارات العامة	5.30	2008	بترول	4	52
رأس الخيمة	هيئة رأس الخيمة للاستثمار	1.20	2005	بترول	3	60
إجمالي قيمة الأصول (بالمليار دولار)		**2835.70**				

المصدر: (مباشر الإمارات، 2015).

شكل رقم 5 أكبر 15 صندوق سيادي في العالم

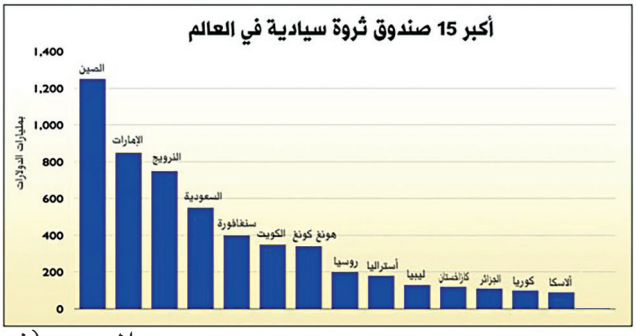

المصدر: (نور الهدى، 2013).

هذه القوة الاقتصادية سخرت دول مجلس التعاون الخليجي جزءاً لا يستهان منها في دعم قضايا وأزمات الشعوب والدول العربية المعوزة. على سبيل المثال، وبسبب حالة الاضطراب والتخبط الذي شهدته مصر وتونس والبحرين خلال ما يعرف بالربيع العربي، الذي كانت له تداعياته السلبية على حالة الاقتصاد الوطني وأحوال المواطنين في هذه

الدول، سارعت دول مجلس التعاون بتقديم المساعدات والمعونات المالية لهذه الدول، دون انتظار أو تأجيل (Al-Qassemi، 2013).

هذا التأثير والنفوذ الاقتصادي المتزايد أضاف رصيداً معنوياً ومصدراً للجاذبية عبر المنطقة الممتدة من المحيط إلى الخليج، وربما في ما ورائها، بصورة جعلت من بعض المدن والإمارات الخليجية نموذجاً يمكن الاحتذاء به. فقد أظهر استطلاع رأي لمواطنين ينتمون لأكثر من عشر دول عربية أجرته مؤسسة أصداء بيرسون طلب منهم تحديد ما هي الدولة التي يرغبون لأوطانهم أن يحذو حذوها كنموذج للنمو والتطور جاءت دولة الإمارات العربية المتحدة في المركز الأول بنسبة (39 %) متقدمة على كل من الولايات المتحدة الامريكية التي حلت بعدها بنسبة (25 %) وفرنسا التي جاءت في المركز الثالث (14 %) ثم تركيا (10 %) والصين (7 %) في المرتبة الخامسة (أصداء بيرسون- مارستلير، 2014: 19) (أنظر الشكل رقم 6).

شكل رقم 6

ماهي الدولة التي ترغب لبلدك أن يحذوا حذوها كنموذج للنمو والتطوير (2014)

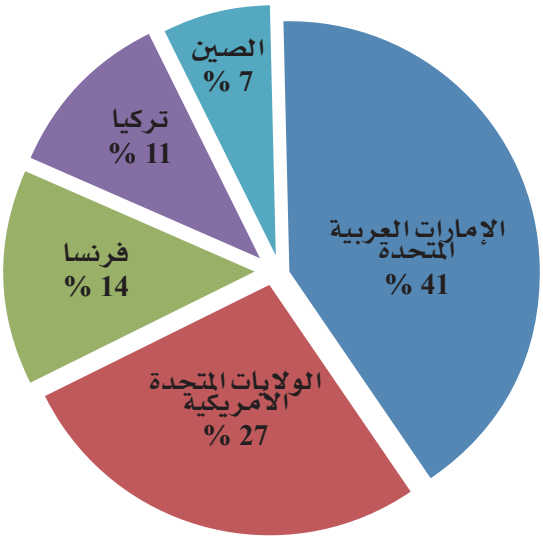

المصدر: (أصداء بيرسون- مارستلير، 2014: 19).

أما من حيث الشعبية والجاذبية، فقد أظهر استطلاع للرأي أجرته مؤسسة أصداء بيرسون مارستيلر في العام 2009 في أكثر من عشر دول عربية، طُلب من الشباب العربي

تحديد أكثر الشركات (الماركات Brands) العربية والعالمية المحببة اليهم، فكانت النتيجة أن جاء على رأس قائمة أكثر خمس شركات عربية شعبية وتفضيلاً كلها شركات خليجية (ASAD`A Burson – Marsteller، 2009).

المقومات السياسية

ساهم وجود نظم سياسية (فريدة من نوعها) مستقرة في دول مجلس التعاون، تركز بالأساس على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ممثلة في تحقيق العدالة الاجتماعية والرفاهية الاقتصادية واحترام حقوق المواطنين ورعايتهم وتوفير جميع احتياجاتهم الأساسية من جانب، والتدعيم والتفعيل المتدرج للمشاركة السياسية لمختلف القوى المجتمعية بصورة تتناسب مع الخصائص الثقافية للمجتمع الخليجي، في دعم مساعي التوسع والانغماس الخارجي البناء في جميع الأنشطة والتفاعلات الدولية. حيث أكدت دول مجلس التعاون الخليجي الافتراضات النظرية التي تقول بأن الاستقرار الداخلى للدولة يساعدها في تدعيم نفوذها وتوسيع نطاق تفاعلها الخارجي.

فقد ساعدت النهضة والنمو الاقتصادي والمرونة السياسية التي تميزت بها الأنظمة السياسية الخليجية خلال العقدين الآخيرين في التعاطي مع الأزمات والقلاقل السياسية والاجتماعية المحلية. كما أن فشل الثورات في تحقيق أهدافها وغاياتها العليا التي قامت من أجلها حتى الآن، جاءت في صالح النموذج السياسي (والاقتصادي والتنموي) لدول مجلس التعاون الخليجي، رغم كل الانتقادات التي توجه إلى هذه النظم (أبو زيد، 2010: 43.40).

ففي وسط منطقة تمزقها الصراعات الأهلية والطائفية، وتعج بأجواء الاضطراب وعدم الاستقرار، جاءت دولة الإمارات في المرتبة الثالثة إقليمياً في أكثر الدول أمنا وسلاماً في المنطقة العربية، وفي المرتبة الواحد وستين عالمياً، حيث حصلت على درجة «سلمية للغاية Very Peaceful». (سي ان ان عربي، 2016؛ 11– 10 :ASAD`A Burson–Marsteller، 2009).

مقومات أخرى

كان لنمط التفاعل الايجابي والالتزام بقواعد القانون الدولي والشرعية الدولية ومساندة حقوق الشعوب وتحفيز أسلوب العمل الجماعي من خلال مؤسسات العمل الدولي المشترك من جانب دولة الإمارات العربية المتحدة، وارتفاع مستوى الكفاءات الدبلوماسية الوطنية فيها، والتركيز الشديد على الأنشطة الإنسانية والثقافية كالانخراط الكبير في فاعليات ومهام حفظ

السلام وأعمال الاغاثة الإنسانية والمعونات والمساعدات الخارجية ومواجهة الكوارث وحوار الحضارات وغيرها من صور الدبلوماسية الشعبية قد ساهم في تحسين صورة الإمارات في مخيلة الشعوب الأخرى، وحفزتهم واجتذبتهم والهمتهم الآنخراط في الأنشطة الدولية. لقد نجحت دولة الإمارات العربية المتحدة إلى حد كبير في توظيف واستغلال مواردها القومية (الطبيعية والبشرية) ومصادر القوة الوطنية (الاقتصادية والسياسية) في بناء قوتها السياسية الخارجية، بصورة دعمت مساعيها الداعية لتجديد وتوسيع دورها الخارجي.

من ناحية أخرى، فقد استغلت الدول الخليجية تزايد نفوذها وقوتها السياسية (سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي) في العمل على نشر الأمن والاستقرار في المنطقة. فعلى مستوى دور القادة ورجال الدولة في الخليج فهناك بلا شك الدور الفعال الذي تمارسه دولة الإمارات وحكامها. الذين مازالوا ينتهجون أسلوب العمل الذي سنه الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، والداعي إلى تحقيق وتدعيم التعاون والعمل العربي المشترك، التقريب بين وجهات النظر العربية ومساعدة جميع الشعوب العربية بدون قيد أو شرط وبلا حدود. وهو ما تجلى في كون دولة الإمارات العربية المتحدة كانت أول دولة تتدخل من أجل حل الأزمة السياسية في مصر منذ الأيام الأولى لثورة 25 يناير بصورة سلمية. وكذلك دور الإمارات الدبلوماسي والعسكري الجريء في الصراع في ليبيا. وحتى على صعيد القضايا الدولية فإن دولة الإمارات كانت رائدة في مجال العمل والتعاون الدولي المشترك، والذي تجلى في إقامة الوكالة العالمية للطاقة البديلة (آيرينا IRENA) في مدينة أبو ظبي 2009، والمبادرة الإماراتية ودعوتها المستمرة لاخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل، وغيرها من قضايا العمل الإنساني والخيري العالمي (الإمارات اليوم، 2009؛ الاتحاد، 2012).

فى هذا السياق باتت وجوه وشخصيات خليجية عدة من أكثر الشخصيات العالمية تأثيراً ومساهمة في العمل الإنساني والخيري في العالم. حيث تصدرت الشخصيات الخليجية الدعاوى الدولية الداعية لإنقاذ الارواح الإنسانية في مناطق الكوارث والنكبات مثل السودان والصومال وباكستان وغيرهأ من المناطق. وتعددت مشاركات ومساهمات دول الخليج في نشاطات مواجهة الكوارث الطبيعية التي تتعرض لها الدول والشعوب الأخرى مثل ما حدث من فيضانات في باكستان، وزلزال تركيا، وتسونامي دول جنوب شرق آسيا وغيرها من المناطق المنكوبة (Aljazeera، 2013).

ويرتبط ذلك بالصعود الفني والأدبي والإعلامي والتقني والفكري الخليجي. حيث أصبحت مدن عربية خليجية مثل الكويت والمنامة ومسقط، والشارقة، وأبو ظبي، وبالطبع دبي التي يوجد على أراضيها أكبر عدد إقليمي من محطات الاذاعة والتلفزيون وشركات الإعلام (مدينة دبي للإعلام) إلى جانب كبرى الشركات العالمية في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات (مدينة دبي للإعلام)، عواصم ثقافية عربية جديدة، إلى جانب القاهرة وبغداد وبيروت وغيرها من العواصم الأدبية العربية الكلاسكية. فتمتلى قاعات ومسارح ومراكز الفنون والاكاديميات الفنية والعلمية والمتاحف في هذه المدن المطلة جميعاً على الخليج بالندوات والمؤتمرات والمعارض الفنية والسينمائية والمسرحية على امتداد العام. وهو ما جعل نموذج القوة الناعمة للإمارات مؤثرا على المستوى الإقليمي. وما كان لهذه الانجازات أن تتحقق على أرض الواقع إلا بفضل الاهتمام بالمعرفة فى مجالات مثل التاريخ والشعر والإنفاق على العلوم والفنون والثقافة (البحوث والتطوير) بما جعل من منطقة الخليج العربي بحيرة ثقافية ومركزاً فكرياً (Al-Qassemi، 2013، 2014; Abdullah، 2010).

على صعيد آخر، تقدم الإمارت أكبر دعم وتمويل للمجالات الفكرية والادبية عربياً. فعلى سبيل المثال، تقدم دولة الإمارات العربية المتحدة أكبر عدد من الجوائز والتكريم والتشجيع وتحفيز العمل في مجالات العلم والفنون والآداب. فإماراة أبو ظبي تقدم جائزة الشيخ زايد للكتاب، التي تعتبر أكبر جائزة عربية من نوعها. وتقدم كذلك جائزة البوكر العربية، أهم وأكثر الجوائز العربية أحتراماً وتقديراً في مجال الكتابة الأدبية. وهناك جائزة شاعر المليون، التي يرعاها الشيخ محمد بن زايد، ولي عهد أبو ظبي [1]. أما إمارة دبي فإنها تتميز بجائزتها العالمية للقرآن الكريم، التي يقدمها الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم لحفظة القرآن الكريم، وللشخصيات الإسلامية البارزة، وللمؤسسات العلمية والدعوية الأفضل على مستوى العالم الإسلامي. وغيرها من الجوائز والمنح التي تقدم للعلم وللعلماء.أما في المجال الإعلامي على سبيل المثال لا الحصر، تمتلك دول الخليج العربي أكبر وسائل الإعلام المرئي والمكتوب تأثيراً على النطاق الإقليمي. حسب دراسة حديثة نسبياً نشرتها جامعة ميرلاند وقام بها الدكتور شبلي تلحمي (Telhami، 2009).

على صعيد آخر، وفي عام 2011 قام مركز بيجين ـ السادات بجامعة ميرلاند بالتعاون مع مؤسسة زغبي بقياس اتجاهات واستطلاع آراء الشباب العربي حول أفضل الدول العربية التي يفضلون العيش والاستقرار بها، فجاءت دولة الإمارات العربية المتحدة في المرتبة الأولى بنسبة

(30 %) وبعدها جاءت السعودية في المركز الثاني بنسبة (14 %). (Sadat Chair for Peace and Development، 2011: 50). كما أظهر استطلاع رأي حديث (2014) عن الدول التي يفضل المواطنون العرب العيش أن ثلاثا من دول الخليج العربية تأتى قائمة أفضل خمس دول اختاروها (أنظر الشكل رقم 4) وجاءت دولة الإمارات العربية المتحدة في المركز الأول بنسبة (39 %) (أصداء بيرسون- مارستلير، 2014؛ الاتحاد، 2013). (أنظر الشكل رقم 7).

شكل رقم 7

أي البلدان ترغب في العيش فيها (2014)

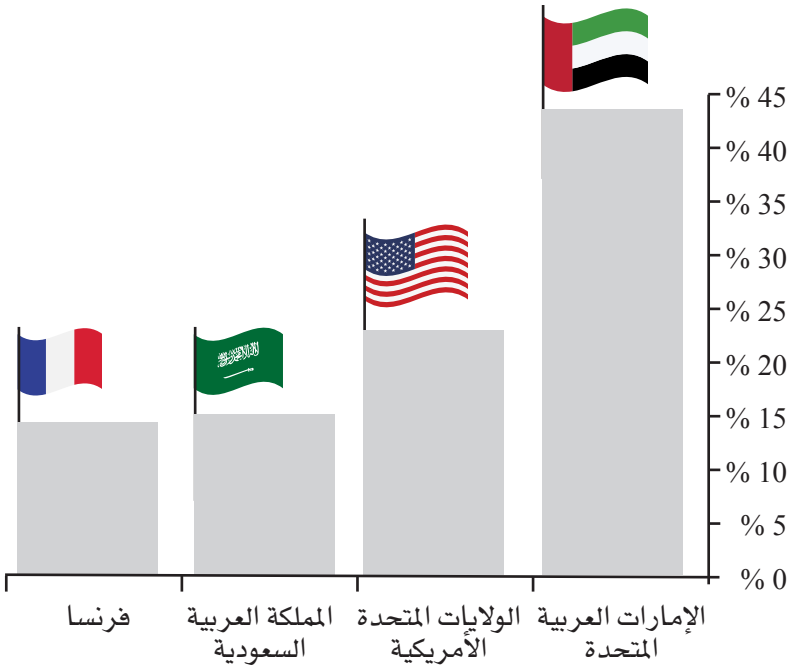

المصدر: (أصداء بيرسون- مارستلير، 2014: 19).

أخيراً، يتوجب الانتباه إلي أن هذه القوة «الناعمة» لم تكن حكراً فقط علي بعض الإمارات دون غيرها، كما يمكن للمرء أن يستنتج من متابعة وسائل الإعلام والأخبار. حيث تصر هذه الوسائل على تصدير الفكرة والتصور القائل بأن قوة الإمارات الاقتصادية والدبلوماسية والناعمة تواجد تتركز فقط في إماراتي وأبو ظبي ودبي دون غيرهما. لكن هذه الرؤية غير واقعية واختزالية لأن دولة الإمارات تتميز بتنوع النماذج ومراكز القوة الناعمة بداخلها.

رابعاً: مؤشرات تزايد فعالية القوة الناعمة الإماراتية

خلال السنوات الاخيرة أظهرت دولة الإمارات العربية المتحدة قدرتها على صون سيادتها واستقلالها، ووحدة دولتها وأراضيها، وحماية حقوق مواطنيها داخل وخارج البلاد، كما نجحت في تعزيز دورها في حل الكثير من القضايا العالمية، وتعزيز سيادة قواعد القانون الدولي في العلاقات بين الدول، والاستمرار في محاولة التقليل من الكوارث والأزمات البشرية التي تهدد حياة الملايين من البشر في كثير من بقاع العالم.

يمكن قياس فعالية القوة الناعمة الإماراتية عبر عدد من المؤشرات والاتجاهات، التي تؤكد أن التأثير الإماراتي (والخليجي بوجه عام) على المنطقة العربية أصبح أكبر من التأثير العربي على دولة الإمارات ودول الخليج الأخرى، على حد قول الاكاديمي الإماراتي عبدالخالق عبدالله.

المؤشرات الاقتصادية

كونها دولة نفطية بالأساس، فإن عوائد النفط تعتبر واحدة من أكبر مصادر القوة الإماراتية. حيث ساعدتها منذ بداية الاتحاد في 1971 على تبني وتنفيذ استراتيجيات تنموية وإنسانية بعيدة المدي. وإلى جانب النفط، فإن الاقتصاد الإماراتي ذو مستويات النمو المرتفعة والمستمرة يعتبر هو الأخر واحداً من أهم مصادر القوة الإماراتية. فقد بدأت دولة الإمارات في تبني سياسات لتقليل اعتمادها على النفط باعتباره المصدر الأل للدخل القومي، والسعي نحو تعزيز وتحقيق التنوع في بنية الاقتصاد الوطني بصورة حقيقية. بعيداً عن النفط والمجالات المرتبطة به مثل الصناعات التحويلية وما شابهها منذ ما يزيد عن عشر سنوات على الأقل. ولعل تجربة إمارتي أبو ظبي ودبي لخير دليل على ذلك. فعلى الرغم من أنها تنتمي لواحدة من أكبر الدول المصدرة للنفط على مستوى العالم (الإمارات العربية المتحدة) إلا أن دبي (التي لا يتعدى نسبة مساهمة النفط من اجمالي اقتصادها 6 %) نجحت في مضاعفة انتاجها القومي في أقل من عشر سنوات من قطاعات «غير نفطية» مثل السياحة والخدمات المالية والبنكية والاستثمار العقاري والخدمات اللوجستية والمناطق الصناعية والطيران وغيرها من الأنشطة الاقتصادية. حيث بلغ الناتج القومي الإجمالي للإمارة في عام (2015) حوالي 108 مليار دولار، وهو تقريباً ضعف حجم الناتج القومي الإجمالي لدولة مثل لبنان، وثلث الناتج القومي لدولة كبيرة مثل مصر. كذلك بدأت الإمارة الأكبر حجماً وثروة واحتياطات نفط (أبو ظبي) في تقليل اعتمادها على الريع النفطي كمصدر اساسي للدخل الوطني.

هـذا التحول نحو تنويع الاقتصاد الوطني والانـخراط في بناء اقتصاد المعرفة جعل دولة الإمـارات تأتي على رأس تقارير التنمية والنمو الاقتصادي على مستوى العالم، مثل تقرير التنافسية العالمية (The Global Competitiveness Report) الذي يصدر عن منتدى الاقتصاد العالمي في دافوس منذ العام 2004، ويقوم بتقييم مستويات وقدرة أكثر من 144 دولة على توفير مستويات عالية من الازدهار والرفاهية لمواطنيها، ومن جانب آخر قياس قدرة هذه الدول على توفير بنية تحتية مناسبة للاستثمار، وذلـك عبر مجموعة من المؤشرات. فقد حصلت دولة الإمارات العربية المتحدة (طبقاً لتقرير العام 2016-2017) على المرتبة الأولى في مؤشرات مثل: جودة الطرق، جودة التعليم، غياب الجريمة المنظمة، والمنافسة المحلية، وفي انخفاض التضخم، وحصلت أيضا على المرتبة الثانية في عدد من المؤشرات مثل: اعتماد الحكومة على التكنولوجيا المتقدمة، فعالية الإنفاق الحكومي، جودة البنية التحتية في قطاع الطيران، قلة العقبات التجارية، وتوفر الاحتياجات الاساسية في جميع المجالات. أيضا حصلت الإمارات على المركز الثالث عالمياً حسب التقرير في مؤشرات مثل ثقة المواطنين بالحكومة، واستقطاب التكنولوجيا، والاستثمار الأجنبي المباشر، واجتذاب المواهب المتخصصة في بناء اقتصاد المعرفة، وانخفاض معدلات البيروقراطية الحكومية، وكفاءة الإجـراءات الجمركية، وبالعموم جاءت الإمـارات في المرتبة السادسة عشر عالمياً من ناحية التنافسية الاقتصادية، متفوقة على اقتصاديات كبرى مثل الصين كوريا الجنوبية وماليزيا (Schwab، 2017: 7).

تمكنت الإمارات من القفز لسبع درجات للأعلى خلال عام واحد (2014/2013)، حيث شهد أداء الإمـارات العربية المتحدة تحسناً في 78 مؤشراً فرعياً من إجمالي 114 مؤشراً خلال سنة واحدة فقط، لتحتل المركز الثاني عشر على مستوى االعالم طبقاً لتقرير التنافسية العالمي الذي يصدر عن منتدى الاقتصاد العالمي في دافوس، متفوقة بذلك على دول اقتصادية وصناعية كبري مثل كوريا الجنوبية وروسيا والهند، التي تعتبر الآن من أكبر القوى الاقتصادية في العالم أجمع. والاولي على مستوى الشرق الأوسط وأفريقيا وأمريكا اللاتينية (أنظر الجدول رقم 4).

على مستوى القيادات الإدارية والاقتصادية وغيرها أيضا حقق الإماراتيون مراتب متقدمة على مستوى المنطقة. فعلى سبيل المثال لا الحصر، وحسب القائمة التي اصدرتها مجلة فوربس الشرق الأوسط، المتخصصة في مجال المال والأعمال في مدينة دبي، احتل السعوديون النسبة الأكبر من إجمالي عدد الملياردريات في العالم العربي، حيث بلغ عدد الملياردريات السعوديين

(37) من إجمالي مائة ملياردير، ثم جاءت دولة الإمارات في المركز الثاني بحوالي (15 ملياردير) وفي المركز الثالث جاءت مصر بحوالي (14 ملياردير) ثم لبنان بتسعة مليارديرات، ثم الكويت بسبعة مليارديرات، والبقية تنوعت بين تسعة دول عربية أخرى مثل قطر وعمان والمغرب والاردن وسوريا (فوربس الشرق الأوسط،، 2014).

جدول رقم 4

أفضل دول العالم طبقا لتقرير التنافسية العالمية 2014-2016

الترتيب العالمي	2014	2015	2016
1	سويسرا	سويسرا	سويسرا
2	سنغافورة	سنغافورة	سنغافورة
3	الولايات المتحدة الامريكية	الولايات المتحدة الامريكية	الولايات المتحدة الامريكية
4	فنلندا	ألمانيا	هولندا
5	ألمانيا	هولندا	ألمانيا
6	اليابان	اليابان	السويد
7	هونج كونج	هونج كونج	بريطانيا
8	هولندا	فنلندا	اليابان
9	بريطانيا	السويد	هونج كونج
10	السويد	بريطانيا	فنلندا
11	النرويج	النرويج	النرويج
12	الإمارات العربية المتحدة	الدنمراك	الدنمراك
13	الدنمراك	كندا	نيوزلاندا
14	تايوان	قطر	تايوان
15	كندا	تايوان	كندا
16	قطر	نيوزلاندا	الإمارات العربية المتحدة
17	نيوزلاندا	الإمارات العربية المتحدة	بلجيكا
18	بلجيكا	ماليزيا	قطر
19	لوكسمبورج	بلجيكا	النمسا
20	ماليزيا	لكسمبورج	لكسمبورج

المؤشرات العامة لقياس القدرة التنافسية		
المتطلبات الأساسية	**محفزات الكفاءة**	**عوامل التطور**
المؤسسات	التعليم العالي والتدريب	الابتكار
البنية التحتية	كفاءة سوق السلع	تطور الأعمال
المناخ الاقتصادي الكلي	كفاءة سوق العمل	
الصحة والتعليم الاساسي	حجم السوق	
	تطور سوق المال	
	الاستعداد لتبني وتطبيق التكنولوجيا الحديثة	

المصدر: (World Economic Forum, 2014, 2015, 2016).

على صعيد آخر، تبؤات الإماراتيات المقدمة في قائمة «أكثر الشخصيات النسائية العربية نفوذاً» التي تصدرها مجلة آرابيان بيزنس 2015. حيث كان نصيب الإماراتيات من القائمة حوالي الثلث (33 مركزاً من أصل 100) وفي المركز الثاني كانت السعودية (بـ 21 مركزاً) ثم لبنان (13) ومصر (10) وتساوي كل الكويت وفلسطين بخمسة مراكز لكل منهما، وبأربعة مراكز لكل من المغرب والعراق والأردن، والبقية توزعت بين اليمن وقطر (بثلاثة مراكز لكل منهما) وتونس بمركزين، وأخيرا الجزائر بمركز واحد. وجاء على رأس القائمة الشيخة لبنى القاسمي وزيرة التعاون الدولي الإماراتي، للعام الخامس على التوالي، وفي المرتبة الثانية جاءت المحامية اللبنانية أمل كولوني المحامية الدولية النشطة في مجال حقوق الإنسان وبسبب مشاركتها في قضية الإبادة الجماعية للأرمن في المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان. وفي المرتبة السادسة جاءت الكابتن طيار مقاتل مريم المنصوري، التي كانت أول امرأة طيارة في تاريخ دولة الإمارات العربية المتحدة، وهي من تولي قيادة إحدى عمليات الهجوم على تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) العام الماضي في العراق. وفي المركز التاسع جاءت سيدة الاعمال الإماراتية أمينة الرستمانى، التي تعتبر واحدة من أهم سيدات الأعمال في العالم (Arabian Business Magazine، 2011).

أما مجلة فوربس الشرق الأوسط، فقد أظهرت قائمتها السنوية التي تصدرها عن «أقوى الشخصيات النسائية العربية» عن احتلال السيدات الإماراتيات للمقدمة خليجياً، والمرتبة الثانية إقليمياً. حيث كان نصيب الإمارات من قائمة أكثر مائة شخصية نسائية عربية تأثيراً ست عشرة سيدة (فوربس الشرق الأوسط، 2016). بينما جاءت مصر في المقدمة بفارق صوتين فقط عن الإمارات (ثماني عشرة سيدة). وفي المركز الثالث جاءت لبنان (12 سيدة) ثم الكويت (11 سيدة) فالأردن، وفي المرتبة الخامسة تشاركها كل من المغرب والبحرين وسلطنة عمان والمملكة العربية السعودية، بستة سيدات لكل منها (فوربس الشرق الأوسط، 2016). ومن أشهر الشخصيات الإماراتية التي وردت في القائمة نشاطاً وتأثيراً في مجال الدبلوماسية الثقافية والقوة الناعمة عموماً، الشيخة بدور بنت سلطان القاسمي، الرئيس التنفيذي لهيئة الشارقة للاستثمار والتطوير (شروق) التي تبؤات المرتبة السادسة عشرة في قائمة أقوى السيدات العربيات للعام 2016. وتقوم بدور حيوي في مجال تطوير وتنفيذ العديد من المشروعات الاقتصادية والتنموية في إمارة الشارقة.

أما على الصعيد التكنولوجي، فإن دولة الإمارات العربية المتحدة تعتبر واحدة من أكبر الدول العربية (إن لم تكن الأكبر) التي تشهد توسعاً أفقياً (بازدياد عدد المستخدمين والذين لديهم

إمكانية الوصول واستخدام الوسائل التكنولوجية وشبكة المعلومات الدولية.) ورأسياً (باستخدام التكنولوجيا وتطبيقها في جميع مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتنموية... الخ). ومن جانب آخر، تعتبر دولة الإمارات واحدة من أكبر الدول تحولاً إلى مجال الحوكمة والحكومة الإلكترونية والإدارة الذكية. حيث باتت جميع مؤسسات الدولة وهيئاتها تدار بالطرق الإلكترونية وتدخل التطبيقات الذكية في إدارة أغلب مؤسسات الدولة. لقد أصبحت الإمارات العربية المتحدة بالفعل «الرائدة» في مجال التكنولوجيا والتطور المعرفي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. الأمر الذي ساهم في زيادة نفوذها وقوتها الاقتصادية والناعمة مقارنة مع جيرانها. حيث أصبحت دبي واحة الاستثمار والتجارة والتبادل الاقتصادي في المنطقة. وهو النفوذ الذي ساهم في زيادة حجم قوتها وجاذبية نموذجها السياسي والاقتصادي والإداري والدبلوماسي على المستوى الإقليمي والدولي.

خلال العقدين الأخيرين، شهدت دولة الإمارات العربية المتحدة ارتفاعاً شديداً في أعداد مستخدمي الإنترنت بشكل ملحوظ. وهو ما أدى لظهور مجتمع نشط للغاية من المدونين الذين يكتب معظمهم بالإنجليزية فى كل الشؤون التى تهم المواطن الإماراتى والعربي. وبلغة الإحصائيات فى مجال الاتصالات، فإن عدد الهواتف الثابتة في دولة الإمارات العربية المتحدة في سنة 2017 وصل إلى مليونين و 322 ألف خط، وعدد الهواتف المحمولة 19.691.478 خط. بينما وصل عدد مستخدمى شبكة الانترنت 1.348.844 وفق البوابة الرسمية لحكومة الإمارات العربية المتحدة. حيث تتمتع دولة الإمارات العربية المتحدة في مجال الإعلام الشبكي والانترنت بمعدل انتشار عال نسبياً فيما يتعلق بتوفير خدمة الانترنت عريضة النطاق (يقدر بنسبة 82 % من إجمالي عدد المنازل). مما يضع الإمارات في طليعة الدول المتقدمة شبكياً على مستوى المنطقة. وتحتل الإمارات المركز الأول بنسبة 200 % فيما يتعلق بمستخدمي وسائل الاتصال الرقمي، قياسا على الدخل الفردي، وهي النسب التي لم يكن لتتحقق إلا بدعم الحكومات الإماراتية المتعاقبة، ومحافظتها على البنية التحتية لتقنيات الإتصال الرقمية (طابور، 2000).

المؤشرات السياسية والدبلوماسية

أول مؤشرات قوة الإمارات الناعمة ودبلوماسيتها الثقافية المتميزة في المجال حالة السلم الأهلي والاستقرار الداخلي. وهي نتيجة التركيز والتوسع في تبني سياسات إصلاحية وذات طابع إنساني. تركز بالأساس على تحقيق الرفاهية الاقتصادية والسعادة الاجتماعية للمواطنين

الإماراتيين، وتخفف الأعباء الاقتصادية عن كاهلهم، وتستجيب لمطالبهم وتستمع لمشاكلهم. من ناحية أخرى، فإن القيادة السياسية اهتمت بقضايا مثل التمكين والتوطين وتعزيز الهوية الوطنية والانتماء الوطني بين جموع المواطنين، انطلاقا من الوعي بشأن حالة الانفتاح الثقافي على الرغم من فوائدها ومزاياها الجمة، إلا أنها قد يكون لها تداعيات على تمسك مواطني الدولة بالعادات والتقاليد الوطنية المتوارثة والمتجذرة في المجتمع الإماراتي، وعلى رأسها اللغة العربية والدين الاسلامي وقيم مثل الاعتدال والوسطية والتسامح. وهو الأمر الذي قد يؤثر علي هوية المجتمع الإماراتي، ما لم يكن هناك هدف أو غاية عليا أو مصلحة وطنية تجمع وتوحد المواطنين الذين ينظرون لأنفسهم كجماعة واحدة، وهذه هى دعامة الاستقرار في أي مجتمع، وبدونها لا يمكن الزعم بوجود مصلحة وطنية.

منذ تأسيس دولة الإمارات وبفضل أسلوب العمل الذي استنه مؤسسها الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، والداعي لتحقيق وتدعيم التعاون والعمل العربي المشترك، والتقريب بين وجهات النظر العربية ومساعدة جميع الشعوب العربية بدون قيد أو شرط وبلا حدود، فإن القوة الناعمة الإماراتية كانت ومازالت واحدة من أهم مصادر القوة الشاملة للدولة. وفي هذا السياق أصبحت دولة الإمارات من أفضل الوجهات السياحية وأماكن التسلية والتسوق والتمتع بالحياة. حيث أدرجت مدينة دبي في قائمة «أكثر 20 مدينة للمرح والتسلية». متفوقة في ذلك على مدن كثيرة أوروبية وغربية. وذلك حسب نتائج المسح الذي يجريه بصورة سنوية الموقع الألكتروني المتخصص في السفر والرحلات والسياحة GETYOURGUID والموقع الأوروبي GOEURO فقد حصلت مدينة دبي على أعلى التقييمات في المؤشرات الإحدى عشرة التي يتم من خلال قياس مدى تقدم المدن في مجال الترفيه والمرح والمتعة. وتشمل هذه المؤشرات (مواعيد غلق المحلات، التسوق، الفاعليات اليومية، الحفلات الموسيقية، المتاحف، النوادي الرياضية، الملاهي الليلية، أسعار المشروبات والمطاعم والأندية وغيرها من المؤشرات) (Goeuro، 2014).

المؤشرات الأمنية

إن دولة الإمارات تعد واحدة من أكثر دول المنطقة العربية والشرق الأوسط آمناً وتمتعاً بالسلام، طبقاً لتقرير «مؤشر السلام العالمي Global Peace Index" الذي يصدره معهد الاقتصاد والسلام (IPE) بصورة سنوية منذ العام 2007. ويقوم بقياس مستويات الأمن والسلام في الدول على مستوى العالم، بالاعتماد على مجموعة من المؤشرات يزيد عددها عن العشرين. وتشمل على

سبيل المثال لا الحصر، عدد الصراعات والنزاعات الداخلية والخارجية التي تتورط فيها هذه الدول، عدد القتلى وضحايا العنف (داخلياً وخارجياً)، مستوى الصراعات الداخلية، العلاقات مع الدول المجاورة، عدد الجرائم في المجتمع، عدد اللاجئين والمهجرين قسرياً من إجمالي عدد السكان، عدم الاستقرار السياسي، النشاطات الارهابية، حجم الارهاب السياسي، عدد جرائم القتل، وعدد المسجونين ، مستوى انتشار الأسلحة بين الأفراد (من كل 100 الف نسمة) مستوى جرائم العنف في المجتمع، مدى المساهمة في تدعيم قوات حفظ السلام، مدى سهولة الحصول على الأسلحة الخفيفة (The Institute for Economics and Peace، 2016:10- 11).

وقد عززت دولة الإمارات مكانتها على المستوى الدولي، عبر الإلتزام بقواعد وأعراف القانون الدولي، وانتهاج سياسات تعاونية وسلمية تهدف إلى تعزيز التكامل والتقارب الجغرافي بين الدول وبعضها بعضاً من جانب، والعمل على تسوية الصراعات والنزاعات المحلية والإقليمية في البيئات الاقيلمية والدولية المحيطة بها بصورة سلمية، تراعي حساسيات السيادة والتدخل الخارجي في الشؤون الداخلية للدول، وتراعي طبيعة وتركيبة المجتمعات الأخرى، والإلتزام الحقيقي بحل وإدارة هذه الصراعات بصورة سليمة وتحظر اللجوء لاستخدام القوة العسكرية من جانب آخر.

يتجلى ذلك في رصد دور الإمارات السياسي والدبلوماسي المتنامي في المنطقة، وكذلك مجالات العمل الإنسانى التي تعد من أهم نقاط قوة دولة الإمارات العربية المتحدة ومصادر نفوذها الدبلوماسي والسياسي علي الساحة الدولية والإقليمية. ومن مصلحة الإمارات الاستمرار، بل والتوسع، في انتهاج مثل هذه الاستراتجية في المستقبل. ففي ظل وجود عدد كبير من الدول الفقيرة والمعوزة، في المنطقة. واحتمال سقوطها في براثن الفشل الكامل أو الدخول في دوامة من الصراعات السياسية الداخلية أو الحروب الأهلية، فإن المصالح الوطنية الإماراتية (وعلى رأسها مصالحها السياسية والأمنية والدفاعية والاقتصادية واستثماراتها الخارجية التي راكمتها عبر عشر سنوات ووصلت لحوالي 220 مليار دولار) سوف تتضرر بصورة جذرية. فقد تضرر الأمن الإماراتي بصورة غير مسبوقة، الأمر الذى جعلها تشارك لأول في تاريخها في ثلاثة صراعات عسكرية في وقت واحد.

مؤشر المساعدات الخارجية

لقد نجحت الإمارات عبر التوسع في انتهاج سياسات التعاون الاقتصادي، تدفق المساعدات الإنسانية، الدبلوماسية الشعبية، والقوة الناعمة، في تقوية وزيادة نفوذها الدولي. جاءت دولة

الإمارات في المرتبة الأولى عالمياً كأكبر مانح للمساعدات الانمائية التي تقدمها دولة من إجمالي ناتجها القومي الإجمالي. فطبقاً لبيانات وزارة التنمية والتعاون الدولي الإماراتي (2014) كان قطاع النقل والتخزين على قائمة الفئات التي خصصت لها المساعدات الخارجية بقيمة حوالي (806 مليون درهم) وجاء بعدها قطاع الأعمال الخيرية بقيمة حوالي (639 مليون درهم)، ثم المساعدات الإنسانية المقدمة للمتضررين من الكوارث الإنسانية والطبيعية (530 مليون درهم) وبعدها جاء مجال التعليم بحوالي (441 مليون درهم) ثم الخدمات الاجتماعية (417 مليون درهم) وبلغ اجمالي المساعدات المقدمة من دولة الإمارات العربية المتحدة في عام 2013 حسب فئة المساعدة ما يقارب 22 مليار درهم (وزارة التنمية والتعاون الدولي، 2014: 182.181). (أنظر الجدول رقم 5).

لقد قدمت دولة الإمارات أكثر من 20 مليار درهم (أكثر من 5 مليار دولار) منها حوالي 14 مليار درهم في صورة منح لا ترد، في العام 2014/2013 محققة زيادة قدرها 78 % في حجم إنفاقها الإنساني عن العام السابق 2012، 85 % عما أنفقته في العام 2011، وذلك وفقاً لما ذكرته لجنة المساعدات الإنمائية (DAC) التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) الأوروبية. حيث قامت دولة الإمارات (وفقاً لبيانات وزارة الخارجية الإماراتية) بتقديم حوالي 18 مليار درهم لقارة أفريقيا، 2 مليار درهم لقارة آسيا، ومثيلها لمنطقة اوقيانوسيان، 8 مليار درهم للقارة الأوربية، وكانت أكثر الدولة استفادة من هذه المساعدات هي أكثر الدول معاناة (وزارة التنمية والتعاون الدولي، 2014؛ Almezaini، 2014). فطبقاً للبيانات الرسمية جاءت مصر علي قائمة الدولة المستفيدة من المساعدات الإماراتية، حيث حصلت على مساعدات بلغت حوالي 17 مليار درهم. وبعدها جاءت باكستان بحوالي 515 مليون درهم، ثم الاردن بحوالي 500 مليون درهم، ثم فلسطين بحوالي 230 مليون درهم، فالمغرب بـ 229 مليون درهم، واليمن بحوالي 200 مليون درهم (وزارة التنمية والتعاون الدولي، 2014: 189.185). وهكذا عززت الإمارات دورها الدولي في العمل التنموي ومشاركتها في الاستجابة الإنسانية وإدارة برامج التنمية والمساعدات الدولية، وتعزيز علاقات التعاون مع الدول المانحة وتقديم الخدمات الإدارية بما يساهم في تحقيق مكانة متميزة فضلا عن أهمية هذا الدور بوصفه وسيلة احترازية أو وقائية (Preventive) لوقاية الإمارات من خطر انتقال أجواء الاضطراب وعدم الاستقرار السياسي التي تعاني منه الدول المجاورة والقريبة منها إلى داخل حدودها. ولعل مشكلة اللاجئين السوريين والفلسطينيين هي

المثال الجلي لما يمكن أن تؤثر به قضايا الأمن الإنساني والتنموي على أمن واستقرار الدول المجاورة لدولة فاشلة أو تعاني من مشاكل اقتصادية واجتماعية غير قادرة على حلها.

جدول رقم 5

المساعدات الإنمائية الرسمية لدولة الإمارات العربية المتحدة للعام 2013

(حسب فئة المساعدة)

فئة المساعدة	المدفوع (بالدرهم الإماراتي)
تنموية	20.453.433
دعم البرامج العامة	11.349.633
المساعدات السلعية	3.592.277
تطوير البنية التحتية	2.592.672
الصحة	1.137.725
النقل والتخزين	806.823.290
التعليم	441.485.645
الخدمات الاجتماعية	417.205.516
المياه والصحة العامة	180.042.288
توليد الطاقة وامدادها	90.687.285
الزراعة	77.433.482
الحكومة والمجتمع المدني	29.311.303
المحيط الحيوي والتنوع البيولوجي	22.952.475
السياحة	17.814.050
الصناعة	824.145
البيئة وتغير المناخ	293.840
الاتصالات	128.555
صيد الاسماك	122.430
خيرية	638.944.676
إنسانية (الاغاثة في حالات الطؤاري)	529.849.356
المجموع الكلي	**3.600.002.033**

المصدر: (وزارة التنمية والتعاون الدولي، 2014: 182.181).

من أجل تحقيق هذه الغاية، يجب على الجهات المسؤولة عن تحرير المساعدات الانمائية الإماراتية الخارجية التركيز على تخصيصها في مجالات لها علاقة مباشرة بتغيير الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي من شأنها تعزيز أجواء الاستقرار والأمن وتقليل حدة النزاعات والصراعات السياسية داخل هذه الدول، وتلك المتعلقة بمجالات مهمة مثل التعليم، والبنية التحتية والتنمية الريفية، وتمكين المرأة، والمشروعات الصغيرة. كما ينبغى الابتعاد عن تخصيص المساعدات والاستثمارات الخارجية للمشروعات التي قد تحقق منافع ومكاسب اقتصادية على

المدى القصير، إلا أنها ستكون استثماراً سيئاً وخاطئاً إذا ما تدهورت الأوضاع السياسية والاجتماعية في هذه الدول بسبب عجز الحكومات الوطنية على إدارة وحل الصراعات والنزاعات الداخلية، ولعل ما حدث في بعض بلاد المنطقة، والخسائر التي تكبدتها دولة الإمارات نتيجة فشل حكومات تلك الدول في معالجة أزماتها الاقتصادية والاجتماعية والتنموية، خير دليل على ذلك.

المؤشرات السياحية والترفيهية

كانت المحصلة النهائية لمثل هذه الاستطلاعات والمسوح أن دولة الإمارات تأتى بين الدول الأكثر مكانة، وأن مواطنيها من أكثر شعوب العالم سعادة، وفق تقرير «السعادة الدولية 2015 World Happiness Report» الذي يصدر عن معهد الأرض Earth Institute التابع لجامعة كولومبيا المرموقة بالولايات المتحدة بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة بصورة سنوية منذ العام 2010، ويقوم بقياس مدى سعادة الشعوب بناء على عدة مؤشرات مثل: متوسط الدخل السنوي للفرد، وحجم الدعم الاجتماعي الذي تقدمه الدول للمواطنين، ومتوسط العمر المتوقع عند الولادة، والحرية في اختيار نوعية ونمط الحياة ومدى الحرية الشخصية، والكرم والرخاء، والتصور العام عن الفساد في البلاد.. فقد جاءت دولة الإمارات في المرتبة الأولى عربياً والمرتبة العشرين عالمياً (Helliwell، Layard and Sachs، 2015:22- 23). (أنظر الجدول رقم 6).

جدول رقم 6

أكثر الشعوب العربية سعادة

الدولة	الترتيب العربى	الترتيب العالمى
الإمارات	1	20
سلطنة عمان	2	22
قطر	3	28
السعودية	4	35
البحرين	5	49
ليبيا	6	63
الجزائر	7	68
الأردن	8	82
المغرب	9	92
لبنان	10	103

المصدر: (Helliwell، Layard and Sachs، 2015: 22 -23)

تحقق ذلك نتيجة السياسات التنموية، والمبادرات والمشروعات الاقتصادية التي تقوم بها دولة الإمـارات، وخاصة إمـارة دبي لتدعيم وتعزيز مكانتها كمركز سياحي وثقافي عالمي في الشرق الأوسط. فإلى جانب وجود أطول برج في العالم، فإن دولة الإمارات تحاول يوماً بعد يوم إضافة إنجازات جديدة باسمها في هذه المجالات. ولعل أحدث هذه المبادرات، وليس آخرها، هي الدعوة التي أطلقها الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي لبناء "مول العالم" كأكبر مركز تسوق من نوعه في العالم. وهو عبارة عن مدينة مكيفة بالكامل ومقامة على مساحات تتجاوز 48 مليون قدم مربع، بتكلفة أولية تصل لحوالي 25 مليار درهم (حوالي 7 مليار دولار). كما يضم المشروع أكبر حديقة ألعاب داخلية في العالم تغطيها قبة واحدة يمكن فتحها خلال الشتاء لتشكل إحدى عجائب مشروع "مول العالم". إلى جانب مناطق للمسارح والفعاليات الثقافية والفنية والترفيهية، ومناطق للسياحة العلاجية، ومن 20 ألف غرفة فندقية. وتبلغ القدرة الاستيعابية لهذا المشروع حوالي 180 مليون زائر سنوياً، وهو ما سيضيف لدبي رقماً عالمياً جديداً باعتبارها الدولة العربية الوحيدة التي يوجد على أراضيها اثنان من أكبر المولات التجارية في العالم، والثالثة عالمياً بعد الصين وماليزيا (EMPORIS، 2012).

الخاتمة

إن دولـة الإمـارات ليست بالقوة العسكرية أو التكنولوجية الكبرى في منطقة الشرق الأوسط، ولكنها وبدون أدنى شك قوى (إقليمية) عظمى من ناحية القوة الناعمة. حيث لا توجد حالياً دولة عربية قادرة على منافسة ومضاهاة مصادر قوة الإمارات الناعمة. فالريادة الفكرية والأدبية والعلمية والتكنولوجية الإماراتية والجاذبية الاجتماعية والقوة الاقتصادية والشرعية السياسية والدبلوماسية، وما تمتلكه من كفاءات دبلوماسية وعلمية وثقافية وفنية، جنباً إلى جنب مع امكانياتها السياسية والاقتصادية الحالية، وفاعلية وشرعية دبلوماسيتها، ودورها الإقليمي الفعال في حل وإدارة الصراعات والأزمات الإقليمية هي المصدر الحقيقي للقوة وللنفوذ الإقليمي الإماراتي بما تمتلكه من أدوات وآليات النفوذ والجاذبية والتأثير والإقنـاع مـا يساعدها على تحقيق مصالحها والـدفـاع عنها. إن طبيعة توزيع القدرات والإمكانيات وصور التوازن الإقليمي والعالمي توجب على القيادة الإماراتية تركيز واستثمار جهودها في دعم وتفعيل ومساندة قوتها الناعمة وتوسيعها، التي يمكن أن تعوض النقص في قوتها الصلبة.

حيث يمكن القول بأنه بسبب قوتها الناعمة المتزايدة عبر العقود الثلاثة الماضية، فقد نجحت دولة الإمارات العربية المتحدة في إقامة نموذج سياسي وتنموي واجتماعي فريد من نوعه في المنطقة. فأمست مركزاً سياسياً واقتصادياً وحضارياً وتكنولوجياً للمنطقة الممتدة من المغرب غرباً وحتى الهند شرقاً. ومن تركيا شمالاً وحتى أثيوبيا في الجنوب. إلا أنها وبسبب مساحتها الجغرافية الصغيرة، وقوتها العسكرية والدفاعية المحدودة (مقارنة بجيرانها) وفي ظل وجودها في بيئة إقليمية تسودها العداوات والمشاحنات والنزاعات (السياسية والطائفية والعرقية) من جانب، ووجود بعض القوى العدائية والتوسعية التي تسعى للهيمنة وفرض نموذجها الحضاري والايديولوجي وتهديد أمن واستقرار الآخرين، فإنها باتت في أمس الحاجة لوضع منظومة محددة لماهية المصالح القومية الإماراتية خلال النصف الأول من القرن الحادي والعشرين على أقل تقدير. حتى تستطيع مواجهة المخاطر، والتهديدات التي تواجهها منذ بداية الألفية الجديدة. وهو الأمر الذي يبدو أن القيادة السياسية الإماراتية تدركه جيداً. حيث تشير الملاحظات والمؤشرات الأولية إلى أن دولة الإمارات تنتقل الآن لمرحلة جديدة في سياساتها الخارجية (والداخلية) حيث بدأ الاستعداد للدخول لعصر دبلوماسية «القوة الذكية Smart Power Diplomacy».

قائمة المراجع

المراجع العربية

- الاتحاد (2012). الإمارات تدعو مجدداً للتعجيل بعقد مؤتمر إخلاء المنطقة من الأسلحة النووية. 28 نوفمبر 2012. ص. 1.
- الاتحاد (2013). الإمارات أفضل بلد في العالم للإقامة عند الشباب العربي. متاح على الرابط الالكتروني التالي: http://www.alittihad.ae/details.php?id=35231&y=2013&article=full (تم التصفح في 10 أبريل 2013).
- أحمد محمد أبو زيد، (2010). الديمقراطية أم التنمية: خيارات العرب الصعبة. مجلة وجهات نظر، 12(138). ص ص. 40.43.
- أحمد محمد أبو زيد، (2014). هيمنة ناعمة: صعود وتراجع القوة الناعمة المصرية. القاهرة: دار العين.
- إسماعيل صبري مقلد، (1991). العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات. القاهرة: المكتبة الاكاديمية.

- أصداء بيرسون ـ مارستلير (2014). استطلاع لرأي الشباب العربي 2014: نريد قيماً وأفكاراً معاصرة. دبي: أصداء بيرسون ـ مارستلير.
- أصداء بيرسون ـ مارستلير (2014). استطلاع لرأي الشباب العربي 2014: نريد قيماً وأفكاراً معاصرة. متاح على الرابط الالكتروني التالي:

http://arabyouthsurvey.com/wp-content/themes/arabyouth-english/downloads/AYS-Whitepaper-ar.pdf

(تم التصفح في يوم 17 أغسطس 2014).
- الإمارات اليوم (2009). الإمارات تدعو إلى إخلاء المنطقة من الاسلحة النووية. 6 مايو 2009. ص. 1.
- الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، إدارة البحوث والدراسات (2010). مقومات وفرص الاستثمار في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. الرياض: الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.
- جوزيف ناي، (2007). القوة الناعمة: وسيلة النجاح في السياسة الدولية. ترجمة محمد توفيق البجيرمي. الرياض: العبيكيان.
- حسن بكر أحمد، (2006). نظريات العلاقات الدولية: النظرية والتطبيق. أسيوط: مطبعة جامعة أسيوط.
- حسن بكر، "إدارة الأزمات الدولية: نحو أقامة نموذج عربي لإدارة الأزمات السياسية". (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 2006).
- حسن بكر، "نظريات العلاقات الدولية: النظرية والتطبيق". (أسيوط: مطبعة جامعة أسيوط، 2005).
- السعد عمر المنهالي، (2007). زايد: رحلة نجاح السياسة الخارجية للدولة الاتحادية". الاتحاد (2 ديسمبر 2007). متاح علي الرابط الالكتروني التالي:

http://www.alittihad.ae/details.php?id=156672&y=2007&article=full (تم التصفح في 2 ديسمبر 2007)
- سي ان ان عربي (2016). أين يقع ترتيب دولتك علي مؤشر السلام العالمي. متاح علي الرابط الالكتروني التالي:http://arabic.cnn.com/world/2016 /06/ 08/global-peace-index-2016 (تم التصفح يوم 7 أغسطس 2016).
- عبد الله علي طابور، "تطور المؤسسات الإعلامية في دولة الإمارات وأثرها في التنمية الثقافية". (أبو ظبي: المجمع الثقافي، 2000).
- ف. س. سوندرز، (2009). من يدفع للزمار: الحرب الباردة الثقافية. ترجمة طلعت الشايب، الطبعة الرابعة. القاهرة: المركز القومي للترجمة.

- فوربس الشرق الأوسط (2014). الاثرياء العرب لعام 2014. متاح علي الرابط الالكتروني التالي: http://www.forbesmiddleeast.com/lists/read/listid/166/ (تم التصفح في 18 سبتمبر 2016).
- فوربس الشرق الأوسط (2016). أقوي السيدات العربيات 2016. متاح علي الرابط الالكتروني التالي: http://www.forbesmiddleeast.com/lists (تم التصفح في 18 سبتمبر 2016).
- مارتن هفدت، (2014). التنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليج العربية: الانجازات والاتجاهات المستقبلية. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.
- مجلس دبي الاقتصادي (2014). اقتصاد دبي 2013. دبي: مجلس دبي الاقتصادي.
- محمد الرميحي، (2009). الخليج 2025: دراسات في مستقبل مجلس التعاون. لندن: دار الساقي للنشر.
- مريم سلطان لوتاه، (2013). أمن الخليج: التحديات الراهنة والسيناريوهات المستقبلية. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.
- (نادي دبي للصحافة، مايو 2012)"نظرة على الإعلام العربي: توقعات وتحليلات وسائل الإعلام التقليدية والرقمية في المنطقة العربية 2011-2015". .
- نايف علي عبيد، (2004). السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة: بين النظرية والتطبيق. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر.
- نصر محمد عارف، "ابستمولوجيا السياسة المقارنة: النموذج المعرفي – النظرية – المنهج ". (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2002).
- نصرة البستكي، (2003). أمن الخليج: من غزو الكويت إلي غزو العراق. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
- وزارة التنمية والتعاون الدولي (2014). الإمارات العربية المتحدة: المساعدات الخارجية 2013. أبو ظبي: وزارة التنمية والتعاون الدولي.
- وزارة الخارجية: "السياسة الخارجية الإماراتية". متاح علي الموقع الالكتروني للوزارة: https://www.mofa.gov.ae/TheMinistry/Pages/
- وكالة الأنباء الإماراتية (2014). تقرير: السياسة الخارجية للدولة اتسمت بالحكمة والاعتدال واحترامها المواثيق والقوانين الدولية. متاح علي الرابط الالكتروني التالي:

http://www.wam.ae/ar/news/emirates-national-day/1395273419914.html (تم التصفح في 4 ديسمبر 2014).

- يوسف خليفة اليوسف، (2011). مجلس التعاون الخليجي في مثلث الوراثة والنفط والقوي الاجنبية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

المراجع الأجنبية

- Abdullah, A. (2010). Contemporary socio-political issues of the Arab Gulf Moment. London School of Economic and Political Science.
- Al-Alkim, H. (2001). The Foreign Policy of UAE. London: Saqi Books.
- Almezaini, K. (2011). The UAE and Foreign Policy: Foreign Aid, Identities and Interests. London: Routledge.
- Al-Qassemi, S. (2014). The shifting Soft Power of the Arab World". CNN [online]. Available at: http://edition.cnn.com/201427/06//opinion/arab-world-soft-power-ctw/ [Accessed Jun. 28. 2014]
- Al-Qassemi, S. (2013). Abu Dhabi's Foreign Assistance Steals Spotlight". Al-Monitor, [online] Available at: http://www.al-monitor.com/pulse/tr/originals/201309//abu-dhabi-uae-foreign-aid.html [Accessed Sep. 23. 2013]
- Al-Qassemi, S. (2013). Gulf Cities Emerge As New Centers of Arab World. Al-Monitor, [online] Available at: http://www.al-monitor.com/pulse/originals/201310//abu-dhabi-dubai-doha-arab-centers.html [Accessed Oct. 18. 2013]
- Anwar Sadat Chair for Peace and Development (2011): 2011 Annual Arab Public Opinion Survey. [online] Available at: http://sadat.umd.edu/new%20surveys/surveys.htm [Accessed Oct. 23. 2011].
- Arabian Business Magazine: "The 100 Most Powerful Arab Women 2015". (March 1, 2015). Available at: http://www.arabianbusiness.com/the-100-most-powerful-arab-women-2015-584094.html
- ASAD'A Burson-Marsteller (2009). First Annual ASAD'A Burson-Marsteller Arab Youth Survey 2008. Dubai: ASAD'A Burson-Marsteller.

- Baldwin, D. (2013). Power and International Relations, in: Carlsnaes, W., Risse, T. and Simmons, B. eds. Handbook of International Relations". 2nd Ed. Thousand Oaks; CA: Sage Publications, pp. 273- 297.
- Barnett, M. and Duvall, R. (2005). Power in International Politics. International Organization, 59(1), pp. 39–75.
- Brand Finance (2016). Middle East 50: The Annual Report on the Middle East's most Valuable Brands. [online] Available at: http://brandfinance.com/images/upload/middle_east_top_50_report_2016_for_print.pdf [Accessed May. 27. 2016]
- Bull, H. (2002). The Anarchical Society: A Study of Order in World Politics. New York: Columbia University Press.
- Dahl, R. (1961). Who Governs? New Haven: Yale University Press.
- Dahl, R. (1957). The Concept of Power. Behavioral Science, 2(3), pp. 201–215.
- Digeser, P. (1992). The Fourth Face of Power. Journal of Politics, 54(4), pp. 977–1007.
- Doyle, M. (1986): Liberalism and World Politics. The American Political Science Review, 80(4), pp. 11491169-.
- Dubai School of Government: "The Role of Social Media in Arab Women's Empowerment". Arab Social Media Report, Vol. 1, No. 3 (November 2011).
- Economist Intelligence Unit (2011). GCC Trade and Investment Flows: The Emerging-Market Surge. London: The Economist Intelligence Unit Limited.
- Emporis (2012). List of the top 10 world's largest shopping mall. [online] Available at: https://web.archive.org/web/20131113192553/http://www.emporis.com/pdf/Pressrelease_20120207_ENG.pdf [Accessed Nov. 27. 2014].
- Gallarotti, G. (2015). Smart Power: Definitions, Importance, and Effectiveness. Journal of Strategic Studies, 38(3), pp. 245 -281.
- Gallarotti, G. (2011). Soft Power: What it is, Why it's Important, and the Conditions under which it Can Be Effectively Used. Journal of Political Power, 4(1), pp. 25- 47.

- Gleason, G. Kerimbekova, A. and Kozhirova, S. (2008). Realism and the Small State: Evidence from Kyrgyzstan. International Politics, 45(2), pp. 40- 51 .
- Goeuro.com (2014). The Ultimate Fun City Ranking. [online] Available at: http://www.goeuro.com/fun-city-ranking [Accessed Nov. 21. 2014]
- Helliwell, J. Layard, R. and Sachs, J. (2015). World Happiness Report 2013. New York: The Earth Institute, Columbia University.
- Holsti, K. J. (1964). The Concept of Power in the Study of International Relations. Background, 7(4), pp. 179- 194.
- Holsti, K. J. (1967). International Politics: A Framework for Analysis. New Jersey; Prentice-Hall, Inc.
- Kane, T. Holmes, K. and O'Grady, M. (2007). 2007 Index of Economic Freedom. Washington, D.C.: The Heritage Foundation and Dow Jones & Company, Inc.
- Kennedy, P. (1987). The Rise and fall of the Great Powers: Economic Change and Military Conflict from 15002000-. New York: Random House.
- Keohane, R. (1990): International Liberalism Reconsidered. pp. 165–94, in: John Dunn (ed.): The Economic Limits to Modern Politics. Cambridge; New York: Cambridge University Press.
- Keohane, R. and Martin, L. (1995). The Promise of Institutionalist Theory. International Security, 20(1), pp. 39- 51.
- Keohane, R., Nye, J. and Hoffmann, S. (1993). After the Cold War: International Institutions and State Strategies in Europe, 19891991-. Cambridge: Mas; Harvard University Press.
- Keohane, R. and Nye, J. (1977). Power and Interdependence: World Politics in Transition. Boston: Little, Brown
- McClory, J. (2015). The Soft Power 30: A Global Ranking of Soft Power. Portland Communications [online] Available at: www.portland-communications.com/downloads/the_soft_power_3020%NOV.pdf [Accessed Dec 30. 2015].
- Mearsheimer, J. (2001). The Tragedy of Great Power Politics. New York: Norton.
- Mearsheimer, J. (19945/). The False Promise of International Institutions. International

Security, 19(3), pp.5 -49.

- Moravcsik, A. (2008): The New Liberalism, pp. 234254-, in: Christian Reus-Smit and Duncan Sindal (eds.): The Oxford Handbook of International Relations. New York: Oxford University Press.
- ---- (1997): Taking Preferences Seriously: A Liberal Theory of International Politics. International Organization, 51(4), pp. 531 -553.
- Naar, I. (2013). Relief Aids Gulf nation's soft ower push". Aljazeera [online]. Available at: http://www.aljazeera.com/indepth/features/201312//relief-aids-gulf-nations-soft-power-push-201312893010619269.html [Accessed Dec. 15. 2013].
- Nye, J. (2011). The Future of Power. New York: Public Affairs.
- Nye, J. (2004). Soft Power: The Means to Success in World Politics. New York: Public Affairs.
- Nye, J. (1990). Bound to Lead: The Changing Nature of American Power. New York: Basic Books.
- Pallaver, M. (2011). Power and Its Forms: Hard, Soft, and Smart. London School of Economics and Political Science, Unpublished MA Dissertation.
- Petersen, K. (2011). The Concept of Power in International Relations. Cambridge: MAS; Harvard University, Unpublished Ph.D. Dissertation.
- Ruggie, J. (1995). The False Promise of Realism. International Security, 20(1), pp. 62–70.
- Russell, B. (1938). Power: A New Social Analysis. London: Allen & Unwin.
- Russett, B. and Oneral, J. (2001). Triangulating Peace: Democracy, Interdependence, and International Organizations. New York: W. W. Norton.
- Schneider, C. (2006). Cultural Diplomacy: Why It Matters, What It Can–and Cannot–Do? Paper presented to Annual Meeting of the American Political Science Association. Philadelphia.
- Schwab, K. ed. (2016): The Global Competitiveness Report 2016–2017. Geneva: The World Economic Forum.

- Szanto, A. (2011). Cultural Diplomacy Today. Brunswick Review, 4(3), pp. 50- 56.
- Telhami, S. (2009). Annual Arab Public Opinion Survey 2008. Collage Park; MD: Maryland University, Anwar Sadat Chair for Peace and Development University of Maryland/Zogby.
- The Institute for Economics and Peace (2016). Global Peace Index 2016. New York: The Institute for Economics and Peace.
- Van Evera, S. (1990). Why Europe Matters, Why the Third World Doesn't: American Grand Strategy After the Cold War. Journal of Strategic Studies, 13(2), pp. 1- 51.
- Walt, S. (1998): International Relations: One World, Many Theories. Foreign Policy, 110, pp. 29:46.
- Waltz, K. (1979). Theory of International Politics. Reading; MA: Addison-Wesley.
- Weber, M. (1994). Weber: Political Writings. New York: Cambridge University Press.
- Weede, E. (1984): Democracy and War Involvement. Journal of Conflict Resolution, 28(4), pp. 649- 664.
- Wilkenfeld, J. (1968): Domestic and Foreign Conflict Behavior of Nations. Journal of Peace Research, 5(1), pp. 56 -69 .
- Williams, H. (1983): Kant's Political Philosophy. Oxford; UK: Basil Blackwell.
- World Economic Forum (2015). Which countries come top for 'soft power. [online] Available at: https://www.weforum.org/agenda/201507//which-countries-come-top-for-soft-power/ [Accessed July 2017].
- World Economic Forum (2015). Which countries come top for 'soft power. [online] Available at: https://www.weforum.org/agenda/201507//which-countries-come-top-for-soft-power/ [Accessed July 2017].
- Zacher, M., and Matthew, R. (1995): Liberal International Theory: Common Threads, Divergent Strands, pp. 107150-, in: Charley Kegley (ed.): Controversies in International Relations Theory: Realism and the Neoliberal Challenge. New York: St. Martin's Press.

Soft Power and Enhancing State's International Position: The Case Study of the United Arab Emirates

Dr. AHMED M. ABOZAID •

Abstract

As the trade relations of the United Arab Emirate (UAE) grow, so does its political role and obligations to maintain peace and stability in its neighborhood in particular and in the world in general. The UAE has always been known for its policy of international institutionalism and its belief in the achievement of peace through multilateral dialogue within the respective international institutions, most notable the United Nations. The ascension of the importance of UAE in the global political economy is further underlined by the fact that it is an Arabic and Islamic country with modern institutions and therefore is well places to be a key player between the East and the West. This could be of particular value in the context of recent struggles in the Middle East. The growing importance of the UAE in the Gulf regions further lies in the increasing diversity its economic prosperity continues to attract. The country is a meeting point for different cultures and people of diverse backgrounds. From professionals to academics to migrant workers, all these groups have found their place in the UAE today. Bringing these groups together is nevertheless a considerable task.

• School of International Relations - University of St Andrews - Scotland, United kingdom

العوامل المؤثرة في مشاركة الناخب المصري في الانتخابات البرلمانية لعام 2015:

«مركز ميت غمر بمحافظة الدقهلية نموذجاً»

د. حنان أمين إسماعيل ●

ملخص الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على مدى إدراك الأفراد لأهمية المشاركة السياسية بشكل عام ، و أهم مصادر تشكيل هذه الإدراكات ، والتعرف على أهم العوامل المؤثرة فى هذه المشاركة، كذلك رصد محاولات المرشحين لارتكاب بعض الممارسات غير القانونية – شراء الأصوات تحديداً – و موقف الناخبين من هذه الممارسات ، و كذلك التعرف على مدى أهمية انتماء المرشح إلى حزب سياسي من عدمه لدى الناخبين ، و أخيراً ، معرفة موقف الناخبين من النوع «الجندر» الخاص بالمرشح ؛ كرجل أم إمراة ، في التأثير على قرار الناخبين لدى الاختيار و التصويت لصالح هذا المرشح من عدمه.

و قد بينت نتائج الدراسة الميدانية أن كلاً من وسائل الإعلام المرئية «الفضائيات» إلى جانب الصحف كانا مسؤولين عن رفد مفردات العينة بالمعرفة بشأن الأحوال السياسية بشكل

● مدرس علم الاجتماع بكلية الدراسات الإنسانية – تفهنا الأشراف – جامعة الأزهر

عام. كذلك أفادت العينة بأن هناك ثلاثة عوامل تؤثر على المشاركة السياسية، تتمثل في المستوى التعليمي للأفراد، و طبيعة أوضاعهم الاقتصادية ، إضافة إلى مدى توافر المناخ السياسي الملائم. كما كشفت الدراسة وجود انتهاكات و ممارسات غير قانونية أقدم على ارتكابها بعض المرشحين بغرض الفوز في الانتخابات . و من ناحية أخرى ، اتضح أن انتماء المرشح إلى حزب سياسي من عدمه لا يؤثر على اختيار الناخبين له ، و أخيراً ، كانت نسبة التصويت لمرشحين من الرجال تمثل الغالبية العظمى ، و هو ما عكس تقديراً سلبياً لدى الناخبين تجاه المرشحات من السيدات .

مقدمة :

تتمتع عملية المشاركة السياسية في مصر بكثير من الجوانب و الأبعاد الجديرة بالدرس والفحص ، خاصة بعد فترة ممتدة من الاضطراب السياسي و الاجتماعي المصاحب لحراك ثوري (2011 - 2013) ، ما تزال آثاره حاضرة ، بإيجابياتها و سلبياتها ، في مشهدنا السياسي الراهن. و لعله من المهم – في هذا الصدد – الإشارة إلى أحد أهم المسلمات جوهرية في التعاطى مع عملية المشاركة السياسية ، ألا و هى توافر الحاضنة الديمقراطية ، بكل ما تنطوى عليه من مكونات و قيم تتعلق بحقوق المواطنة ، و الحريات ذات الطابع الليبرالي ، فضلاً عن رغبة و إرادة حقيقية لتفعيل حق المشاركة السياسية الذي يُمكن مواطني الدولة من الاندماج الاجتماعي the social inclusion؛ كمواطنين فاعلين في مجتمعهم ، و بالتالي مسؤولين عن جميع المترتبات والنتائج المتعلقة باختياراتهم الواعية ، بديلاً عن حالة الإقصاء الاجتماعي the social exclusion التي تتسبب في خلق حالة من اللامبالاة ، و السلبية ، و بالتالي الشعور بعدم الاكتمال ، وفقدان الثقة بالذات في سياقها المجتمعي.

هذا و تعد المشاركة السياسية من سمات المجتمعات والأنظمة السياسية الحديثة والمتطورة، حيث تتمثل أهميتها وضرورتها باحتواء التشنجات التي قد تتولد من عمليه التعبئة و التحولات الاجتماعية المرافقة لإجراء التحديث السياسى والتنمية السياسية والاقتصادية ، وهو ما جعل منها عمليه شاملة، بمعنى أنها تعد عمليه متعددة الأبعاد ، فلا تنحصر أبعادها في حجم الضغط السياسي عن رغبة القوي الاجتماعية المتعددة الساعية إليها ، وإنما في مدى إستجابة النخب السياسية الحاكمة لمشاركة هذه القوى ونطاق مشاركتها ومن ثم في القدرات المؤسسية للنظم اللازمة لاستيعاب هذه القوى وحفظ الاستقرار السياسي وإدامته أيضاً ، و يرى كثير

من الباحثين أن المشاركة السياسية تشكل المظهر الرئيسي للنظام الديمقراطي[1] غير أن توسيع نطاقها دون التوسع في عمليه المؤسسة السياسة يحمل معه تهديداً خطيراً للاستقرار السياسي ، و لا شك أن عمليه التعبئة الاجتماعية تعمل على رفع درجات الميل نحو المشاركة السياسية لدى القوى الاجتماعية ، بل وتدفع بها باتجاه النظام السياسي من أجل التأثير فيه ، والحصول على مكانة أكبر في تطوره ، ومن ثم على دور أوسع في الحياة السياسية ، مما قد يؤدي إلى زعزعة الاستقرار السياسي إذا ما عجز النظام عن استيعاب هذه القوى من خلال المؤسسات السياسية القائمة، أو تباطأ في بناء المؤسسات الجديدة ، فالاستقرار السياسي يرتكز على التناسب بين عمليتي المشاركة السياسية من جهة ، والمؤسسات السياسية من جهة أخرى ، فلا يمكن ضمان الاستقرار السياسي إلا اذا تطورت المؤسسة السياسية بصورة تواكب التوسع السريع في المشاركة السياسية، وذلك من أجل استيعاب القوى الاجتماعية التي باتت تهتم بالحياة السياسية و تشارك فيها.[2]

ومن ثم فان عمليه التعبئة الاجتماعية باتجاه المشاركة السياسية والإنخراط بالنظام السياسي بكثافه متزايدة ، تقتضي ضرورة بناء المؤسسات السياسية اللازمة لإستيعابها ، ومن ثم إستبعاد إمكانية لجوئها إلى العنف لفرض مشاركتها على النظام السياسي الحاكم عن طريق القوه وتقويض الاستقرار السياسي.

فالتحديث السياسي إذاً يستلزم بالضرورة إجراء تحولات مهمة في مراكز السلطة في المجتمع، مما يعكس درجه المشاركة السياسية والاستيعاب الإيجابي الفعال للقوي السياسية والاجتماعية المنخرطة حديثاً في إدارة شؤون البلاد ، إن هذه المشاركة يمكن وأن تتم في أُطر ومستويات مختلفة تقوم بدور الآليات المناسبة لرعاية المشاركة الشعبية في العملية السياسية، وهي مشاركه لابد من أن يسبقها بالضرورة زياده فاعليه المؤسسات والأجهزة السياسية. [3]

و اتساقاً مع التنظيرات المختلفة بصدد المشاركة السياسية ، تنبثق أهمية الرصد الميداني لتجليات هذه العملية ، بتمثلاتها المتعددة و المختلفة ، حيث الوقوف على الواقع السياسي- الاجتماعي ، و تبين مدى الفجوة بين المثال و الواقع الفعلي. خاصة إذا ما كان هذا الرصد مركزاً على مناطق و أقاليم قد لا تكون الأضواء مسلطة عليها بالقدر الكافي ، لوقوعها في الأطراف الاجتماعية المهمشة نسبياً في ريف المجتمع المصري ، الذي يمثل – و للمفارقة – كتلة سكانية غالبة و لا يستهان بها.

ومن ثم تنقسم هذه الدراسة إلى قسمين رئيسين :

القسم الأول نظري/منهجي؛ ويتناول عرض اشكالية ومفاهيم الدراسة، والمنهجية المستخدمة، إضافة إلى استعراض و مناقشة الدراسات السابقة ، أما القسم الآخر فيتناول نتائج الدراسة الميدانية، وخاتمة.

القسم الأول : الإطار النظري و المنهجي للدراسة :

و يتضمن ما يلي : اشكالية الدراسة ، و أهميتها ، و أهدافها ، و تساؤلاتها ، و مفاهيمها ، إضافة إلى أسلوبها المنهجي و كيفية سحب العينة و أهم خصائصها، و أهم الدراسات السابقة في هذا المجال.

أولا -اشكالية البحث :

تحددت الاشكالية في تساؤل رئيس مؤداه: ما أبرز العوامل التي تؤثر على مشاركة المواطنين المصريين في الانتخابات البرلمانية؟

ثانيا- أهمية الدراسة :

تكمن أهمية أي دراسة في طبيعة الموضوع الذي تعالجه ، والاشكالية التى تطرحها ، والتي تم التوصل إليها ، إضافة إلى أثرائها للنقاشات في الحقل المعرفى الذي طرحت ضمنه بشكل عام، سواء ما يتعلق بشرح و توضيح الأفكار الغامضة ، أو إضافة أفكار جديدة في الإطارين المعرفي والعملي، بشأن الظاهرة المدروسة، خاصة إذا كانت افتراضات ونتائج الدراسة تستجيب لمتطلبات المجتمعات المستهدفة.

و من ثم ، فقد يكون الجانب الأكثر أهمية لدراسة من هذا النوع ، كونها تركز على مجتمع ريفي ، حيث تتضافر عوامل الفقر ، و الجهل ، و الافتقار إلى التنمية ، إضافة إلى البعد عن دائرة الأضواء الإعلامية. و من ثم، كان التركيز في هذه الدراسة على عملية المشاركة السياسية في أحدى مراكز محافظات الوجه البحري في مصر، و هى مركز ميت غمر بمحافظة الدقهلية. حيث الوقوف على كيفيات تشكل ادراكات الناس بشأن السياسة ، و دوافعهم للمشاركة في العملية السياسية ، حتى في أبسط صورها ، و هى التصويت في الانتخابات البرلمانية ، كذلك الكشف عن أهم الانتهاكات التي قد يرتكبها المرشحون بغية الفوز في الانتخابات ، بغض النظر عن مشروعية ما يقومون بها انتهاكات ، فضلاً عن التعرف على ما يعتقده الناخبون بشأن المرشح «الصالح»، وأخيراً هل يمثل النوع (ذكر – أنثى) عامل مفاضلة لدى جمهور الناخبين ، أم أن الفيصل في الاختيار هو توافر الشروط الذاتية و الموضوعية في المرشح ، بغض النظر عن نوعه؟

ثالثا- أهداف الدراسة تتلخص في الآتي :

1. الوقوف على مدى إدراك الأفراد لأهمية المشاركة السياسية بشكل عام ، و أهم مصادر تشكيل هذه الإدراكات.
2. التعرف على نوعية مشاركة الأفراد في الانتخابات البرلمانية.
3. التعرف على أهم العوامل المؤثرة في هذه المشاركة.
4. الوقوف على أهداف و أسباب مشاركة المواطنين في الانتخابات البرلمانية.
5. رصد محاولات المرشحين لارتكاب بعض الممارسات غير القانونية – شراء الأصوات تحديداً – و موقف الناخبين من هذه الممارسات .
6. التعرف على مدى أهمية انتماء المرشح إلى حزب سياسي من عدمه لدى الناخبين.
7. و أخيراً ، معرفة موقف الناخبين من نوع « الجندر» المرشح ؛ كرجل أم إمراة ، في التأثير على قرار الناخبين لدى الاختيار و التصويت لصالح هذا المرشح من عدمه.

رابعا- تساؤلات الدراسة :

1. إلى أي مدى يدرك المواطنون أهمية المشاركة السياسية بشكل عام ، و في الانتخابات البرلمانية بشكل خاص؟
2. ما مصادر تشكيل إدراكات المواطنين بشأن عملية المشاركة السياسية؟
3. ما أهم العوامل التي تؤثر على المشاركة السياسية للمواطنين ، و تحديداً في الانتخابات البرلمانية؟
4. ما أهم الأسباب و العوامل التي تقف وراء المشاركة السياسية للمواطنين في الانتخابات البرلمانية؟
5. ما أبرز الممارسات غير القانونية التي ارتكبها بعض المرشحون في الانتخابات البرلمانية ؟
6. إلى أي مدى يؤثر انتماء المرشح إلى حزب سياسي في قرار انتخابه من قبل الناخبين؟
7. هل هناك علاقة بين نوع «جندر» المرشح البرلماني من ناحية ، و قرار الناخب بالتصويت لصالحه من ناحية أخرى ؟

خامسا- مفاهيم الدراسة :

نستعرض و نناقش في هذا المجال ثلاثة مفاهيم أساسية ، تتمثل في :

(أ) المشاركة السياسية

(ب) الانتخابات الديمقراطية

(ج) الدعاية الانتخابية

– حيث نناقشها فيما يلي ، من حيث تحديداتها المجردة ، و تعريفاتها الإجرائية:

(أ) مفهوم المشاركة السياسية

المشاركة السياسية تعد نشاطاً سياسياً يرمز إلى مساهمه المواطنين ودورهم في إطار النظام السياسي وتبعا لتعريف صموئيل هنتنغتون و جون نيلسون فإن المشاركة السياسية تعني تحديداً ذلك النشاط الذي يقوم به المواطنون العاديون بقصد التأثير في عمليه صنع القرار الحكومي ، سواء كان هذا النشاط فردياً أو جماعياً ، منظماً أو عفوياً ، متواصلاً أو منقطعاً ، سليماً أو عنيفاً، شرعياً أو غير شرعي ، فعالاً أو غير فعال.[4]

ويؤكد بعض الباحثين أن المشاركة السياسية شكل من أشكال الممارسة السياسية، تتعلق ببنية نظام سياسي وآليات عملياته المختلفة ، حيث تكمن موقعها داخل النظام السياسي في المدخلات سواء أكانت لتقديم المساندة للسلطة القائمة أم المعارضة، ولكنها تستهدف تغيير مخرجات النظام السياسي بالصورة التي تلائم مطالب الأفراد والجماعات الذين يقدمون عليها [5]

يرى آخرون أن المشاركة السياسية تعني في أوسع معانيها حق المواطن في أن يؤدي دوراً معيناً في عمليه صنع القرارات السياسية لكنها في أضيق معانيها تعني حق ذلك المواطن في أن يراقب هذه القرارات بالتقويم والضبط عقب صدورها من جانب الحاكم [6].

تعريف إجرائي للمشاركة السياسية :

هي قدرة المواطنين على التعبير والتأثير العلني الحر في إتخاذ القرار سواء بشكل مباشر أو غير مباشر أو من خلال اختيار ممثلين لهم يقومون بهذه المهمة ، فالمشاركة السياسية هي مؤشر تفاعلي لصحه العلاقة بين المجتمع والدولة ، فبقدر ما تكون الدولة تعبيراً أمنياً عن مجتمعها تزداد المشاركة السياسية السليمة المنظمة لأفراد المجتمع في الشؤون السياسية بصفتهم الفردية أو الجماعية في الانتخابات البرلمانية أو الرئاسية أو المحلية أو صنع القرار بصفة عامة.

(ب) مفهوم الانتخابات الديمقراطية :

يحتل مفهوم الانتخابات الديمقراطية عند كثير من الباحثين موقع الصدارة في النظم

الديمقراطية ، وذلك منذ أن عرف شوميتر الديمقراطية على أنها مجموعه من الإجراءات والمؤسسات التي يستطيع الأفراد من خلالها المشاركة في عمليه صنع القرارات السياسية عن طريق التنافس في انتخابات حرة [7] .

وفي الأدبيات العلمية التي تعنى بالديمقراطية و الانتخابات في الغرب حاول بعض الباحثين وضع تعريفات محدده للانتخابات الديمقراطية للحالات التي يدرسونها، ولعل من أبرز هذه الأدبيات وأكثرها شمولاً ما قام به ديفيد باتلر وآخرون ، فالانتخابات العامة الديمقراطية تستند إلى شروط ستة هي : -

- حق التصويت العام لكل المواطنين البالغين.
- دورية الانتخابات وانتظامها.
- عدم حرمان أي جماعه من تشكيل حزب سياسي أو من المناصب السياسية.
- حق التنافس على كل مقاعد المجالس التشريعية.
- حريه إرادة الحملات الانتخابية على وضع لا يجرم فيه القانون المرشحين من عرض آرائهم وقدراتهم ، ولا الناخبين من مناقشة تلك الآراء.
- تمكين الناخبين من الإدلاء بأصواتهم وسط جو من الحرية والسرية و فرز الأصوات وإعلانها بشفافية ،وأيضا تمكين المنتصرين من مناصبهم السياسية حتى وقت الانتخابات التاليه [8] وهذا هو التعريف المأخوذ به في هذه الدراسة.

وعلى الرغم من اهتمام الكثيرين بهذا المفهوم عند حديثهم عن الديمقراطية ، إلا أنه لا يوجد حتى اليوم تعريف متفق عليه بين المهتمين بالانتخابات ، أو مجموعه من المعايير القاطعة التي تحدد معالم الانتخابات الحرة والنزيهة كما لا توجد منهجية واحدة يمكن من خلالها وضع مؤشرات محددة وشاملة للانتخابات الديمقراطية [9]

(ج) مفهوم الدعاية الانتخابية :

تعريف بول كانتان في كتابه «الدعاية السياسية» حيث يقول إن الدعاية هى الجهد المبذول لنشر فكرة ما ، وبصورة أعم هي الجهود المصروفة لتركيز عدد من الجهود المتوفرة لكسب الرأي العام للفكرة .

تعريف قاموس إكسفورد «هي جماعة منظمة أو خطة منظمة لنشر معتقد ما « أو ممارسة معينة ، أو أنها جهود وخطط ومبادئ هذا النشر» .

تعريف إجرائى للدعاية الانتخابية :

هى نشر الأفكار والمواقف السياسية الخاصة بالمرشح على أوسع نطاق، بهدف إيصالها إلى أكبر عدد ممكن من الأفراد، حيث يستخدم المرشح أفضل وسائل الاتصال وأكثرها تأثيرا في الناس ، وتميل الدعاية إما إلى إبراز الوجة الجميل وإخفاء العيوب والأخطاء ، وإما إلى التأثير في الأفراد أو القطاع المخاطب بشكل عام ، ومن ثم فهي تعد المرحلة التي تسبق التصويت وخلالها يتم الترويج للمرشح لحشد اكبر عدد من أصوات الناخبين [10].

سادساً- منهجية الدراسة و عملية اختيار عينة الدراسة :

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي كأسلوب للبحث وتم تحديد العينة على مرحلتين رئيسيتين :

- حيث كان الشرط الأساسي في المرحلة الأولى من الاختيار العام لهذة العينة أن تكون لمفرداتها الحق في المشاركة بالتصويت في الانتخابات البرلمانية (2015) ،بمعنى أن يتوافر لدى كل فرد شرط السن القانونية (18عاما) ، وأن يكون قد استخرج بطاقة الرقم القومى، وألا يكون لدية مانع قانوني من مباشرة حقوقة السياسية ، وأهمها- في هذا الصدد – التصويت في الانتخابات البرلمانية .
- أما المرحلة الأخرى فتمثلت في إستبعاد الأفراد الذين لم يشاركوا فعليا في الانتخابات البرلمانية عبر التصويت، على الرغم من كونهم متمتعين بالشروط اللازمة بهذا الحق، ومن ثم تم استبعاد (62) مفردة من إجمالى (200) مفردة ليصبح قوام عينتنا هو (138) مفردة، تتوافر فيها الشروط اللازمة وفقا لأهداف الدراسة ، و من ثم تم سحب هذه العينة من مدينة ميت غمر بمحافظة الدقهلية كعينة عمدية .
- أما أداة البحث فكانت استمارة الاستبيان، وقد قامت الباحثة بتصميم الاستبيان من خلال الإطار النظرى ، ومن خلال الاطلاع على الدراسات السابقة التى تناولت موضوعات وثيقة الصلة بموضوع الدراسة ، وذلك في ضوء الأهداف والتساؤلات الخاصة بالدراسة، وقد استهدفت الباحثة من خلال استمارة الاستبيان الحصول على بيانات متعلقة بموضوع الدراسة ، وفقا لأهداف الدراسة الحالية وتساؤلاتها ، ثم قامت الباحثة بعرضها على مجموعة من الأساتذة المحكمين بقسم الاجتماع بكلية الدراسات الإنسانية جامعة الأزهر ، وكليات الأداب أقسام الاجتماع بجامعتي القاهرة وعين شمس ، والمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية.

ثم قامت الباحثة بإجراء التجربة الاستطلاعية للتأكد من مدى صدق وثبات أسئلة الاستمارة، حيث بلغ عدد أفراد هذة العينة حوالى 15 مبحوثاً ، ثم قامت الباحثة بعد ذلك بتعديل الاستمارة مرة أخرى في ضوء ما أسفرت عنه نتائج الدراسة القبليه Pre-test ثم حذف بعض الأسئلة التي كانت الإجابة عليها بدرجة الإيجاب بدرجة واحده ، ثم غلق بعض الأسئلة التى كانت مفتوحة، وبعد ذلك قامت الباحثة مرة أخرى بإعادة تطبيق الاستمارة على العينة نفسها بعد مرور 15 يوما للتأكد من مدى صلاحية الأداة لجمع المعلومات المطلوبة والتأكد من وضوح الأسئلة، ومدى فهم جميع المبحوثين لأسئلة الاستمارة وتسلسلها .

سابعاً- الدراسات السابقة :

1 - (محمد العدوي ، 2013 ، تحت عنوان : المشاركة السياسية في المناطق الفقيرة ، دراسة حالة العشوائيات في مصر)

هدفت الدراسة إلى معرفة مدى مشاركة الأفراد في الحياه السياسية وخاصه المقيمين في المناطق الفقيرة و العشوائية ، حيث اهتم الباحث بدراسة أهميه المشاركة السياسية لهؤلاء الأفراد وتفاعلهم مع المجتمع.

أما عن الإجراءات المنهجية لهذه الدراسة فقد اشتملت عينة الدراسة على 213 مفردة ، طبق عليهم استمارة الاستبيان الخاصة بالدراسة في أربع مناطق عشوائية متطورة ثلاثة منهما في تلال قلعه الكبش ، و تل العقارب ، و زينهم كعشوائيات متطورة ، وقام الباحث بدراستها كدراسة خاصه به وأطلق عليها الدراسة الميدانية الأولى ، في حين كانت المنطقة الرابعة (عشوائيات الشرابيه) ، كانت في إطار دراسة أعدها الباحث ضمن فريق عمل من المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية عام 2002 والمناطق الأربعة توجد في مدينه القاهرة ، وتسمى في هذا البحث الدراسة الميدانية الثانية وتوصلت الدراسة إلى أن هناك تزايداً في نسب المشاركة مع ارتفاع المستوى التعليمي باعتبار أن التعليم يؤدي إلى ارتفاع الوعي السياسي للمواطن.

أما عن أسباب عدم المشاركة فقد أوضحت الدراسة أنها تتمثل في عدم المعرفة بالسياسة أو عدم امتلاك بطاقه انتخابيه أو عدم المعرفة بكيفيه المشاركة في الانتخابات[11]

2 - (دراسة كيس ماهيندراف و ديبوراكوك - 2007 تحت عنوان : وجهات نظر الشباب حول المشاركة واتجاهاتهم نحو الاتحاد الأوروبي)

هدفت الدراسة إلى معرفه مدى مشاركه الشباب البريطاني في الحياه السياسية و موقفه من

الاتحـاد الأوروبـي؟ وتوصلت الدراسة إلى أن الشباب البريطاني أكثر ثقة في المنظمات غير الحكومية من المؤسسات السياسية للدولة ، وهم أقل ثقه بالحكومة والبرلمان الوطني و الأحزاب السياسية القائمة ، ولعل ما يغير عزوف الشباب عن المشاركة السياسية في بريطانيا هو عدم الثقة وقلة الاهتمام بالسياسة من جهة والنقاشات الأسرية ذات الطابع السلبى للسياسة والمشاركة السياسية من جهة أخرى[12]

3 - (دراسة أحمد أبو السعيد – 2008 تحت عنوان : الشباب والمشاركة السياسية).

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على أهميه المشاركة السياسية للشباب في المجتمع ومعوقاتها، وتوصلت إلى أن الإزدواجية و سوء التخطيط لدى المؤسسات العاملة مع الشباب في تنفيذ برامجها ونشاطاتها الموجهة للشباب تعد من أهم المعوقات المؤدية إلى عدم المشاركة السياسية للشباب [13]

4 - (دراسة محمود حمدي عبد القوي – 2009 تحت عنوان : دور الإعلام البديل في تفعيل المشاركة السياسية لدي الشباب)

هدفت هذه الدراسة إلى استكشاف دوافع استخدام الشباب للشبكات الاجتماعية الافتراضية، ودور هذه الشبكات في تنميه الوعي السياسي لدى الشباب ، وتشكيل اتجاهاتهم نحو المشاركة السياسية باستخدام منهجي المسح ، والمقارن على عينه من الشباب قوامها (380) مفردة و على موقع Facebook ، وتوصلت الدراسة إلى أن نصف أفراد العينة يستخدمون شبكه الفيسبوك لأغراض سياسيه ، وأن تلك النافذة الاجتماعية الإلكترونية وفرت مناخاً أكثر أمناً وحرية لتبادل وجهات النظر في القضايا السياسية المثارة ، و جذب إنتباه الشباب بشكل كبير دون تمييز بين الذكور والإناث [14]

تعقيب عام على الدراسات السابقة :

إن هذه الدراسات تقدم معطياتها المهمة كخريطة أولية تمكن الباحث من معرفه مدى أهميه المشاركة السياسية وأبعادها ومعوقاتها بشكل يتسم بالموضوعية والشمول والدقة ، وأظهرت أثر الخصائص الاجتماعية مثل النوع والدخل والمستوى التعليمي في تفعيل المشاركة السياسية ويلاحظ ندرة الدراسات الاجتماعية الميدانية حول ما يتعلق بالمال السياسي و تأثيره على المشاركة السياسية في الانتخابات البرلمانية ، وهنا يستدعي ضرورة الوقوف عند هذا الموضوع المهم ، وخاصة وأن مصر بشكل عام تمر بمراحل ذات

أهمية في الشأن السياسي و الاقتصادي والاجتماعي ، وذلك يتطلب طرح هذا الموضوع بكل جرأة وشفافية وموضوعية لتذليل العقبات التي تحول دون مشاركة الأفراد في الحياة السياسية، وتفعيل مشاركتهم الإيجابية في العملية الانتخابية التي تخدم السياسة التنموية وتعزز قيم المواطنة وثقافة الديمقراطية وحقوق الإنسان، وهذا ما تأمل الدراسة الحالية الوصول إليه.

وفي النهاية يمكن استخلاص أهمية المشاركة السياسية في النقاط التالية:

1. تمكين أفراد المجتمع من المشاركة في الشأن السياسي، يعكس مدى الوعي بأهمية المشاركة السياسية، ودور أفراد المجتمع في تنميته ، والنهوض بواقعه وتطوره و تحديثه.
2. المشاركة السياسية تعزز وترسخ قيم الانتماء والولاء للوطن واحترام الدستور وسلامته ووحدته.
3. المشاركة الحرة تترجم شعور الأفراد بالمسؤولية الاجتماعية تجاه مجتمعهم ، والمشكلات المشتركة التي قد تواجههم ، والرغبة في تحويل الأهداف التي يريدون بلوغها إلى واقع ملموس.
4. مشاركه الأفراد في العملية الانتخابية هي مبدأ من مبادئ تنمية المجتمع، فلاشك أن التنمية الحقيقية لا تتم بدون مشاركه حقيقيه للأفراد ، هذا بالإضافة إلى أن المشاركة تعد أفضل وسيلة لتدعيم الشخصية الديمقراطية وتنميتها على مستوى الفرد والمجتمع.

القسم الثاني : نتائج الدراسة الميدانية

جدول رقم (1)

يوضح توزيع مفردات العينة حسب النوع

الفئات	ك	%
ذكور	115	57.5
إناث	85	42.5
المجموع	**200**	**100**

توضح البيانات الواردة في الجدول السابق ارتفاع نسبة الذكور من مفردات العينة الإجمالية حيث بلغت 57.5 %فى حين بلغت نسبة الإناث 42.5 % .

جدول رقم (2)

يوضح توزيع مفردات العينة حسب الفئات العمرية

الفئات	ك	%
18 لأقل من 25	22	% 11
25 لأقل من 35	89	% 44.5
35 لأقل من 45	44	% 22
45 لأقل من 55	28	% 14
55 لأقل من 65	17	% 8.5
65 فاكثر	___	___
المجموع	**200**	**% 100**

من الملاحظ في الجدول السابق أن أعلى نسبة من مفردات العينة الإجمالية تقع داخل الفئة العمرية من 25 لأقل من 35 حيث بلغت 44.5 % ، تليها الفئة العمرية من 35 لأقل من45 حيث بلغت 22 % ،ثم نسبة الفئة العمرية من 45 لأقل من 55 حيث بلغت 14 % ،ثم الفئة العمرية من 18 لأقل من 25 حيث بلغت 11 % ،وأخيرا الفئة العمرية من 55 لأقل من 65 حيث بلغت 8.5 %.

جدول رقم (3)

يوضح توزيع مفردات العينة حسب محل الإقامة

الفئات	ك	%
ريف	60	% 30
حضر	140	% 70
المجموع	**200**	**% 100**

توضح البيانات الواردة في الجدول السابق ارتفاع نسبة سكان الحضر من مفردات العينة الإجمالية ، حيث بلغت 70 %. والجدير بالذكر أن هؤلاء الأفراد يقيمون في مراكز حضرية صغرى تتبع المركز الرئيس و هو مركز ميت غمر بمحافظة الدقهلية ، و هي المحافظة التي تقع ضمن محافظات الوجه البحري لجمهورية مصر العربية ، في حين بلغت نسبة الذين يسكنون مناطقها الريفية 30 %.

جدول رقم (4)

يوضح توزيع مفردات العينة حسب الحالة التعليمية

الفئات	ك	%
امى	22	% 11
مؤهل متوسط	96	% 48
فوق المتوسط	16	% 8
جامعي	57	% 28.5
فوق الجامعي	9	% 4.5
المجموع	**200**	**% 100**

يتبين من تحليل البيانات الواردة في الجدول السابق ارتفاع نسبة أفراد العينة الحاصلين على مؤهل متوسط حيث بلغت 48 %، يليها نسبة أفراد العينة الحاصلين على مؤهل جامعي حيث بلغت 28.5 % ، ثم نسبة 11 % من الأميين ، يليها الحاصلون على مؤهل فوق المتوسط حيث بلغت نسبتهم 8 % ، وأخيرا 4.5 % من الحاصلين على مؤهل فوق الجامعي . أي أن السمة الغالبة على عينة الدراسة هي كون غالبية مفرداتها من المتعلمين ، بداية من المؤهل المتوسط ووصولاً إلى المؤهلات فوق جامعية . و من ثم ؛ فإن المفترض فيهم التمتع بقدر ملحوظ من الإدراك و الوعي الذي يجعلهم مؤهلين لطرح آرائهم و رؤاهم الخاصة بموضوع المشاركة السياسية.

جدول رقم (5)

يوضح توزيع مفردات العينة حسب الحالة الاجتماعية

الفئات	ك	%
أعزب	29	% 14.5
متزوج	160	% 80
مطلق	4	% 2
أرمل	7	% 3.5
المجموع	**200**	**% 100**

توضح البيانات الواردة في الجدول السابق ارتفاع نسبة أفراد العينة المتزوجين من مفردات العينة الإجمالية ، حيث بلغت 80 % ، ثم نسبة 14.5 % من غير المتزوجين ، ثم نسبة 3.5 % من الأرامل ، وأخيرا 2 % من المطلقين .و هي النسب المئوية التي تتوافق فعلياً مع طبيعة الفئات العمرية و توزيعاتها بالعينة ، تلك التي بدأت بالفئة العمرية من (18 – 25 عاماً) ، و انتهت عند الفئة العمرية (55 – 65 عاماً) ،

حيث يكون من الطبيعي اتساق توزيع هذه الفئات العمرية مع حالاتهم الاجتماعية المبينة بالجدول.

جدول رقم (6)

يوضح توزيع مفردات العينة حسب عدد أفراد الأسرة

الفئات	ك	%
لا يوجد	34	% 17
2 لأقل من 4	128	% 64
4 لأقل من 6	26	% 13
6لأقل من 8	12	% 6
8 فأكثر	-	-
المجموع	**200**	**% 100**

من البيانات الواردة في الجدول السابق نلاحظ ارتفاع نسبة من لديهم أسر مكونة (من 2 لأقل من 4 أفراد) ، حيث بلغت نسبتهم 64 % ، ثم نسبة 17 % ممن ليس لديهم أطفال ، وهو ما يتفق مع البيانات الواردة في الجدول السابق ،حيث يوجد 14.5 % من مفردات العينة الإجمالية من غير المتزوجين ، ثم نسبة 13 % ممن لديهم أسرة مكونة (من 4 لأقل من 6 أفراد) ، وأخيرا نسبة 6 % ممن لديهم أسرة مكونة (من 6 لأقل من 8 أفراد) . و لعله من الملاحظ في هذا الصدد ، إنه و على الرغم من كون عينتنا تقع في أحد مراكز ريف الوجه البحري المصري ؛ و هو المعروف بغلبة توجهات أفراده نحو تحبيذ و تشجيع الإنجاب ، فإن حوالي ثلثي العينة (64 %) لديهم أسر مكونة من (2-4 أفراد) فقط ، أي الأب و الأم إضافة إلى أبنين فقط ، و هو ما قد يرجع إلى ارتفاع المستوى التعليمي لديهم ، كما سبق و أوضحنا وفقاً لجدول الحالة التعليمية للعينة ، و من ناحية أخرى ، قد يرجع ذلك أيضاً إلى أن 70 % من عينتنا تقطن في مناطق حضرية ضمن مركز ميت غمر ، مقارنة بالنسبة المتبقية 30 % و التي تتركز في مناطق ريفية .

جدول رقم (7)

يوضح توزيع مفردات العينة حسب العمل

الفئات	ك	%
أعمل بالحكومة	116	% 58
أعمل بالقطاع الخاص	49	% 24.5
لا أعمل	13	% 6.5
أخرى تذكر	22	% 11
المجموع	**200**	**% 100**

من استقراء الجدول السابق نلاحظ أن غالبية العينة (82.5 %) تعمل بالفعل ، سواء في الحكومة أو في القطاع الخاص، في حين مثلت نسبة العاطلين عن العمل (6.5 %) ، و هو ما قد يعكس قدراً من الاستقرار المعيشي لدى الغالبية العظمى من مفردات العينة ، و ذلك مع الوضع في الاعتبار أن ما يتمتع به العاملون في القطاع الحكومى من استقرار نسبي يفوق بكثير ذلك الذي يتمتع به العاملون بالقطاع الخاص ، حتى لو كان الدخل المادي المتحصل عن الأخير – الخاص – أكبر من ذلك المتحصل عليه من الأول ؛ الحكومي.

جدول رقم (8)

يوضح توزيع مفردات العينة حسب الدخل الشهري

الفئات	ك	%
لا يوجد	13	% 6.5
أقل من 1000 جنيه مصري	46	% 23
1000لأقل من 2000جنيه مصري	121	% 60.5
2000 لأقل من 3000جنيه مصري	11	% 5.5
3000 فأكثرجنيه مصري	9	% 4.5
المجموع	**200**	**% 100**

توضح البيانات الواردة فى الجدول السابق ارتفاع نسبة أفراد العينة ممن يحصلون على دخل شهرى من (1000 لأقل من 2000جنيه مصري) ، وهؤلاء هم في الغالب من الموظفين الذين يعملون بالحكومة بنسبة 60.5 % ، وهو ما يتفق مع البيانات الواردة في الجدول السابق، ثم يليها أصحاب الدخل الشهري أقل من (1000 جنيه مصري) بنسبة 23 %، ثم من ليس لديهم دخل بنسبة 6.5 % ، وهؤلاء يمثلون الطلاب الذين يتقاضون مصروفا شهريا من أسرهم ، ثم نسبة 5.5 % ممن يحصلون على (2000 لأقل من 3000 جنيه مصري) ، وأخيرا 4.5 % ممن يحصلون على دخل شهرى (3000 جنبه مصري) فأكثر . أي أن الغالب على الدخول الشهرية لمعظم مفردات العينة هو تواضعها بقدر ملحوظ ، بغض النظر عن كون من يحصلون عليها يعملون في القطاع الحكومى أم الخاص ، بيد أن مستويات المعيشة في الريف المصري بشكل عام قد تجعلهم متوائمين بقدر ما مع مستويات دخولهم المادية المتواضعة ، مقارنة بمستويات المعيشة و التطلعات البذخية في المدينة ، خاصة العاصمة و المدن الكبرى.

جدول رقم (9)

يوضح توزيع مفردات العينة حسب مصادر معلوماتها عن الحياة السياسية

الفئات	ك	%
قراءة الصحف	62	% 31
مشاهدة التليفزيون	138	% 69
الندوات والاجتماعات	-	-
أخرى تذكر	-	-
المجموع	**200**	**% 100**

نلاحظ من تحليل البيانات الـواردة في الجـدول السابق أن (69 %) من مفردات العينة الإجمالية يتلقون معلوماتهم السياسية من خلال ما يقدم على شاشات القنوات التليفزيونية، ولذلك نجد أن الإعـلام المرئي بالنسبة إليهم قد يكون بمثابة المصدر الرئيس الـذى يمدهم بالمعلومات التى تهمهم عن الحياة السياسية . فإلى جانب النشرات الإخبارية التى تقدمها القنوات التليفزيونية المتعددة ؛ خاصة الفضائية ، نجد هناك برامج التوك شو المسائية تحديداً ، و التي تكتسب شعبية كبيرة لدى معظم أفراد المجتمع المصري ، و هي البرامج التي كانت لها أدوار تتفاوت بين التأييد للنظام السابق علي ثورة يناير 2011 من ناحية ، و الناقدة لهذا النظام والممهدة بشكل أو بآخر للثورة عليه من ناحية أخرى ، حتى أن البعض قد ذهب – في أكثر من مجـال – إلى حد القول بـأن هـذه البرامج « ذات الطابع السياسي « قد حلت محل الأحزاب السياسية الضعيفة و غير الفاعلة خلال تلك الفترة و ما صاحبها من أحداث . هذا الدور الذي لعبته هذه البرامج الحوارية على الفضائيات المصرية و الذي استمر ، و إن خفت حدته بقدر ملحوظ خلال السنوات القليلة الماضية ، خصوصاً فيما يتعلق بمناقشة أية سلبيات تتعلق بالنظام، و ذلك في مقابل قنوات فضائية أخرى ، تبث من خارج مصر ، تطرح خطاباً معادياً على طول الخط للدولة المصرية ، و محرضاً ضد مؤسساتها المختلفة. و على الجانب الآخر ، مثلت نسبة الأفراد الذين يحصلون على معلوماتهم السياسية عن طريق الصحف المقروءة (31 %) ، و هو الأمر المرتبط بفئات المتعلمين ضمن العينة ، و لعل من نافلة القول أن هذه النسبة من العينة التي تعتمد على الصحف ، تنفتح أيضاً على مشاهدة البرامج السياسية عبر الشاشات المرئية «خصوصاً الفضائيات» ، و إن لم تقصر معارفها في هذا الشأن عليها وحدها.

جدول رقم (10)

يوضح توزيع مفردات العينة حسب طبيعة الأخبار التى تشغل اهتمام أفراد العينة

الفئات	ك	%
أخبار محلية	110	% 55
أخبار عربية إقليمية	34	% 17
أخبار عالمية	56	% 28
أخرى تذكر	-	-
المجموع	**200**	**% 100**

من استقراء البيانات الواردة في الجدول السابق نلاحظ أن النسبة الغالبة من مفردات العينة (55 %) قد أقرت بإنشغالها بمعرفة الأخبار المحلية و الشأن الداخلي المصري ، يليها من أقروا بمتابعة الأخبار العالمية حيث تمثلت في (28 %) ، و أخيراً كانت النسبة الأقل لمن يهتمون بمتابعة الشأن الاقليمي و العربي، حيث اقتصرت هذه النسبة على (17 %) فقط من إجمالي العينة. وقد تكون النسبة المتعلقة بمتابعة الشأن المصري «المحلي» منطقية ، إلا أن النسبة التالية لها و المتعلقة بالشأن العالمي ، و التي أتت سابقة على الاهتمام بالشأن الاقليمي و العربي ملفتة للانتباه ، إلا أن ما قد يبررها ، تزامن إجراء التطبيق الميداني لهذه الدراسة خلال فترة الانتخابات الرئاسية الأمريكية ، و احتدام المنافسة بين كلٍ من (ترامب) و (كلينتون) ، و من ثم كان الاهتمام بمعرفة من سيتمكن من حسم السباق الانتخابي منهما خلال تلك الفترة !

جدول رقم (11)

يوضح توزيع مفردات العينة حسب إمتلاك أفراد العينة بطاقة إنتخابية

الفئات	ك	%
عندى بطاقة انتخابية	138	% 69
ليس عندى بطاقة انتخابية	62	% 31
أخرى تذكر	-	-
المجموع	**200**	**% 100**

من البيانات الواردة في الجدول السابق نلاحظ ارتفاع النسبة المئوية لمن أقروا بأن لديهم بطاقة انتخابية، حيث وصلت نسبتهم إلى (69 %) ، وهو ما يرجع إلى عدة عوامل ؛ أولها أن نسبة مقدرة من هؤلاء كانت تحرص « تقليدياً « على المشاركة في جميع المناسبات السياسية ، خلال فترة ما قبل

ثورة يناير 2011، وثاني هذه العوامل انضمام كتلة تصويتية جديدة و معتبرة بعد ثورة يناير و بفعل زخمها و ما حملته من آمال و طموحات تتعلق بالمشاركة الديمقراطية ، ثم يأتي أخيراً ، حرص بعض المواطنين على استخراج البطاقة الانتخابية و التصويت في المناسبات الانتخابية المختلفة خشية فرض غرامة مالية عليه ، حسب القانون المنظم لهذه العملية ، حتى و لو كان هذا القانون غير مفعل واقعياً.

جدول رقم (12)

يوضح توزيع مفردات العينة حسب المشاركة في الانتخابات البرلمانية 2015

الفئات	ك	%
نعم شاركت	138	% 69
لم أشارك	62	% 31
المجموع	**200**	**% 100**

توضح البيانات الواردة في الجدول السابق ارتفاع نسبة أفراد العينة ممن قاموا بالمشاركة في الانتخابات البرلمانية 2015 حيث تمثلت فى 69 % ،وهو ما يتفق مع البيانات الواردة في جدول رقم (12) من حصول أفراد العينة على البطاقة الانتخابية ومشاركتهم في انتخابات 2015، يليها أفراد العينة الذين لم يشاركوا فى الانتخابات حيث تمثلت نسبتهم في 31 % . ومن ثم فقد قامت الباحثة ، وفقاً لهذه النتيجة ، باستبعاد هذه النسبة التي لم تشارك فعلياً في هذه الانتخابات من إجمالى مفردات العينة الإجمالية ، والتركيز فقط على مفردات العينة الذين شاركوا بالفعل في الانتخابات البرلمانية 2015، ليصبح قوام عينة الدراسة 138 مفردة فقط .

جدول رقم (13)

يوضح توزيع مفردات العينة حسب نوعية المشاركة فى الانتخابات البرلمانية 2015

الفئات	ك	%
أشارك بصوتى	138	% 100
أساهم فى الدعاية الانتخابية	-	-
أخرى تذكر	-	%
المجموع	**138**	**% 100**

يوضح الجدول السابق أن مشاركة جميع مفردات العينة في تلك الانتخابات قد اقتصرت فقط على التصويت ، في حين غابت جميع صور المشاركة السياسية الممكنة الأخرى .

جدول رقم (14)

يوضح توزيع مفردات العينة حسب العوامل التى تؤثر على المشاركة السياسية للأفراد

الفئات	ك	%
المستوى التعليمي	59	% 42.7
المستوى الاقتصادي	37	% 26.8
المناخ السياسي المناسب	42	% 30.4
أخرى تذكر	-	-
المجموع	**138**	**% 100**

يوضح الجدول السابق الترتيب الذي تراه مفردات العينة للأهمية النسبية للعوامل التي تؤثر على مشاركة الأفراد سياسياً ، حيث جاء في مقدمتها التمتع بمستوى تعليمي ملائم (42.7 %) يتيح لصاحبه القدرة على الفهم و الإدراك السليم لمجريات الأمور ، و طبيعة العملية السياسية، والقدرة على الاختيار السليم ، فضلاً عن الوعي بالحقوق و الواجبات ..الخ. و جاء تالياً في الأهمية؛ توافر المناخ السياسي السليم (30.4 %) ؛ فبدونه لا يمكن الحديث عن تطور و مشاركة ذات طابع ديمقراطي في المجتمع . ثم يأتي ثالثاً و أخيراً ذلك العامل المتعلق بالمستوى الاقتصادي (26.8 %) ، ذلك أن العديد من أفراد العينة أفادوا بأن المشاركة السياسية تحتاج إلى أفراد لديهم الحد الأدنى من متطلبات المعيشة ، فبدون ذلك لا يمكن لأحد لوم الناس على سلبيتهم على الصعيد السياسي ، فالناس في الغالب يسعون على رزقهم ، و في حال تم تأمينه نسبياً ، يبدأون في الانتباه إلى جوانب أخري ، كالثقافة و الفنون ، إضافة إلى المشاركة ذات الطابع السياسي ، و التي أبرزها و أبسطها في الوقت ذاته ، التصويت في الانتخابات.

جدول رقم (15)

يوضح توزيع مفردات العينة حسب الهدف من المشاركة فى الانتخابات البرلمانية

الفئات	ك	%
تحقيقاً لمصالح شخصية	17	% 12.3
أشارك لأعبر عن رأيي	27	% 19.5
المشاركة تحدد مستقبل بلادى	50	% 36.2
أملاً في تحسن الأحوال مستقبلاً	44	% 31.8
المجموع	**138**	**% 100**

توضح البيانات الواردة في الجدول السابق أن التطلع إلى مستقبل أفضل كان هو الباعث والدافع من وراء المشاركة تصويتاً في الانتخابات البرلمانية ، و هو ما عبر عنه ما يتجاوز ثلثي العينة في عبارتي : المشاركة تحدد مستقبل بلادي(36.2 %) ، و أملاً في تحسن الأحوال مستقبلاً (31.8 %) . و جاء تالياً من قرر أن مشاركته قد جاءت من أجل أن يعبر عن رأيه (19.5 %)، وهو ما يعكس رغبة بعضهم في ممارسة حقوقهم السياسية بحرية ، و التي يأتي التصويت في الانتخابات كأحد أبسط تطبيقاتها . و يأتي أخيراً من عبروا عن أن مشاركتهم هي تحقيقاً لمصالح شخصية (12.3 %)، حيث يمثل نجاح مرشحهم نجاحاً لمصالحهم أياً كانت، وهي الإفادة التي قد تشي بنوعية من الناس الذين لا يتطلعون سوى لمصالحهم الضيقة ، بغض النظر عن المصالح الجمعية، و التي قد لا تعبر عنهم .

جدول رقم (16)

يوضح توزيع مفردات العينة حسب أسباب الإقبال على التصويت

الفئات	ك	%
أعمل زي الناس	49	% 35.5
لأن الثورة نادت بذلك	33	% 23.9
أهتم بالشأن السياسى	36	% 26
خوفا من الغرامة	20	% 14.4
أخرى تذكر	-	-
المجموع	**138**	**% 100**

توضح البيانات الواردة في الجدول السابق أن نصف العينة تشارك بالتصويت في الانتخابات بناء على توافر قدر من الوعي السياسي لديها ، و هو ما تبدى في الاستجابتين التاليتين : أهتم بالشأن السياسي (26 %) ، لأن الثورة نادت بذلك (23.9 %) . أما الاستجابتان الآخريان فلا تعبران إلا عن ثقافة الحشد و التعبئة و المحاكاة ، فضلاً عن محاولة دفع الضرر المادي . حيث يعبر عن الأولى من إفاد بأنه يذهب للتصويت كغيره من الناس (35.5 %) ، أما الأخرى فتتبدى في القول بالذهاب خوفاً من الغرامة (14.4 %).

جدول رقم (17)

يوضح توزيع مفردات العينة حسب علمها بالجهة التى تشرف على الانتخابات

الفئات	ك	%
وزارة العدل	111	% 80.4
وزارة الداخلية	16	% 11.5
وزارة الإستثمار	-	-
وزارة الدفاع	7	% 5.7
لا أعلم	4	% 2.8
أخرى تذكر	-	-
المجموع	**138**	**% 100**

يتبين من تحليل البيانات الواردة في الجدول السابق ارتفاع نسبة أفراد العينة ممن أقروا بمعرفتهم بالجهة التى تشرف على الانتخابات فى مصر وهي وزارة العدل حيث تمثلت في (80.4 %)، بينما كانت نسبة (11.5 %) % من أفراد العينة أقروا بأن الجهة المشرفة على الانتخابات البرلمانية في مصر هي وزارة الداخلية ،في حين كانت نسبة من أقروا بأن الجهة المشرفة هي وزارة الدفاع (5.7 %) ،يليها نسبة (2.8 %) من أفراد العينة أقروا بعدم علمهم بالجهة المشرفة على الانتخابات البرلمانية فى مصر.

جدول رقم (18)

يوضح توزيع مفردات العينة حسب تعرضها لمحاولة المرشحين شراء أصواتها الانتخابية

الفئات	ك	%
لم بعرض على	44	% 31.6
عرض على ولم أوافق	5	% 3.5
بعت صوتى مقابل مال	76	% 55.6
بعت صوتى مقابل هدايا	-	-
بعت صوتى بوعود وخدمات	13	% 9.3
أخرى تذكر	-	-
المجموع	**138**	**% 100**

توضح البيانات الواردة في الجدول السابق أن ما يقارب (70 %) من مفردات العينة قد تعرضت إلى حالة من حالات شراء الأصوات ، سواء قبلت مقابل المال (55.6 %) ، أو مقابل

الوعود و الخدمات (9.3 %) ، أو رفضت (3.5 %) ؛ ففي الحالات الثلاث هناك حالة فساد ترتبط بمحاولة المرشح ، و غالباً عن طريق أعوانه ، شراء أصوات الناخبين . أما على الجانب الآخر ، فإن من لم يعرض عليه هذا الأمر فكانت نسبته تدور حول (30 %) المتبقية . هذه الحالة تستشري غالباً في الأوساط الاجتماعية الفقيرة و المعوزة ، حيث رصدت تقارير لبعض المختصين الأكاديمين هذه الممارسات ، حيث قام الدكتور حسن على - أستاذ الإعلام ورئيس جمعية حماية المشاهدين والمستمعين والقراء –برصد هذه الظاهرة ، مقرراً: أن المال السياسى لعب دورا خطيرا في توجيه الناخبين حتى وصل ثمن الصوت في بعض المحافظات إلى 150 جنيها (تراوح في اليوم الأول من 50 إلى 60 جنيها وفى نهاية اليوم الثانى تخطى 150 جنيها) [15].

جدول رقم (19)

يوضح توزيع مفردات العينة حسب الإفادة بممارسة المرشحين أعمالا غيرقانونية في انتخابات 2015

الفئات	ك	%
استخدام المرشحين للمال السياسى وشراء أصوات الناخبين	105	% 76.8
رأيت مشاجرات بين مؤدين ومعارضين أمام لجنتى الانتخابية	10	% 7.3
استخدام المرشحين أساليب للدعاية أمام لجنتى الانتخابية	23	% 16.6
أخرى تذكر	-	-
المجموع	**138**	**% 100**

تتعدد صور و ممارسات الانتهاكات التي ترتكب خلال فترات الانتخابات رغبة في تحقيق فوز «غير مستحق» في معظم الأحيان . و من أهم هذه الانتهاكات تجاوز الحدود المادية المسموح بها قانوناً للدعاية الانتخابية ، و الدعاية للمرشح أثناء فترة الصمت الانتخابي ، و السعي إلى شراء أصوات الناخبين ، و ترهيب الناخبين مادياً و معنوياً ..الخ.

و قد أوضحت الدراسة الميدانية – في هذا الصدد – و من خلال الجدول السابق أن أبرز الأنتهاكات التي مارسها المرشحون من خلال معاونيهم ، كانت تلك المتمثلة في محاولة شراء أصوات الناخبين ، أو ما يعرف بإستخدام المال السياسي في التأثير على إرادة الناخبين و توجيهها صوب مرشح بعينه ، قد لا يكون مرغوباً لديهم في الظروف الاعتيادية ، و هو الانتهاك الذي استحوذ على ما يزيد على ثلاثة أرباع العينة (76.8 %) . تلا ذلك استخدام المرشحين لأساليب

الدعاية المختلفة أمام اللجان الانتخابية (16.6 %) ، ثم ، كانت المشاجرات التي وقعت بين أعوان المرشحين أمام اللجان الانتخابية ، و هو الأمر الذي قد يعمل على ترهيب الناخبين ، و قد يجعلهم يعدلون عن المشاركة من الأساس (7.3 %).

هذا وعندما نتكلم عن مخالفات الانتخابات البرلمانية ، نجد انفسنا أمام تقرير صادر عن الاتحاد العربي لمكافحة الجرائم الاقتصادية وغسيل الأموال حول حجم الأموال التي تم إنفاقها في الدعاية الانتخابية لبرلمان مصر 2015 بمرحلتيه الأولى والثانية ، حيث قدر التقرير حجم هذه الأموال بحوالى 20 مليار جنيه ، وهي تقديرات ليست نهائية قد تزيد عن هذا الرقم بكثير، فحجم الأموال التي يتم صرفها لا تظهر بالشكل الحقيقي ، وذلك لأسباب منها عدم وجود رصد ومتابعة حقيقية وآلية للرقابة على حجم هذه الأموال ، وابتكار أشكال جديدة من الدعاية لم تظهر من قبل في الانتخابات المصرية [16].

و إجمالاً فقد أكدت المصادر القضائية باللجنة العليا للانتخابات، أنه ووفقاً للتقارير الدورية المعدة من قبل اللجنة العليا للانتخابات ، فقد تم رصد أكثر من 1800 واقعة مخالفة انتخابية ، حيث ثبت صحة ما تجاوز 60 % منها. وقد أرسلت اللجنة العليا للانتخابات تقاريرها في هذا الصدد إلى الجهات المختصة ، مع إحالة بعض المخالفات للنيابة العامة [17].

جدول رقم (20)

يوضح توزيع مفردات العينة حسب رأيهم في وعود المرشحين

الفئات	ك	%
وعود كاذبة	114	% 82.6
وعود صادقة	24	% 17.3
أخرى تذكر	-	-
المجموع	**138**	**% 100**

توضح البيانات الواردة في الجدول السابق ارتفاع نسبة أفراد العينة ممن أقروا بعدم صدق وعود المرشحين حيث تمثلت في 82.6 % ، وذلك يرجع إلى أن وعودهم كانت كاذبة ولم يوفوا بها أمام أنصارهم، وأنها كانت مجرد وسيلة لجذب الناخبين واستقطاب أكبر عدد ممكن من الأصوات ، في حين جاءت نسبة 17.3 % المتبقية من أفراد العينة ، و التي أقرت بصدق وعود المرشحين في الانتخابات البرلمانية 2015 .

جدول رقم (21)

يوضح توزيع مفردات العينة حسب معايير إختيار المرشح في الانتخابات

الفئات	ك	%
منافع مادية ومصالح شخصية	67	% 48.5
أختار الأنفع والأنسب	33	% 23.9
يعمل للصالح العام	30	% 21.7
مساندة عائلات	8	% 5.7
أخرى تذكر	-	-
المجموع	**138**	**% 100**

يتبين من تحليل البيانات الواردة في الجدول السابق ارتفاع نسبة أفراد العينة ممن أقروا بأنهم يختارون مرشحهم على أساس المنافع المادية والمصالح الشخصية ، حيث تمثلت في (48.5 %)، ويضاف إلى هذه النسبة و تسير في نفس مسارها بقدر كبير ، نسبة من أفادوا بأنهم يصوتون لصالح المرشح من أجل مساندة عائلات بعينها ، وهي العائلات التي تتمتع بعصبيات ونفوذ قوي داخل المجتمع المحلى ، وهو ما قد يعود عليهم من منافع ووعود شخصية ومادية وعينية تعود عليهم وعلى أبنائهم، ولا شك أن هذا يمثل بشكل أوبآخر وجه من وجوه الفساد في العملية الانتخابية، وقد جاءت نسبتهم (5.7 %). أي أن أكثر من نصف العينة تصوت لصالح مرشحين بعينهم لأسباب مصلحية ضيقة ، بأكثر من كونها تقوم بهذه الممارسة و تستخدم هذا الحق انطلاقا من قناعة بعملية ديمقراطية . و على الجانب الآخر ، جاءت نسبة من يمارسون هذا الحق من منطلقات وقواعد و قيم سياسية سليمة ، حيث عبر أقل من نصف العينة عن انهم يختارون الأنفع و الأنسب (23.9 %) ، و من يعمل للصالح العام (21.7 %).

جدول رقم (22)

يوضح توزيع مفردات العينة حسب نجاح مرشحهم في الانتخابات البرلمانية 2015

الفئات	ك	%
نجح	88	% 63.7
لم ينجح	50	% 36.2
المجموع	**138**	**% 100**

توضح البيانات الواردة في الجدول السابق ارتفاع نسبة أفراد العينة ممن أقروا بنجاح مرشحهم في الانتخابات البرلمانية 2015 ، حيث تمثلت في (63.7 %)، بينما أفادت نسبة (36.2 %) من أفراد العينة بعدم نجاح مرشحهم فى الانتخابات البرلمانية 2015.

جدول رقم (23)

يوضح توزيع مفردات العينة حسب انتماء مرشحهم إلى حزب سياسى

الفئات	ك	%
لا ينتمي لأي حزب سياسى	87	% 63
ينتمي إلى حزب الإخوان المسلمين	-	-
ينتمي إلى حزب سلفى	20	% 14.4
ينتمي إلى حزب معارض	31	% 22.4
ينتمي إلى حزب مؤيد للحكومه	-	-
أخرى تذكر	-	-
المجموع	**138**	**% 100**

يتبين من تحليل البيانات الواردة في الجدول السابق ارتفاع نسبة أفراد العينة ممن أقروا بأن مرشحهم لا ينتمي إلى حزب سياسي ، حيث بلغت نسبتهم (63 %) ، و هو الأمر الذي يسترعي الانتباه ، فالحياة السياسية بعد ثورتي يناير 2011 و يونيو 2013 لم تشهد وجود حزب سياسي محدد بعينه يمكن أن نطلق عليه حزب الحكومة أو الرئيس أو النظام بشكل عام ، و إنما هي ائتلافات و تجمعات و تكتلات تتسم بالليونة و عدم التماسك والالتزام الصارم الذي يسم الحزب السياسي ، إنما هدفها الرئيس هو محاولة التمسك ببعض المباديء النابعة من الحراك الثوري الذي حدث في مصر . و من ثم فإن النسبة التي قاربت على ثلثي العينة لمرشحين قام الناخبون من أفراد العينة باختيارهم ، و هم غير منتظمين في حزب سياسي بعينه تعد منطقية إلى حد بعيد ، و معبرة عن حال المشهد السياسي في هذه الفترة . يلي ذلك من أفادوا بأن مرشحهم ينتمي إلى حزب معارض ، وذلك بنسبة(22.4 %) ، و هو أمر يحتاج أيضاً إلى أن نوضح بأن ما أصاب أحزاب الموالاة أصاب أيضاً أحزاب المعارضة ، خصوصاً بعد الثورتين ، حتى أننا لا نستطيع تعيين حزب سياسي معارض ذي حضور و شعبية في الشارع ، و إنما بعض الممارسات و المحاولات غير المكتملة و غير الناضجة بحال من الأحوال ، حتى و إن جاءت من قبل أحزاب لها خلفية تاريخية كالوفد كممثل للتيار الليبرالي ، أو التجمع كممثل لليسار ، فضلاً عن حزب جديد و غير مستقر و لا يتمتع بملامح سياسية واضحة كالدستور. وأخيرا تاتى نسبة (14.4 %)

من أفراد العينة ممن اقروا بانتماء مرشحهم لحزب سلفى ، و هو الحزب « الديني» الذي فضل رؤساؤه التحالف مع النظام الجديد بعد ثورة يونيو 2013 أملاً في مكاسب يحققونها عبر الحضور في المشهد من ناحية ، و رغبة من النظام في إبعاد شبهة محاربته للتيار الديني بشكل عام ، حيث يصبح المبدأ الحاكم : مارس السياسة دون تدينها ، و دون أن تفرض وصايتك على أحد.

جدول رقم (24)

يوضح توزيع مفردات العينة حسب نوع المرشح الذى قام بالتصويت لصالحه

الفئات	ك	%
رجل	116	% 84.5
إمرأة	22	% 15.9
المجموع	**138**	**% 100**

توضح البيانات الواردة في الجدول السابق ارتفاع نسبة أفراد العينة الذين قاموا بالتصويت لمرشح رجل في انتخابات 2015 ، حيث بلغت 84.5 %، بينما كانت نسبة 15.9 % من أفراد العينة هى لمن قاموا بالتصويت لامرأة وهو ما قد يرجع إلى المفهوم السائد لدى أفراد العينة و الذي مفاده :أن الرجل قادر على تلبية احتياجاتهم وتحقيق مطالبهم وتوصيل صوتهم للمسؤولين ،هذا بالإضافة إلى وجود معوقات إجتماعية وثقافية تحول دون انتخاب امرأة مرشحة فى الانتخابات وذلك لسيادة ثقافة شعبية تحدد دور المرأة داخل الأسرة (الإنجاب ورعاية الأسرة) فقط ، مقابل الدور السياسى والإنتاجى للرجل ، ومن ثم فقد لوحظ أن مجتمع الدراسة يتميز بسيطرة التصورات الذكورية ، ومن ثم هيمنة تمثيل المرشحين من الرجال على النساء .

خاتمة :

تأتي المشاركة السياسية للمواطنين كحق أصيل من حقوق المواطنة ، تلك التي تمثل أحد أهم مكونات المفهوم الديمقراطي. و على الرغم من تعدد مستويات و صور المشاركة السياسية، فإن الصورة الأكثر حضوراً لدى المواطنين هي المتمثلة في التصويت في الانتخابات الدورية. و من ثم كانت دراستنا هذه التي استهدفت بشكل أساسي الوقوف على طبيعة التغيرات التي قد تكون طرأت على عملية المشاركة السياسية للمواطنين المصريين

بعد مرور المجتمع المصري بحالة من الحراك الثوري ؛ يناير 2011 و يونية 2013 ، و قد كان التركيز – في هذا الصدد – على عملية المشاركة السياسية في إحدى المناطق الريفية ؛ مركز ميت غمر – محافظة الدقهلية في الانتخابات البرلمانية ، و التي جرت في العام 2015. إلا أن النتائج التي خلصت إليها الدراسة الميدانية في معظمها ، تدلنا على أن التغيرات التي كانت مأمولة بشأن هذه العملية السياسية كانت متواضعة إلى حد كبير! صحيح أن هناك قدراً من الإدراك و الوعي السياسي لدى الناس ، من مفردات العينة ، وهو المتحصل عن طريق وسائل الاعلام ، من فضائيات وصحف، كذلك توفر الرغبة لدى غالبيتهم في مشاركة سياسية تنتخب الأفضل ..ألخ ، إلا أنه و على الجانب الآخر ، مازالت الانتهاكات و الممارسات غير المشروعة قائمة لدى المرشحين وأعوانهم ، خاصة محاولات شراء الأصوات ؛ مالياً و بالوعود ، و تجاوز الحدود المالية للدعاية، والدعاية أمام اللجان الانتخابية . كذلك كان من الملاحظ – من خلال النتائج الميدانية – ضعف و هشاشة الأحزاب السياسية، وهو ما انعكس على حضورها و مصداقيتها في الشارع خلال تلك الانتخابات . إلا أن من أهم النتائج التي خلصت إليها دراستنا ما تعلق بوعي مفردات العينة بأهم عوامل و شروط المشاركة السياسية ، حيث أفادوا بأن هناك ثلاثة شروط من اللازم توافرها في هذا الصدد ؛ المستوى التعليمي الملائم ، و الذي يُمكّن الشخص من الإدراك السليم لحقوقه وواجباته ، و المستوى الاقتصادى الملائم ، و الذي يجعل هذا الشخص مطمئناً إلى حد ما إلى تأمين احتياجاته المادية الأساسية ، و من ثم يسعى إلى اشباع حاجاته المعنوية الأخرى ، و من أهمها الحاجة إلى المشاركة السياسية في إطار من الديمقراطية ، ثم يأتي العامل الثالث المتعلق بتوافر المناخ السياسي الملائم ، فلا ممارسة سياسية حقيقية دون ديمقراطية و حريات سياسية متحققة.

إن ما طمحت إليه هذه الدراسة هو مجرد تسليط الضوء على تجربة المشاركة السياسية عبر الانتخابات البرلمانية في إحدى المناطق الريفية في مصر ، و البعيدة عن أضواء العاصمة وضواحيها . إلا أن الأمر في حاجة دائمة إلى مزيد من الدراسات الميدانية التي تتعاطى مع واقع مجتمعاتنا المحلية ، سواء في الوجه البحري أم القبلي ، بكل ما تنطوي عليه هذه المجتمعات من خصائص نوعية تنبع من طبيعة تكوينتها الاجتماعية – الثقافية ، و كذا الديموغرافية.

المراجـــــــع:

1. عبد المنعم المشاط : التنمية السياسية في العالم الثالث نظريات و قضايا ، مؤسسة العين للنشر والتوزيع ، 1988 ، ص206.
2. إسماعيل على سعد : مقدمة في علم الاجتماع السياسي ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، 1987، ص364 .
3. سعد الدين إبراهيم : المجتمع و الدولة في الوطن العربي مشروع إستنزاف مستقبل الوطن العربي (بيروت – مركز دراسات الوحدة العربية) ، ط1 ، 1988.ص 185
4. إسماعيل علي سعد : مقدمه في علم الاجتماع السياسي ، (م س ذ) ، ص663.
5. المرجع السابق.
6. جلال عبد الله معوض : أزمه المشاركة السياسية في الوطن العربي ، المستقبل العربي ، للسنة 6 ، العدد 55 ، أيلول 1983 ، ص108.
7. (Joseph Schumpeter. Capitalism: Socialism and Democracy (New York. Harper, 1950 p: 259
8. David. Butler, Howard R. Penniman and Austin Ranney (eds), Democracy at the polis: Acomparative, Study of Competitive National Elections (Washington and London: American Enterprise in Statute for Public Policy Research. 1981) p: 2 -3 .
9. Robert A. Dahl, Polyarchy: Participation and Opposition (Yale University Press 1973), p.240
10. نقلا عن موقع Hagtaiebriab-over-blog.com
11. محمد العدوي: المشاركة السياسية في المناطق الفقيرة - دراسة حاله العشوائيات في مصر، مجلة الديمقراطية ، القاهرة ، (العدد 38) ، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الاستراتيجية ، ابريل 2012.
12. Kesi M. 8 Deborah Cook , Young People>s Views on Participation and their Attitudes Towards the European Union, Finance and Central Service Department , Scottish Executive Social Research , UK, 2007.
13. أحمد أبو السعيد : الشباب والمشاركة السياسية ، جمعيه الوداد للتأهيل المجتمعي ، القدس 2008.
14. عبد القوى محمود حمدي : دور الإعلام البديل في تفعيل المشاركة السياسية لدي الشباب ، المؤتمر الدولي العلمي الخامس عشر ، الإعلام والإصلاح ، الواقع والتحديات ، الجزء الثالث كليه الإعلام - جامعه القاهرة 2009.

15. نقلاً عن موقع أخبار مصر ، تحقيقات 2015/10/26 EGYNews.nes

16. هانى جرجس عياد ، الحوار المتمدن ، المال السياسى ونزاهة الانتخابات البرلمانية فى مصر 2015/12/14 نقلا عن موقع www.m.ahewar.org

17. طارق حافظ، دوت مصر، الأربعاء 11 نوفمبر 2015 نقلا عن موقع http://www.dotmsr.com/section/201/ جريمة/1

Factors Influencing Voter Participation in Parliamentary Elections for the Year 2015 The Case of Meet Ghamer – Daqahlya Governorate

Dr. HANAN AMIN ISMAIL •

Abstract

This study Aims to determine the extent to which individuals percepate the importance of political participation in general, and the main sources of formation of their perceptions, and indentify the most important influential factors in this review, as well as monitoring attempts by candidates to commit certain illegal practices – buy votes specifically- and how do voters see these practices, as well as to know how important candidate>s affiliation to a political party or not, and finally, to know the voters> position of the type gender of the candidates as a man or a woman, in influencing their decision to choose and vote for this candidate.

The field study showed that both the visual media «satellite TV» and newspapers were responsible for supplying the study>s sample with knowledge about the political situation in general. The sample also reported that there are three main factors that affect political participation; educational level, and the economic situation in addition to the availability of appropriate political climate. The study also revealed the existence of violations and illegal practices present to some candidates to win elections.

• Al-Azhar University - Faculty of Humanities - Womens Branch - Tafahna El Ashraf- Dep-Sociology

واقع تبني المسؤولية البيئية في المنظمات الصناعية

«دراسة ميدانية على مستوى مؤسسة فرتيال عنابة»

د. شرفة أسماء ●

ملخص الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن واقع تبني المسؤولية البيئية في المنظمات الصناعية من وجهة نظر عينة من إطارات مسؤولة في مؤسسة–فرتيال –عنابة مكونة من (164) مبحوث، من خلال ثلاثة متغيرات أساسية حصرت مفهوم المسؤولية البيئية في : السياسة البيئية ، وسائل تجسيد المسؤولية البيئية و الوعي البيئي .

وقد توصلت هذه الدراسة إلى نتائج أهمها أن السياسة البيئية في المؤسسة تتلخص في التحسين المستمر لأدائها البيئي، والتقليل من آثار صناعتها على البيئة و الامتثال للقوانين والتشريعات الوطنية و الدولية. وقد اعتمدت في تحقيق ذلك على جملة من الوسائل منها تبني نظام الإدارة البيئية ، وتطوير نظامها المعلوماتي(ERP) ، وتطوير نظامها الاتصالي،وتوفير

● أستاذة مساعدة صنف ب – قسم علوم الإعلام و الاتصال –كلية الآداب و العلوم الإنسانية و الاجتماعية – جامعة باجي مختار عنابة ، الجزائر.

برامج تدريب و تكوين متخصصة. كما أن الوعي بيئي لدى العاملين بها ينعكس بشكل واضح في التسيير الداخلي للمؤسسة ، إلى جانب مشاركتهم في مختلف النشاطات البيئية و في المعارض التي تنظمها خارجها ، وكذلك في المساحة الخاصة بالبيئة في المجلة الدورية التي تصدرها .

مقدمة :

تشكل المنظمات سمة مميزة للمجتمع المعاصر ، فالإنسان يولد في منظمة وهي الأسرة و يتلقى تعليمه في منظمة و هي المدرسة أو الجامعة ، و يعالج صحيا في منظمة صحية و يعمل في منظمة ويتعامل مع منظمات مختلفة في المجتمع الذي يعيش فيه و يقضي وقته به . و يرجع سبب لجوء الإنسان إلى تكوين هذه المنظمات هو التغلب على محدودية قدراته الجسمية من خلال التعاون والتنسيق مع الغير في تلبية حاجاته و حل مشكلاته حتى أصبح يعيش في كم هائل من المنظمات من حوله. منها المنظمات التجارية ،الاقتصادية ،الصناعية، التعليمية ، الدينية ،السياسية، الرياضية ...، وقد ازداد عددها في المجتمع الحديث بالدرجة التي أصبح يطلق عليه بحق مجتمع المنظمة .

غير أن هذه المنظمات بقدر ما تقدمه للإنسان من منتجات و خدمات متنوعة تيسر سبل حياته ، إلا أنها بالقدر نفسه تتسبب في تهديد وجوده و استمراره، نتيجة ما تخلفه من مخاطر تحدق بوجود الحياة على هذا الكوكب . هذه المخاطر التي أشار إليها الخبراء واسترعت اهتمامهم بالدراسة و البحث لسنوات كان أهمها ظاهرة الاحتباس الحراري و ما نجم عنها من ارتفاع معدلات الحرارة بشكل غير طبيعي مما ترتب عنها ذوبان جليد القطب الشمالي و تغير طبيعة المناخ العالمي، و مشكلة ثقب طبقة الأوزون الذي فتح المجال لانتشار الأشعة فوق البنفسجية و ما أنتجته من أمراض جديدة لم يعهدها الإنسان من قبل ، و كذلك فقدان التنوع البيولوجي وغيرها من المخاطر التي أخذت الطابع العلمي و العالمي في التعامل معها و معالجتها.

لذلك تصاعد الاهتمام العالمي بالبيئة الطبيعية و تأثيرها على المجتمعات وعلى الأداء الاجتماعي و البيئي نتيجة للفكرة التي طرحها نادي روما*حول وجود محددات طبيعية للنمو الاقتصادي ، و ما تضمنه تقرير مستقبلنا المشترك**الذي سمي أيضا تقرير بروتلاند و الذي أعد من قبل هيئة الأمم المتحدة للبيئة و التنمية في سنة 1987م حول تلبية حاجات المجتمعات الحاضرة من الموارد بحيث لا يضر ذلك بقدرات الأجيال القادمة في الحصول على حاجاتها.

و هذا ما مهد إلى انعقاد مؤتمر استوكهولم المعني بالبيئة البشرية عام 1972***الذي اعتبر

المؤتمر العالمي الأول للبيئة و مرشدا و مساعدا للعصر البيئي الحديث .وقد شكل هذا المؤتمر نوعاً من الضغط على منظمات الأعمال نحو إيجاد حلول توازن بين حماية البيئة من جهة و الحفاظ على تحقيق أرباحها من جهة أخرى .

وعليه، فقد توجهت العديد من المنظمات لاسيما الصناعية منها إلى مراجعة رؤيتها و رسالتها و محاولة الاقتناع بمدى حاجتها إلى التغيير أو التقويم في مجال حماية البيئة ،عن طريق تعميم هذه الرؤية و الرسالة انطلاقا من بيئتها الداخلية على مستوى العاملين بمختلف مستوياتهم بتوفير الجو الملائم لتجسيد برامج المسؤولية البيئية و اختيار الأدوات و الآليات التي تقوم على تجسيد هذه الفلسفة على أرض الواقع ، من خلال رفع الروح المعنوية للعامل داخل المنظمة فيرتفع إنتاجه و ينمو إحساسه بالانتماء و الولاء ليصبح عاملاً فعالاً في تجسيد رؤية المنظمة نحو حماية البيئة، و سفيراً لرؤيتها خارج حدود المنظمة. غير أن ذلك لا يتحقق إلا عن طريق تنفيذ برنامج ضخم للتثقيف و الإرشاد، و آخر للتدريب على الأعمال الجديدة و تحسين ظروف العمل، وتقديم التحفيز والدعم، وإحاطة العامل بما يدور حوله من خلال تفعيل العملية الاتصالية وتطوير قنواتها بين المستويات الإدارية المختلفة .

مشكلة البحث:

يشهد النظام البيئي في الجزائر على غرار ما يشهده النظام البيئي العالمي تدهورا يهدد مختلف مكوناته الطبيعية بحسب ما أكده أيضا تقرير «حفظ الطبيعة : تقييم و آفاق»[1] الذي أعدته الوكالة الوطنية لحفظ الطبيعة ، و أرجع التقرير سبب التدهور الذي تعاني منه الأوساط الطبيعية في الجزائر إلى تطور الطرقات و الهياكل القاعدية و التعمير و الحرائق و القضاء على المساحات الغابية و إهمال الأراضي و انتشار الزراعة في مناطق الأنظمة البيئية الهشة و انجراف التربة و الجفاف .

ومما ساهم في ذلك بشكل مباشر تنامي النشاط الصناعي في الجزائر خلال السنوات الأخيرة، إذ تتوطن في الجزائر الأنشطة الصناعية المعروفة بحجم تلويثها المعتبر للبيئة كصناعات الحديد والصلب،صناعة الإسمنت، وصناعة البتروكمياء وصناعة الأسمدة والمخصبات الزراعية، وهي نشاطات لها تأثيرات سلبية على صحة الإنسان و على نوعية البيئة التي بلغت تكلفة تدهورها 7 % من الناتج المحلي الخام سنة 2008 [2]. مما جعل بعض الباحثين يعتبر أن بقاء واستمرار المؤسسات الصناعية الجزائرية مرهون بتحولها إلى مدخل مرتبط

بالوقاية من التلوث من المصدر من خلال دراسة المؤسسة لوضعيتها البيئية و من ثم تحول اهتمامها إلى استخدام تكنولوجيات أكفأ و أنظف بحيث تحقق أقل قدر من استهلاك الطاقة والموارد وإنتاج أدنى حد من الغازات والملوثات، إلى جانب تبني نظم الإدارة البيئية لضمان استمرارية المؤسسة في تحسين أدائها البيئي والحفاظ على صورتها في المحيط الذي تتواجد فيه

ولتحقيق ذلك عمدت الجزائر إلى جملة من الاستراتيجيات و البرامج و المخططات الاقتصادية و البيئية المتخصصة و تطبيق الأساليب المرنة ذات الطابع المالي و التحفيزي التي تقوم على تشجيع المؤسسات الصناعية و حثهم على تخفيض التلوث مقابل حصولهم على مزايا مالية مباشرة، و كان الاهتمام الأكبر منصبا على تشجيع هذه المؤسسات على تطبيق نظام الإدارة البيئية لما يمكن أن يحققه ذلك من مكاسب اقتصادية و تجارية سواء تعلق الأمر بالتكاليف أم التنافسية أم انخفاض الهدر إضافة المكاسب البيئية .عن طريق تقديم إعانات مالية تمنحها وزارة الصناعة من خلال المخصصات المالية لصندوق تحسين التنافسية الصناعية في الجزائر .غير أن سعي المؤسسات الصناعية في الجزائر يعرف تراجعا نحو تبني هكذا نظام للإدارة البيئية، إذ بلغ عدد المؤسسات الجزائرية الحاصلة على المواصفة القياسية العالمية الإيزو 14000 (26)مؤسسة خلال سنة 2008 و تحصلت مؤسستان جديدتان خلال سنة 2011 على الإشهاد الإيزو 14001 وهما مؤسسة دجيزي (DJEZZY) للاتصالات و مؤسسة فرتيال (FERTIAL) لصناعة الأسمدة و المخصبات الزراعية [3]،التي تعد المجال الميداني الذي تمت على مستواه بحث إشكالية هذه الدراسة من خلال السؤال الرئيسي التالي:

ما هو واقع تبني المسؤولية البيئية في مؤسسة صناعة الأسمدة و المخصبات الزراعية -فرتيال ؟

وقد تم بحث المسؤولية البيئية ضمن ثلاثة متغيرات (السياسة البيئية ،وسائل تجسيد المسؤولية البيئية، الوعي البيئي لدى العاملين بالمؤسسة)، ليتم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- فيما تتمثل مبادئ السياسة البيئية لمؤسسة فرتيال؟
- ما هي وسائل تجسيد المسؤولية البيئية في المؤسسة ؟
- ما مستوى الوعي البيئي لدى العاملين بالمؤسسة ؟

و للتعرف على أبعاد المشكلة المطروحة ، و محاولة الإجابة عن تساؤلاتها سنعالج موضوع هذه الدراسة وفق العرض التالي:

أولا- الإطار المنهجي للدراسة :

يسعى هذا العنصر من البحث إلى الوقوف على مفاهيم الدراسة و تحديدها بدقة ، و كذا توضيح الأساليب المنهجية المتبعة في المعالجة كالتالي:

1 - مفاهيم الدراسة :

نسعى من خلال شرح مفاهيم هذه الدراسة إلى محاولة تبيان أبعادها و حدودها و ذلك لحصر الموضوع قدر الإمكان بغية التمكن من السيطرة عليه و دراسته دراسة دقيقة . و تكمن المصطلحات الأساسية التي تتمحور حولها دراستنا في مايلي :

أ - المسؤولية البيئية Environmental responsibility :

توجد صعوبة في تحديد مفهوم المسؤولية البيئة نظرا لتعدد الأنشطة ذات المضمون البيئي والاجتماعي للفرد و المجتمع على حد سواء، و يرجع ذلك إلى الطبيعة المتغيرة لهذه الأنشطة لذلك سنحاول تحديد شرح هذا المصطلح كالتالي :

- **البيئة Environment :**

لفظ البيئة مصطلح واسع يحمل كثيراً من المعاني و يتضح مفهومه و معناه مما يضاف إليه من المصطلحات ، كأن نقول : البيئة الطبيعية ،البيئة البشرية ،البيئة الاجتماعية ،البيئة التربوية، البيئة الحضارية ،البيئة المناخية [4].

و المقصود بالبيئة كما عرفها مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة البشرية الذي عقد في مؤتمر استوكهولم عام 1972م بأنها :»رصيد الموارد المادية و الاجتماعية المتاحة في وقت ما وفي مكان ما لإشباع حاجات الإنسان و تطلعاته» [5].

كما يعرفها معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية بأنها:المجال الذي تحدث فيه الإثارة والتفاعل لكل وحدة حية و هي كل ما يحيط بالإنسان من طبيعة و مجتمعات بشرية و نظم اجتماعية و علاقات شخصية، وهي المؤثر الذي يدفع الكائن إلى الحركة و النشاط و السعي، فالتعامل متواصل بين البيئة و الفرد و الأخذ و العطاء مستمر ومتلاحق»[6].

- **المسؤولية The responsibility :**

يعرف معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية المسؤولية على أنها :التزام المرء نحو الغير وهي أنواع، فمنها: المسؤولية المدنية كالأب الذي يسأل عن فعل ابنه القاصر و المسؤولية التعاقدية وتنشأ عن عدم تنفيذ التزام أو عن التقصير في تنفيذه، و المسؤولية الجنائية و تقتضي بتوقيع

العقوبة على مقترف جريمة أو جنحة طبقا لأحكام القانون[7].

وعليه تعرف هذه الدراسة المسؤولية البيئية بأنها:»التزام منظمات الأعمال بالصحة والسلامة العامة أثناء ممارسة نشاطات أعمالها ، و الاستجابة للقضايا البيئية من خلال التوفيق بين الربح الذي تسعى إلى تحقيقه و حماية البيئة الطبيعية من أي ضرر قد يلحق بها نتيجة ممارسة هذه الأعمال».

ب - المنظمات الصناعية Industrial Organizations :

تحتوي كل منظمة على مجموعة من العناصر الثابتة فهي مجموعة من الفاعلين ضمن هيكل تنظيمي ،و أدوار و نظام اتصالي يسمح بتنسيق و مراقبة أنشطة المنظمة من أجل تحقيق أهدافها[8] .

كما حددت موسوعة العلوم الاجتماعية ملامح مميزة للمنظمة تتمثل في :

- يتم إنشاء التنظيمات بقصد تنظيم السلطة الاجتماعية .
- للمنظمة أهداف و غايات واضحة .
- المنظمة مؤلفة من مراكز لها وظيفة و أدوار منفصلة عن الأفراد الذين يشغلونها .
- للمنظمة قواعد واضحة تتحكم في العلاقات بين الأدوار[9] .

وعليه فالمنظمة الصناعية هي تكاتف جهود مجموعة من الفاعلين ضمن هيكل تنظيمي واضح الأدوار بهدف تحويل جملة من الموارد (المدخلات) إلى موارد جديدة (مخرجات) تحقيقا للربح.

2 - أهمية الدراسة :

يعتبر موضوع حماية البيئة، موضوعا محوريا تلتقي في معالجته مختلف العلوم والتخصصات، على غرار علم البيولوجيا، والطب، وعلم الاجتماع، وعلم النفس، وعلم الاتصال...، لذلك يكتسب موضوع هذه الدراسة أهميته بالنظر إلى :

- أنه يكتسب البعد العالمي سواء تعلق الأمر بالدول، والهيئات، والمنظمات الدولية و غيرها.
- يجمع موضوع حماية البيئة مختلف الأجناس و الأعراق لمصير مشترك لأن أي خطر يهدد كوكب الأرض يعتبر تهديداً لكل سكان المعمورة .
- تعتبر المنظمات الصناعية أكبر ملوث للبيئة ، لذلك تعطي هذه الدراسة صورة عن واقع تبني هذه المنظمات للمسؤولية البيئية .

3 - أهداف الدراسة :

تنطوي هذه الدراسة على عدة أهداف من أهمها :

- بحث واقع المسؤولية البيئية على مستوى مؤسسة صناعة الأسمدة و المخصبات الزراعية فرتيال .
- التعرف على الآليات والأدوات التي تعتمدها المؤسسة محل الدراسة في تبني مفهوم المسؤولية البيئية .
- التعرف على مدى وعي العاملين في مؤسسة فرتيال بالمسؤولية البيئية.

4 - نوع الدراسة :

تندرج هذه الدراسة ضمن الدراسات الوصفية،التي تهتم بدراسة الواقع أو الظاهرة كما هي في مكانها الحقيقي، من خلال وصفها وصفا دقيقا يعبر عنه تعبيرا كيفيا أو كميا ، و يقصد بذلك وصف الظاهرة و توضيح خصائصها عن طريق التعبير الكمي الذي يعطي وصفا يوضح مقدار هذه الظاهرة أو حجمها و درجات الارتباط مع الظواهر المختلفة الأخرى و ذلك من خلال تتبع واستقصاء مادة البحث و تحليلها و الوصول إلى النتائج .

5 - منهج الدراسة :

اعتمدت الدراسة في معالجة موضوع البحث على منهج المسح الاجتماعي، الذي يهتم بوصف و تحليل و تفسير الوضع الراهن لجماعة أو نظام ما أو بيئة معينة،و ذلك بمسح أكبر قدر من المبحوثين و جمع أهم البيانات و المعلومات عن طريق أدوات بحثية متنوعة تساعد الباحث على وصف الظاهرة محل الدراسة بموضوعية و ربطها بمختلف المتغيرات المحيطة بها. وبالحديث عن المشكلة البيئية التي تعنى بها هذه الدراسة فقد وجدت الباحثة أن منهج المسح الاجتماعي هو الأنسب لمعالجة هذا الموضوع من حيث إمكانية الوصول إلى بيانات يمكن تصنيفها و تفسيرها بما يحقق أهداف البحث و يجيب عن تساؤلاته، وكذا القدرة على تعميمها ضمن المجال الزماني الذي أجريت فيه الدراسة.

6 - مجتمع و عينة الدراسة :

يمثل المجتمع الأصلي لهذه الدراسة عمال مؤسسة صناعة الأسمدة و المخصبات الزراعية فرتيال فرع عنابة و البالغ عددهم 294 عامل ، يمثلون مستويات و مهاماً وظيفية مختلفة موزعين عبر مديريات و مصالح المديرية العامة التي تضم أربع مديريات (مديرية المالية، مديرية الشؤون

القانونية و الموارد البشرية ، مديرية الجودة و البيئة ، مديرية التسويق) ، و كذلك المصنع الذي يضم بدوره أيضا إطارات و أعواناً و الجدول التالي يوضح ذلك :

المستويات الوظيفية / العمال	إطارات عليا	إطارات تسيير	إطارات وسطى	أعوان تحكم	أعوان تنفيذ	عمال الإنتاج
المديرية العامة	07	17	32	14	04	/
المصنع	12	35	61	218	263	231
المجموع	**19**	**52**	**93**	**23**	**267**	**231**

إعداد الباحثة اعتمادا على وثائق داخلية لمؤسسة فرتيال .

وعليه تم سحب عينة مثلت فئة الإطارات من عمال مؤسسة فرتيال عددها 164 مفردة، وذلك على اعتبار أن هذه الشريحة على إطلاع دائم بأهم و أحدث المستجدات التنظيمية و التسييرية داخل المؤسسة إلى جانب سلطة اتخاذ القرار و رسم السياسة العامة للمؤسسة.

7 - أدوات جمع البيانات:

تعتبر أدوات القياس مهمة في عملية نقل المعرفة و الإجابة على إشكالية الدراسة، لذلك تم في هذه الدراسة اتباع أسلوب القياس المستند على مقياس ليكرت الثلاثي باعتباره من أكثر المقاييس استخداما لقياس معرفة التبني و لسهولة فهمه و توازن درجاته. وقد تم تحديد ثلاثة متغيرات تقيس تبني المسؤولية البيئية تتمثل في : (السياسة البيئية، وسائل تبني المسؤولية البيئية ، الوعي البيئي) .حيث يحمل كل متغير جملة من الأسئلة الموجهة إلى عينة الدراسة لاختيار إجابة محددة (موافق، غير موافق، محايد) وقد تم بناء ذلك بالاعتماد على جملة من المقابلات التي تم إجراؤها مع عدد من الإطارات المسؤولة في مؤسسة فرتيال .

8 - مجالات الدراسة :

أ - **المجال المكاني:** تم تطبيق هذه الدراسة على مستوى شركة فرتيال – فرع عنابة بالجزائر، وهي مؤسسة مختصة في صناعة الأسمدة و المخصبات الزراعية ، وهي مؤسسة ذات أسهم تضم بدورها وحدات فرعية مقسمة إلى منطقتين شمالية و جنوبية .

تنتمي مؤسسة فرتيال إلى شركة «جروبو فيلار مير» و هي شركة قابضة إسبانية مكونة من 21 شركة متخصصة في العديد من الأنشطة بما في ذلك تصنيع الأسمدة و المخصبات

الزراعية، و تمثل شركة «فيرتيبريا» من بين الشركات التابعة لها و المختصة في صناعة الأمونياك و الأسمدة و المخصبات الزراعية في إسبانيا، وأدى توقيعها لعقد مع المجموعة الجزائرية أسميدال إلى ميلاد شركة فيرتيال (شركة مخصبات الجزائر) و هي شركة ذات أسهم، نسبة مساهمة الشركة الإسبانية 66 % بمبلغ 160 مليون دولار أمريكي و 34 % من رأس المال ملك لمجمع أسميدال، وتضم الشركة فرعين فرع «ألزفارت» الموجود بأرزيو ، وفرع فرتيال الموجود بعنابة و يقدر رأس مالها الاجتماعي 17.697.000.000 دج .

ب - **المجال الزماني:** تم إجراء هذه الدراسة في الفترة الممتدة من 01 يونيو 2016 إلى غاية 30 يوليو 2016 ، و قد تم استغلال هذه الفترة بزيارات ميدانية للشركة للحصول على وثائق داخلية و أخذ مواعيد لإجراء مقابلات مع عمال و إطارات مؤسسة فرتيال ، و كذلك توزيع استمارة الاستبيان و الوقوف على عملية التوزيع و تقديم الإجابات فضلا عن تقديم التوضيحات اللازمة عند اقتضاء الحاجة.

ج- **المجال البشري:** يمثل المجال البشري لهذه الدراسة فئة الإطارات من عمال مؤسسة فرتيال،و قد تم استهدافها لاعتبار الباحثة أن هذه الفئة يمكنها أن تخدم أهداف الدراسة بشكل جيد لما لها من سلطة في اتخاذ القرارات داخل المؤسسة و اطلاعها على أهم و أحدث المستجدات.

ثانيا - الإطار النظري للدراسة :

يحاول هذا العنصر عرض أهم المتغيرات المرتبطة بموضوع المسؤولية البيئية ، التي تؤثر فيها و تتأثر بها بشكل أو بآخر من خلال العرض التالي:

1 - المسؤولية البيئية :

أدركت الكثير من المؤسسات الاقتصادية والصناعية في الوقت الحاضر أن الاهتمام بالاعتبارات البيئية ضمن استراتيجيات أعمالها وخططها طويلة المدى، يعد أمرا ضروريا للمحافظة على بقائها في السوق و مواجهة المنافسة ، كما أدركت أيضا أن البداية الفعلية لتحقيق ذلك تبدأ من داخلها وما تحتويه من طاقات بشرية، تجهيزات و تكنولوجيات معلوماتية إلى جانب ثقافة تنظيمية بيئية واعية .

1-1 المسؤولية البيئية و المفاهيم المرتبطة بها :

توجد العديد من المفاهيم التي تتقاطع في مفهومها و معناها مع مفهوم المسؤولية البيئة ، لذا

سنعرض فيمايلي مجموعة من المفاهيم المرتبطة بهذا المفهوم قصد الإحاطة به و توضيحه فيمايلي :

- **منظومة الإدارة البيئية** : هو ذلك الجزء من المنظومة الإدارية الكلية ، و الذي يتضمن الهيكل التنظيمي و الأنشطة التخطيطية و المسؤوليات و الخبرات و الأساليب و العمليات والموارد، للتطوير و التنفيذ لإنجاز و فحص و صيانة السياسة البيئية .
- **مراجعة منظومة الإدارة البيئية** : عملية تحقيق مرتبة و موثقة للحصول على الحيثيات وللتقييم الموضوعي للحكم عما إذا كانت الإدارة البيئية في المؤسسة تتطابق مع سمات المراجعة التي وضعتها المنشأة لمنظومة الإدارة البيئية و إبلاغ الإدارة بنتائج هذه العملية.
- **الغرض البيئي** : الغاية البيئية الشاملة التي تسفر عن السياسة البيئية، والتي تهيء المنشأة ذاتها لبلوغها ، والتي يتم قياسها إذا كان ذلك عمليا .
- **الأداء البيئي**: النتائج القابلة للقياس من منظومة الإدارة البيئية و المتعلقة بتحكم المنشأة للجوانب البيئية والتي تقوم على السياسة البيئية و الأغراض و الأهداف .
- **السياسة البيئية** : إفصاح المنشأة عن مقاصدها و مبادئها المتعلقة بأدائها البيئي الشامل ، و الذي يعطي إطارا للتحرك و لوضع أغراضها و أهدافها البيئية .
- **الهدف البيئي** : متطلبات الأداء التفصيلية ، و التي تنشئها الأغراض البيئية و التي تحتاج إلى إقرارها و تنفيذها لبلوغ تلك الأغراض ، إذ تكون قابلة للتطبيق في المؤسسة ، أو في أجزاء منها و تكون قابلة للقياس كلما أمكن ذلك .
- **المؤسسة الصناعية** : المؤسسة ، المصنع ،المشروع ، المعهد ،أو اتحاد ،سواء مدمجة أم غير مدمجة، عامة أم خاصة، والتي تكون لديها اختصاصاتها و إدارتها الذاتية و للكيانات أو المنشات التي تكون بها أكثر من وحدة إدارية يمكن تمييز كل منها على حده على أنها منشأة قائمة بذاتها .
- **الحد من التلوث** : استخدام عمليات ،خبرات ،مواد أو منتجات تمنع أو تحد أو تقلل أو تتحكم في التلوث،والتي قد تتضمن التدوير و التعامل و تعديل العمليات و أجهزة التحكم و الاستغلال الأمثل للموارد و الموارد البديلة ، إن المزايا الكامنة في الحد من التلوث تتضمن تخفيض التأثيرات البيئية المعاكسة و تحسين الكفاية و الإقلال من التكاليف [10].

2-1 الأسباب التي تدعو المنظمات إلى الاهتمام بقضايا البيئة الطبيعية :

يمكن اعتبار البيئة الطبيعية أحد المتغيرات الرئيسية للبيئة العامة المحيطة بالمنظمة على اعتبار أن الموارد الطبيعية هي المصدر الأساسي في مدخلات عمليات المنظمة و بالتالي فإنها سوف تتأثر بهذه الموارد سلبا أو إيجابا في مخرجاتها المحققة . و لذلك فإن منظمات الأعمال حريصة على أن تتوجه في أعمالها نحو التوافق مع سلامة البيئة لكي تضمن سلامة وجودة مدخلاتها من الموارد و خاصة بعد الاتساع الكبير في حجم التلوث الحاصل في البيئة .

و تتمثل أهم الأسباب التي تدعو منظمات الأعمال عامة و المنظمات ذات التوجه الأخضر خاصة إلى الاهتمام بالبيئة الطبيعية في مايلي:

أ - القصور في الموارد الطبيعية :

و يتمثل هذا القصور إما الموارد المتجددة كالهواء و الماء و التربة و حيوانات و نباتات الإقليم ..إلخ التي يشكل تناقصها تهديدا لوسائل البقاء مما يجعل البيئة غير صالحة لاستمرار الكائنات الحية عليها جراء المخاطر الصحية المختلفة التي تهددها. وكذلك تفاقم مخاطر نفاذ الموارد غير المتجددة كالمعادن و الطاقة حيث إن ما يستخرج و يستهلك منها يفوق قدرة الطبيعة على تجديدها في ظل الإهمال طويل الأمد لرأس المال الطبيعي . فعلى الرغم من ما يبدو أن للموارد الطبيعية قيمة تجارية يتحدد سعرها في السوق بما يفوق تكلفة استخراجها في الكثير من الدول النامية، إلا أن التكلفة الأهم تتمثل في نفاد هذه الموارد من حيث أنها لا تتجدد ولا تعود إلى حالتها إلا بعد فترات طويلة لا تقدر بمقياس بشري . و إلى جانب ذلك هناك تكلفة التلوث الآخذة بالتزايد جراء آثاره و الخسائر الناجمة عنه و تكاليف معالجته[11] .

ب - تفاقم مظاهر التلوث :

نتيجة تصاعد عمليات التصنيع تفاقمت مظاهر التلوث و التي أدت بدورها إلى تهديد الوسط الطبيعي و ظهور مشاكل بيئية معقدة كظاهرة الاحتباس الحراري ، ثقب طبقة الأوزون ، تقلص الأرض المزروعة، ندرة المياه العذبة في العالم ،إزالة الغابات المطرية و تهديد التنوع البيولوجي .

ت - التدخل الحكومي :

إن الحكومات تتباين في اهتماماتها و جهودها المبذولة من أجل حماية البيئة، فعلى سبيل المثال فإن الحكومة الألمانية تقوم بجهود كبيرة في المجال البيئي ، و هذا التوجه يعود لعدة أسباب أبرزها حركة حزب الخضر في ألمانيا ، و في الوقت نفسه هناك العديد من الدول التي لا توجه

الاهتمام الكافي لهذا الموضوع و قد يكون ذلك بسبب ضعف الإمكانيات المتاحة لها. ولكن على الرغم من ذلك فإن التشريعات الخاصة أصبحت مطلبا عالميا تجاوز حدود المحيط، وفي الوقت نفسه فإن هناك العديد من الدول باتت تفرض على الشركات الأجنبية الراغبة في الدخول إلى أسواقها تبني معايير بيئية قد تختلف من دولة إلى أخرى[12].

2 - الجهود الدولية الرامية إلى حماية البيئة الطبيعية:

تشهد حياة الإنسان على سطح الأرض تهديدا مباشرا لاستمرارها نتيجة ما تعانيه البيئة الطبيعية، الأمر الذي جعل من القضايا البيئية تحتل صدارة أولويات الدول، و الهيئات و المنظمات الدولية في صورة دراسات و مؤتمرات و اتفاقيات و تشريعات هدفها حماية موارد البيئة الطبيعية و حفاظا على حياة الإنسان على سطح الأرض .

أ - مؤتمر استوكهولم المعني بالبيئة البشرية سنة 1972:

اجتمع ممثلون من 113 دولة في ستوكهولم في حزيران/يونيه 1972 في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية. و يمثل المؤتمر المحاولة الأولى من جانب المجتمع الدولي لمعالجة العلاقات ما بين البيئة والتنمية على الصعيد العالمي. وقد نجح في وضع البيئة على جدول الأعمال العالمي، باعتماده أول خطة عمل عالمية بشأن البيئة[13]،.وكان من بين النتائج الرئيسية أيضا لمؤتمر البيئة البشرية 1972 ، أنها أقرت خطة عمل من أجل البيئة البشرية مكونة من 109 توصيات، يمكن تصنيفها إلى ثلاثة محاور:

1. برنامج التقييم البيئي الشامل أو المسمى بمراقبة الأرض و يشمل على التقييم و المراجعة و البحث و تبادل المعلومات، و يقوم برنامج الأمم المتحدة للبيئة بتقديم تقارير دورية تتعلق بمراقبة الأرض، و تبعا لذلك فإن برنامج رصد الأرض ركز على التحضير لإجراء تقييمات بيئية موضوعية منتظمة، و وضع معايير و إجراءات لإصدار إشعارات مبكرة بالأخطاء الناشئة التي تهدد البيئة و تحسين التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة لمراقبة و تقييم البيئة العالمية.
2. أنشطة إدارة البيئة و التي تتعلق بالمؤسسات البشرية و الموارد الطبيعية و تتضمن أغلب البنود المتعلقة بالتلوث، و منها إلقاء النفايات و المواد السامة و الخطيرة و استنباط معايير و قواعد للحد من الضوضاء و السيطرة على الملوثات وفي هذا الصدد فقد أعد المدير التنفيذي لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة تقريرا ضخما عن حالة البيئة

خلال الأعوام 1972-1992. تناول القضايا البيئية الرئيسية و أثر التطورات في مختلف قطاعات الاقتصاد على البيئة و ركز التقرير أنه على امتداد العقدين الأخيرين تزايد عدد الكوارث الطبيعية الرئيسية على ثلاثة أمثاله، وأسفرت التقنية الجديدة من الحوادث ذات الآثار البيئية الخطيرة . و ما زال كل من الأخطار البيئية و الطبيعية و التي هي من صنع الإنسان تتسم بآثار أشد ضررا في الدول النامية وذلك لمجموعة من الأسباب المتصلة بالفقر و الضغط السكاني.

3. إجراءات الإسناد و الدعم، و هي المتعلقة بإنشاء إدارة مركزية تناط بها مسؤولية الشؤون البيئية و هي ما أطلق عليها برنامج الأمم المتحدة للبيئة الذي تعرضنا فيما سبق عن القصد من إحداثه و أهم ما حققه[14].

ب- مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة و التنمية 1992 :

وفي حزيران/يونيه 1992، أي بعد 20 سنة بالضبط من مؤتمر ستوكهولم، اجتمع قادة العالم في ريو دي جانيرو في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، قمة الأرض. والذي شكل فيما بعد نقطة تحول مهمة في إعادة توجيه السياسات الوطنية والدولية صوب إدماج الأبعاد البيئية في الأهداف الاقتصادية والإنمائية. وأصبحت نتائج المؤتمر ولاسيما جدول أعمال القرن (21) ومبادئ ريو، فعالة التأثير في النهوض بتنمية وتدعيم البنيان المؤسسي للحماية البيئية والتنمية المستدامة على الصعيدين الوطني والدولي[15]، و تعود جذور هذا المؤتمر إلى تقرير برندتلاند (مستقبلنا المشترك) الذي قدمته هذه اللجنة على الجمعية العامة للأمم المتحدة في سنة 1989 والذي تم اعتماده من قبل الجمعية العامة في قرارها (44/2281) سنة 1989. حيث بينت اللجنة بان البيئة (التي تمثل المكان الذي نعيش فيه) و التنمية (التي نعمل من خلالها على تحسين نظم الحياة ورفع المستوى المعيشي لفرد) كلاهما مفهومان متلازمان يتعذر فصلهما و لا يمكن أن يتم الانسجام بينهما إلا بتطبيق مفهوم التنمية المستدامة(التي تعنى بتلبية احتياجات الحاضر دون الإخلال بقدرة الموارد البيئية على تلبية احتياجات المستقبل).

لقد أسفرت نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة و التنمية عن عدة مستجدات أبرزها إعلان ريو وجدول أعمال القرن 21 و كذلك عدد من الاتفاقيات وهي الاتفاقية الإطارية المتعلقة بتغير المناخ واتفاقية التنوع البيولوجي .

وفيما يلي سنتطرق إلى إعلان ريو و أعمال القرن الواحد و العشرين :

1 - إعلان ريو بشأن البيئة :

يتضمن إعلان ريو 27 مبدأ تهدف بصفة عامة إلى حث القوى الدولية على إقامة مشاركة عالمية جديدة و عادلة، من خلال إيجاد مستويات جديدة للتعاون بين الدول و القطاعات الرئيسية في المجتمع و مختلف الشعوب و تعمل على عقد اتفاقيات دولية تخدم مصالح كل دولة و تحمي النظام البيئي العالمي.و تتفق هذه المبادئ حول أولوية الإنسان باعتباره المحور الرئيسي للتنمية المستديمة، وتكفل له حقه في الحياة الصحية و المنتجة، و التي تتلاءم مع البيئة البشرية. حيث ينص المبدأ الأول على أن البشر يقعون في صميم الاهتمامات المتعلقة بالتنمية المستديمة، و يحق لهم أن يحيوا حياة صحية و منتجة في وئام الطبيعة، و هو المبدأ الذي ما فتئت المعاهدات والاتفاقيات و المؤتمرات تدمجه في صميم برامجها فيما بعد، و من الأمثلة على ذلك اتفاقية التصحر و برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان و التنمية لعام 1994 بالقاهرة و كذا إعلان اسطنبول لعام 1996 بشأن المستوطنات البشرية.و بصورة مجملة لا يشكل إعلان ريو قانونا أو صكا دوليا ملزما للأعضاء المتفقة عليه ولكنه يدعو إلى الالتزام الأخلاقي في إقرار هذه المبادئ الواردة فيه [16].

2 - جدول أعمال القرن الواحد و العشرين :

خلال مؤتمر ريو 1992، تم اعتماد جدول أعمال القرن الحادي و العشرين لفائدة الفئات الضعيفة كتعبير عن الفقر ومطالب السكان الأصليين و الطفل و المرأة و الشيوخ كشرط مسبق للتنمية المستدامة.حيث تمثل الاهتمام الأساسي لجدول أعمال القرن الحادي و العشرين بلتبية الحاجات الإنسانية الأساسية كالغذاء و الصحة و المأوى و التعليم [17].

و يتصدى جدول أعمال القرن 21 بحسب ما جاء في الديباجة، للمشاكل الملحة اليوم كما يهدف إلى إعداد العالم للتحديات التي ستواجهه في القرن القادم. و هو يعكس توافقا عالميا بين الآراء و التزاما سياسيا على أرفع مستوى بشأن التعاون في مجال التنمية و البيئة، من هنا فإن نجاح تنفيذه يعد المسؤولية الأولى و القصوى للحكومات ولا غنى عن الاستراتيجيات و الخطط والسياسات و العمليات الوطنية لتحقيق هذا الهدف ، و ينبغي للتعاون الدولي أن يدعم و يكمل هذه الجهود الوطنية. وفي هذا السياق فإن لمنظومة الأمم المتحدة دورا أساسيا تقوم به فضلا عن أن المنظمات الدولية الأخرى الإقليمية و دون الإقليمية مدعوة بدورها للمساهمة في هذه الجهود. كذلك ينبغي تشجيع أوسع مشاركة جماهيرية إضافة إلى مشاركة فعالة من جانب المنظمات غير الحكومية و الجماعات الأخرى [18].

برنامج الأمم المتحدة للبيئة :

لقد تم تأسيس برنامج الأمم المتحدة للبيئة(UNEP) خلال مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة البشرية بستوكهولم عام 1972 و هذا بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 2997 المؤرخ في 15 ديسمبر 1972، و بمقتضى هذا القرار يتكون مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة من 58 عضوا تنتخبهم الجمعية العامة للأمم المتحدة. هذا و يعتبر برنامج الأمم المتحدة أول هيئة تابعة للأمم المتحدة يكون مقرها في دول نامية وهي نيروبي بكينيا[19].

ولقد قامت الجمعية العامة للأمم المتحدة بإنشاء مجلس إدارة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة يتألف من 58 عضوا تنتخبهم الجمعية العامة لفترة ولاية مدتها ثلاث سنوات بنا على الأساس التالي: 16 مقعدا للبلدان الإفريقية، 13 مقعدا للدول الآسيوية، و ستة مقاعد لدول شرق أوروبا، و10 مقاعد لدول أمريكا اللاتينية و 13 مقعدا لأوروبا الغربية و دول أخرى.

إن الهدف من إنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة هو جعل هذه الهيئة منظمة ريادية في مجال البيئة العالمية من أجل تثمين و تنسيق النشاطات البيئية في إطار منظمة الأمم المتحدة، و لتحقيق هذا الهدف يقوم برنامج الأمم المتحدة بالوظائف و المسؤوليات التالية :

- النهوض بالتعاون الدولي في ميدان البيئة و التوصية بالسياسات التي تتبع لهذا الغرض، بحسب الاقتضاء.
- توفير إرشادات السياسات العامة من أجل توجيه و تنسيق البرامج البيئية داخل منظومة الأمم المتحدة.
- تلقي و استعراض التقارير الدورية للمدير التنفيذي بشأن تنفيذ البرامج البيئية داخل منظومة الأمم المتحدة
- تلقي و استعراض التقارير الدورية للمدير التنفيذي بشأن تنفيذ البرامج البيئية داخل منظومة الأمم المتحدة.
- إبقاء حالة البيئة العالمية قيد الاستعراض من أجل كفالة أن تحظى المشاكل البيئية البازغة ذات الأهمية الدولية الواسعة بالاهتمام الملائم و الوافي من الحكومات.
- النهوض بمساهمة المجتمعات العلمية الدولية الوثيقة الصلة و غيرها من المجتمعات

المهنية في اجتياز و تقييم و تبادل المعارف البيئية بحسب الاقتضاء، و في الجوانب التقنية من صياغة و تنفيذ البرامج البيئية داخل منظومة الأمم المتحدة.

- إبقاء تأثير السياسات و التدابير البيئية الوطنية و الدولية على البلدان النامية، علاوة على مشاكل التكاليف الإضافية التي قد تتكبدها البلدان النامية في تنفيذ البرامج البيئية و المشاريع الإنمائية ، قيد الاستعراض المستمر و كفالة توافق تلك البرامج و المشاريع مع الخطط و الأولويات الإنمائية لتلك البلدان[20].

3 - المسؤولية البيئية للمنظمات الصناعية

3-1 دوافع تبني المسؤولية البيئية في المؤسسات الصناعية :

يعتبر تبني المسؤولية البيئية في المؤسسة الاقتصادية ضروريا في عصرنا هذا على الرغم من عدم وجوبه قانونيا، حيث صار المنتج البيئي مطلوبا عالميا و من المتطلبات الأساسية في شروط الانضمام لمنظمة التجارة العالمية (OMC)، لهذا نجد أن المؤسسة الاقتصادية تدمج هذه المسؤولية في الظاهر طوعية لكن الأصل فيها طابع الإجبار .

أ - أسباب التبني الاختياري للمسؤولية البيئية في المؤسسة الاقتصادية :

- تقليل كمية النفايات و بالتالي تقل المخاطر الناتجة عن الانبعاثات والإصدارات الإشعاعية.
- حماية الأنظمة البيئية و الاستخدام الأفضل للموارد الطبيعية .
- الإسهام في معالجة مشكلة الاحتباس الحراري و حماية طبقة الأوزون .
- زيادة الوعي بالمشاكل البيئية بالمنطقة التي تتمركز في المؤسسة و فروعها .
- تحسين أداء المؤسسة في النواحي البيئية ودفع العاملين للتعرف على المتطلبات البيئية وتحسين قدراتهم على التفاعل و البيئة .
- تحسين صورة الشركات بيئيا و تحسين الصورة العامة للمؤسسة أمام مجتمعها و قواه الفاعلة في مجال حماية المستهلك و البيئة و تمكين المؤسسات بالتالي من كسب ودهم ودعمهم .
- تقليل التكلفة بإعادة التدوير و البرامج الأخرى المشابهة و الإدارة الأفضل للجوانب البيئية لعمليات المؤسسة .
- السيطرة الجيدة على سلوك العمال و طرق العمل ذات التأثير البيئي المحتمل .

ب - أسباب التبني الإجباري للمسؤولية البيئية في المؤسسة الاقتصادية :

- إن التبني الطوعي لا يعد السبب الوحيد بل أصبح مطلبا للعديد من الجهات الخارجية ذات المصلحة ، لذلك صار اهتمام المؤسسات بالاعتبارات البيئية يتم استجابة لمطالب جماعات الضغط ، كما هو موضح في مايلي :
- **المتطلبات الحكومية** : المتمثلة في التشريعات البيئية لجعل المؤسسة أكثر التزاما و رعاية للاعتبارات البيئية .
- **المستهلكون:** لقد أصبحت البيئة إحدى العوامل الرئيسة المؤثرة على دوافعهم الاستهلاكية، و إحدى الاعتبارات الأساسية في تحديد رغباتهم و جاذبيتهم و تفضيلاتهم لنمط معين من السلع دون غيرها .
- **المساهمون و المستثمرون** : تواجه المؤسسات ضغوطا متزايدة من جانب كل من المساهمين و المستثمرين من أجل تحسين الأداء البيئي للمؤسسات .
- **المتطلبات التعاقدية** : إن القلق الخاص بشؤون البيئة و زيادة الضغوط من القوانين والتشريعات المتلاحقة و كذلك من المجتمع بمختلف فئاته ، قد غيرت من أسلوب الأعمال و عقد الصفقات على مستوى العالم [21].

2-3السلوكيات البيئية للمؤسسات الصناعية .

يمكن التمييز بين ثلاثة أصناف من السلوكيات : السلوك البيئي الدفاعي، السلوك البيئي الممتثل و السلوك البيئي الواعي .

- **السلوك البيئي الدفاعي :**

يستند هذا النوع من السلوك إلى منطق مالي بحت يركز على النتائج الاقتصادية الفورية ، فالهدف الوحيد لمن ينتهج هذا السلوك هو الربح .المؤسسات التي تتبع هذا السلوك تنظر إلى الاستثمارات البيئية على أنها تكلفة غير مفيدة و يجب تجنبها لتعارضها مع مصلحتها الاقتصادية، كاعتبار أن المعطيات البيئية –إذا تم أخذها بعين الاعتبار – هي من اختصاص المجال التقني و هي مجرد معطيات إضافية (أي غير أساسية) في تحديد المهام .

هذا السلوك تتميز به تلك المؤسسات التي هي على استعداد لدفع غرامات إذا كانت الاستثمارات البيئية المطلوبة مكلفة . هذا الصنف من السلوك البيئي للمؤسسات بدأ في التلاشي تدريجيا لأن المخاطر المترتبة عن عدم الالتزام بالتنظيمات و التشريعات البيئية أصبحت كبيرة

ومن غير الممكن تجاهلها .

- **السلوك البيئي الممتثل (المساير) :**

تكتفي المؤسسات التي تتميز بهذا النوع من السلوك بالامتثال و الالتزام بالمعايير التي تفرضها التشريعات البيئية دون أن تذهب أبعد من ذلك حتى و إن كانت وسائلها التقنية تسمح لها بذلك . هذه المؤسسات ترى بأن الاستثمارات البيئية هي تكاليف لا مفر من تحملها لكن يجب العمل على التخفيض من مستواها ، بعبارة أخرى ، تنظر إلى الاهتمام بالبيئة كأمر ضروري لكن الاستثمار في ذلك يجب أن يخفض قدر الإمكان . لذا فهي تكتفي بالامتثال للحد الأدنى للمعايير البيئية القانونية .

في هذا الصنف من السلوك ، تدخل المعطيات البيئية إلى المستويات التنظيمية في المؤسسة لأنها تدمج ضمن متغيرات أغلب القرارات المتخذة . الهدف الرئيسي لمؤسسة ذات سلوك بيئي ممتثل هو تحقيق مستوى أفضل من الأرباح مع المحافظة على صورتها من التضرر في حالة عدم التزامها بالتشريعات البيئية . يؤدي الضغط بالوسائل القانونية بالمؤسسات من هذا الصنف إلى إدراك الحد الأدنى من واجبها تجاه البيئة ، لكن أغلب هذه المؤسسات لا ترى في ذلك أي ميزة إستراتيجية . يعد السلوك البيئي الممتثل الأكثر شيوعا بين المؤسسات .

- **السلوك البيئي الواعي :**

يطلق عليه أيضا السلوك الاستباقي ،المؤسسات التي تنتهج هذا السلوك تهدف إلى تحقيق أهداف بيئية تقع في مستوى أعلى من ذلك الذي تحدده المعايير القانونية و الدافع إلى ذلك ، من وجهة نظر هذه المؤسسات، هو أن القوانين المطبقة لا تعكس حقيقة القيم الاجتماعية السائدة الاستثمار البيئي ينظر إليه على أنه ذو مردودية على الأقل في المدى البعيد ، كما أن المعطيات البيئية تصبح عنصرا أساسيا في استراتيجية المؤسسة

المؤسسة التي تتميز بهذا السلوك تبحث عن الاستفادة بشكل أكبر من خلال استباقها للتغيير الذي قد يطرأ على التشريعات البيئية (التي تتطور دوما نحو مزيد من التشدد) وعلى خصائص السوق ، ومن قواعد علم الاستراتيجية هو أن الوضع التنافسي للمؤسسة التي تتنبأ بالتغيير وتتخذ إجراءات استباقية للتعامل معه أفضل من وضع تلك التي تتفاجأ بالتغيير و تبحث عن التأقلم معه. و هذا ما يتحقق فعلا للمؤسسات التي تتبنى سياسة بيئية استباقية

من خلال حصولها على مزايا تنافسية متنوعة : اقتصادية ، تكنولوجية ، اكتساب الشرعية والحفاظ على سلطتها في اتخاذ القرار (أي تتصرف من موقع الفعل لا من موقع رد الفعل).

عدد المؤسسات التي تتبنى سلوكا بيئيا واعيا قليلاً ، لكنها في تزايد مستمر ، و في الغالب هي مؤسسات تنتمي إلى مجمعات قوية ولديها قدرات مالية عالية [22].

4 - سبل المحافظة على البيئة و صيانتها :

- تقليل استنزاف الموارد الطبيعية عن طريق إيجاد وسائل تقنية حديثة ، و إعادة الاستفادة من الموارد و البحث عن موارد بديلة .
- معالجة التلوث الناتج عن أنشطة الإنسان المختلفة إلى درجة تمكن البيئة من التخلص من التلوث عن طريق التفنية الذاتية .
- رفع إنتاجية الأراضي الزراعية والأراضي الرعوية، و ذلك من خلال الحد من التوسع العمراني و إنشاء الطرق في الأراضي الزراعية .
- المحافظة على الحيوانات و النباتات البرية و خصوصا المهددة بالانقراض .
- تحميل مسببي التلوث مسؤولية معالجة التلوث الناتج عنهم .
- توعية المواطن بأهمية حماية البيئة و إقناعه بأن حماية البيئة ليست مسؤولية الدولة فحسب بل مسؤوليته هو كذلك .
- اعتماد أساليب التخطيط البيئي في جميع الأنشطة البشرية .
- تبادل المعلومات و الخبرات مع جميع الدول في مجال البيئة .
- استعمال مصادر بديلة للطاقة كالطاقة الشمسية ، و طاقة الرياح و غيرها و ذلك للحد من استنزاف الوقود الأحفوري و الحد من التلوث .
- استعمال المواد الكيميائية التي تحلل بسهولة في البيئة ولا تتراكم فيها .
- وقف الحروب بشتى أنواعها [23].

ثالثا- الإطار التطبيقي للدراسة :

يعرض هذا العنصر نتائج الربط بين الإطار المنهجي و الإطار النظري للدراسة ، حيث شكلت مؤسسة فرتيال المختصة في صناعة الأسمدة و المخصبات الزراعية مجالا مكانيا للتطبيق الميداني.

1 - عرض النتائج و مناقشتها :

الجدول الأول : واقع السياسة البيئية في مؤسسة فرتيال

		موافق		محايد		غير موافق	
	العبارة	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة
1	تعمل المؤسسة على استحداث وسائل إنتاجها بما يتوافق و متطلبات حماية البيئة	164	100	00	00	00	00
2	تتحمل المؤسسة مسؤولية الأضرار التي يمكن أن تلحق بالبيئة نتيجة أنشطتها الصناعية .	24	14.63	140	85.36	00	00
3	تهتم المؤسسة بالمساحات الخضراء داخلها وعلى حدودها من أجل إعطاء صورة جيدة عن سياستها البيئية .	24	14.63	140	85.36	00	00
4	تعتبر المؤسسة أن القوانين و التشريعات البيئية تقيد أعمالها.	09	100	00	00	00	00
5	تسعى المؤسسة إلى تبني المسؤولية البيئية من أجل كسب القبول الإجتماعي لنشاطاتها.	00	00	145	88.41	19	11.58
6	تعمل المؤسسة على مراقبة أدائها البيئي بشكل دوري .	164	100	00	00	00	00
7	تفتح المؤسسة المجال لعمالها لتقديم إقتراحات حول المشكلات البيئية التي تواجهها .	24	14.63	140	85.36	00	00
8	تعرف مؤسسة فرتيال العاملين بها حول طبيعة نشاطاتها وكيفية التصرف أوقات توقع الخطر.	164	100	00	00	00	00

توضح نتائج الجدول رقم (01) أن المبحوثين يتفقون حول استحداث مؤسسة فرتيال لوسائل إنتاجها بما يتفق و متطلبات حماية البيئة ،و كذلك مراقبة أدائها البيئي بشكل دوري ، و يتفقون أيضا على أن المؤسسة تعرف العاملين بها بطبيعة نشاطاتها و كيفية التصرف أوقات الخطر، فيما يعتبر (24) مبحوثاً بنسبة (14.63 %)أن مؤسسة فرتيال تتحمل مسؤولية الأضرار التي تلحق بالبيئة نتيجة أنشطتها الصناعية ،كما يتفقون على أن المؤسسة تهتم بالمساحات الخضراء داخلها و على حدودها من أجل إعطاء صورة جيدة عن سياستها البيئية كما أنها تفتح المجال لعمالها لتقديم الاقتراحات حول القضايا المتعلقة بالبيئة فيما تمثلت إجابات (140) مبحوث بنسبة (85.36 %) الحياد .

و يمكن تفسير هذه النتائج مع الربط مع نتائج المقابلة التي تم إجراؤها مع مدير مديرية الجودة و البيئة بمؤسسة فرتيال على أن المؤسسة تعمل في إطار التحسين المستمر لأدائها البيئي على استحداث وسائل إنتاجها بشكل مستمر بما يتماشى و متطلبات الأسواق العالمية، خاصة و أنها تصدر 80 % من إنتاجها خاصة مادة الأمونياك؛ الأمر الذي مكنها من أن تصبح مؤسسة رائدة في البحر

الأبيض المتوسط، و الشركة الثانية في العالم العربي بعد السعودية، لاسيما في إنتاج مادة الأمونياك حيث صدرت المؤسسة قيمة 431، 624 815 طن نحو الأسواق الخارجية خلال سنة 2014 ليضع ذلك الجزائر في المرتبة الخامسة عالميا ضمن قائمة الدولة المصدرة لمادة الأمونياك .كما عملت مؤسسة فرتيال منذ سنة 2005 التي تمثل سنة بداية الشراكة الجزائرية الإسبانية، على تطوير أساليب عملها عن طريق تبني مشروع Le systéme d'information de veille commerciale (SIVIC) الذي ساهم في تحسين وضعيتها التنافسية في الأسواق الخارجية مما انعكس ذلك على سياستها البيئية من خلال زيادة الاهتمام بالاعتبارات البيئية عن طريق سعيها نحو التقليل من آثار صناعتها على البيئة وكذلك تحمل مسؤولية الأفراد العاملين بها من خلال تعريفهم بطبيعة نشاطاتها و كيفية التصرف أوقات الخطر كما تفتح لهم المجال لتقديم اقتراحاتهم حول معالجة المشكلات البيئية.ويمثل اهتمام المؤسسة بالمساحات الخضراء داخلها و على حدودها واجهة المؤسسة لذلك تسعى المؤسسة من خلالها إلى إعطاء صورة حسنة عن سياستها البيئية .كما تتحمل المؤسسة مسؤولية الأضرار التي يمكن أن تلحق بالبيئة نتيجة ممارسة نشاطاتها الصناعية من خلال متابعة و مراقبة منتجاتها منذ عملية التصنيع إلى غاية وصولها إلى الزبائن عن طريق التطوير و التحسين المستمر لطرق التغليف والحفظ و نقل المنتجات خاصة بعد تلقيها شكاوى من قبل الزبائن حول ضياع نسبة من الأسمدة أثناء عملية نقلها إلى المزارعين نتيجة سوء عملية التغليف و وسائل نقل المنتجات، وذلك بالاستناد إلى تطبيق نظام إدارة الجودة (ISO 9001) لسنة 2008، حيث وضعت المؤسسة آليات للتحسين المستمر لأساليب عملها من أجل مطابقة منتجاتها للمتطلبات القانونية و التنظيمية والبيئية.

كما يمكن تفسير نتائج إجابات المبحوثين حول سعي المؤسسة إلى تبني المسؤولية البيئية من أجل كسب القبول الاجتماعي لنشاطاتها على أن هذا الهدف لا يعد الهدف الوحيد الذي يدفع المؤسسة إلى تبني المسؤولية البيئية و إنما هناك العديد من الأهداف منها خلق صورة حسنة لدى زبائنها ، الحصول على ميزة تنافسية في الأسواق المحلية و الدولية ، الالتحاق بالمنظمات العالمية و مواكبة المقاييس العالمية من حيث الجودة في الإنتاج .. و قد تعرضنا خلال المحور الثاني من الدراسة إلى دوافع تبني المؤسسات الصناعية للمسؤولية البيئية والتي تصنف بين أسباب اختيارية تقدم مكاسب للمؤسسة و بين أسباب إجبارية على المؤسسات التقيد بها من أجل ضمان استمرارها،أما بالنسبة للمؤسسة محل الدراسة فهي تعتبر أن تبني المسؤولية البيئية أمراً اختيارياً بالدرجة الأولى لأنه يحقق لها العديد من المكاسب على المستوى المحلي و الخارجي،

لذلك فهي تقوم بالعديد من النشاطات منها: دعم جميع الجمعيات الخيرية ، رعاية العديد من البرامج البيئية على مستوى الإذاعة المحلية على مستوى مدينة عنابة و غيرها. أما بخصوص تقييد القوانين و التشريعات البيئية لأعمال المؤسسة ، فإن أغلب المبحوثين يتفقون على ذلك كون القوانين و التشريعات البيئية الوطنية أو الدولية أصبحت عاملاً لابد للمنظمات المعاصرة من التعامل معه و التقيد به من أجل ضمان استمرارها،

الجدول الثاني: الآليات و الأدوات التي تستخدمها المؤسسة في تبني مفهوم المسؤولية البيئية.

		موافق		محايد		غير موافق	
	العبارة	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة
1	يعتبر تبني نظام الإدارة البيئية وسيلة لتبني مؤسسة فرتيال للمسؤولية البيئية	164	100	00	00	00	00
2	يتوفر بمؤسسة فرتيال قسم مسؤول عن معالجة المشكلات البيئية التي تواجهها	164	100	00	00	00	00
3	توفر المؤسسة الإمكانيات المادية اللازمة لتجسيد ثقافة المسؤولية البيئية	164	100	00	00	00	00
4	يتوفر بالمؤسسة نظام اتصال فعال بين مختلف أقسام المؤسسة و فروعها	00	00	164	00	00	00
5	تضع المؤسسة دورات تكوينية لرفع مستوى الوعي البيئي لدى العامل	164	100	00	00	00	00
6	تشارك المؤسسة في المعارض و المحافل التي تعنى بالبيئة	164	100	00	00	00	00
7	يوجد بمؤسسة فرتيال نظام لقياس و مراقبة الآثار البيئية المترتبة عن أنشطتها الصناعية .	164	100	00	00	00	00
8	يتوفر بالمؤسسة موارد بشرية متخصصة في كشف مختلف مظاهر التلوث .	164	00	00	00	00	00

تبين نتائج الجدول رقم (02) المتعلق بوسائل تبني المسؤولية البيئية أن المبحوثين يتفقون حول اعتبار نظام الإدارة البيئية وسيلة لتبني المؤسسة للمسؤولية البيئية ، كما يتفقون حول توفر قسم مسؤول عن معالجة المشكلات البيئية التي تواجه المؤسسة و توفر المؤسسة الإمكانيات المادية اللازمة لتجسيد ثقافة المسؤولية البيئية إلى جانب ذلك تضع دورات تكوينية و تنشط ندوات ومعارض من أجل رفع مستوى الوعي البيئي لعمالها . و يتفق المبحوثون على أن مؤسسة فرتيال تقدم حوافز مادية و معنوية مقابل نشاطات حماية البيئة داخلها، كما تتوفر على نظام لقياس ومراقبة الآثار البيئية المترتبة عن النشاط الصناعي للمؤسسة .فيما يعبر المبحوثون عن إجاباتهم

بالحياد فيما يتعلق بقيام المؤسسة بدراسات و أبحاث للوضع البيئي على مستوى البيئة التي تتموقع عليها.

و يمكن تفسير هذه النتائج على أن نظام الإدارة البيئية على مستوى مؤسسة فرتيال لا يعد وسيلة فقط لتبني المسؤولية البيئية و إنما يؤدي التطبيق العملي الفعلي لهذا النظام انعكاساً لتبني المؤسسة لمسؤوليتها البيئية ، فهو جزء من نظام الإدارة الكلي يتضمن الهيكل التنظيمي و نشاطات التخطيط و المسؤوليات و الإجراءات، والعمليات ،والموارد للتطوير والتنفيذ و التحقيق والمراجعة والمحافظة على السياسة البيئية حيث يطبق هذا النظام في مؤسسة فرتيال وفقا لمتطلبات ISO 14001-V2004 ****و يشمل جميع المراحل العملية التي من شأنها تحسين الأداء البيئي للمؤسسة، فتطبيق مؤسسة فرتيال لنظام الإدارة البيئية سمح لها بتحقيق عدة مكاسب تجارية واقتصادية و بيئية ، فعلى المستوى التجاري يزيد تطبيق ذات النظام من تنافسية المؤسسة خاصة في الأسواق التي تفرض قيودا بيئية مشددة ، أما على المستوى الاقتصادي فيساهم في تحقيق وفرات في تكاليف الطاقة و المياه و المادة الأولية و تنخفض أيضا تكاليف معالجة المخلفات والنفايات . بالإضافة إلى حماية البيئة من آثار صناعتها كمكسب بيئي .

وعليه يتوفر بمؤسسة فرتيال قسم مسؤول عن معالجة المشكلات البيئية ينتمي إلى مديرية الجودة و البيئة يسهر على حفظ و حماية البيئة من مختلف مظاهر التلوث ، كما توفر المؤسسة الإمكانيات المادية اللازمة لتجسيد ثقافة المسؤولية البيئية حيث توفر عبر كل أقسامها و فروعها مخارج للنجدة، وأجهزة أمان، وأقنعة تنفس، وبدلات خاصة. و توفر للعاملين بها فرصاً للتدريب والتكوين في المجال البيئي على مستوى معاهد و مدارس خارج المؤسسة إلى جانب تنظيم دورات تكوينية داخل المؤسسة و المشاركة في المعارض و المحافل البيئية من أجل تنمية الوعي البيئي لعمالها. إلى جانب ذلك فقد عملت مؤسسة فرتيال على تطوير نظامها المعلوماتي بما يضمن تسيير جميع نشاطاتها و مواردها و يوفر متابعة واقعية لمختلف وظائفها عن طريق اعتمادها على نظام ERP الذي يسمى بـ«Gesindus» الذي صمم و قدم من طرف فرع الإعلام الآلي EIT للمجمع الإسباني VILLAR-MIR، حيث عوض عدة تطبيقات إعلامية بنظام وحيد يدمج جميع وظائف المؤسسة ، مع علاقة مبنية على تبادل المعلومات و التنمية و التطور الجماعي التعاوني L'ERP. رافق ذلك تطوير المؤسسة لنظامها الاتصالي من خلال دمج تكنولوجيا الإعلام والاتصال و شبكة الإنترنت بمختلف مكاتبها ، إلى جانب توفير شبكة متطورة من وسائل الاتصال

وربط مختلف مكاتبها و فروعها عبر شبكة داخلية (INTRANET) مما جعل المؤسسة تعمل كوحدة متكاملة نحو تحقيق أهدافها . كما يتوفر بالمؤسسة مخبران للبحث يعملان على مدار الساعة ،مخبر الجودة مختص في متابعة جودة المنتجات يعمل به فريق بحث مكون من 25 عاملاً أما المخبر الزراعي فهو يعمل على تقديم مختلف التحاليل المتعلقة بالتربة و النبات و المياه بقدرة تحليلية سنوية تقدر بـ10.000 عينة سنويا، و تقدر الميزانية المخصصة له بـ1.2 مليون دولار مع العلم أن المؤسسة تقدم خدمات للفلاحين تتعلق بتقديم التحاليل اللازمة التي تحتاجها التربة بالمجان .

الجدول الثالث: الوعي البيئي لدى العاملين في مؤسسة فرتيال

		موافق		محايد		غير موافق	
	العبارة	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة
1	يتوفر لدى العاملون بالمؤسسة سلوك بيئي واعي	164	100	00	00	00	00
2	يشارك العاملون في نشاطات حماية البيئة التي تنظمها المؤسسة	164	100	00	00	00	00
3	يقدم العمال اقتراحات لمعالجة المشكلات البيئية التي تواجههم في العمل	164	100	00	00	00	00
4	تتلقى المؤسسة معلومات من قبل العاملين بها حول أي مظاهر انتشار للتلوث داخل المؤسسة	164	100	00	00	00	00
5	استطاع عاملون بالمؤسسة مواجهة مشكلات بيئية تعرضت لها المؤسسة من قبل	164	100	00	00	00	00
6	يواجه العاملون بالمؤسسة المشكلات البيئية التي تواجههم في العمل دون الرجوع إلى الإدارة العليا	108	65.85	00	00	56	34.14
7	لدى العاملين وعي بخطورة النشاط الصناعي الذي تقوم به المؤسسة	164	00	00	00	00	00
8	يلتزم العاملون بالمؤسسة بحضور الدورات التكوينية المتعلقة بالتدريب على مواجهة المخطار البيئية المحتملة.	164	00	00	00	00	00

توضح نتائج الجدول رقم(03) أن المبحوثين يتفقون على أن العاملين بالمؤسسة يتوفر لديهم سلوك بيئي واع، كما يشاركون في النشاطات البيئية التي تنظمها المؤسسة ،و يقدمون اقتراحات لمعالجة المشكلات البيئية التي تواجههم في العمل، كما يتفق المبحوثون على أن المؤسسة تتلقى معلومات من قبل العاملين بها حول أي انتشار لمظاهر التلوث داخلها، كما يجمع المبحوثون على أن العاملين استطاعوا مواجهة المشكلات البيئية التي تعرضت لها المؤسسة من قبل و أن لديهم وعياً بخطورة النشاط الصناعي الذي تقوم به المؤسسة، كما أنهم يلتزمون بحضور الدورات التكوينية

المتعلقة بالتدريب على مواجهة المخاطر البيئية المحتملة. بينما يعتبر(108) مبحوث بنسبة (65.85 %) أن العاملين بالمؤسسة يمكنهم حل المشكلات البيئية التي تواجههم دون الرجوع إلى الإدارة العليا فيما لا يوافق(56) مبحوثاً بنسبة (34.14 %) على ذلك .

و يمكن تفسير هذه النتائج على أن مؤسسة فرتيال لم تكتف منذ دخول الشريك الإسباني بتطوير هياكلها و ووسائلها فقط، بل قامت أيضا بإعادة تنظيم و تقويم مواردها البشرية خصوصا بعد تطبيقها للمواصفات العالمية : نظام إدارة الجودة (ISO 9001)، نظام الإدارة البيئية(ISO 14001-V2004)، المواصفة المتعلقة بالصحة و السلامة المهنية (OHSAS 18001). و أدركت المؤسسة أنها لن تستطيع تطبيق هذه المواصفات على أرض الواقع و تحقيق الاستمرارية و التحسين المستمر دون ترقية و تنمية مواردها البشرية عن طريق التدريب و التكوين الدوري و الإجباري إلى جانب وضع نظام داخلي صارم حول الالتزام بشروط الأمن و السلامة داخل المؤسسة و فرض عقوبات على كل عامل لا يلتزم بشروط: النظافة ، والأمن ، والتصرف أثناء وقوع حوادث ..،

كما يمكن تبرير النتائج المتباينة حول اعتبار أن العاملين يمكنهم حل المشكلات البيئية دون الرجوع إلى الإدارة العليا على أن هذه الإجابات مثلت الإطارات الذين يعملون بالمصنع، كون هذه الشريحة تعمل في قلب المؤسسة و تواجه وجها لوجه أي مشكل قد يهدد أمن و سلامة المؤسسة، لذلك فهم يواجهون المشكلات البيئية الطارئة بمفردهم و يقترحون الحلول المناسبة دون الرجوع إلى الإدارة العليا ، بينما الإطارات التسييرية و الوسطى يستطيعون الرجوع إلى الإدارة العليا وأخذ القرارات النهائية من قبلها .

2 - نتائج الدراسة :

بناء على ما تم عرضه تم التوصل إلى استخلاص جملة من النتائج التي تمثل محاولة للإجابة على إشكالية هذه الدراسة و أسئلتها، و التي نلخصها في مايلي :

*** السؤال الفرعي الأول : فيم تتمثل مبادئ السياسة البيئية لمؤسسة فرتيال؟**

عبرت مؤسسة فرتيال عن مقاصدها و مبادئها المتعلقة بأدائها البيئي الشامل من خلال تبنيها لنظام الإدارة البيئية (ISO 14001-V2004)، و الذي يعطي إطارا لالتزاماتها البيئة المتمثلة في التحسين المستمر لأدائها البيئي ، والسعي المستمر نحو التقليل من الآثار السلبية لصناعتها على البيئة ، والامتثال للقوانين و التشريعات الوطنية و الدولية .

*** السؤال الفرعي الثاني : ما هي وسائل تجسيد المسؤولية البيئية في المؤسسة ؟**

تعتمد مؤسسة فرتيال على جملة من الأنظمة و البرامج و الوسائل لتجسيد المسؤولية البيئية على أرض الواقع منها: تبني نظام الإدارة البيئية ، وتطوير نظامها المعلوماتي(ERP)، وتطوير نظامها الاتصالي (عن طريق التزود بتكنولوجيا الإعلام و الاتصال ، وشبكة الإنترنت، والشبكة الداخلية (INTRANET))، وتوفير برامج تدريب و تكوين في المجال البيئي داخل المؤسسة وخارجها،وتوفير مخبرين للتحليل و البحث (مخبر الجودة ، المخبر الزراعي).

*** السؤال الفرعي الثالث: ما مستوى الوعي البيئي لدى العاملين بالمؤسسة ؟**

يتوفر لدى العاملين بالمؤسسة وعي بيئي ينعكس بشكل واضح على المظهر الداخلي للمؤسسة وما تتمتع به من انضباط و صرامة من حيث الأمن و السلامة و حماية البيئة ، إلى جانب مشاركة العاملين بمختلف النشاطات البيئية سواء داخل المؤسسة أو في المعارض التي تنظمها خارجها، ويشاركون أيضا في إعداد المجلة الدورية التي تصدرها المؤسسة والتي تتوفر على مساحة خاصة بالبيئة. مع العلم أن أي زائر للمؤسسة سواء كان باحثاً ، زبوناً ، تفرض عليه المؤسسة المرور عبر قسم للمراقبة و الإعلام يتلقى خلاله الزائر لمدة زمنية معينة تعريفاً بالمؤسسة ، وأهم نشاطاتها وكيفية التصرف داخلها من حيث الأمن و السلامة ، و حماية البيئة .

خاتمة :

أصبحت المسؤولية البيئية من أكبر التحديات التي تواجه المنظمات الصناعية في الوقت الحاضر،خاصة مع تزايد الوعي البيئي العالمي بحماية البيئة و التوجه من المسؤولية الاقتصادية للمؤسسات إلى المسؤولية البيئية بما تحمله من التزامات و أخلاقيات بيئية هدفها حماية البيئة الطبيعية، الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية ،تدني المخاطر البيئية و تقديم المنتجات والخدمات الآمنة للمستهلك بهدف تحقيق الأهداف الربحية من جهة و التوازن البيئي من جهة ثانية .

حاولنا خلال هذه الدراسة الميدانية بحث واقع تبني مؤسسة فرتيال المختصة في صناعة الأسمدة و المخصبات الزراعية للمسؤولية البيئية ، حيث تم الاستعانة بمقياس ليكرت الثلاثي وإجراء جملة من المقابلات لبحث عينة ممثلة لشريحة الإطارات في المؤسسة مكونة من (164) مبحوثاً، في محاولة للإجابة على سؤال رئيسي مفاده؛ ما هو واقع تبني مؤسسة فرتيال للمسؤولية البيئية، وقد تم حصر مفهوم المسؤولية البيئية في ثلاثة متغيرات رئيسية، تمثلت في

السياسة البيئية ووسائل تجسيد المسؤولية البيئية، والوعي البيئي. ليتم التوصل إلى جملة من النتائج كان من أهمها: إن السياسة البيئية على مستوى مؤسسة فرتيال تتلخص في التحسين المستمر لأدائها البيئي ، السعي المستمر نحو التقليل من الآثار السلبية لصناعتها على البيئة، الامتثال للقوانين والتشريعات الوطنية و الدولية. وقد اعتمدت في تحقيق ذلك على جملة من الأدوات و البرامج والأنظمة منها تبني نظام الإدارة البيئية ، وتطوير نظامها المعلوماتي(ERP) ، تطوير نظامها الاتصالي (عن طريق التزود بتكنولوجيا الإعلام والاتصال، شبكة الإنترنت، الشبكة الداخلية (INTRANET)) ،توفير برامج تدريب و تكوين في المجال البيئي داخل المؤسسة و خارجها،توفير مخبرين للتحليل و البحث (مخبر الجودة ، المخبر الزراعي). كما يتوفر لدى العاملين بالمؤسسة وعي بيئي ينعكس بشكل واضح على المظهر الداخلي للمؤسسة وما تتمتع به من انضباط وصرامة من حيث الأمن والسلامة و حماية البيئة ، إلى جانب مشاركة العاملين بمختلف النشاطات البيئية سواء داخل المؤسسة أو في المعارض التي تنظمها خارجها ، و يشاركون أيضا في إعداد المجلة الدورية التي تصدرها المؤسسة والتي تتوفر على مساحة خاصة بالبيئة.

توصيات الدراسة :

في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة ، يمكن تقديم مجموعة من التوصيات التي من شأنها أن تساعد المؤسسات الصناعية في الجزائر على تبني المسؤولية البيئية بشكل فعال على أرض الواقع فيمايلي:

- العمل على جعل ثقافة المسؤولية البيئية سلوكاً و ثقافة تنظيمية في المؤسسة من خلال التربية و التوعية البيئية المستمرة للأفراد داخلها.
- الاعتماد على أسلوب التحفيز المعنوي و المادي لأفراد المؤسسة تشجيعا لهم على السلوكات البيئية الايجابية .
- تنظيم ملتقيات و ندوات علمية تعريفية بالحاجة الملحة إلى احترام المؤسسات الصناعية الجزائرية للبعد البيئي ضمن نشاطاتها الصناعية ، و نقل تجارب المؤسسات التي حققت نجاحا في هذا المجال.
- الانفتاح على أسواق جديدة تعنى بالبيئة تسمى بالأسواق الخضراء و الاستفادة من امتيازاتها.

الإحالات و الهوامش:

* **نادي روما:** في صيف 1970 بدأ فريق دولي من الباحثين في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا دراسة الآثار المترتبة على استمرار النمو في جميع أنحاء العالم ، و توصلوا إلى وضع خمسة عوامل أساسية تحد من النمو على كوكب الأرض والآثار الناجمة عنها ، تمثلت في:الزيادة السكانية، والإنتاج الزراعي،واستنزاف المواد غير المتجددة، والإنتاج الصناعي، والتلوث.للمزيد أنظر:

Meadows D ,Meadows D, Randers J, Behrens W,(1972),The limits to growth ,universe books, .New York

** **تقرير «مستقبلنا المشترك»:** صدر هذا التقرير العالمي عام 1987 عن اللجنة العالمية للبيئة و التنمية، والتي عرفت أيضا باسم لجنة برنتلاند نسبة إلى رئيسة وزراء النرويج Gro Harlem Brundftlan التي كانت تترأس اللجنة، وقد أكد التقرير بأن التنمية المستدامة هي تلك التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون التعرض لقدرة الأجيال القادمة على تلبية الحاجات الخاصة بها .للمزيد أنظر :

DrexhageJ,Deborah M,(2010),Sustainable Development :From Brundtland to Rio 2012 ,International Institute for sustainable development(IISD),New York

*** **مؤتمر استوكهولم:** انعقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية عام 1972 بحضور أكثر من 115 دولة ،تناول شؤون الأرض و المعضلات الدولية التي تواجهها ،تضمن إعلانه الختامي 19 مبدأ تمثل منهاجا بيئيا في العصر الحالي. للمزيد أنظر ، الموقع الرسمي للأمم المتحدة المتاح على الرابط التالي :

http://www.un.org/ar/globalissues/environment/index.shtml

**** **المواصفة(ISO 14000):** عبارة عن مجموعة متطلبات تهتم بتكوين نظام إدارة بيئية يمكن تطبيقه في جميع أنواع و أحجام المنظمات و يتكيف مع مختلف الظروف المتنوعة سواء أكانت ثقافية أم اجتماعية أم جغرافية، وتهدف أساسا إلى تدعيم حماية البيئة و منع التلوث أو توازنه مع الحاجات الاقتصادية و الاجتماعية إضافة إلى تسهيل عملية التطبيق من خلال جمع متطلبات المواصفة و تحديدها و بشكل متزامن و مراجعتها في أي وقت. للمزيد أنظر :

نجم العزاوي،عبدالله حكمت النقار،إدارة البيئة نظم و متطلبات و تطبيقات ISO14000، دار المسيرة للنشر و التوزيع،عمان.

1. Ministère de l'agriculture,(1991) , agence nationale pour la conservation de la nature , la conservation de la nature :bilan et perspective .octobre ,p.01- 34

2. وزارة تهيئة الإقليم و البيئة،(2008)،المخطط الوطني للأعمال من أجل البيئة و التنمية المستدامة ،ص26-46.
3. وليد شتوح،(2014)،مكانة نظام الإدارة البيئية الايزو 14000 في تسيير المؤسسات الجزائرية، مجلة الواحات للبجوث و الدراسات، العدد2،ص19.
4. ابتسام الملكاوي،(2008)، جريمة تلويث البيئة ،دار الثقافة،عمان،ص16.
5. محمد عبد البديع،(2006)، الاقتصاد البيئي و التنمية، دار الأمين للطباعة،القاهرة،ص09 .
6. أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية،مكتبة لبنان،ص73.
7. المرجع السابق نفسه ، ص357،
8. André Akoun,Pierre Ansart ,Le Robert :Dictionnaire de sociologie, collection dictionnaires . Le Robert SEUIL ,p 376
9. أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية،مرجع سابق،ص74.
10. سفيان ساسي،(2013)،المسؤولية البيئية في المؤسسة الصناعية (حالة الجزائر)، مجلة جيل حقوق الإنسان ، العدد الثاني،ص 14.
11. نجم عبود نجم،(2012)،المسؤولية البيئية في منظمات الأعمال الحديثة،الوراق للنشر و التوزيع،الطبعة الأولى، عمان ،ص 343.
12. ثامر البكري،أحمد نزار النوري،(2012)،التسويق الأخضر،دار اليازوري،ص232.
13. برنامج الأمم المتحدة للبيئة،اجتماع الفريق الحكومي الدولي مفتوح العضوية للوزراء أو ممثليهم المعني بحسن الإدارة البيئية الدولية،(18 أفريل 2001)، ص15.
14. إلياس سي ناصر،(2012-2013)، دور منظمة الأمم المتحدة في الحفاظ على النظام البيئي العالمي،مذكرة ماجيستير في العلوم السياسية،جامعة الحاج لخضر باتنة،الجزائر،ص77.
15. Joyce Quarrie ,(1992) ,The united nations conference of environment ;rio de janiro ,London :The .regency press corporation,p11
16. إلياس سي ناصر،مرجع سابق ،ص 104-105.

17. شكران الحسين،(2013)، من مؤتمر استوكهولم 1972 إلى ريو20+ لعام 2012:مدخل إلى تقييم السياسات البيئية العربية ،مجلة بحوث اقتصادية عربية،مركز دراسات الوحدة العربية،العدد36-64،ص152.
18. برنامج الأمم المتحدة للبيئة، (18 أفريل 2001) ،مرجع سابق،ص18.
19. برنامج الأمم المتحدة للبيئة،اجتماع الفريق الحكومي الدولي مفتوح العضوية للوزراء أو ممثليهم المعني بحسن الإدارة البيئية الدولية،(9-10 سبتمبر 2001) ،ص15.
20. مجلس برنامج الأمم المتحدة للبيئة، الدورة الثانية و العشرون لمجلس الإدارة، المنتدى البيئي الوزاري العالمي،(3-7 فيفري 2003) ،ص5.
21. سفيان ساسي،مرجع سابق،ص16-17 .
22. محمد عادل عياض،(2009-2010)، دراسة نظرية لمحددات سلوك حماية البيئة في المؤسسة ، مجلة الباحث ،العدد السابع، ص 20-22 .
23. سامح الغرايبية،يحي الفرحان،(1999)، المدخل إلى العلوم البيئية ،دار الشروق، عمان،ص 28-29.

The Reality of Adopting the Environmental Responsibility in Industrial Company

-Case study Fertial Company for Petro-chemical Fertilizer Industry in Algeria

Dr.ASMA CHEURFA •

Abstract

This study aimed to reveal the reality of the environmental responsibility's adoption in the industrial organizations from the sample of responsible frames in Fertial institution

composed of (164) Researched Through three basic variables the concept of the environmental responsibility was limited in :the environmental policy, environmental responsibility means of embodiment and environmental awareness.

This study came to results, most importantly that the environmental policy in the institution is summed up in the continual improvement of its environmental performance, Minimizing the impact of its industry on the environment and comply to laws , national and international legislation. And to achieve this it relied on a number of means, including the adoption of environmental management system ,develop its informational (ERP), Develop its communicational system, Providing specialized training and configuration programs .Also the environmental awareness among its employees is reflected clearly in the internal operation of the institution, as well as their participation in various environmental activities.

• Bdji Mokhtar-Annaba University - Faculty Of Arts , Humanities And Social Sciences - Departement Of Information Science And Communication

جدوى تطبيق سياسات التعليم ومعايير الاعتماد الأكاديمي الأمريكية لتعليم الخدمة الاجتماعية في المملكة العربية السعودية

«دراسة مطبقة على الأكاديميين في تخصص الخدمة الاجتماعية في مدينة (الرياض)»

د. لانا بنت حسن بن سعيد ●

ملخص البحث:

شهدت العقود الأخيرة من الحياة الأكاديمية تسارعًا كبيرًا نحو تجويد العملية التعليمية، وتحسين مخرجاتها، وكان الحصول على الاعتماد الأكاديمي أحد الاتجاهات المهمة التي قادت إلى تحقيق هدف الجودة التعليمية. وكان لتعليم الخدمة الاجتماعية في الولايات المتحدة الأمريكية السبق في تطبيق معايير اعتماد أكاديمي لضمان جودة التعليم. ونظرًا لكون تعليم الخدمة الاجتماعية في الجامعات السعودية مفتقدا لوجود معايير وسياسات تعليمية واضحة، فإن هدف هذه الدراسة التعرف على جدوى الاستفادة من معايير الاعتماد الأكاديمي الأمريكية، من خلال التعرف على وجهة نظر الأكاديميين العاملين في المجال التعليمي للخدمة الاجتماعية في الجامعات السعودية. وبناءً على مخرجات هذه الدراسة ونتائج تحليل البيانات، اتضح أن هناك اعترافًا واضحًا بجدوى الاستفادة من معايير وسياسات تعليم الخدمة الاجتماعية الأمريكية، حيث نلاحظ اتفاقًا واسعًا حول مبررات تطبيق سياسات ومعايير تعليم الخدمة الاجتماعية الأمريكية

● أستاذ مشارك بقسم الدراسات الاجتماعية – كلية الآداب، جامعة الملك سعود، الرياض

على برامج تعليم الخدمة الاجتماعية الحالية في جامعات مدينة الرياض، وكذلك نلاحظ الاتفاق حول العائد المتوقع لهذا التطبيق، وحول التحديات التي يمكن أن تواجه عملية التطبيق.

المصطلحات الأساسية: تعليم الخدمة الاجتماعية ـ الاعتماد الأكاديمي ـ معايير ـ سياسات التعليم.

المقدمة:

إن مهنة الخدمة الاجتماعية بما تحويه من معارف وممارسات مهنية، وبما تتركه من أثر مهم في حياة الأفراد والمؤسسات التي تعمل فيها، تستلزم العمل وفق معايير عالمية تضمن الجودة في الأداء، وتعتمد بشكل كبير في ممارستها على نوعية مخرجاتها العلمية وكفاءتها، تلك المخرجات التي تتشكل نتيجة للعملية التعليمية التي كونت مهاراتها، ومعارفها، ومنطلقاتها الفكرية والنظرية، وبناء على ذلك تظهر أهمية بناء نظام تعليمي معتمد على أسس ومعايير دولية، وسياسات تعليمية واضحة، تضمن كفاءة مخرجات التعليم وفعاليته.

استمدت حركة الاعتماد الأكاديمي قيمتها من الدعوات الملحة عالميًّا ومحليًّا على ضرورة ضبط الأداء، واستهداف الجودة والتميز في نواتج العملية التعليمية، حتى باتت قضية الاعتماد الأكاديمي من أهم القضايا الملحة في أوساط التعليم العالي، نظرًا لكونها أساسًا لازمًا لتحقيق أي نهضة مرجوة في العملية التعليمية. وواقع الحال في ممارسة الخدمة الاجتماعية في المجتمع السعودي توضح ضعف الأداء الناتج عن غياب المعايير الواضحة والمعتمدة محليًّا ودوليًّا لتعليم الخدمة الاجتماعية. وعليه فإن قضية وضع معايير للاعتماد الأكاديمي لتعليم الخدمة الاجتماعية يعد أساسًا مهمًّا لبناء مخرجات تعليم مؤهلة، تتناسب مع قيمة المهنة وأهميتها، وتضمن ممارسة مهنية عالية الجودة. ويمكن أن يتم ذلك من خلال التواصل مع مؤسسات الاعتماد الأكاديمي العالمية، ذات الخبرات الكبيرة في هذا المجال، التي تمنح شهادات الاعتماد تلك، وهنا تظهر قضية مدى جدوى تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي، وسياسات تعليم الخدمة الاجتماعية الأمريكية على سياسات تعليم الخدمة الاجتماعية في المملكة العربية السعودية، بهدف الحصول على الاعتماد الأكاديمي.

مشكلة الدراسة:

تسعى مهنة الخدمة الاجتماعية إلى تحقيق الرفاه الاجتماعي للأفراد في المجتمع، من خلال تمكين الأفراد من الاستفادة من الفرص والموارد المتاحة، ومعالجة المشكلات الاجتماعية، التي

تؤثر على تحقيق ذلك الرفاه. وفي ضوء المتغيرات العالمية والإقليمية والمحلية، وما واكبها من تغييرات اجتماعية واقتصادية متتالية، يُطلب من ممارسي المهنة نمو معرفي ونظري ومهاري، يمكّنهم من التعامل مع نتائج تلك المتغيرات في المفاهيم الاجتماعية والاقتصادية، وفقًا لمعايير قياسية تضمن جودة أدائه.

هذه الأمور وغيرها من التغيرات المتسارعة في نمط الحياة ومجرياتها، والتحديات التي أفرزتها العولمة، وكذلك ظهور اقتصاد المعرفة، كل ذلك وضع الجامعات أمام تحدٍّ كبير، يفرض عليها إضافة تحسينات نوعية في عمليتي: التعليم والتعلم، مع ما يتطلبه ذلك من تحسين مهارات أعضاء هيئة التدريس، للارتقاء بمستوى الأداء الأكاديمي، وإحداث تغيرات نوعية في طرائق التدريس، وتطوير مستمر في المناهج، وأساليب التقويم والقياس والتدريب، بما يحقق التميز في مؤسسات التعليم العالي(المحياوي، 2007: 133-142)، وهذا كله لا يتحقق إلا بتوفر سياسات تعليم واضحة ذات استراتيجيات مخطط لها بشكل سليم، ووجود معايير اعتماد أكاديمية قياسية تراعيها الجامعات عند بناء برامجها الأكاديمية، تعمل على توفير متطلباتها، وتحقيق شروطها، سعيًا وراء تحقيق أهداف عالية المستوى من التميز في مخرجات التعليم.

وعليه فإن هذا الواقع يحتم على القائمين على تعليم الخدمة الاجتماعية تحمل مسؤولية بناء أنظمة تعليمية متطورة، تضمن مخرجات تعليم تستطيع مواكبة حجم التغيرات السريعة التي تحدث في المجتمع، وضمان تحقيق هذه المعادلة يتطلب وجود نظام تعليمي يتسم بالجودة العالية، وفقًا لمعايير قياسية، وسياسات واضحة، تحكم العملية التعليمية، وتمكّن القائمين عليها من تقويم الممارسات الفعلية للعملية التعليمية، وتحقيق ذلك يتطلب وجود جهة رسمية معترف بها رسميًّا، لديها صلاحيات منح الاعتمادات الأكاديمية لبرامج الخدمة الاجتماعية في مؤسسات التعليم العالي، لتشرف على وضع السياسات التعليمية للخدمة الاجتماعية، وتقوم ببناء معايير قياسية أكاديمية لضمان جودة التعليم.

وعلى الرغم من الحركة التطويرية التي تشهدها الجامعات السعودية نحو الحصول على اعتمادات أكاديمية لمؤسساتها وبرامجها التعليمية من هيئات محلية ودولية، حيث أُنشئت الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي عام 2004م، لضمان أن يكون التوسع في التعليم نوعيًّا، وفق معايير وإجراءات دقيقة وواضحة (الرياح، 2009: 3)، كما استعانت بعضُ البرامج الأكاديمية في الجامعات السعودية بمؤسسات وهيئات اعتماد أكاديمي دولية للحصول على الاعتماد الأكاديمي وضمان جودة أدائها

التعليمي، على الرغم من ذلك مازالت أقسام وبرامج الخدمة الاجتماعية في العديد من الجامعات السعودية متعثرة في الحصول على اعتماد أكاديمي لبرامجها، وقد يرجع السبب إلى طبيعة الواقع الذي تعيشه برامج الخدمة الاجتماعية في مؤسسات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية، وهو عدم وجود هيئة علمية متخصصة في تعليم الخدمة الاجتماعية مصرح لها بمنح الاعتمادات الأكاديمية، أو وضع سياسات تعليم خاصة بالمهنة. وعلى الرغم من وجود عدد من الجمعيات العلمية الخاصة بالمهنة، إلاّ أنها لا تمتلك الصلاحية لمنح تلك الاعتمادات الأكاديمية. لذا تظهر الحاجة الماسّة إلى الاستفادة من الخبرات الدولية التي تمتد جذورها إلى بدايات ظهور الخدمة الاجتماعية، حيث تتمتع تلك المؤسسات الدولية بعمق التجربة والخبرة، ووجود نظام واضح لمنح الاعتمادات الأكاديمية، وفقًا لمعايير جودة قياسية. وتعدّ الولايات المتحدة الأمريكية سبّاقة في هذا المجال، من خلال وجود مجلس تعليم الخدمة الاجتماعية Council of Social Work Education (CSW) الذي يمثل هيئة مركزية تتولى وضع سياسات للتعليم، من خلال سعيها لتطوير البرامج والمناهج التعليمية، لتحقيق النمو وفقًا لما يتطلبه سوق العمل والواقع الاجتماعي والاقتصادي، ومن ثم تقوم بمنح الاعتمادات والمصادقة الرسمية على البرامج (البريثن، 2010: 260). لذا فإن التواصل مع تلك الهيئة ضروري للاستفادة مما تطرحه من معايير قياسية وسياسات تعليمية يمكن أن تساهم في تحقيق المرجو في تطوير تعليم الخدمة الاجتماعية في مؤسسات التعليم العالي في المملكة. لكن يبقى السؤال الأهم، وهو: هل تلك المعايير والسياسات التعليمية ستكون ذات عائد وأثر إيجابي على برامجنا التعليمية، وهل ستضمن تجويدَ العملية التعليمية، أم أنها ستساهم في بناء ثقافة مختلفة منطلقة من سياسات تعليمية لا تتناسب مع طبيعة المجتمع التعليمي السعودي؟

وعليه فإن مشكلة الدراسة الحالية تتمثل في التعرف على مدى جدوى تطبيق سياسات التعليم ومعايير الاعتماد الأكاديمي الأمريكية على برامج تعليم الخدمة الاجتماعية في مؤسسات التعليم العالي من وجهة نظر أعضاء هيئة تدريس الخدمة الاجتماعية؟

أهمية الدراسة:

تنطلق أهمية هذه الدراسة من الواقع الأكاديمي والاجتماعي والاقتصادي الذي تعيشه المملكة العربية السعودية بشكل خاص، والمجتمع الدولي بشكل عام، حيث إنه في ظل العولمة التي نعيشها اليوم، وبما فرضته على الواقع المعاش من منافسة عالمية فتحت المجال أمام الجميع للتعرف على ما لدى الآخرين من ميزات وجوانب جودة يمكن المنافسة فيها، والتأكيد

على ازدياد الاعتماد المتبادل والترابط المتزايد، لذا تظهر أهمية تبني معايير دولية لضمان القدرة على المنافسة بشكل إيجابي، وضمان الممارسة أيضًا بشكل يتفق مع ما يتوقعه الآخرون عن التخصص والمهنة، ولضمان أن يخطو التعليم بخطا متوازية نحو التقدم العلمي للدول ذات الترتيب الأول في العالم.

هذا فضلًا عن أن ما يحدث اليوم من سرعة في تغير متطلبات الحياة، وما يرافقها من تغييرات اجتماعية واقتصادية، وظهور مشكلات وظواهر جديدة على المجتمع، تتطلب ضرورة أن يكون تعليم الخدمة الاجتماعية قائمًا على أسس ومعايير وسياسات واضحة ودقيقة، تكفل له سرعة مواكبة تلك التغيرات، مع ضمان المحافظة على جودة مضمون العملية التعليمية، ولن يتحقق ذلك إلا بوجود سياسات تعليم واضحة ودقيقة ومعايير أكاديمية قياسية تضمن جودة الأداء، مهما تمّ من استحداث لاتجاهات ومجالات تعليم جديدة.

ومما يعزز أهمية الاستفادة من المعايير والسياسات التعليمية الدولية، عدم وجود هيئة علمية سعودية متخصصة في تعليم الخدمة الاجتماعية، تتكفل برسم سياسات تعليم واعتماد معايير أكاديمية تضمن جودة العملية التعليمية وجودة مخرجاتها، لذا وجب البحث عن مصدر مناسب يتسم بعمق التجربة وجودة الأداء، يمكن الاستفادة منه بشكل يضمن الارتقاء بالتعليم لدينا، ويضمن جودة المخرج التعليمي. وبما أن الولايات المتحدة الأمريكية الموطن الذي انطلقت منه الخدمة الاجتماعية، وهي ذات عمق تاريخي وخبرة طويلة الأمد، كما أن مؤسسات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية تتبنى النموذج الأمريكي في نظامها التعليمي، فإنه من الأدعى الاستفادة من معايير وسياسات تعليم الخدمة الاجتماعية الأمريكية.

إن تحديد مفهوم واضح ودقيق لسياسات الاعتماد الأكاديمي ومعاييره يساهم في التمكن من تقييم مدى تحقيق برامج الخدمة الاجتماعية لأهدافها. كما أن معرفة المعوقات والتحديات التي يمكن أن تواجه تطبيق تلك السياسات والمعايير يساهم في التشخيص العلمي لجوانب الضعف في البرامج الحالية، ويحدد مناطق الخلل التي يمكن العمل على تحسينها.

وعليه فإن هذه الدراسة ستساهم في توضيح الرؤية نحو مدى إمكانية الاستفادة من تطبيق سياسات الاعتماد الأكاديمي الأمريكية ومعاييره في تعليم الخدمة الاجتماعية. مما قد يسهل الطريق نحو اتخاذ الخطوة الأولى لاعتماد تلك السياسات ومعاييرها القياسية.

تساؤلات الدراسة :

ستسعى هذه الدراسة للإجابة عن التساؤل الرئيس التالي:

ما جدوى تطبيق سياسات تعليم الخدمة الاجتماعية الأمريكية ومعاييره على برامج الخدمة الاجتماعية في جامعات مدينة الرياض من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس؟

والذي تتفرع منه التساؤلات التالية:

1. ما مبررات تطبيق سياسات تعليم الخدمة الاجتماعية الأمريكية ومعاييره على برامج الخدمة الاجتماعية الحالية في جامعات مدينة الرياض من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس؟
2. ما العائد المتوقع من تطبيق سياسات تعليم الخدمة الاجتماعية الأمريكية ومعاييره على برامج الخدمة الاجتماعية في جامعات مدينة الرياض من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس؟
3. ما التحديات التي قد تواجه تطبيق سياسات تعليم الخدمة الاجتماعية الأمريكية ومعاييره على برامج الخدمة الاجتماعية في جامعات مدينة الرياض من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس؟

أهداف الدراسة :

ستسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الهدف الرئيس التالي:

التعرف على جدوى تطبيق سياسات تعليم الخدمة الاجتماعية الأمريكية ومعاييره على برامج الخدمة الاجتماعية في جامعات مدينة الرياض من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس.

والذي تتفرع منه الأهداف الفرعية التالية:

مبررات تطبيق سياسات تعليم الخدمة الاجتماعية الأمريكية ومعاييره على برامج الخدمة الاجتماعية الحالية في جامعات مدينة الرياض من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس؛

تحديد العائد المتوقع من تطبيق سياسات تعليم الخدمة الاجتماعية الأمريكية ومعاييره على برامج الخدمة الاجتماعية في جامعات مدينة الرياض من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس؛

تحديد التحديات التي قد تواجه تطبيق سياسات تعليم الخدمة الاجتماعية الأمريكية ومعاييره على برامج الخدمة الاجتماعية في جامعات مدينة الرياض من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس.

مصطلحات الدراسة:

الجدوى: تشير إلى مدى إمكانية التنفيذ، وتعني بالإنجليزية : feasibility. وتقوم فكرة دراسة الجدوى على تقويم فكرة المشروع قبل البدء فيه، للتأكد من صلاحيته وجدواه والاعتماد عليه. حيث تعرّف بأنها نمط من الدراسات المنظَّمة يهدف إلى تقييم الموارد المتاحة لتحقيق غرض معيَّن، مع التقييم المتلازم لقدرات وإمكانيّات تدبير هذه الموارد، ويتم تنفيذها من خلال تطبيق مجموعة من الأساليب والطرق العلمية التي يتم بها جمع البيانات وتحليلها، للوصول إلى نتائج تحدد مدى صلاحية المشروع (أبو المعاطي: 2009) (خاطر، 1993: 39). وهناك نوع من دراسات الجدوى يعرف بدراسة الجدوى التنظيمية للنظام، وهي تركز على كيفية دعم النظام المقترح لإستراتيجية العمل وأولوياته، ومدى التغير الذي سيحدثه النظام على المؤسسة. كما تركز على مدى قبول المستفيدين للنظام المقترح (ظاهرة مقاومة التغيير).

ويشير مفهوم الجدوى في هذه الدراسة إلى مدى صلاحية الاعتماد على معايير الاعتماد الأكاديمي الأمريكية في تعليم الخدمة الاجتماعية بالمملكة العربية السعودية. ومدى قبول أعضاء هيئة التدريس لتطبيق تلك المعايير.

سياسات التعليم: تتمثل في المبادئ والاتجاهات العامة التي تضعها السلطات التعليمية لتوجيه العمل في الأجهزة التعليمية في المستويات المختلفة عند اتخاذ قراراتها، وهي الإطار العام للنظام التعليمي، ومؤسساته المختلفة، والذي يوضح العلاقة بين ما تحتاجه البلاد، وما ينبغي أن تقوم به المؤسسات التعليمية، ومن خلاله يمكن تقويم عمل تلك المؤسسات، ويصاغ ذلك الإطار بواسطة إدارات مختصة، وبمشاركة بعض أفراد المجتمع (الحامد وآخرون، 2002م، 96-98).

ويشير مفهوم سياسات التعليم في هذه الدراسة إلى الأطر التنظيمية للعملية التعليمية للخدمة الاجتماعية والتي تعتمدها مؤسسات التعليم الأمريكية في تعليم الخدمة الاجتماعية.

معايير الاعتماد الأكاديمي: يعدّ الاعتماد نشاطًا علميًّا مؤسسيًّا وأداة فعالة تهدف إلى تحقيق الرقي والنهوض بالتعليم في المؤسسات التعليمية، وكذلك على مستوى البرامج الأكاديمية، كما يهدف إلى تحقيق النتيجة الأهم، وهي ضمان جودة مخرجات التعليم من خلال تطوير جودة العملية التعليمية وفعاليتها (Vlasceanu، L. & Parlea D.، 2004)، كما يشير مفهوم الاعتماد في التعليم إلى أنه الاعتراف بوصول مؤسسة تعليمية معينة أو برنامج تعليمي إلى مستوى معياري محدد ومطلوب، وهو لا يهدف إلى التصنيف أو ترتيب المؤسسات التعليمية، بل يهدف إلى أن

تكتسب المؤسسة التعليمية أو البرامج الأكاديمية هوية مميزة، بناءً على مجموعة من المعايير القياسية التي تضمن جودة المخرج التعليمي (Davis & Ringsted، 2006: 305- 313).

وتشير معايير الاعتماد الأكاديمي في هذه الدراسة إلى كل القواعد والتنظيمات التي تؤطر تعليم الخدمة الاجتماعية في الولايات المتحدة الأمريكية والمعتمدة من مجلس تعليم الخدمة الاجتماعية الأمريكي.

تعليم الخدمة الاجتماعية: يشير إلى تلك العمليات التي تشتمل عدّة مراحل منظمة ومخطط لها، تهدف إلى الإعداد المهني للأختصاصي الاجتماعي، بما تشمله من الجانب النظري وجانب التدريب الميداني والخبرات التفاعلية، ومجموعة القيم. وحتى يتم قبول الأختصاصيين الاجتماعيين كمهنيين في مجال الممارسة، يجب أن تكون شهاداتهم مصدقة من معاهد أو مدارس أو جامعات تطرح برامج أكاديمية متخصصة في الخدمة الاجتماعية. حيث تطور التعليم الرسمي للخدمة الاجتماعية عبر الزمن منذ بدء نشوئه في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1898م على يد «ماري ريتشموند» من تعليم غير منظم وغير رسمي إلى تعليم ينتمي إلى مؤسسات التعليم العالي، ومعتمد أكاديميًّا في كثير من مؤسسات التعليم العالي من قبل مجلس تعليم الخدمة الاجتماعية الأمريكي CSWE، وفقًا لمعايير قياسية دقيقة وواضحة، وأصبحت الخدمة الاجتماعية بذلك تقدم برامجها من خلال مؤسسات التعليم العالي، وفقًا لأربعة مستويات علمية، تبدأ بالبكالوريوس ومن ثم الماجستير ومن ثم الدكتوراه، بالإضافة إلى تقديمها من قبل معاهد ومدارس الخدمة الاجتماعية، التي تمنح شهادة دبلوم بعد دراسة سنتين. ولقد ظهرت الجهود الأولى لمراقبة جودة تعليم الخدمة الاجتماعية في الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الأولى، عندما توحدت جهود 17 برنامجاً أكاديمياً لإنشاء رابطة مدارس التدريب المهني للخدمة الاجتماعية، والذي تحول عام 1927م إلى الرابطة الأمريكية لمدارس الخدمة الاجتماعية (AASSW) Frumkin &Lloyd، 1995: 2238- 2247)، ومع مرور السنوات وظهور عدد من الروابط المهنية المتخصصة في المجالات المهنية للخدمة الاجتماعية وُجد توجه نحو إنشاء مجلس تعليم الخدمة الاجتماعية CSWE، الذي تمّ الإعلان عنه عام 1952م، وكان هدفه جمع الجهود وتوحيدها لضمان جودة التعليم، من خلال بناء معايير قياسية للاعتماد الأكاديمي (Kendall، 2002:109). وكانت بدايات الاعتماد الأكاديمي لمؤسسات التعليم العالي لبرامج الماجستير فقط، حتى عام 1974م، حيث حصلت على تصريح من هيئة الاعتماد الوطني الأمريكية للتعليم العالي

لاعتماد برامج مرحلة البكالوريوس، وبناء على ذلك تم نشر سياسات تعليم الخدمة الاجتماعية ومعايير الاعتماد الأكاديمي بعد مراجعتها عام 1982م، وكانت آخر مراجعة لها عام 2008م. ولم تكن جميع برامج الخدمة الاجتماعية تخضع للاعتماد الأكاديمي من قبل مجلس تعليم الخدمة الاجتماعية، حيث إن البرامج التي تقدم من قِبل معاهد وكليات المجتمع في تخصص الخدمة الاجتماعية لمدة عامين دراسيين لا يقبل مجلس تعليم الخدمة الاجتماعية اعتمادها. وقد بلغ عدد مؤسسات التعليم العالي المعتمدة أكاديميًّا والتي تقدم برامج لمرحلة البكالوريوس في الخدمة الاجتماعية في الولايات المتحدة الأمريكية حوالي 500 برنامج (Ginsberg، 2005:45- 48).

ولقد تبنى تعليم الخدمة الاجتماعية في المملكة العربية السعودية، وكثير من الدول العربية النموذج الأمريكي من ناحية بناء الخطط الدراسية والمناهج التعليمية المقررة ضمن تلك الخطط (البريثن، 2010: 271).

الإطار النظري:

أهمية ووظيفة سياسات التعليم ومعايير الاعتماد الأكاديمي:

تهدف الخدمة الاجتماعية إلى تحقيق الرفاه الاجتماعي لأفراد المجتمع من خلال تمكينهم من الاستفادة القصوى من الموارد المجتمعية المتاحة والطاقات البشرية ضمن بيئاتهم الاجتماعية، من خلال بناء السياسات والخدمات التي تضمن حصولهم على حقوقهم. وذلك من خلال انطلاقها من منظور الفرد في بيئة، ولأجل تحقيق ذلك يقوم تعليم الخدمة الاجتماعية على الدمج بين المعارف والنظريات العلمية، مع تعليم المهارات المهنية، لضمان تحقيق ممارسة مهنية فعّالة. ويعكس أعضاء هيئة تدريس الخدمة الاجتماعية هوية المهنة من خلال طرق تدريسهم وبحوثهم وممارستهم المهنية، على جميع المستويات التعليمية، بدءًا من مرحلة البكالوريوس إلى مرحلة الدكتوراه، وبذلك يتشكل مستقبل مهنة الخدمة الاجتماعية من خلال كل ما يقدمونه من أساليب وطرق تعليم ومحتوى ونماذج معرفية بالاتساق مع التغيرات والمتطلبات المجتمعية.

ولضمان الحصول على المستوى الذي يؤهل خريجي الخدمة الاجتماعية لمواجهة تحديات العصر ومتطلباته يصير من المهم صياغة سياسة تعليمية ومعايير أكاديمية واضحة ودقيقة ومعترف بها رسميًّا، تضمن جودة التعليم. حيث تحقق تلك السياسات التعليمية والمعايير الأكاديمية عددًا من الوظائف ذات الأهمية.

فسياسات التعليم تسعى إلى تحقيق التميز والإبداع والابتكار في تعليم الخدمة الاجتماعية

وممارستها. فهي تحدد المحتوى المطلوب في المجالات ذات العلاقة ببعضها، وكذلك الأهداف والمعارف والقيم المهنية. كما أنها تشكل خارطة الطريق لتعليم المهنة، من خلال بناء قواعد أساسية ورسم رؤية واضحة للشكل النهائي لمخرج تعليم الخدمة الاجتماعية. في حين تعمل معايير الاعتماد الأكاديمي وفق معايير قياسية بهدف التأكد من جودة البرامج التعليمية، لضمان تحقيقها لأهدافها المرسومة لها. وهي تركز على التأكد من توفر المتطلبات الأساسية في البرامج الأكاديمية على مستوى مرحلة البكالوريوس والماجستير، ولتحقق معايير الاعتماد الأكاديمي وظفيتها بالشكل السليم فإنها بشكل عام تعمل على تقييم ومراجعة عدد من العناصر ذات الأهمية، والتي تتأكد من مدى توفرها بالمستوى المتوقع والمطلوب في البرنامج الأكاديمي، وتلك العناصر تتمثل في التالي (CSWE، 2001):

- رؤية البرنامج ورسالته وأهدافه.
- الخطط والمقررات الدراسية للبرنامج.
- الحوكمة، بنية البرنامج، الموارد.
- أعضاء البرنامج ومنسوبوه.
- الطلاب وتطورهم الأكاديمي والمهني.
- الاختلافات ومستوى التحيز والعنصرية.
- التجديد في البرنامج.
- تقييم البرنامج والتطوير المستمر.

العلاقة بين سياسات التعليم ومعايير الاعتماد الأكاديمي:

يشكل موضوع جودة واعتماد التعليم تحديًا يواجه مؤسسات التعليم بصفة عامة، والتعليم العالي بصفة خاصة منذ التسعينات من القرن الماضي وحتى الآن، ولعل غياب أو ندرة تطبيق معايير قياسية أكاديمية في مقابل نشوء اتجاه نحو المحاسبية وزيادة التنافس بين مؤسسات التعليم العالي، وفي ظل سياسة تعليم ترتبط بالتنمية المستدامة، وتحقيق أهدافها التنموية، فرض ذلك توفير حد أدنى من معايير الجودة في مؤسسات التعليم العالي لمواجهة هذه التحديات (عبدالمعطي، 2009: 10-11)

ولمواجهة تلك التحديات سعت معظم الدول إلى تبني نظام لضمان جودة التعليم العالي، من أشهرها آلية الاعتماد Accreditation السائدة في الولايات المتحدة الأمريكية (الهلالي والسيد،

2009 :339-340)، بحيث تنطلق من سياسة تعليم تؤطر توجهاته وتشكل هويته.

لذا فإن العلاقة ما بين سياسات التعليم ومعايير الاعتماد الأكاديمي تتسم بالتكامل من ناحية المفهوم والتطبيق، حيث ترسم سياسات تعليم الخدمة الاجتماعية خارطة الطريق لتعليم الخدمة الاجتماعية، بينما تشكل معايير الاعتماد الأكاديمي أداة ضبط لضمان جودة تطبيق وتنفيذ برامج الخدمة الاجتماعية، وفقًا للسياسات الموجهة لذلك.

فبرامج الخدمة الاجتماعية الأكاديمية يفترض أن تنطلق من سياسات التعليم كأساس وموجه لها عند صياغة رؤيتها ورسالتها وأهدافها، وكذلك توجه سياسات التعليم البرامج الأكاديمية إلى كيفية تحقيق الأهداف المخطط لها، وتحديد الكفايات التي يجب أن تحققها مخرجات البرنامج. وفي المقابل نجد أن عملية الاعتماد الأكاديمي تسعى إلى التحقق من مدى التزام البرامج بسياسات التعليم ومعاييرها الأكاديمية، وضمان الجودة، حيث يعدّ الاعتماد الطريقة الوحيدة التي تبين للطلاب والجمهور أن المؤسسة تقدم النوعية المطلوبة للتعليم العالي، وفقًا للسياسات التعليمية، وذلك من خلال التأكد من استيفاء المؤسسة أو البرنامج التعليمي للمعايير القياسية الموضوعة بواسطة التنظيمات أوالوكالات التعليمية المانحة للاعتماد، وخلق أهداف للتحسين المستمر للبرامج والمؤسسات التعليمية الضعيفة في جودتها (حسين، 2005: 37).

سياسات تعليم الخدمة الاجتماعية الأمريكية ومعايير الاعتماد الأكاديمي:

نظام التعليم في الولايات المتحدة يتسم باللامركزية وعدم وجود وزارة فيدرالية للتربية أو أية سلطة مركزية تمارس صلاحيات على قطاع التعليم العالي بشكل عام، ولضمان جودة التعليم، ظهرت الحاجة إلى وجود جهات رسمية تعمل على وضع معايير قياسية مرجعية للاعتماد الأكاديمي. وعليه فقد أنشئت عدة هيئات غير حكومية وغير هادفة للربح، تمارس الاعتماد بهدف تقييم الأداء الجامعي.

فالاعتماد الأكاديمي في الولايات المتحدة الأمريكية نظام لا مركزي، معقد يعكس ما تخضع إليه الجامعات من اللامركزية، وتقوم هيئات الاعتماد في أمريكا بمراجعة التعليم العالي والجامعي في 50 ولاية على مستوى إقليمي، ويعدّ مجلس اعتماد التعليم العالي CHEA المؤسسة القومية التي تتولى الإشراف على مؤسسات الاعتماد، يتولى الاعتراف بمؤسسات الاعتماد العاملة في التعليم العالي، بناءً على معايير يضعها مجلس الاعتماد، ويتم إعادة اعتماد هذه

المؤسسات مرة كل عشر سنوات، بناء على تقرير يقدم كل خمس سنوات (Raymond & Rank، 2003). بالإضافة إلى هيئات الاعتماد الأكاديمي على المستوى الإقليمي، فإن هناك هيئات ومجالس للاعتماد الأكاديمي على مستوى البرامج العلمية، ومنها مجلس تعليم الخدمة الاجتماعيةCSWE الذي يصدر ويقرر من خلال لجنة الاعتماد، سياسات التعليم الملزمة، ومعايير الاعتماد لتخصص الخدمة الاجتماعية (Ginsberg، 2005: 55).

وقد حدد مجلس تعليم الخدمة الاجتماعية السياسة التعليمية للخدمة الاجتماعية، التي وضحت وحددت الهدف من تعليم الخدمة الاجتماعية والمناهج الأساسية المتوقع تدريسها في التخصص. وفي المقابل وضعت لجنة الاعتماد المعايير القياسية المرجعية للاعتماد، وحددت الطرق والأساليب التي من خلالها يجب أن يستكمل البرنامج متطلباته للحصول على الاعتماد الأكاديمي. لذا فإن السياسات التعليمية للخدمة الاجتماعية والمعايير الأكاديمية كلٌّ لا يتجزأ.

وعليه فإن سياسة تعليم الخدمة الاجتماعية تهدف إلى ضمان تحقيق مجموعة من الأهداف، تتمثل في إعداد ممارسين مهنيين فاعلين قادرين على المنافسة، وتطوير المعرفة العلمية للخدمة الاجتماعية، وأن تساهم في تحقيق القيادة والأولوية لتطوير أنظمة تقديم الخدمات. لذا فإن تعليم الخدمة الاجتماعية مرتبط بشكل كبير بتاريخ المهنة وفلسفتها، ومبني على أساس من المعرفة العلمية والقيم والمهارات لتقديم ممارسة مهنية فاعلة (Ginsberg، 2005: 54).

ففي عام 2008 تبنى مجلس تعليم الخدمة الاجتماعية CSWE إطار عمل مختلف عما كان معتمدا سابقًا، حيث تم التحول من نموذج التركيز على المحتوى (ماذا يجب أن يتعلم الطلاب) إلى نموذج قائم على التعليم المعتمد على الكفاءات competency-based education (التركيز على مخرجات التعليم) لصياغة سياسات التعليم ومعايير الاعتماد الأكاديمية، التي تقيس مدى قدرة الطلاب على تطبيق الكفاءات المحددة والموضحة في سياسات تعليم الخدمة الاجتماعية، فتمّ تحديد تسع كفاءات ارتبطت بشكل مباشر بالسياسات التعليمية والمعايير الأكاديمية، وقد تم ربط كل كفاءة من الكفاءات التسع بمواصفات سلوكية قياسية بلغت 41 مواصفة سلوكية (CSWE، 2015:6 -8) (البريثن، 2017: 198).

الكفاءات	
1. تطبيق الأخلاقيات المهنية.	6. التعامل مع الأفراد، والأسر، والجماعات، والمنظمات، والمجتمعات.
2. تفهم التنوع والاختلاف في الممارسة.	7. التقدير المهني لكل من الأفراد، والأسر، والجماعات، والمنظمات، والمجتمعات.
3. النهوض بحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.	8. التدخل المهني مع الأفراد، والأسر،والجماعات، والمنظمات، والمجتمعات.
4. المشاركة في البحث العلمي الذي يشكل الممارسة والممارسات المهنية التي تشكل البحث العلمي.	9. تقييم الممارسة مع الأفراد، والأسر، والجماعات، والمنظمات، والمجتمعات.
5. المشاركة في ممارسة السياسة الاجتماعية.	

وتقدم الخدمة الاجتماعية تعليمها في ثلاثة مستويات: (البكالوريوس، الماجستير، الدكتوراه). ويتم اعتماد كل من برامج البكالوريوس والماجستير في الولايات المتحدة الأمريكية من قبل مجلس تعليم الخدمة الاجتماعية الأمريكية CSWE. لقد هدفت سياسات تعليم الخدمة الاجتماعية الأمريكية إلى السعي لتحقيق التميز والابتكار في تعليم الخدمة الاجتماعية وممارستها، حيث تمت صياغتها في أربعة محاور مرتبطة ببعضها بعضاً، ومرتبطة بالهدف العام للمهنة وقيمها ومعارفها العلمية. حيث تحدد سياسات التعليم الأمريكية ومعاييرها الأكاديمية في (CSWE، 2008: 2-15):

(أ) رسالة البرنامج وأهدافه، ويندرج تحتها المعايير القياسية المرجعية التي توضح آلية تطبيق السياسة ومستوى التطبيق، حيث يجب أن يحدد البرنامج رسالته، ويوضح اتساقه مع الهدف العام للمهنة وقيمها وفلسفتها. كما يحدد البرنامج أهدافه ويوضح كيفية اتساقه مع رسالة البرنامج.

(ب) المنهج الرسمي explicit curriculum ويشير إلى الأفكار والمفاهيم والاستراتيجيات الواضحة والمقررات والمناهج التعليمية، ويوضح أيضًا الكفاءات المطلوبة والمتوقع تحقيقها على مستوى مخرجات التعليم لمرحلتي البكالوريوس والماجستير. حيث يجب أن تسعى برامج تعليم الخدمة الاجتماعية في مرحلة البكالوريوس إلى إعداد الطلاب للممارسة العامة، والذي يجب أن يتضمن التدريب الميداني.

ولتحقق الممارسة العامة هدفها في تحقيق الرفاه الاجتماعي لأفراد المجتمع، تستخدم مناهج وقائية وعلاجية متعددة في ممارستهم المهنية مع الأفراد والأسر والجماعات والمنظمات والمجتمعات، قائمة على أسس علمية، وعلى أفضل الممارسات. تهدف هذه السياسة إلى

التأكيد على أنّ الممارس العام يجب أن يعمل على تطبيق أخلاقيات المهنة ومبادئها، وتطبيق مهارات التفكير الناقد في ممارسته المهنية على المستوى الماكرو والميزو والمايكرو. كما يعمل على الدفاع عن حقوق الإنسان، وتحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية، والتعرف على مناطق القوى لدى أفراد المجتمع وبنائها ودعمها. كما يجب أن يشاركوا في البحوث التي تشكل هوية الممارسة المهنية. وعليه فإن برنامج البكالوريوس في الخدمة الاجتماعية يعدّ الطلاب للممارسة العامة من خلال تطبيق الكفاءات المتعددة(CSWE، 2015:11).

(ج) المنهج الضمني implicit curriculum ويشير إلى البيئة التعليمية والتنوع والاختلاف والقيم والمهارات في سياق المحتوى التعليمي، كما يشير إلى المعايير المطبقة في العمليات الإدارية كسياسات وعمليات التسجيل والقبول للطلبة، والإرشاد الأكاديمي، والهيكل الإداري، وأعضاء هيئة التدريس، والموارد. ويطبق المنهج الضمني من خلال سياسات تتسم بالشفافية والعدالة في الصياغة والتطبيق. وتتضح أهمية المنهج الضمني في كونه يشكل الثقافة التعليمية المرتبطة بقيم المهنة.

(د) التقدير للعملية التعليمية والمنهج الأكاديمي، ويشير إلى العناصر المتكاملة للتعليم القائم على الكفاءات. ولتقييم إلى أي مدى استطاع البرنامج تحقيق تلك الكفاءات، فإن ذلك يتطلب وجود نظام تقييم واضح ودقيق يعمل على تطوير المنهج الرسمي والضمني بشكل يضمن تحقيق الكفاءات المطلوبة. ويكون ذلك من خلال تقديم البرنامج خططًا لآليات التقييم لكل عنصر من عناصر الكفاءات، وتقديم تقارير دورية توضح المخرجات لكل عنصر، وتوضح العمليات التي تم اتخاذها لتحقيق تلك الكفاءات.

يتضح مما سبق أن سياسات تعليم الخدمة الاجتماعية الأمريكية والمعايير القياسية المرجعية لتعليم الخدمة الاجتماعية تعمل بشكل متكامل لتوضح متطلبات الاعتماد الأكاديمي للبرامج الأكاديمية على مستوى البكالوريوس والماجستير، فالسياسات تشكل القاعدة التي ترتكز على المعايير، وفي ذات الوقت تشكل المعايير الأداة التي من خلالها يتم تطبيق وتقييم مدى قدرة البرامج الأكاديمية على تنفيذ السياسة التعليمية لضمان جودة مخرجات التعليم، وضمان تطور الممارسة المهنية.

لقد ساهمت تلك السياسات التعليمية والمعايير الأكاديمية التي اتسمت بجودتها وشموليتها

وارتباط عناصرها مع بعضها بعضاً بشكل منظم ومتسلسل (البريثن، 2017: 216) في بناء قاعدة علمية فعّالة ومنظمة لتعليم الخدمة الاجتماعية في الولايات المتحدة، حيث إن خريجي تلك البرامج المعتمدة من مجلس تعليم الخدمة الاجتماعية لهم الأولوية في التوظيف، وكذلك لهم الأحقية في الحصول على رخص ممارسة مهنية، كما ساهمت تلك السياسات والمعايير الأكاديمية في تطوير مستوى التعليم بما يتناسب مع متطلبات العصر ويحقق التنافس الإيجابي الذي يضمن جودة المخرج التعليمي، ويضمن كذلك إثراء المعرفة العلمية من خلال ما يقدمه أعضاء هيئة التدريس من بحوث تساهم في نمو المعرفة العلمية وتطورها.

وبما أن التعليم العالي للخدمة الاجتماعية في الجامعات السعودية قد تبنى النموذج الأمريكي من ناحية بناء المنهج والخطط والمقررات الدراسية بالإضافة إلى كون نشوء الخدمة الاجتماعية يرجع في بداياته إلى الولايات المتحدة الأمريكية، فقد يكون من الأنسب الاستفادة من نموذجها في سياساتها التعليمية وتطبيق معاييرها القياسية المرجعية على برامج الخدمة الاجتماعية في مؤسسات التعليم العالي في جامعات المملكة.

واقع تعليم الخدمة الاجتماعية في جامعات المملكة العربية السعودية:

يمتدّ تاريخ التعليم العالي بشكله الرسمي لتخصص الخدمة الاجتماعية في المملكة العربية السعودية إلى بداية تأسيس قسم الدراسات الاجتماعية في جامعة الملك سعود، حيث بدأ تدريس تخصص الخدمة الاجتماعية عام 1978م، وتلته بعد ذلك عدد من الجامعات السعودية، وهي جامعة الإمام محمد بن سعود، وجامعة أم القرى، وكلية الخدمة الاجتماعية في جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن (المعهد العالي للخدمة الاجتماعية للبنات سابقًا)، وأحدثها جامعة الملك عبد العزيز عام 2005م، كان هذا على مستوى برامج البكالوريوس، بينما يوجد حاليًّا ثلاثة برامج للماجستير، وبرنامجان للدكتوراه في الخدمة الاجتماعية (البريثن، 2010: 270).

ومنذ البدايات الأولى لتعليم الخدمة الاجتماعية استمدت خططها وبرامجها التعليمية من جمهورية مصر العربية، التي كانت تعتمد آنذاك النموذج الأمريكي لمقررات الخدمة الاجتماعية، الذي كان يتضمن الدراسة النظرية والتدريب الميداني، بحيث يعدّ الاختصاصي الاجتماعي لممارسة أدواره المهنية. واختلفت الجامعات السعودية حينها بين تبني نموذج تدريس الخدمة الاجتماعية بناء على طرق الممارسة، وبين تدريسها بناء على مجالات الممارسة، حيث اعتمدت جامعة الملك سعود نموذج مجالات الممارسة، بينما تبنت كلية الخدمة الاجتماعية اتباع نموذج

طرق الممارسة. واستمرت الجامعات السعودية على هذا النمط التقليدي في التعليم على الرغم من تطور واختلاف اتجاه تعليم الخدمة الاجتماعية في الولايات المتحدة، حتى ظهر اتجاه جديد يدعو إلى دمج الطرق مع المجالات، من خلال تقسيم الممارسة المهنية إلى عدّة أنساق مجتمعية: كبرى وصغرى ومتوسطة، مما ساهم في إحداث نقلة في اتجاه تعليم الخدمة الاجتماعية في الولايات المتحدة الأمريكية، الذي أحدث تطويرًا في محتوى المناهج والخطط الدراسية، بحيث أصبحت أكثر شمولية (البريثين، 2010: 235).

ومن خلال استقراء الواقع الحالي لتعليم الخدمة الاجتماعية في أقسام الخدمة الاجتماعية في الجامعات السعودية يمكن ملاحظة أنه على الرغم من سعي تلك الأقسام إلى التطوير والتجديد من خلال الاهتمام بزيادة النشر وحركة التأليف والتوسع في إنتاج المجلات العلمية المحكمة التي تساهم بشكل غير مباشر في تطوير العملية التعليمية، إلَّا أنها استمرت لحقبة طويلة من الزمن تنتهج خططًا دراسية قائمة على النموذج التقليدي، الذي لم يواكبه تحسين في نوعية هذا التعليم وجودته، وبقي هذا التعليم ولأسباب وعوامل متعددة محافظًا على تقليديته، من حيث فلسفته وأهدافه وهياكله الإدارية، وكذلك من حيث محتوى برامجه وأساليبه ونظم التقويم المعتمدة فيه. هذا بالإضافة إلى الغياب التام لوجود هيئة أو جمعية أو مجلس تعليم سعودي مختص بتعليم الخدمة الاجتماعية يعمل على وضع معايير جودة واعتماد أكاديمي محددة لتعليم الخدمة الاجتماعية، والعمل على رفع مستوى التدريب الميداني، والاهتمام بتطوير الخطط الدراسية ومناقشة الاهتمامات والمشكلات المشتركة وقضايا التعليم الخاصة بتخصص الخدمة الاجتماعية.

وقد ساهم ذلك الوضع في تأخر السعي إلى تطوير تعليم الخدمة الاجتماعية، إلى أن ظهرت على الساحة التعليمية حركة الاعتماد الأكاديمي على المستوى المؤسسي والبرامجي، التي هدفت إلى ضبط الأداء واستهداف الجودة والتميز في نواتج العملية التعليمية. ومن هنا أصبحت عملية تأسيس مراكز للجودة داخل المؤسسات التعليمية إجراء مهمًّا ومطلبًا أساسيًّا تطلبه هيئات الاعتماد والجودة من أية مؤسسة من مؤسسات التعليم الجامعي تسعى للحصول على الاعتماد الأكاديمي وتأكيد الجودة. وعليه فقد تم إنشاء الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي بناء على الموافقة السامية الكريمة عام 1424هـ على قرار مجلس التعليم العالي بإنشائها، حيث تمّت مطالبة مؤسسات التعليم العالي التي لا تملك نظامًا للجودة بإنشاء وحدة أو مركز أو إدارة

للجودة، وتشكيل لجان للجودة داخل الأقسام الأكاديمية للمؤسسة التعليمية، بحيث يتم البدء بعملية التقويم الذاتي الأولي بناء على معايير مناسبة مستمدة من معايير مرجعية، والذي يعدّ نقطة بداية للتخطيط وتقديم عمليات ضمان الجودة (الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي، 2006).

وبناء على ذلك بدأت أقسام الخدمة الاجتماعية بالعمل على تجديد وتطوير خططها الدراسية، وصياغة رؤية ورسالة لها، وتحديد أهدافها، بحيث تتفق مع رسالتها والسعي لامتلاك المصادر والموارد المناسبة لتحقيق الرسالة والأهداف التعليمية، لتتماشى مع متطلبات التطوير والجودة والحصول على الاعتماد الأكاديمي، وعلى إثر هذه الانتفاضة التي أحدثتها حركة الاعتماد الأكاديمي تغيرت الخطط الدراسية لأقسام الخدمة الاجتماعية، بما يتواكب مع التطور الحاصل في تعليم الخدمة الاجتماعية في الولايات المتحدة الأمريكية. إلا أنه كان هناك تفاوت بين أقسام الخدمة الاجتماعية في مؤسسات التعليم العالي في سرعة استجابتها، وفي أسلوب تعاطيها مع متطلبات الجودة والاعتماد الأكاديمي، حيث نجد أن هناك جامعات اهتمت بإيجاد معايير مرجعية خارجية benchmarks وأخرى اعتمدت على مراجعاتها الداخلية في عملية التقييم وبناء الخطط الدراسية وتطوير المحتوى والمناهج الدراسية. ونتج عن ذلك تطوير في الخطط الدراسية لتخصص الخدمة الاجتماعية في معظم مؤسسات التعليم العالي السعودية التي تدرس تخصص الخدمة الاجتماعية، إلاّ أن أيًّا منها لم يحصل حتى الآن على اعتماد أكاديمي لبرنامجها. لذا مازال إلى الآن هناك عدد من التحديات والفرص والخيارات الاستراتيجية التي يمكن أن تساهم في تطوير وجودة تعليم الخدمة الاجتماعية في مؤسسات التعليم العالي السعودية.

الإجراءات المنهجية:

نوع الدراسة:

تستهدف هذه الدراسة التعرف على مدى جدوى تطبيق سياسات التعليم، ومعايير الاعتماد الأكاديمي الأمريكية لتعليم الخدمة الاجتماعية في المملكة العربية السعودية، وبالتالي فإنه يمكن أن تعدّ هذه الدراسة من الدراسات الاستطلاعية أو الكشفية، حيث إن هناك قصورًا ـ على حد علم الباحثة ـ في الدراسات السابقة التي تناولت هذه القضية على مستوى المجتمع الأكاديمي السعودي بشكل خاص، والعربي بشكل عام، لذا فإن الدراسة الاستطلاعية ستتيح للباحثة فرصة التعرف على وجهات نظر أعضاء هيئة تدريس الخدمة الاجتماعية حول هذه القضية.

منهج الدراسة:

سيتم استخدام منهج المسح الاجتماعي social survey method، حيث يعدّ المنهجَ الأنسب لنوع هذه الدراسة، حيث إنه عادةً ما يُعنى بجمع البيانات الخاصة بموضوع ما، سواء حول آراء، أو معتقدات، أو اتجاهات، أو سلوكيات، أو صفات وخصائص مميزة لجماعة من الأفراد، أو أهداف ودوافع، وذلك عن طريق توجيه الأسئلة إلى الأفراد أنفسهم، أو إلى أفراد آخرين مطلعين على الأهداف والدوافع الخاصة بذلك.

مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة الراهنة في أعضاء هيئة التدريس من حملة شهادة الدكتوراه بدرجة أستاذ مساعد فما فوق، تخصص الخدمة الاجتماعية في جامعات مدينة الرياض من الجنسين، وسيتم استخدام أسلوب الحصر الشامل لجميع مفردات مجتمع الدراسة، حيث إن عددهم محدود وغير كبير، فقد بلغ مجموع أعضاء هيئة التدريس في تخصص الخدمة الاجتماعية من الجنسين في كل من جامعة الملك سعود، وجامعة الإمام محمد بن سعود، وجامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن 77 عضوا. وقد تم جمع البيانات من 66 عضواً من خلال جامعي بيانات، وكان عدد المفقود من الاستمارات 10 مبحوثين.

أداة جمع البيانات:

تم جمع بيانات هذه الدراسة عن طريق الاستبيان الذي يحوي مجموعة من الأسئلة التي تستهدف قياس جميع المتغيرات المراد دراستها، للإجابة عن تساؤلات الدراسة.

إجراءات الصدق والثبات:

صدق أداة الدراسة:

أ – الصدق الظاهري للأداة [1]:

للتعرف على مدى صدق أداة الدراسة في قياس ما وضعت لقياسه تم عرضها على مجموعة من المحكمين ذوي الخبرة في موضوع الممارسة المبنية على البراهين، وفي ضوء آرائهم قامت الباحثة بإعداد أداة هذه الدراسة بصورتها النهائية.

ب – صدق الاتساق الداخلي للأداة:

بعد التأكد من الصدق الظاهري لأداة الدراسة قامت الباحثة بتطبيقها ميدانيًّا، وبناء على بيانات العينة قامت الباحثة بحساب معامل ارتباط بيرسون – سبيرمان، لمعرفة

الصدق الداخلي للاستبانة، حيث تم حساب معامل الارتباط بين درجة كل عبارة من عبارات الاستبانة بالدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه العبارة، كما توضح ذلك الجدول التالي:

وقد اتضح أن قيم معامل ارتباط كل عبارة من العبارات مع محاورها موجبة ودالة إحصائيًّا عند مستوى الدلالة (0.01) فأقل، مما يدل على صدق اتساقها مع محاورها.

- ثبات أداة الدراسة:

لقياس مدى ثبات أداة الدراسة (الاستبانة) استخدمت الباحثة (معادلة ألفا كرونباخ) (Cronbach`s Alpha) (α)، وقد اتضح أن معامل الثبات العام لمحاور الدراسة عالٍ، حيث بلغ (0.8300)، وهذا يدل على أن الاستبانة تتمتع بدرجة عالية من الثبات، يمكن الاعتماد عليها في التطبيق الميداني للدراسة.

جمع البيانات:

تم جمع البيانات من خلال توزيع الاستبانة على عينة البحث، وذلك من خلال أقسام الخدمة الاجتماعية في جامعات مدينة الرياض.

وحدة التحليل:

هناك مدى واسع في البحوث الاجتماعية حَولَ من تدرس هذه البحوث، والتي تسمى فنيًّا وحدة التحليل الإحصائي، وبالنسبة لوحدة التحليل في هذه الدراسة فهو عضو هيئة تدريس، تخصص الخدمة الاجتماعية، بدرجة أستاذ مساعد فما فوق.

التحليل الإحصائي للبيانات:

سيتم استخدام البرنامج الإحصائي (SPSS/PC) لتحليل بيانات الدراسة.

مجالات الدراسة:

- **المجال المكاني:** مدينة الرياض (جامعة الملك سعود، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن)
- **المجال البشري:** أعضاء هيئة تدريس، تخصص الخدمة الاجتماعية بدرجة أستاذ مساعد فما فوق.
- **المجال الزمني:** استغرق جمع البيانات حوالي شهر.

نتائج الدراسة:

1. البيانات الأولية:

جدول رقم (1)

توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس

الجنس	ك	%
ذكر	19	28.8
أنثى	47	71.2
المجموع	**66**	**100**

يوضح جدول رقم (1) توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس، واتضح أن أغلبية عينة الدراسة إناث بنسبة 71.2 %، أما الذكور فقد بلغت نسبتهم 28.8 %.

جدول رقم (2)

توزيع أفراد العينة حسب متغير مقر العمل

مقر العمل	ك	%
جامعة الملك سعود	24	36.9
جامعة الأميرة نورة	33	50.8
جامعة الإمام	8	12.3
المجموع	**65** (1)	**100**

يوضح جدول رقم (2) توزيع أفراد العينة حسب متغير مقر العمل، حيث اتضح أن نصف العينة بنسبة 50.8 % مقر عملهم جامعة الأميرة نورة، تليها جامعة الملك سعود بنسبة 36.9 %، أما أدنى نسبة فقد تركزت لدى جامعة الإمام بـ 12.3 %.

جدول رقم (3)

توزيع أفراد العينة حسب متغير عدد سنوات العمل في المجال الأكاديمي

عدد سنوات العمل في المجال الأكاديمي	ك	%
أقل من 5 سنوات	5	8.2
من 5 إلى أقل من 10 سنوات	15	24.6
10 سنوات فأكثر	41	67.2
المجموع	**61** (2)	**100**

يوضح جدول رقم (3) توزيع أفراد العينة حسب متغير عدد سنوات العمل في المجال الأكاديمي، وكانت النسبة الأعلى لدى من بلغت سنوات عملهم من 10 سنوات فأكثر بـ 67.2 %، تليها نسبة من بلغت عدد سنوات عملهم من 5 إلى أقل من 10 سنوات بـ 24.6 %، أما أدنى نسبة تركزت لدى من بلغت عدد سنوات عملهم أقل من 5 سنوات بـ 8.2 %.

جدول رقم (4)

توزيع أفراد العينة حسب متغير الدرجة العلمية

الدرجة العملية	ك	%
أستاذ مساعد	23	38.3
أستاذ مشارك	16	26.7
أستاذ دكتور	21	35
المجموع	**60** [3]	**100**

يوضح جدول رقم (4) توزيع أفراد العينة حسب متغير الدرجة العملية، وقد بلغت النسبة الأعلى لدى درجة أستاذ مساعد بـ 38.3 %، تليها درجة أستاذ دكتور بنسبة 35 %، أما أدنى نسبة فقد تركزت لدى درجة أستاذ مشارك بـ 26.7 %.

جدول رقم (5)

توزيع أفراد العينة حسب متغير العمل في لجان الجودة والاعتماد الأكاديمي في الخدمة الاجتماعية

العمل في لجان الجودة والاعتماد الأكاديمي في الخدمة الاجتماعية	ك	%
نعم	46	74.2
لا	16	25.8
المجموع	**62** [4]	**100**

يوضح جدول رقم (5) توزيع أفراد العينة حسب متغير العمل في لجان الجودة والاعتماد الأكاديمي في الخدمة الاجتماعية، حيث اتضح من الجدول أن أغلبية العينة بنسبة 74.2 % عملوا في لجان الجودة والاعتماد الأكاديمي في الخدمة الاجتماعية، أما من لم يعملوا في هذه اللجان فقد بلغت نسبتهم 25.8 %، مما يشير إلى معرفة الأغلبية بمتطلبات جودة تعليم الخدمة الاجتماعية.

جدول رقم (6)

توزيع أفراد العينة حسب متغير مدة العمل في لجنة الجودة والاعتماد الأكاديمي

مدة العمل في لجنة الجودة والاعتماد الأكاديمي	ك	%
أقل من سنة	7	13.7
من سنة إلى أقل من 3 سنوات	16	31.4
من 3 إلى أقل من 6 سنوات	12	23.5
6 سنوات فأكثر	16	31.4
المجموع	**51** [5]	**100**

يوضح جدول رقم (6) توزيع أفراد العينة حسب متغير مدة العمل في لجنة الجودة والاعتماد الأكاديمي، حيث تساوت نسبة من عملوا من 6 سنوات فأكثر، ومن عملوا من سنة إلى أقل من 3 سنوات، فقد بلغت نسبة كل منهما 31.4 %، تليها نسبة الذين عملوا في اللجان من 3 إلى أقل من 6 سنوات بـ 23.5 %، وبلغت أدنى نسبة لدى من عملوا بأقل من سنة بـ 13.7 %.

جدول رقم (7)

توزيع أفراد العينة حسب متغير الاطلاع على سياسات تعليم الخدمة الاجتماعية الأمريكية ومعاييرها الأكاديمية

الاطلاع على سياسات تعليم الخدمة الاجتماعية الأمريكية	ك	%
نعم	43	68.3
لا	20	31.7
المجموع	**63** [6]	**100**

يوضح جدول رقم (7) توزيع أفراد العينة حسب متغير الاطلاع على سياسات تعليم الخدمة الاجتماعية الأمريكية ومعاييرها الأكاديمية، حيث إن أغلبية العينة مطلعون على سياسات تعليم الخدمة الاجتماعية الأمريكية ومعاييرها الأكاديمية، بنسبة 68.3 %، أما من لم يطلعوا عليها فقد بلغت نسبتهم 31.7 %.

2. مبررات تطبيق سياسات ومعايير تعليم الخدمة الاجتماعية الأمريكية على برامج الخدمة الاجتماعية الحالية في جامعات مدينة الرياض:

جدول رقم (8)

مبررات تطبيق سياسات ومعايير تعليم الخدمة الاجتماعية الأمريكية على برامج الخدمة الاجتماعية الحالية في جامعات مدينة الرياض

المبررات	مؤيد		مؤيد إلى حد ما		غير مؤيد		المجموع		المتوسط الحسابي	الترتيب حسب المتوسط
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%		
عدم وجود هيئة رسمية معترف بها تعنى برسم سياسات تعليم الخدمة الاجتماعية.	49	74.3	16	24.2	1	1.5	66	100	2.73	6
عدم وجود معايير أكاديمية واضحة ومعلن عنها لتعليم الخدمة الاجتماعية.	45	68.2	20	30.3	1	1.5	66	100	2.67	8
ضعف مخرجات تعليم الخدمة الاجتماعية في المملكة يتطلب إيجاد اعتماد رسمي.	48	72.7	16	24.3	2	3	66	100	2.70	7
عدم وجود نظام مهني واضح ومطبق لفرض تراخيص الممارسة المهنية في المملكة.	52	78.8	13	19.7	1	1.5	66	100	2.77	3
الخطط الدراسية لبعض برامج الخدمة الاجتماعية تتسم بالعشوائية.	41	62.1	19	28.8	6	9.1	66	100	2.53	10
الخبرة العميقة لتعليم الخدمة الاجتماعية في الولايات المتحدة الأمريكية.	54	81.8	11	16.7	1	1.5	66	100	2.80	1
وجود نظام واضح ودقيق لتعليم الخدمة الاجتماعية في الولايات المتحدة الأمريكية.	48	72.7	16	24.3	2	3	66	100	2.70	7
وجود آلية واضحة لكيفية تطبيق سياسات التعليم والمعايير الأكاديمية الأمريكية.	49	74.3	14	21.2	3	4.5	66	100	2.70	7
التوجه نحو الاستفادة من الخبرات الدولية.	52	78.8	14	21.2	0	0	66	100	2.79	2
وجود نظام واضح ومحدد الخطوات لآلية التواصل مع مجلس تعليم الخدمة الاجتماعية.	43	65.2	20	30.3	3	4.5	66	100	2.61	9
سعي مؤسسات التعليم العالي في المملكة إلى الحصول على اعتمادات أكاديمية دولية.	50	75.8	15	22.7	1	1.5	66	100	2.74	5
عدم توافق مخرجات تعليم الخدمة الاجتماعية مع متطلبات سوق العمل.	46	69.7	18	27.3	2	3	66	100	2.67	8
قوة وجودة تعليم الخدمة الاجتماعية في الولايات المتحدة الأمريكية.	50	75.8	16	24.2	0	0	66	100	2.76	4

يوضح جدول رقم (8) توزيع أفراد العينة حسب متغير مبررات تطبيق سياسات ومعايير تعليم الخدمة الاجتماعية الأمريكية على برامج الخدمة الاجتماعية الحالية في جامعات مدينة الرياض، وقد كانت إجابات أفراد العينة التأييد على جميع عبارات المبررات التي وضعتها الباحثة، حيث أجاب معظم أفراد العينة بنسبة 98.5 % بالتأييد على مبرر: عدم وجود هيئة رسمية معترف بها، تعنى برسم سياسيات تعليم الخدمة الاجتماعية، وعند تفصيل نسبة إجابة التأييد نجد أن 74.3 % أجابوا بمؤيد و24.2 % بمؤيد إلى حد ما، أما مبرر: عدم وجود معايير

أكاديمية واضحة ومعلن عنها لتعليم الخدمة الاجتماعية، فقد كانت نسبة التأييد 98.5 %، وعند تفصيل نسبة إجابة التأييد نجد أن 68.2 % أجابوا بمؤيد، و30.3 % بمؤيد إلى حد ما، ومن المبررات: ضعف مخرجات تعليم الخدمة الاجتماعية في المملكة يتطلب إيجاد اعتماد رسمي، وكانت نسبة التأييد على هذا المبرر 97 %، حيث أجاب 72.7 % من العينة بمؤيد و24.3 % بمؤيد إلى حد ما، أما مبرر: عدم وجود نظام مهني واضح ومطبق لفرض تراخيص الممارسة المهنية في المملكة، فقد بلغت نسبة التأييد على هذا المبرر 98.5 %، حيث أجاب 78.8 % من العينة بمؤيد و19.7 % مؤيد إلى حد ما، وعن مبرر: الخطط الدراسية لبعض برامج الخدمة الاجتماعية تتسم بالعشوائية، فقد كانت نسبة التأييد 90.9 %، حيث أجاب 62.1 % من العينة بمؤيد، و28.8 % مؤيد إلى حد ما، كما أن مبرر: الخبرة العميقة لتعليم الخدمة الاجتماعية في الولايات المتحدة الأمريكية بلغت نسبة التأييد 98.5 % حيث أجاب 81.8 % بمؤيد، و16.7 % مؤيد إلى حد ما، أما مبرر: وجود نظام واضح ودقيق لتعليم الخدمة الاجتماعية في الولايات المتحدة الأمريكية، فقد اتضح أن97 % من العينة أجابوا بالتأييد، حيث أجاب 72.7 % بمؤيد، و24.3 % مؤيد إلى حد ما، وعن مبرر: وجود آلية واضحة لكيفية تطبيق سياسيات التعليم والمعايير الأكاديمية الأمريكية بلغت نسبة التأييد لهذا المبرر95.5 %، حيث أجاب 74.3 % من العينة بمؤيد، و21.2 % بمؤيد إلى حد ما، كما أن مبرر: التوجه نحو الاستفادة من الخبرات الدولية كان من المبررات التي أجاب عليها جميع أفراد العينة بالتأييد بنسبة 100 %، حيث أجاب 78.8 % من العينة بمؤيد، و21.2 % بمؤيد إلى حد ما، وبلغت نسبة التأييد على مبرر: وجود نظام واضح ومحدد الخطوات لآلية التواصل مع مجلس تعليم الخدمة الاجتماعية 95.5 %، حيث أجاب 65.2 % بمؤيد، و 30.3 % بمؤيد إلى حد ما، أما مبرر: سعي مؤسسات التعليم العالي في المملكة للحصول على اعتمادات أكاديمية دولية فقد وصلت نسبة التأييد 98.5 %، حيث أجاب 75.8 % بمؤيد، و22.7 % مؤيد إلى حد ما، كما بلغت نسبة التأييد على مبرر: عدم توافق مخرجات تعليم الخدمة الاجتماعية مع متطلبات سوق العمل 97 %، حيث 69.7 % أجابوا بمؤيد، و27.3 % مؤيد إلى حد ما، أما آخر عبارات المبررات فهي مبرر: قوة وجودة تعليم الخدمة الاجتماعية في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث بلغت نسبة التأييد 100 %، حيث أجاب 75.8 % من العينة بمؤيد، و24.2 % مؤيد إلى حد ما، وعند ترتيب عبارات المبررات من خلال المتوسط الحسابي يكون ترتيبها كالآتي:

1. الخبرة العميقة لتعليم الخدمة الاجتماعية في الولايات المتحدة الأمريكية.
2. التوجه نحو الاستفادة من الخبرات الدولية.
3. عدم وجود نظام مهني واضح ومطبق لفرض تراخيص الممارسة المهنية في المملكة.
4. قوة وجودة تعليم الخدمة الاجتماعية في الولايات المتحدة الأمريكية.
5. سعي مؤسسات التعليم العالي في المملكة إلى الحصول على اعتمادات أكاديمية دولية.
6. عدم وجود هيئة رسمية معترف بها تعنى برسم سياسيات تعليم الخدمة الاجتماعية.
7. ضعف مخرجات تعليم الخدمة الاجتماعية في المملكة يتطلب إيجاد اعتماد رسمي، ومبرر وجود نظام واضح ودقيق لتعليم الخدمة الاجتماعية في الولايات المتحدة الأمريكية، ومبرر وجود آلية واضحة لكيفية تطبيق سياسيات التعليم والمعايير الأكاديمية الأمريكية.
8. عدم وجود معايير أكاديمية واضحة ومعلن عنها لتعليم الخدمة الاجتماعية، ومبرر عدم توافق مخرجات تعليم الخدمة الاجتماعية مع متطلبات سوق العمل.
9. وجود نظام واضح ومحدد الخطوات لآلية التواصل مع مجلس تعليم الخدمة الاجتماعية.
10. الخطط الدراسية لبعض برامج الخدمة الاجتماعية تتسم بالعشوائية.

3. العائد المتوقع من تطبيق سياسات ومعايير تعليم الخدمة الاجتماعية الأمريكية على برامج الخدمة الاجتماعية الحالية في جامعات مدينة الرياض:

يوضح جدول رقم (9) توزيع أفراد العينة حسب متغير العائد المتوقع من تطبيق سياسات ومعايير تعليم الخدمة الاجتماعية الأمريكية على برامج الخدمة الاجتماعية الحالية في جامعات مدينة الرياض، حيث اتضح أن أغلبية أفراد العينة أجابوا بالتأييد على جميع العبارات التي وضعتها الباحثة، فمن خلال عائد: المساهمة في وضوح البرامج الأكاديمية للخدمة الاجتماعية، تم تأييد 93.9 % من العينة على هذا العائد، حيث من أجاب بمؤيد بلغت نسبتهم 75.7 %، أما من أجاب بمؤيد إلى حد ما، فقد بلغت نسبتهم 18.2 %، أما عائد: ستساهم في تحقيق الشفافية المطلوبة للبرامج الأكاديمية للخدمة الاجتماعية، فقد بلغت نسبة التأييد 93.6 %، حيث أجاب 63.3 % من العينة بمؤيد، و30.3 % مؤيد إلى حد ما، وعن عائد: ستعمل على توفير المعلومات الضرورية لتطوير برامج الخدمة الاجتماعية، بلغت نسبة التأييد 97 %، 72.7 % أجابوا بمؤيد، و24.3 % بمؤيد إلى حد ما، كما أن عائد: ستساهم في توفير المعلومات بشكل أكثر وضوحا للجهات المعنية بتحقيق أهداف البرنامج، بلغت نسبة التأييد له 97 %، حيث أجاب 69.7 % من العينة بمؤيد.

جدول رقم (9)

العائد المتوقع من تطبيق سياسات ومعايير تعليم الخدمة الاجتماعية الأمريكية على برامج الخدمة الاجتماعية الحالية في جامعات مدينة الرياض:

العائد	مؤيد		مؤيد إلى حد ما		غير مؤيد		المجموع		المتوسط الحسابي	الترتيب حسب المتوسط
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%		
ستساهم في وضوح البرامج الأكاديمية للخدمة الاجتماعية.	50	75.7	12	18.2	4	6.1	66	100	2.70	8
ستساهم في تحقيق الشفافية المطلوبة للبرامج الأكاديمية للخدمة الاجتماعية.	42	63.6	20	30.3	4	6.1	66	100	2.58	14
ستعمل على توفير المعلومات الضرورية لتطوير برامج الخدمة الاجتماعية.	48	72.7	16	24.3	2	3	66	100	2.70	8
ستساهم في توفير المعلومات بشكل أكثر وضوحًا للجهات المعنية بتحقيق أهداف البرنامج.	46	69.7	18	27.3	2	3	66	100	2.67	10
ستعمل على تبني مبدأ المساءلة والمحاسبة الذاتية على مستوى أعضاء هيئة التدريس.	45	68.2	18	27.3	3	4.5	66	100	2.64	12
ستساهم في تحسين أساليب التدريس المتبعة من قبل أعضاء هيئة التدريس.	44	66.7	20	30.3	2	3	66	100	2.64	12
ستعزز من قيمة خريج تخصص الخدمة الاجتماعية في سوق العمل.	45	68.2	16	24.2	5	7.6	66	100	2.61	13
ستوفر آلية واضحة لمساءلة جميع المعنيين بالإشراف على البرامج الأكاديمية.	42	63.6	20	30.3	4	6.1	66	100	2.58	14
ستساهم في تطوير المهنة من خلال معايير أكاديمية واضحة ودقيقة.	51	77.3	13	19.7	2	3	66	100	2.74	5
ستساهم في ضمان التطوير المستمر والمستدام لبرامج الخدمة الاجتماعية نتيجة المراجعة الدورية المطلوبة.	54	81.8	8	12.1	4	6.1	66	100	2.76	4
ستحقق نموًا أكاديميًا ومهنيًا لأعضاء هيئة التدريس من خلال ما تقيسه من جودة البحث العلمي.	46	69.7	17	25.8	3	4.5	66	100	2.65	11
ستضمن اتساق رسالة وأهداف البرنامج مع رسالة وأهداف الجامعة.	42	63.6	19	28.8	5	7.6	66	100	2.56	15
ستبني منظومة فعالة لإدارة عملية تطوير البرنامج وفق أسس واضحة.	47	71.2	16	24.3	3	4.5	66	100	2.67	10
ستفعل الالتزام بتطبيق أخلاقيات مهنة الخدمة الاجتماعية.	46	69.7	17	25.8	3	4.5	66	100	2.65	11
ستساهم في فرض تطبيق إستراتيجيات ممارسة التفكير الناقد في تعليم الخدمة الاجتماعية.	49	74.3	15	22.7	2	3	66	100	2.71	7
ستمكن من السعي للنهوض بحقوق الإنسان ومن العدالة الاجتماعية.	40	60.6	24	36.4	2	3	66	100	2.58	14
ستزيد من مساهمة أعضاء هيئة التدريس في المشاركة في البحوث التي توجه الممارسة المهنية.	47	71.2	17	25.8	2	3	66	100	2.68	9
ستساهم في تحديد أهداف برامج الخدمة الاجتماعية بشكل دقيق يمكن قياسه.	53	80.3	11	16.7	2	3	66	100	2.77	3
ستعمل على ضمان توافق مخرجات التعليم مع متطلبات سوق العمل.	47	71.2	15	22.7	4	6.1	66	100	2.65	11
ستعمل على ضمان تطوير محتوى المناهج التعليمية لتتوافق مع متطلبات العصر.	54	81.8	11	16.7	1	1.5	66	100	2.80	1
ستفرض على إدارة البرنامج مراجعة الواقع الأكاديمي وتقييمه بشكل دقيق.	50	75.8	14	21.2	2	3	66	100	2.73	6
الحصول على اعتماد أمريكي لبرامج الخدمة الاجتماعية المحلية يمكن أن يساهم في تحسين سمعة برامج الخدمة الاجتماعية محليًا.	53	80.3	12	18.2	1	1.5	66	100	2.73	6
الحصول على اعتماد أمريكي لبرامج الخدمة الاجتماعية المحلية يمكن أن يساهم في تحسين سمعة برامج الخدمة الاجتماعية في الجامعات السعودية على المستوى الأكاديمي.	49	74.3	16	24.2	1	1.5	66	100	2.79	2
التقارير الدورية المطلوبة ستساهم في تحسين وتطوير العملية التعليمية.	52	78.8	13	19.7	1	1.5	66	100	2.77	3
ستساهم في بناء سياسة تعليم واضحة للخدمة الاجتماعية في ظل الغياب الحالي لسياسة واضحة لتعليم الخدمة الاجتماعية على المستوى المحلي.	50	75.8	15	22.7	1	1.5	66	100	2.74	5

و27.3 % بمؤيد إلى حد ما، أما عائد: ستعمل على تبني مبدأ المساءلة والمحاسبة الذاتية على مستوى أعضاء هيئة التدريس، فقد بلغت نسبة التأييد 95.5 %، منهم 68.2 % أجابوا بمؤيد، و27.3 % بمؤيد إلى حد ما، وعن عائد: ستساهم في تحسين أساليب التدريس المتبعة من قبل أعضاء هيئة التدريس، بلغت نسبة التأييد على هذا العائد 97 %، حيث أجاب 66.7 % من العينة بمؤيد، و30.3 % بمؤيد إلى حد ما، أما عائد: ستعزز من قيمة خريج تخصص الخدمة الاجتماعية في سوق العمل، فقد بلغت نسبة التأييد 92.4 %، فقد أجاب 68.2 % من العينة بمؤيد، و24.2 % بمؤيد إلى حد ما، وبلغت نسبة التأييد على عائد: ستوفر آلية واضحة لمساءلة جميع المعنيين بالإشراف على البرامج الأكاديمية 93.9 %، حيث أجاب 63.6 % من العينة بمؤيد، و30.3 % بمؤيد إلى حد ما، كما بلغت نسبة التأييد على عائد: ستساهم في تطوير المهنة من خلال معايير أكاديمية واضحة ودقيقة 97 %، حيث أجاب 77.3 % بمؤيد، و19.7 % مؤيد إلى حد ما، أما عائد: ستساهم في ضمان التطوير المستمر والمستدام لبرامج الخدمة الاجتماعية نتيجة المراجعة الدورية المطلوبة، فقد بلغت نسبة التأييد 93.9 %، فقد أجاب 81.8 % من العينة بمؤيد، و12.1 % بمؤيد إلى حد ما، وعائد: ستحقق نموًّا أكاديميًّا ومهنيًّا لأعضاء هيئة التدريس من خلال ما تقيسه من جودة البحث العلمي، بلغت نسبة التأييد 95.5 %، حيث أجاب 69.7 % بمؤيد، و25.8 % بمؤيد إلى حد ما، وعن عائد: ستضمن اتساق رسالة وأهداف البرنامج مع رسالة وأهداف الجامعة، كانت نسبة التأييد 95.4 %، حيث أجاب 63.6 % بمؤيد، و28.8 % بمؤيد إلى حد ما، كما بلغت نسبة تأييد عائد: ستبني منظومة فعالة لإدارة عملية تطوير البرنامج وفق أسس واضحة 95.5 %، حيث أجاب 71.2 % من العينة بمؤيد، و24.3 % بمؤيد إلى حد ما، وعن عائد: ستفعل الالتزام بتطبيق أخلاقيات مهنة الخدمة الاجتماعية، بلغت نسبة التأييد 95.5 %، حيث أجاب 69.7 % بمؤيد، و25.8 % بمؤيد إلى حد ما، وعائد: ستساهم في فرض تطبيق إستراتيجيات ممارسة التفكير الناقد في تعليم الخدمة الاجتماعية، بلغت نسبة التأييد 97 %، حيث أجاب 74.3 % من العينة بمؤيد، و22.7 % بمؤيد إلى حد ما، كما بلغت نسبة التأييد لعائد: ستمكن من السعي للنهوض بحقوق الإنسان ومن العدالة الاجتماعية 97 %، حيث أجاب أكثر من نصف العينة بنسبة 60.6 % بمؤيد، و36.4 % بمؤيد إلى حد ما، وعن عائد: ستزيد من مساهمة أعضاء هيئة التدريس في المشاركة في البحوث التي توجه الممارسة المهنية، فقد بلغت نسبة التأييد 97 %، حيث أجاب 71.2 % بمؤيد، و25.8 % مؤيد إلى حد ما، أما نسبة التأييد لعائد: ستساهم في تحديد

أهداف برامج الخدمة الاجتماعية بشكل دقيق يمكن قياسه، فقد بلغت 97 %، حيث أجاب 80.3 % بمؤيد، و16.7 % بمؤيد إلى حد ما، وعن عائد: ستعمل على ضمان توافق مخرجات التعليم مع متطلبات سوق العمل، بلغت نسبة التأييد 93.9 %، وقد أجاب 71.2 % من العينة بمؤيد، و22.7 % بمؤيد إلى حد ما، وبلغت نسبة التأييد لعائد: ستعمل على ضمان تطوير محتوى المناهج التعليمية، لتتوافق مع متطلبات العصر 98.5 %، حيث أجاب أغلبية العينة بنسبة 81.8 % بمؤيد، و16.7 % بمؤيد إلى حد ما، أما عائد: ستفرض على إدارة البرنامج مراجعة الواقع الأكاديمي وتقييمه بشكل دقيق، فقد بلغت نسبة التأييد له 97 %، حيث أجاب 75.8 % بمؤيد، و21.2 % بمؤيد إلى حد ما، وعن عائد: الحصول على اعتماد أمريكي لبرامج الخدمة الاجتماعية المحلية يمكن أن يساهم في تحسين سمعة برامج الخدمة الاجتماعية محليًّا، بلغت نسبة التأييد 98.5 %، حيث أجاب أغلبية عينة الدراسة بنسبة 80.3 % بمؤيد، و18.2 % بمؤيد إلى حد ما، كما بلغت نسبة التأييد لعائد: الحصول على اعتماد أمريكي لبرامج الخدمة الاجتماعية المحلية يمكن أن يساهم في تحسين سمعة برامج الخدمة الاجتماعية في الجامعات السعودية على المستوى الأكاديمي 98.5 %، حيث أجاب 74.3 % من العينة بمؤيد، و24.2 % بمؤيد إلى حد ما، أما عن عائد: التقارير الدورية المطلوبة ستساهم في تحسين وتطوير العملية التعليمية، فقد بلغت نسبة التأييد 98.5 %، حيث أجاب 78.8 % بمؤيد، و19.7 % بمؤيد إلى حد ما، كما بلغت نسبة التأييد لعائد: ستساهم في بناء سياسة تعليم واضحة للخدمة الاجتماعية في ظل الغياب الحالي لسياسة واضحة لتعليم الخدمة الاجتماعية على المستوى المحلي 98.5 %، حيث أجاب 75.8 % من العينة بمؤيد، و22.7 % مؤيد إلى حد ما، وعند ترتيب عبارات العائد من خلال المتوسط الحسابي يكون ترتيبها كالآتي:

1. ستعمل على ضمان تطوير محتوى المناهج التعليمية لتتوافق مع متطلبات العصر.
2. الحصول على اعتماد أمريكي لبرامج الخدمة الاجتماعية المحلية يمكن أن يساهم في تحسين سمعة برامج الخدمة الاجتماعية في الجامعات السعودية على المستوى الأكاديمي.
3. التقارير الدورية المطلوبة ستساهم في تحسين وتطوير العملية التعليمية، وعائد ستساهم في تحديد أهداف برامج الخدمة الاجتماعية بشكل دقيق يمكن قياسه.
4. ستساهم في ضمان التطوير المستمر والمستدام لبرامج الخدمة الاجتماعية نتيجة

المراجعة الدورية المطلوبة.

5. ستساهم في تطوير المهنة من خلال معايير أكاديمية واضحة ودقيقة، وعائد ستساهم في بناء سياسة تعليم واضحة للخدمة الاجتماعية في ظل الغياب الحالي لسياسة واضحة لتعليم الخدمة الاجتماعية على المستوى المحلي.
6. ستفرض على إدارة البرنامج مراجعة الواقع الأكاديمي وتقييمه بشكل دقيق، وعائد الحصول على اعتماد أمريكي لبرامج الخدمة الاجتماعية المحلية يمكن أن يساهم في تحسين سمعة برامج الخدمة الاجتماعية محليًّا.
7. ستساهم في فرض تطبيق استراتيجيات ممارسة التفكير الناقد في تعليم الخدمة الاجتماعية.
8. ستساهم في وضوح البرامج الأكاديمية للخدمة الاجتماعية، وعائد ستعمل على توفير المعلومات الضرورية لتطوير برامج الخدمة الاجتماعية.
9. ستزيد من مساهمة أعضاء هيئة التدريس في المشاركة في البحوث التي توجه الممارسة المهنية.
10. ستساهم في توفير المعلومات بشكل أكثر وضوحا للجهات المعنية بتحقيق أهداف البرنامج، ستبني منظومة فعالة لإدارة عملية تطوير البرنامج وفق أسس واضحة.
11. ستحقق نموًّا أكاديميًّا ومهنيًّا لأعضاء هيئة التدريس من خلال ما تقيسه من جودة البحث العلمي، وعائد ستفعل الالتزام بتطبيق أخلاقيات مهنة الخدمة الاجتماعية، ستعمل على ضمان توافق مخرجات التعليم مع متطلبات سوق العمل.
12. ستساهم في تحسين أساليب التدريس المتبعة من قبل أعضاء هيئة التدريس، ستعمل على تبني مبدأ المساءلة والمحاسبة الذاتية على مستوى أعضاء هيئة التدريس.
13. ستعزز من قيمة خريج تخصص الخدمة الاجتماعية في سوق العمل.
14. ستساهم في تحقيق الشفافية المطلوبة للبرامج الأكاديمية للخدمة الاجتماعية، وعائد ستوفر آلية واضحة لمساءلة جميع المعنيين بالإشراف على البرامج الأكاديمية، وعائد ستمكن من السعي للنهوض بحقوق الإنسان ومن العدالة الاجتماعية.
15. ستضمن اتساق رسالة وأهداف البرنامج مع رسالة وأهداف الجامعة.

4. التحديات التي قد تواجه تطبيق سياسات ومعايير تعليم الخدمة الاجتماعية الأمريكية على برامج الخدمة الاجتماعية الحالية في جامعات مدينة الرياض:

جدول رقم (10)

التحديات التي قد تواجه تطبيق سياسات ومعايير تعليم الخدمة الاجتماعية الأمريكية على برامج الخدمة الاجتماعية الحالية في جامعات مدينة الرياض:

التحديات	مؤيد		مؤيد إلى حد ما		غير مؤيد		المجموع		المتوسط الحسابي	الترتيب حسب المتوسط
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%		
اختلاف الثقافة قد يقف عائقًا أمام تطبيق تلك السياسات والمعايير الأكاديمية الأمريكية.	43	65.2	14	21.2	9	13.6	66	100	2.52	8
بعض التوجهات الفكرية التي ترفض مبدأ الاستفادة من الفكر الغربي.	34	51.5	24	36.4	8	12.1	66	100	2.39	11
التكلفة المادية المطلوبة لإتمام عملية الاعتماد الأكاديمي.	48	72.7	15	22.7	3	4.5	66	100	2.68	4
مقاومة التغيير من بعض أعضاء هيئة التدريس.	47	71.2	16	24.3	3	4.5	66	100	2.67	5
عدم وجود إدارة مخصصة للتخطيط لبناء سياسات ومعايير أكاديمية.	46	69.7	18	27.3	2	3	66	100	2.67	5
عدم توفر الكوادر المهنية المؤهلة لإدارة هذه العملية.	37	56	24	36.4	5	7.6	66	100	2.48	9
ضعف الدافع لتعديل الوضع الراهن لدى القائمين على برامج الخدمة الاجتماعية.	42	63.6	22	33.4	2	3	66	100	2.61	6
تفضيل الحصول على اعتماد أكاديمي من هيئات محلية.	40	60.6	16	24.2	10	15.2	66	100	2.45	10
غياب الرؤية الاستشرافية لمستقبل مهنة الخدمة الاجتماعية لدى أعضاء هيئة تدريس الخدمة الاجتماعية.	43	65.2	17	25.7	6	9.1	66	100	2.56	7
تتطلب عملية تطبيق سياسات التعليم الأمريكية التواصل باللغة الإنجليزية مما قد يشكل عائقا.	50	75.8	15	22.7	1	1.5	66	100	2.74	2
صعوبة الإجراءات والمتطلبات الإدارية للتواصل مع مجلس تعليم الخدمة الاجتماعية.	54	81.8	11	16.7	1	1.5	66	100	2.80	1
ضعف المعرفة بالسياسات والمعايير الأكاديمية الأمريكية لتعليم الخدمة الاجتماعية.	50	75.8	14	21.2	2	3	66	100	2.73	3

يوضح جدول رقم (10) توزيع أفراد العينة حسب متغير التحديات التي قد تواجه تطبيق سياسات ومعايير تعليم الخدمة الاجتماعية الأمريكية على برامج الخدمة الاجتماعية الحالية في جامعات مدينة الرياض، واتضح من الجدول ارتفاع نسبة الإجابة بالتأييد على جميع العبارات التي وضعتها الباحثة كتحديات، حيث بلغت نسبة التأييد للتحدي الأول وهو: اختلاف الثقافة قد يقف عائقًا أمام تطبيق تلك السياسات والمعايير الأكاديمية الأمريكية 86.4 %، حيث أجاب 65.2 % بمؤيد، و21.2 % بمؤيد إلى حد ما، أما التحدي الثاني وهو: بعض التوجهات الفكرية التي ترفض مبدأ الاستفادة من الفكر الغربي/ فقد بلغت نسبة التأييد 87.9 %، حيث أجاب 51.5 % من العينة بمؤيد، و36.4 % مؤيد إلى حد ما، أما التحدي الثالث وهو: التكلفة المادية المطلوبة لإتمام

عملية الاعتماد الأكاديمي، فقد بلغت نسبة التأييد له 95.4 %، حيث أجاب 72.7 % بمؤيد، و22.7 % بمؤيد إلى حد ما، أما التحدي الرابع وهو: مقاومة التغيير من بعض أعضاء هيئة التدريس، فقد بلغت نسبة التأييد 95.5 %، حيث أجاب 71.2 % بمؤيد، و24.3 % بمؤيد إلى حد ما، أما التحدي الخامس وهو: عدم وجود إدارة مخصصة للتخطيط لبناء سياسات ومعايير أكاديمية، فقد بلغت نسبة التأييد 97 %، حيث أجاب 69.7 % من العينة بمؤيد، و27.3 % بمؤيد إلى حد ما، وبلغت نسبة الموافقة على التحدي السادس والمتمثل في عبارة: عدم توفر الكوادر المهنية المؤهلة لإدارة هذه العملية 92.4 %، حيث أجاب 56 % بمؤيد، و36.4 % بمؤيد إلى حد ما، أما التحدي السابع وهو: ضعف الدافع لتعديل الوضع الراهن لدى القائمين على برامج الخدمة الاجتماعية، فقد بلغت نسبة التأييد 97 %، حيث أجاب 63.6 % بمؤيد، و33.4 % بمؤيد إلى حد ما، أما التحدي الثامن والمتمثل في عبارة: تفضيل الحصول على اعتماد أكاديمي من هيئات محلية، فقد بلغت نسبة التأييد 84.8 %، حيث أجاب 60.6 % بمؤيد، و24.2 % بمؤيد إلى حد ما، كما بلغت نسبة التأييد للتحدي التاسع وهو: غياب الرؤية الاستشرافية لمستقبل مهنة الخدمة الاجتماعية لدى أعضاء هيئة تدريس الخدمة الاجتماعية 90.9 %، حيث أجاب 65.2 % بمؤيد، و25.7 % بمؤيد إلى حد ما، وعن عبارة التحدي العاشر والمتمثلة في عبارة: تتطلب عملية تطبيق سياسات التعليم الأمريكية التواصل باللغة الإنجليزية مما قد يشكل عائقًا، فقد بلغت نسبة التأييد 98.5 %، حيث أجاب 75.8 % بمؤيد، و22.7 % بمؤيد إلى حد ما، أما عبارة التحدي الحادية عشرة وهي: صعوبة الإجراءات والمتطلبات الإدارية للتواصل مع مجلس تعليم الخدمة الاجتماعية، فقد بلغت نسبة التأييد لها 98.5 %، حيث أجاب 81.8 % بمؤيد، و16.7 % بمؤيد إلى حد ما، وبلغت نسبة التأييد للعبارة الأخيرة الثانية عشرة وهي: ضعف المعرفة بالسياسات والمعايير الأكاديمية الأمريكية لتعليم الخدمة الاجتماعية 97 %، حيث أجاب 75.8 % من العينة بمؤيد، و21.2 % بمؤيد إلى حد ما، وعند ترتيب عبارات التحديات من خلال المتوسط الحسابي يكون ترتيبها كالآتي:

1. صعوبة الإجراءات والمتطلبات الإدارية للتواصل مع مجلس تعليم الخدمة الاجتماعية.
2. تتطلب عملية تطبيق سياسات التعليم الأمريكية التواصل باللغة الإنجليزية مما قد يشكل عائقًا.
3. ضعف المعرفة بالسياسات والمعايير الأكاديمية الأمريكية لتعليم الخدمة الاجتماعية.
4. التكلفة المادية المطلوبة لإتمام عملية الاعتماد الأكاديمي.

5. مقاومة التغيير من بعض أعضاء هيئة التدريس، عدم وجود إدارة مخصصة للتخطيط لبناء سياسات ومعايير أكاديمية.
6. ضعف الدافع لتعديل الوضع الراهن لدى القائمين على برامج الخدمة الاجتماعية.
7. غياب الرؤية الاستشرافية لمستقبل مهنة الخدمة الاجتماعية لدى أعضاء هيئة تدريس الخدمة الاجتماعية.
8. اختلاف الثقافة قد يقف عائقًا أمام تطبيق تلك السياسات والمعايير الأكاديمية الأمريكية.
9. عدم توفر الكوادر المهنية المؤهلة لإدارة هذه العملية.
10. تفضيل الحصول على اعتماد أكاديمي من هيئات محلية.
11. بعض التوجهات الفكرية التي ترفض مبدأ الاستفادة من الفكر الغربي.

تحليل النتائج:

بناء على مخرجات هذه الدراسة ونتائج تحليل البيانات، اتضح أن هناك اعترافًا واضحًا بجدوى الاستفادة من معايير وسياسات تعليم الخدمة الاجتماعية الأمريكية. حيث نلاحظ اتفاقًا واسعًا حول مبررات تطبيق سياسات ومعايير تعليم الخدمة الاجتماعية الأمريكية على برامج تعليم الخدمة الاجتماعية الحالية في جامعات مدينة الرياض، أو من ناحية الاتفاق حول العائد المتوقع لهذا التطبيق، وكذلك حول التحديات التي يمكن أن تواجه عملية التطبيق.

حيث أشارت النتائج إلى أن من مبررات الحاجة إلى السعي نحو الاستفادة من معايير وسياسات تعليم الخدمة الاجتماعية الأمريكية هي الخبرة العميقة لتعليم الخدمة الاجتماعية في الولايات المتحدة الأمريكية مقارنة بالخبرة التعليمية للخدمة الاجتماعية في الجامعات السعودية، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن هناك اتفاقًا حول وجود بعض سمات الضعف في نظام تعليم الخدمة الاجتماعية الحالي، كعدم وجود معايير أكاديمية واضحة ومعلن عنها لتعليم الخدمة الاجتماعية في السعودية، وكذلك عدم وجود هيئة رسمية معترف بها تُعنى برسم وصياغة سياسات تعليم خاصة بالخدمة الاجتماعية، مما ساهم في عشوائية بعض الخطط الدراسية لتخصصات الخدمة الاجتماعية في بعض الجامعات السعودية، والتي أيدّ ذلك ما يقارب 90 % من مفردات العينة، هذا بالإضافة إلى ضعف مخرجات التعليم، وأيضًا عدم وجود نظام مهني واضح ومطبق لفرض تراخيص الممارسة المهنية في المملكة. كما أن هناك مبررات ترتبط

بتوجهات في سياسة تعليم الدولة، كالتوجه الحالي نحو الاستفادة من الخبرات الدولية واستكمال ما بدأه الآخرون، وسعي مؤسسات التعليم العالي للحصول على اعتمادات أكاديمية من جهات دولية معترف بها، حيث يمكن أن تعدّ مبررًا مهماً يؤيد جدوى تطبيق سياسات تعليم الخدمة الاجتماعية الأمريكي.

أما بالنسبة للنتائج المتوقعة من تطبيق سياسات ومعايير تعليم الخدمة الاجتماعية الأمريكية على برامج الخدمة الاجتماعية الحالية في جامعات مدينة الرياض، فقد أظهرت استجابات مفردات العينة تأييدًا واضحًا حول ما تمّ طرحه عليهم من عوائد لتطبيق تلك السياسات، والتي تضمنت عوائد لها علاقة بتطوير وتحسين الجوانب الأكاديمية والتعليمية ومخرجاته، وأخرى ذات علاقة بتطوير وتحسين جودة التعليم وسياساته. حيث أشارت النتائج إلى تأييد كبير المدى نحو كون تطبيق تلك السياسات يمكن أن يساهم في وضوح البرامج الأكاديمية وتحسين أساليب التدريس وتحقيق النمو الأكاديمي والمهني لأعضاء هيئة التدريس من خلال ما تقيسه من جودة البحث العلمي، وما ستفرضه من تطبيق لإستراتيجيات ممارسة التفكير الناقد، وتطبيق لأخلاقيات المهنة. بالإضافة إلى أنه على متسوى تطوير سياسات التعليم وضمان جودته، فإن تطبيق سياسات التعليم الأمريكية ستساهم من وجهة نظر أغلب أعضاء هيئة التدريس في تحقيق مزيد من الشفافية ومبدأ المساءلة والمحاسبة الذاتية، من خلال فرض تلك السياسات لمعايير واضحة ودقيقة، يمكن قياسها وبناء خطط تطويرية على أساسها، مما يكفل تحقيق عدد من الأمور ذات العائد المتسم بالجودة، كتوفير المعلومات الضرورية لتطوير برامج الخدمة بشكل واضح للجهات المعنية بتحقيق أهداف البرنامج، وتطوير محتوى المناهج لتتفق مع معطيات العصر، وضمان التطوير المستدام والمستمر، وصياغة آليات واضحة لمساءلة جميع المعنيين بالإشراف على البرامج الأكاديمية، مما يضمن اتساق رسالة وأهداف البرنامج مع رسالة وأهداف الجامعة، وكذلك ما تفرضه تلك السياسات والمعايير على إدارة البرامج من مراجعة للواقع الأكاديمي وتقييمه بشكل دوري. كل ذلك سيكفل تعزيز قيمة خريج التخصص، وتحسين سمعة برامج الخدمة الاجتماعية وعلى المستوى الأكبر فإنها ستكفل السعي للنهوض بحقوق الإنسان.

إلاّ أنه نظرًا للاختلافات الثقافية والحضارية بين الواقع الاجتماعي والتعليمي لكل من المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية، فإنه من المتوقع وجود عدد من التحديات التي

يمكن أن تقف عائقًا في وجه تطبيق تلك السياسات التعليمية الأمريكية للخدمة الاجتماعية، والتي أيّدتها استجابات أعضاء هيئة التدريس بشكل كبير، حيث اتفقوا حول أبرز تلك التحديات، والتي كان جزء منها ذا علاقة بالجانب الإداري، مثل صعوبة الإجراءات والمتطلبات الإدارية للتواصل مع مجلس تعليم الخدمة الاجتماعية، بالإضافة إلى أن اختلاف الثقافة قد يقف عائقًا أمام تطبيق تلك السياسات والمعايير الأكاديمية الأمريكية، وأيضًا عدم وجود إدارة مخصصة للتخطيط لبناء سياسات ومعايير أكاديمية، وغياب الرؤية الاستشرافية لمستقبل مهنة الخدمة الاجتماعية لدى أعضاء هيئة تدريس الخدمة الاجتماعية، وعدم توفر الكوادر المهنية المؤهلة لإدارة هذه العملية، كلها عوامل تشكل تحديات إدارية للاستفادة من سياسات ومعايير تعليم الخدمة الاجتماعية الأمريكية، أما على المستوى الشخصي فإن ضعف المعرفة بالسياسات والمعايير الأكاديمية الأمريكية لتعليم الخدمة الاجتماعية قد يساهم في زيادة الحاجة إلى دورات تأهلية، وورش عمل للتعريف بتلك المعايير وآليات تطبيقها، وبالتالي سيساهم ذلك وجود متطلبات مالية، بالإضافة إلى التكلفة المادية المطلوبة لإتمام عملية الاعتماد الاكاديمي، بالإضافة إلى تحدي اللغة، حيث تتطلب عملية تطبيق سياسات التعليم الأمريكية التواصل باللغة الإنجليزية، مما قد يشكل عائقًا، هذا فضلًا عن بعض التحديات التي ترتبط بقناعات شخصية لدى بعض أعضاء هيئة التدريس، والتي تتمثل في مقاومة التغيير، وضعف الدافع لتعديل الوضع الراهن لدى القائمين على برامج الخدمة الاجتماعية، و بعض التوجهات الفكرية التي ترفض مبدأ الاستفادة من الفكر الغربي وتفضيل الحصول على اعتمادات أكاديمية محلية.

الخاتمة والتوصيات:

إن عملية تطوير وتحسين التعليم بشكل عام وتعليم الخدمة الاجتماعية بشكل خاص، يتطلب الكثير من الجهد الذي يواكب متطلبات العصر الحالي ويحقق رؤية المملكة العربية السعودية 2030، وليتم ذلك لابد من الاستفادة من التجارب الدولية والعالمية والارتكاز على معايير تعليم واضحة ودقيقة وتلائم احتياجات المجتمع وسوق العمل. وبناء ما خلصت إليه الدراسة من نتائج فإن من أبرز وأهم التوصيات العمل على إنشاء هيئة رسمية لتعليم الخدمة الاجتماعية في السعودية، حيث ستعمل تلك الهيئة على تنظيم ومنهجة تعليم الخدمة الاجتماعية من خلال بناء السياسات واعتماد المعايير الدقيقة وإصدار التراخيص المهنية، بما يضمن ملاءمة مخرجات التعليم مع متطلبات سوق العمل ومواءمتها مع رؤية المملكة 2030.

المراجع:

- أبو المعاطي ماهر. (2009). تقويم البرامج والمنظمات الاجتماعية. دار الزهراء: الرياض.
- أحمد مصطفى خاطر، (1993). الإدارة وتقويم مشروعات الرعاية الاجتماعية. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.
- جامعة الملك سعود، قسم الدراسات الاجتماعية (2016). التقرير السنوي لقسم الدراسات الاجتماعية. الرياض: لجنة الجودة والتطوير.
- سلامة عبد العظيم حسين، (2005). الاعتماد وضمان الجودة في التعليم. القاهرة: دار النهضة العربية.
- عبد اللطيف الرياح، (2009). تقويم معايير الاعتماد العام بالكلية الأهلية بالمملكة العربية السعودية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الحكومية والكليات الأهلية بالرياض. مجلة بحوث التربية النوعية، مصر: جامعة المنصورة.
- عبدالعزيز البريثن،. (2010). مقالات في الخدمة الاجتماعية. عمان: دار الفكر.
- قاسم علوان المحياوي،. (2009). إدارة الجامعات في ضوء معايير الجودة الشاملة. مجلة اتحاد الجامعات، العدد 31، الأمانة العامة لاتحاد الجامعات العربية، الأردن: عمان.
- قراءات في الخدمة الاجتماعية. الرياض: الجمعية السعودية للدراسات الاجتماعية(2017).
- محمد معجب الحامد، وآخرون. (2002). التعليم في المملكة العربية السعودية (رؤية الحاضر واستشراف المستقبل). الرياض: دار الرشد.
- الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي. التعليم العالي في المملكة العربية السعودية، تقرير موجز 1428هـ (2006). الرياض: مراكز توكيد الجودة في المؤسسات التعليمية لما بعد المرحلة الثانوية.
- Council on Social Work Education.(2015). Education Policy and Accreditation Standards for Baccalaureate and Master's Social Work Programs.
- Council on Social Work Education. (2001). Handbook of Accreditation Standards and Procedures.
- Davis, D. j., & Ringsted, C. (2006). Accreditation of undergraduate and graduate medical education: how do the standers contribute to quality? Adv Health Sci Educ Theory Pract, 11(3)
- Frumkin, M. &Lloyd,G. A. (1995). Social Work Education, in Edwards, R.L.et al, (Ed.)

Encyclopedia of Social Work, 19th ed. Washington. D.C: NASW press.

- Ginsberg, Leon. (2005). Social Work Education in the United States. Portularia Vol V, N1.
- Kendall, K. A. Council on Social Work Education: Its antecedents and first twenty years. (2002). Alexandria, VA: Council on Social Work Education.
- Raymond, III,F.B. & Rank, M. (2003).Preparing for Accreditation in Social Work Education: The Self-Study and the Site Visit. Alexandria, Virginia: Council on Social Work Education.
- Vlasceanu, L. & Parlea, D. Quality Assurance and Accreditation: A Glossary of Basic Terms & Definitions (Bucarest, UNESCO-CEPES). (2004). Papers on Higher Education, www.cepes.ro/puplications/Default.htm

الهوامش:

1. عدد الفاقد بهذا الجدول (1).
2. عدد الفاقد بهذا الجدول (5).
3. عدد الفاقد بهذا الجدول (6).
4. عدد الفاقد بهذا الجدول (4).
5. العدد الكلي للعينة 66 فردا، لكن هذا السؤال في الاستبانة اختياري لمن شارك في لجان الجودة والاعتماد الأكاديمي.
6. عدد الفاقد بهذا الجدول (3).

The feasibility of applying the American Social Work Educational Policy and Accreditation Standards to educate Social work in Saudia

"Applied study on Academics in the field of Social Work in Riyadh City"

Dr. Lana Hassan Bin Said •

Abstract

Recent decades of academic life have seen great progress towards improving the educational process and improving its outcomes. Academic accreditation was one of the important trends that led to achieve quality in education. Social Work education in the United States has had the lead in applying academic accreditation standards to ensure quality education. Given that Saudi social work education it lacks the existence of Saudi standards for social work education Therefore, this study aimed to identify the point of view of the academicians working in the field of social work education in Saudi universities for the feasibility of applying American academic accreditation standards to the social work education in Saudi's universities. Based on the findings of this study and the results of data analysis, it became clear that there is a clear recognition of the usefulness of benefiting from US social work education standards and policies. There is a broad agreement on the justification for applying US social service education policies and standards to current social education programs in Riyadh universities, or in terms of agreement on the expected return of this application, as well as on the challenges that can face the application process.

Key words: social Work Education - Academic accreditation- Standard – Education Policy.

• Associate Professor of Social Work, Department of Social Studies - College of Art, King Saud University, Riyadh

تجربة الكتابة المسرحية عند المرأة في دولة الإمارات العربية المتحدة

د. يحيى سليم سليمان عيسى ●
د. فراس خالد حمدان الريموني ●●
د. «محمد خير» يوسف علي الرفاعي ●●●

الملخص :

تتناول هذه الدراسة تجربة الكتابة المسرحية عند المرأة في دولة الإمارات العربية المتحدة، وتهدف.إلى محاولة رصد المرجعيات والمضامين الفكرية في أدب المرأة المسرحي في دولة الإمارات العربية المتحدة من خلال الاختيار القصدي لتجربة اثنتين من الكاتبات في المسرح الإماراتي هما: باسمة يونس، وفاطمة سلطان المزروعي، وقد اتبع الباحثون المنهج الوصفي التحليلي في دراستهم، وجاءت الحدود الزمانية للدراسة بين عامي (2000-2010م)، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج منها: تنوع الموضوعات الاجتماعية التي تناولها الأدب المسرحي النسائي في الإمارات، حيث توزعت تلك الموضوعات بين: قضايا العنوسة والزواج، بالإكراه، والطلاق وتعدد الزوجات،وغلاء المهور

● أستاذ مشارك- قسم الفنون المسرحية- كلية الفنون والتصميم- الجامعة الأردنية.
●● أستاذ مساعد- كلية العمارة والتصميم- جامعة عمان الأهلية.
●●● أستاذ مشارك- قسم الدراما- كلية الفنون الجميلة- جامعة اليرموك.

والحرية والاحتجاج على الواقع، وانتشار الجهل والخرافة، ويمكن لهذه الدراسة أن تحقق الفائدة للعاملين في مجال المسرح من مؤلفين ومخرجين ونقاد، وكذلك تقديم الفائدة للمؤسسات الأكاديمية التي تعنى بالمسرح ككليات ومعاهد الفنون الجميلة، إضافة إلى المتلقين والقرّاء من عامة المجتمع.

ـ الكلمات المفتاحية: المسرح الإماراتي، أدب المرأة المسرحي، الثقافة المسرحية، المضامين الفكرية.

المقدمة:

أخذت المرأة العربية مكانة متقدمة في المشهد الثقافي الإنساني من خلال حضورها الواعي في المجالات كافة، ومثلما ظهرت بوصفها أديبة وشاعرة وناقدة كان لا بد من ظهورها في المجال المسرحي لتشكل من خلال جهودها في التمثيل والإخراج والكتابة للمسرح حالة إبداعية واعية تعبر عن موقفها ومكانتها بين المبدعات على الصعيد الإنساني، وتعزز دورها في التنمية الثقافية لتشكل بذلك امتدادا لتلك التجارب المهمة في المسرح العربي، والتي ظهرت في مصر وسوريا والمغرب والعراق، حيث زاوجت بين الأطر المحلية والعالمية، وقرأت الواقع العربي قراءة واعية.

وفي دول الخليج العربي ظهر عدد من الكاتبات اللواتي رسمن لأنفسهن صورة مشرقة في المشهد المسرحي العربي، حيث عبرن عن ثقة بالنفس وطموح وقوة شخصية وحضور فاعل ومستمر لتذليل الصعوبات ومواجهة التحديات المتلاحقة، وبرز منهن الكاتبات: الإماراتية باسمة يونس والسعودية ملحة عبد الله والعمانية آمنة الربيع، وغيرهن...، وباتت المشاركات المسرحية للمرأة في الخليج العربي عموما وفي الإمارات خصوصا من القضايا المهمة التي تستحوذ على اهتمام إعلامي كبير، وتمكنت المرأة الخليجية من تحقيق ذاتها عبر دخولها إلى آفاق أرحب وممارستها لأعمال بقيت زمنا طويلا حكرا على الرجال أو النساء من مجتمعات عربية أخرى، وعلى الرغم من كل هذا بقي الطريق صعباً وشائكاً أمام المرأة الخليجية لأنه ليس من اليسير تغيير حال المرأة بين عشية وضحاها في مجتمع تحكمه العديد من العادات والتقاليد الاجتماعية.

لقد مرت التجربة المسرحية في دولة الإمارات العربية المتحدة بمراحل عديدة حتى بلغت مرحلة النضج، وهذا التطور يعود إلى عدة عوامل أهمها رعاية الدولة والمسؤولين للمشروع الثقافي والمسرحي، إضافة إلى التراكم المعرفي في التجربة الإبداعية، وظهور الفنان المسرحي المتخصص والانفتاح على التجارب العربية والعالمية، وقد صاحب ذلك التطور تقدما في تناول المضامين

والقضايا المتعلقة بالمجتمع وبالجوانب الإنسانية الأخرى، فكان المسرح الإماراتي قريبا من قلوب الناس ومن همومهم وانشغالاتهم ، فعبر بشكل واع عن هواجسهم و تطلعاتهم،. ولم تنفصل تجربة المرأة الإماراتية في الكتابة المسرحية عن أصولها التراثية وعن قضايا المجتمع، وهذا ما عزز قدرتها المسرحية على مواصلة فعل تأسيس مسيرتها المسرحية بما يتوافق مع الشكل والمضمون وبما يناسب خصوصياتها المحلية، ويحقق ضبطا لإيقاع التواصل مع الذات ومع العالم، "ولم تترك أية فرصة تمرّ إلا وتقترب من هذه الظواهر للانخراط في فعل التأسيس المسرحي الذي راهن عليه كل كاتب مسرحي عربي لتكون صورة الذات متجلية في صورة ما ينتجه إبداعه المسرحي بعد أن يكون قد تشبّع بجدوى التفاعل مع التجارب المسرحية التي رسخت كيان ما تنتج، فجعلت المسرح ظاهرة ثقافية لا تتأصل إلا بمعرفة الكيفية التي تستوعب دلاليا عالما يعيش مخاضاته، فتصبح هذه المخاضات محركا أساسا لفعل الكتابة، والتخييل، والتجريب المسرحي أثناء الجمع بين الدال ومدلوله في البنية المسرحية "(ابن زيدان، 2013م، ص7)، ومن الملاحظ أن الأدب المسرحي النسائي في الإمارات قد جنح باتجاه تناول الموضوعات المرتبطة بالحياة الاجتماعية من قضايا العنوسة والزواج بالإكراه والطلاق وتعدد الزوجات وغلاء المهور والحرية والاحتجاج على الواقع، وهذه القضايا لها حضور قوي في متن نصوص مسرحية نسائية متعددة، وهو حضور لا يمكن إغفاله كذلك من داخل النصوص التي كتبت من قبل الرجال، وهذا ما يمكن رصده من خلال المقاربة التحليلية لبعض النصوص التي تعلن انخراطها في مضمار الإبداع النسائي الإماراتي، لتتفاعل مع كل السياقات الثقافية العربية، متأثرة بالجغرافيا ، وحاوية لكل الذهنيات وأشكال الوعي الجمعي المتحرك باتجاه ثقافات أخرى، لتشكل في نهاية المطاف ظاهرة حيوية متحركة في الزمان والمكان.

من هنا جاءت هذه الدراسة للوقوف على تجربة الكتابة المسرحية عند المرأة في دولة الإمارات العربية المتحدة، عبر عقد مقاربات وتحليلات نقدية لنصوص مسرحية لكاتبات من الإمارات، وذلك لقراءة صورة الواقع في تلك النصوص والوقوف على العوالم الإبداعية الخاصة بهن، والاقتراب أكثر من عمق الإمارات الثقافي والاجتماعي والحضاري.

- مشكلة الدراسة :

ركزت التوجهات الحكومية والأهلية في دول الخليج العربي، على المحاولات الواعية للنهوض بأوضاع المرأة وإبراز دورها على جميع الصعد ، وعلى جميع المستويات، وتحفيزها للمشاركة في

الحياة العامة ، والمساهمة في نهضة المجتمع وتنميته والارتقاء به إلى مستوى الدول المتقدمة، لاسيما بعد أن «كان هناك خوف عام عميق الجذور من تعلم الأنثى الكتابة ، وهذا خوف من أن تقوم بكتابة رسائل إلى من تحبهم من الذكور»(غباش، 1998م).

ولم تكن مجالات الفنون والكتابة الأدبية أفضل حالا بالنسبة للمرأة الخليجية نتيجة للظروف الاجتماعية الصعبة التي فرضت عليها، وبعيداً عن سياقات التمييز بين المرأة والرجل فقد تمتعت المرأة، ومنذ الأزل، بالإمكانات الإبداعية نفسها والموجودة لدى الرجل، وهذا ما يمكن أن يزيل اللبس عن الجدل المتصل بإبداع المرأة العربية عموما، والخليجية خصوصا، وضمن مجالات متعددة ومتنوعة ظلّت مطموسة بسبب شروط اجتماعية معينة أو نتيجة فهم محدود للحالة الإبداعية ، وفهم ضيق لفعل التعبير عن قيم حياتية تتعدى السياق الظرفي الذي تعيش فيه المرأة. وقد برز في دولة الإمارات الاهتمام برسم السياسات المستقبلية للمرأة، ووجهت الجهود لدعمها وتنمية قدراتها، فشهدت الساحة العربية اقتحام المرأة الإماراتية لكافة المجالات، وبروز العديد من الأسماء والتجارب النسائية في الأدب والفن التشكيلي والدراما والغناء والتي استطاعت من خلال مشاركتها في العملية التنموية أن تواجه معترك الحياة بفاعلية منتجة ومتميزة أيضاً، وفي ضوء ذلك جاءت هذه الدراسة للتعرف على تجربة الكتابة المسرحية عند المرأة في دولة الإمارات العربية المتحدة ومن هنا تتحدد مشكلة الدراسة بالسؤال التالي:

ما هي مرجعيات ومضامين تجربة الكتابة المسرحية عند المرأة في دولة الإمارات العربية المتحدة؟.

- أهمية الدراسة :

تتجلى أهمية الدراسة في كونها تعد من الدراسات النادرة التي تتناول أدب المرأة المسرحي في الإمارات، فهي تهدف إلى تسليط الضوء على تجربة الكتابة المسرحية عند المرأة في دولة الإمارات العربية المتحدة، ويمكن لهذه الدراسة أن تحقق الفائدة للعاملين في مجال المسرح من كتّاب للنص ومن مخرجين ونقاد، وكذلك تقديم الفائدة للمؤسسات الأكاديمية التي تعنى بالمسرح.

- أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى التعرّف على :

1. تجربة الكتابة المسرحية عند المرأة في دولة الإمارات العربية المتحدة.
2. المرجعيات والمضامين الفكرية في أدب المرأة المسرحي في دولة الإمارات العربية المتحدة.

. حدود الدراسة:

1. **الحدود الزمانية:** (2000-2010م).
2. **لحدود المكانية:** دولة الإمارات العربية المتحدة.
3. **الحد الموضوعي:** تناول الباحثون تجربة الكتابة المسرحية عند المرأة في دولة الإمارات العربية المتحدة من خلال اختيارهم القصدي لتجربة اثنتين من الكاتبات في المسرح الإماراتي هما: باسمة يونس، وفاطمة سلطان المزروعي.

. منهج الدراسة :

اعتمد الباحثون المنهج الوصفي التحليلي في دراستهم.

. المرأة الإماراتية ودورها في الثقافة المسرحية :

بما أن المرأة تمثل أحد ركائز المجتمع الرئيسة حرصت دولة الإمارات العربية المتحدة على أن يكون لها نصيب من هذه التشريعات والقوانين، وتتمتع المرأة في الإمارات بحريات وحقوق وخدمات عديدة شأنها شأن الرجل دون تمييز. ومن أهم ما ورد في الدستور من تشريعات تخص المرأة هو أن «جميع الأفراد لدى القانون سواء، ولا تمييز بين مواطني الاتحاد ولا يجوز استعباد أي إنسان، وباب الوظائف العامة مفتوح لجميع المواطنين، على أساس المساواة بينهم في الظروف»، (دون مؤلف، 2004)، وبذلك فإن القوانين قد كفلت للمرأة في الإمارات حقها في التعليم والعمل، وحرية اختيار المهنة التي تتناسب مع مؤهلاتها وقدراتها.

كان للوعي بأهمية دور المرأة التنموي في دولة الإمارات العربية المتحدة ، والتي ضمنتها القوانين من حيث سن التشريعات التي تضمن حقوق المرأة، بل توفير المناخ المؤسسي والانضمام إلى جميع الاتفاقيات الإقليمية والدولية المتعلقة بحقوق المرأة، وفي ضوء ذلك سعت المرأة الإماراتية إلى النمو والنضج صوب الاكتمال والتكامل وتحدي المعوقات، وتخطي الصعوبات المتمثلة بالقيود العرفية والتقاليد ونظرة المجتمع، وقد انعكس ذلك على موقف وتوجهات الكاتبة والفنانة المسرحية الإماراتية ، التي حرصت على تطوير نفسها نحو خلق ثقافة مسرحية، وحافظت في الوقت نفسه على عادات وتقاليد مجتمعها وبلدها، وأثبتت تفوقها وجدارتها عبر حضورها في جميع الأعمال الخليجية.

وحول دخول المرأة الإماراتية للمسرح ، فقد ذهب (عبد القادر) إلى أن المرأة لم تشارك في المسرح حتى عام 1972م؛ وقبل هذه الفترة كان بعض الشباب يقومون بالأدوار النسائية، وقد

تخصص كل من أمين محمد أمين وأحمد يوسف وسلطان الشاعر بهذه الأدوار. وأول فنانتين من الإمارات أسهمتا في المسرح هما المطربتان: شادية جمعة، ومنى مبارك، وقد شاركتا في تمثيل دولة الإمارات في مهرجان الشباب العربي الثاني في ليبيا عام 1975م ضمن مسرحية «غلطة أبو أحمد» من إخراج أبو فؤاد عبيد، ثم أعقب ذلك ظهور عدد من الوجوه النسائية الإماراتية مثل: موزة المزروعي، ورزيقة، الطارش، ومريم، أحمد، ومريم، سلطان وغيرهن..، وفي مجال الكتابة المسرحية فقد ظهر في السبعينات العديد من الأسماء النسائية، ولكنهن اختفين ضمن سقف الحرم المدرسي، أو البيتي، وشكلت أقلامهن ظاهرة حضارية، وكان من بينهن الشيخة مهرة القاسمي، وفاطمة لوتاه، ونورة الشامسي، وعائشة الكابتن، ومريم المدفع (أنظر. عبد القادر، 2004م). وبذلك استطاعت المرأة الإماراتية أن تفرض وجودها على خشبة المسرح، وصار حضورها، رمزاً فكرياً وفنياً يدعو إلى الإصلاح والتغيير في سبيل بناء مجتمع عصري.

وأوردت الممثلة (رزيقة الطارش) بأنها قدمت أول عمل مسرحي لها وعنوانه (عريان لايف على مفسخ) عام 1969م، وهذا يتضارب مع ما ذكر من دراسات سابقة عن كون الممثلتين شادية جمعة، ومنى مبارك أول امرأتين عملتا في المسرح الإماراتي، وذكرت الفنانة (موزة المزروعي) بأن أول عمل لها كان في مسرحية (فرح راشد) التي قدمها المسرح القومي للشباب في دبي عام 1973م، وفي احصائية بلغت أعداد الممثلات الإماراتيات ما يقرب من (43) ممثلة، ولم يبق من فنانات الرعيل الأول سوى: موزة المزروعي، ورزيقة الطارش، ومريم سلطان، وسميرة أحمد، وأخريات، وكانت مسرحية (مقهى أبو حمدة) هي أول مسرحية تذوقت بها المرأة الإماراتية حلاوة النجاح والفوز من خلال نيل الممثلة المبدعة (سميرة أحمد) جائزة أفضل ممثلة في مهرجان قرطاج المسرحي عام 1987م عن دورها في المسرحية نفسها. (أنظر. يونس، 2007، ص109. 110).

وكان طبيعيا ألا ينفصل واقع المرأة المسرحي في دولة الإمارات العربية المتحدة عن واقع المرأة في الخليج العربي، لاسيما أن المجال المسرحي قد كان إلى حد قريب حكراً على الرجل، وهو مجال غير مشجع بالنسبة للمرأة لأن الفنانة ظلت بهذا المفهوم ذلك الكائن المرفوض اجتماعياً ، « إن المسرح في دولة الإمارات العربية المتحدة واجه عدة عوامل كان يمكن أن تقف عائقا في وجه تطوره خلال تلك الفترة التي بدأ فيها بالظهور وإبراز ملامحه، مثل سيادة المجتمع ـ القبيلة ـ ومحدودية التعليم في تلك الفترة الأولى التي ظهرت بها بوادره في العام 1958، وغياب دور المدرسة في صقل المواهب المسرحية وإخراجها للحياة، والحالة الاقتصادية التي تجعل المسرح نوعا من الرفاهية

غير المحبذة مقابل الاحتياجات الأساسية والأولويات الضرورية، إضافة إلى غياب المرأة عن المسرح وعدم السماح للفتيات بممارسة هذا الفن والتواصل معه» (ناجي، 2012م، ص16).

وعند الحديث عن المرأة الإماراتية ودورها في المسرح، تبرز بعض المعوقات التي كانت حائلا بين المرأة وبين دورها في المسرح ، والتي جعلت كتاب المسرح الخليجي عموما، يبتعدون في كتاباتهم المسرحية عن تضمين نصوصهم أدواراً نسائية، وهكذا فقد «ظلت قضية المرأة في المسرح الخليجي مثار مناقشة، وواقع الحركة المسرحية في دول الخليج العربية يجعل مهمة ايجاد العنصر النسائي يمثل مشكلة لا يتم التغلب عليها إلا عن طريق استقدام ممثلات من دول عربية أخرى، وكان القائمون على المسرح في الكويت في الماضي يؤدون أدوار النساء ويرتدون أزياء النساء، حتى شن رجال الدين حملة عليهم ولعنوهم في مساجدهم. وما زالت غالبية الأسر الخليجية تقف أمام رغبة بناتهن إذا أردن العمل في مجال التمثيل، وأدت ندرة الحضور النسائي إلى محاولة المؤلفين الابتعاد عن كتابة الأدوار النسائية»(العطار، 2001م، ص34).

لقد شكلت الكتابة المسرحية النسائية في الإمارات وسيلة لإثبات الذات، والكشف عن طبيعة التناقضات التي ظلت تلف حياتها نتيجة لدوافع وتأثيرات ذكورية، وشكل مجال الإبداع المسرحي أحد المجالات التي اقتحمت المرأة مجاهلها بإصرار شديد واستماتة ، مما أثر في اضفاء التنوع والتجديد في المجال الإبداعي، لكن المرأة الإماراتية تأثرت مكانتها نتيجة لتأخرها في ارتياد المحافل المسرحية، وبعد أن دخلت عوالم المسرح اضطرت من جديد للابتعاد والانزواء بعيدا، وقد أوردت الكاتبة والباحثة (باسمة يونس) عددا من الأسباب التي تقف وراء انسحاب كثير من النساء من العمل المسرحي في الإمارات ، من بينها:

1. العمل المسرحي يحتاج جرأة في الطرح، وهذا يصعب تحقيقه عبر المرأة الإماراتية التي يضيق عليها المجتمع حصاره بحجة العادات والتقاليد.
2. العمل المسرحي يحتاج للتنازل عن كثير من اليوميات التي لا تجعل النساء تتنازل عنها مقابل أي عمل آخر مثل (الزواج والإنجاب.. إلخ).
3. هناك من يحثون الفتيات على العمل المسرحي، لكنهم يتراجعون في الوقت نفسه أمام رغبات قريباتهم، فيقفون حجر عثرة في وجهها.
4. العمل المسرحي صعب وظروفه تختلف عن الأعمال الأخرى، ومواعيده بالتالي متضاربة، وهذا بالتالي لا يخدم حضور المرأة وضرورة التزامها.

5. قلة المؤلفين المسرحيين الذين يطرحون قضايا تهم المرأة وتخدمها، مما يشجع على تقليل نسبة الحضور النسائي في المسرح.
6. بعض الأعمال لا تخدم المرأة عند تقديمها لشخصية مبتذلة، وهو ما يضيق الحصار على الفنانة الإماراتية التي لا تستطيع تقديم أية شخصية.
7. المسرح في الإمارات لا يقدم أعمالا بصورة مستمرة ، وهو ما يجعل التشجيع والحماس يذوبان في وقت من الأوقات. وربما تكون أيام الشارقة المسرحية هي المتنفس الوحيد وإلهام لجميع المسرحيين في الدولة .
8. ليست جميع الممثلات الإماراتيات مؤهلات أكاديميا، ورغم أهمية الموهبة إلا أن المرأة مع الأيام تحتاج إلى دراسة وتأهيل أكاديمي.
9. لا توجد في الخليج عموما، وفي الإمارات خصوصا، امرأة تعمل خلف الكواليس بشكل تستطيع أية دراسة الإشارة إليه، وأعني بذلك عاملة الماكيير أو الديكور أو الإضاءة أو المخرجة، وهو ما يهمش الحضور النسائي على المسرح باستثناء حضورها كممثلة (أنظر. يونس، 2007).

ـ نماذج مختارة لتجربة الكتابة المسرحية عند المرأة في دولة الإمارات العربية المتحدة:

تتطلب تجربة الكتابة المسرحية عند المرأة الإماراتية تفعيل آليات النقد لسبر أغوار تلك التجربة بهدف الإمساك بجوانبها الفنية والجمالية بكل ما تتضمنه هذه الكتابة من تمثلات على مستوى الزمان والمكان والشخصيات والأحداث، لاسيما أن تجربة الكتابة المسرحية النسائية في الإمارات قد شكلت عند بعض الكاتبات مثل (باسمة يونس، وفاطمة المزروعي) بتنويعاتها، ومفاتيحها، وحمولاتها، فرصة للتعبير عن كثير من القضايا الاجتماعية ، وبالتالي الانصهار الوجودي بدلالته الأنطولوجية التي لا تتحقق كينونته إلا بالتمسك بالانخراط في مجال الحياة الإبداعية كخيار أول وأخير.

لقد حملت الفنانة المسرحية العربية بشكل عام والإماراتية بشكل خاص من خلال مشروعها التنموي المسرحي هموم المجتمع العربي وقضاياه، فقد انطلقت في كتاباتها المسرحية من دوافع قومية ووطنية وإنسانية، لتؤسس بذلك ثقافة تنموية تتعلق بترسيخ قيم التضحية والفداء، وتأكيد الهوية الوطنية عبر العودة إلى تاريخ الأجداد، وهي بذلك قد رأت أن التنمية المسرحية لا يمكن أن تتشكل بمعزل عن وجود المرأة المتحررة من سطوة العادات والتقاليد والمعوقات الاجتماعية.

ويرى (صبري) أن المسرح في الإمارات لم يتمكن من معالجة القضايا الاجتماعية والسياسية الملحة التي تشغل الناس، بل جاء رصدا لملامح الحياة الاجتماعية، خاصة ما قبل تشكل الدولة، فناقش قضايا الزواج والطلاق، ومظاهر الحراك اليومي في الشارع الإماراتي، وبعض القضايا الناجمة عن العلاقات بين القوى المحركة لاقتصاديات البحر، ولامس على استحياء تلك العلاقات العميقة المؤطرة للظلم الطبقي وتحكم رأس المال آنذاك، ولكنه للآن لم يحاول الولوج إلى القضايا التي تفجرت بعد ظهور المجتمع الاستهلاكي ، وبالتالي بروز قضايا اجتماعية حادة مشابهة أو مفارقة لتلك التي كانت سائدة في الماضي، وبدرجة أكثر وضوحاً، والمسرح عموما لم يتمكن حتى من معالجة هموم قرية نائية أو مدينة حديثة من مدن النفط التي تشكلت بأطر حداثية، فلم نر للآن مسرحيات تعالج مساوئ الأبراج والإسمنت وتفشي القيم الوافدة، وأثرها السلبي في المجتمع الإماراتي إلا القليل (صبري، 2015م، ص 9، 10). وفي ضوء ذلك يمكن رصد طبيعة الموقف الاجتماعي للمبدعات الإماراتيات من خلال تجاربهن المسرحية، لاسيما تلك المواقف المرتبطة بالمرأة، وسنتطرق هنا إلى تجربة الكتابة المسرحية عند المرأة في دولة الإمارات العربية المتحدة من خلال دراسة:

أولا:- تجربة الكاتبة المسرحية باسمة يونس:

تقف الأديبة الإماراتية باسمة يونس [1] في مقدمة المشهد المسرحي النسوي في الخليج العربي، فهي تجمع في تجربتها الأدبية بين كتابة القصة القصيرة والمسرحية والرواية والمقالة والدراسات النقدية، إلا أن منجزها في الكتابة للمسرح هو ما يجعلها تتصدر خريطة هذا النوع من التعبير الذي قلما تقتحمه الكاتبات نظراً لصعوبته واحتياجاته في تطبيق التعامل مع لغة الدراما وفنيات المسرح بوجه عام، ولعل ذلك ما جعلها أنموذجا يستحق التقدير والاهتمام والمتابعة على صعيد الكتابة المسرحية، لاسيما بعد أن أنجزت وفي وقت قياسي، عددا من النصوص المسرحية، مؤسسة من خلالها رؤيتها الفنية انطلاقا من تجربتها الواقعية، حيث حاولت من خلال ذلك تشييد عالم فني إنساني، وتقديمه ضمن معالجة زاوجت أحيانا بين الواقعية والفنتازيا.

بدأت تجربتها الأدبية من خلال كتابة القصة القصيرة، وحول تجربتها في الكتابة المسرحية تقول: كتابة النصوص المسرحية هي الوجه الآخر في حياتي، وهذا ما جعلني اطمئن إلى أنني تمكنت من توليف الفن والأدب والدخول إلى صومعة المسرح وأماكن شائكة فيها، الجميع يعلم أن

الكتابة للمسرح لا يفلح بها الكثيرون، وقدرتي على أن أكتب نصوصاً مسرحية مميزة هي شهادة من هذا الفن بأني أمتلك خيالاً ولغة كتابة خاصة، وبالمجمل العام أرى أنني وفقت إلى حد كبير في الجمع ما بين الكتابة للقصة ولفن المسرح، فكلاهما يحتاج إلى بناء الصورة الفنية ورسم الشخصيات، وهما إلى حد ما متوافقان في البناء الفني، وقد عهدنا نجاحاً استثنائياً للكاتب المسرحي والقاص الروسي أنطون تشيكوف الذي بدأ حياته قاصاً ثم حوّل معظم قصصه القصيرة إلى مسرحيات (يونس، 2010م).

وعبر التصاقها بالهموم والقضايا الاجتماعية ومشكلات الواقع، فقد سعت الكاتبة إلى تناول قضايا وهموم المرأة في المجتمع العربي عموما، والخليجي خصوصا، فقدمت نصوصها التي تضمنت تحميل الرجل وزر ما تتعرض له المرأة من قسوة وعنف وغدر، مما أكسب معالجاتها الطابع المأساوي. وحول الموضوعات التي تستهويها عند الكتابة تقول يونس : «الموضوعات التي تمزج بين الماضي والحاضر في انتقالات تستلهم الفكر والمجتمع وتطوراته خلال تلك الفترات، والحكايات التي تمزج بين الخيال والحقائق التي قد تكون عن شخصيات واقعية أو أشياء حدثت في الماضي وتركت أثرا اليوم» (يونس، 2013م، ص65)، ولا تلغي باسمة من حساباتها ضرورة بناء الحوار المسرحي بما لا يدع مجالا لتهاوي العمل أو ارتخاء النص، وهي في بنية خطابها المسرحي تعتمد تسارع الزمن والبوح الذاتي واللغة البصرية المشهدية.

وترى يونس أن لكل جنس أدبي حاجته بالنسبة للأديب حيث تؤسس من خلال ذلك لعلاقتها بكل الأجناس الأدبية ، وحول اختيارها للمسرحية كجنس أدبي للكتابة تقول: « أما المسرحية فهي المضمون، مع لغة تتناسب بين النص وبين الجمهور، الذي سوف يسمعها، ويتلقاها مباشرة. وأنا أعتبر الكتابة حرية، ونوعا من الحرية، والاشتغال على شكل أو على نمط أو أسلوب محدد، قد يزيد من شهرة العمل، ومعرفة الناس به، لكنه لا يزيد من قوته ومضمونه، وهو ما أتلهف للوصول إليه، وقد كتبت المسرحيات التي تناولت القضايا الشعبية التي تحكي عن المرأة مثل: مسرحية بنات النوخذة، ومساء للموت، وكذلك القصص القصيرة، والتي تعالج أكثر من قضية مجتمعية إماراتية. والبيئة الإماراتية تحمل الأصالة العربية بشكل واضح ومميز، فالإماراتي كريم وشهم ومحب ومساعد للآخرين. وفي قصصي أجدني محبة ومسالمة وكريمة مع الشخصيات، ومع المواقف»(أنظر. يونس،2014م).

لقد استلهمت باسمة يونس التراث في نصوصها المسرحية محاولة الجمع بين الأصالة والمعاصرة، مركزة على جدل الأنا مع ماضيها وحاضرها ومستقبلها وجدلها مع الآخر، وقد أصبحت كل قراءة للتراث في نصوصها هي قراءة للآخر، فجاء توظيف التراث في مسرحها لخدمة الحاضر والمستقبل وتعزيز القيم المثلى ومعالجتها بوعي ونضج، في محاولة لبناء مجتمع إنساني يقوم على القيم السامية التي يزخر بها مجتمعنا العربي بشكل عام.

ـ أنموذج تطبيقي : مسرحية (آخر ليلة باردة).

تعد مسرحية (آخر ليلة باردة) عام 2005م أحد النصوص التي كتبتها باسمة يونس، وفيها تعرض مفاهيم جديدة مرتبطة بنوازع الشخصية النسائية النفسية وتداعياتها، ودورها في عملية خلق الحدث الدرامي، ويندرج النص ضمن دراما الأسرة من خلال تجسيده لمشكلة اجتماعية تدور داخل العائلة وتشخيصها بشكل دقيق طبقا لأسبابها ونتائجها، وفي هذه المسرحية نحن أمام شخصيتين نسائيتين تعيشان أزمة على المستويات الاجتماعية والنفسية، وهاتان الشخصيتان هما (شمة)، وهي فتاة مقعدة في الثلاثين من عمرها، وشقيقتها الكبرى (أمل)، وهي فتاة عانس في أواخر الأربعينات، وقد عمقت الكاتبة الأبعاد النفسية والعاطفية والاجتماعية للمرأة التي تبلغ مرحلة العنوسة، وجسدت حقها في الحياة الزوجية الكريمة.

ومنذ البداية تظهر شمة على كرسيها المتحرك، قرب نافذة مفتوحة في غرفة نوم باردة، وهي تحتضن كتابا، بينما تقف شقيقتها أمل وهي تنظر إليها بصمت:

« **أمل** : أما زلت تنتظرين ؟

شمة : (بصوت مليء بالتحدي) سأنتظره حتى يأتي .

أمل : (تنظر من النافذة) الشمس غربت .

شمة : سيبزغ القمر بعدها .

أمل : (تضحك بسخرية) كم أنت متفائلة، لقد ترسبت في صدر الليل أشباح غيوم تحجب قمرك المأمول.

شمة : لن يموت الأمل لقد وعدني بالمجيء .

أمل : قال سيأتي قبل ثلاث ساعات!... مر من الزمن ثلاث ساعات ونصف على الوعد الذي لم يتحقق ! أتدرين؟ لو أنك زرعت بذرة لنبتت في هذا الوقت شجرة عملاقة (...) ألن تفترضين بأنه لن يأتي أبدا؟ " (يونس، 2005م، ص9. 10).

وهذا الانتظار الذي تعيشه شمة هو انتظار لسالم الذي كانت تبادله الحب قبل أن تصاب بالعجز نتيجة لحادثة تعرضت لها، وقد بات غيابه يبعث على الاضطراب بالنسبة لها، وعلى خيبة الأمل بالنسبة لأمل التي ترى أنه لا جدوى منه، لذلك فإن شمة ترفض بعنف ازدراء أختها مطالبة إياها بالصمت ، لكنها مع ذلك لا تكف عن كلامها الذي يحدث ثورة في داخل شمة، وأمام اصرار أمل بأن سالم لن يأتي، لا تتردد شمة باتهامها بالبؤس والغيرة منها، مما يجعل أمل تنظر إليها باحتقار ، وتذكرها بأنها قد أصبحت نصف امرأة لكونها مصابة بالشلل، وحينما تسمع ذلك يسقط الكتاب على الأرض من يدها المرتعشة، فتنظر إلى حيث وقع الكتاب ثم تنظر إلى ساقيها الجامدتين، وتقول:

«**شمة:** مشلولة؟ قلتها أخيرا، كم عذبتني هذه الكلمة وكم عذبتك وهي تراود لسانك لكنها تختنق خشية شيء لا أفهمه! ولكن أجل، لم تكذبي أبدا، إنها الحقيقة، بت مجرد مشلولة، أدرك بأنني الآن نصف امرأة، لم أكن ساذجة، صرخت وأنا أفتح عيوني لأراني ممددة فوق فراش أبيض، أسكن فوق جناحي غمامة تود الرحيل بي إلى مجهول الخوف والنهاية لتأخذني إلى الموت الذي رأيته معلقا في عنقي ساعة الحادثة، يضغط علي بشراسة وأنا أقاومه وأرجوه كي يتركني، يؤجل ذبحي لأيام، قالوا ستشفين، الحادثة بسيطة يا شمة، ولن تحتاجي إلى مقعد متحرك إلا لبضعة أسابيع! لا تخافي يا شمة، كوني صابرة ومؤمنة ياشمة! اتقي الله يا شمة (تزعق بقهر) موتي يا شمة، تعذبي يا شمة، لعنة الله عليك يا شمة،(تصرخ بضيق وقهر) كلهم كاذبون، كلهم مخادعون، لا لم يقل لي أحدهم كلمة صدق أبدا، كل الأطباء خدروني بكذبة كبيرة طرحتني في كبوة الصمت والترقب، لن تسري الدماء في سيقاني أبدا..“ (يونس، 2005، ص12. 13).

إن أمل لا تكف عن النظر بغيظ إلى شمة، التي تبدو من وجهة نظرها مجرد طفلة ساذجة تستكين في قوقعة الانتظار التي تسلبها كل مشاعرها وواقعيتها، ولا تتردد في مطالبتها بالخروج من أوهامها، لأن سالم حينما وعد بالزواج هو في الحقيقة قد وعد امرأة كانت تستطيع الوقوف على قدميها، وكانت تسير بهما وتكون في استقباله حينما يدق بابها، امرأة يرتكز إليها ولا يصبح هو عصاها ، امرأة يمكنها الوقوف بجواره في ليلة زفافها كي يكملا سويا رحلة المستقبل بدون خوف ولا ضعف، وهذه المزايا لم تعد تتحقق من خلال شمة ، تقول أمل بصوت كالفحيح وهي تقترب وجهها منها:

«**أمل:** (...) أنت ركام يا شمة، لم تعودي امرأة حلم سالم، لم تعودي صالحة للحياة، مختوم

فوق جبينك بنفاذ الصلاحية، الحياة شردت من يأسك، خطيبك فر منك، جسدك تلتهمه ديدان السكون والانتظار المفجعة، أحلامك كلها سقطت في القاع وذابت أسفل أقدام اليأس، أتدرين ما معنى أن تسحقي حتى القاع؟ أتدرين كم هو بعيد كبعد حلم يبدو لك داني الثمرات لكنه يظل مجرد حلم لا تقطفين منه إلا وهما يتبدد كسراب الفجر؟ أترين هذا؟ (تمد أمل يدها إلى رداء محاماة أسود كان مرتكزا عند الزاوية وترفعه في وجه شمة) هذا الذي لم ترتديه بعد وربما لن تستطيعي أبدا ارتداءه بعد اليوم! انظري إليه، كم هو قريب منك، ولكنه بعيد تماما عنك، تلمسينه وتعجزين عن ارتدائه والوقوف فيه أمام قضاة المحكمة والمحامين..» (يونس، 2005، ص14).

إن سياقات القهر تحضر في المسرحية حضورا واضحا، حيث تقدم لنا الكاتبة صورة لقهر المرأة للمرأة، إذ تظهر شخصية أمل وهي تقهر أختها المقعدة العاجزة شمة نتيجة لغيرتها التي استحوذت عليها بعد أن فاتها قطار الزواج، وأصبحت تعيش صراعا في داخلها بسبب تفوق أختها شمة عليها جمالا وعلما فهي المتخرجة من كلية الحقوق، وهي التي تشد أنظار الناس بجمالها، لاسيما وأن سالم قد أراد الزواج من أمل في البداية لكنه حينما رأى شمة ارتد إليها وطلبها للزواج، وهذا ما كان له دوره في تأجيج الصراع بين الأختين ، مما زاد من سياقات العزلة المقيتة التي تعيشها كل من أمل وشمة في غرفة باردة، وإذا كانت شمة قد بدت بصورة الفتاة العاجزة التي لا حول لها ولا قوة، فإن أمل قد بدت بصورة الفتاة الغيورة الساخرة، لكن الإثنتين قد ظهرتا عاجزتين عن تغيير واقعهما الاجتماعي.

إن (يونس) تشيد عالمها الأدبي عبر الدخول إلى عوالم الشخصيات للكشف عن دواخلها وأحاسيسها الدفينة، مرتكزة في ذلك على مرجعيات تراثية وأسطورية، وتقديمها ضمن عدد من وسائل التعبير الفني. ولعل من أبرز الثيمات التي رسمت معالجاتها الأدبية هي علاقة الرجل بالمرأة التي سعت إلى تناولها ضمن أوضاعها المختلفة، بوصفها تعد تعبيرا عن واقع العلاقة الاجتماعية والعاطفية المهمة، لاسيما العلاقة الزوجية، وقد غلب على هذا التناول تصوير تلك العلاقة في لحظة التصادم التي غالبا ما تنتهي بالافتراق الإرادي أو القسري، من خلال الاستعانة بالرمز تارة والعوالم الفنتازية تارة أخرى (هويدي، 2013م، ص50 ـ 51)، لذلك نجد الكاتبة قد رسخت ومن خلال حالة الحرمان التي عاشتها (أمل) أقصى حالات الاضطراب الانفعالي واليأس والاكتئاب، مما انعكس تأثيره على بناء الشخصيات والأحداث المسرحية.

ومع مرور الأحداث يتضح وعلى لسان شمة أن أمل قد استدرجت أختها لركوب سيارتها

الجديدة تفاؤلا بها، وكي تساعدها على شراء لوازم زفافها، لكنها كانت تنوي قتلها والانتقام منها، لاسيما بعد أن استحوذت عليها فكرة الغيرة المرضية المؤدية إلى فكرة الانتقام، تقول أمل معبرة عن الاعتراف بنواياها الخبيثة: «أجل أنا، أنا من دبرت حادثة موتك، لكنني أخطأت في الحسابات، لم تموتي... لكنني نجحت، نعم نجحت في قتلك، وها أنت الآن عاجزة، انظري إلى ما أنت فيه، مشلولة عليلة، تقاوم الموت لكنك عاجزة أمام وحشيته» (يونس،2005، ص21).

إن الكاتبة تتعمق في النفاذ إلى نفسية أمل وتعري انهيارها الروحي وانسداد أبواب الأمل أمامها، وتصورها بأنها مجردة من كل المشاعر الإنسانية لاسيما بعدما فعلت ما فعلت بأختها، وقد كررت المؤلفة عبارة (فحيح الأفعى) لتظهر أن الغيرة جاءت نتيجة لحالة العنوسة، وهي بمثابة السم القاتل في خطورته، وبدت شخصية أمل شخصية غير سوية ومدمرة، وذات قسوة غير عادية، ولعل هذه الممارسات ترجع إلى جهلها وعدم تسلحها بسلاح المعرفة الذي يحصن المرأة من الانحطاط الأخلاقي، ويذلل عقبة العنوسة بحلول منطقية وعملية تجعل المرأة تنخرط في المجتمع انخراطا إيجابيا بالإنتاج والعطاء، وشخصية أمل شخصية مهزوزة تغلب عليها صفات التشفي والحقد، إن نظرتها للواقع نظرة رقمية مسطحة مسدودة الأفق، وقد بلغ بها الحال إلى درجة من الجنون وفقدان توازنها العقلي، حيث برز تأزمها في ضحكها الهستيري ووحشيتها. العيساوي، 2007م).

لقد رسمت الكاتبة من خلال شخصية أمل صورة داخلية لكل عانس ضعفت أمام فكرة العنوسة، وقد عبرت عن حقيقة وجودها حينما وصفت نفسها بأنها لم تعد أكثر من شقية بائسة، وخادمة حقيرة ترتمي تحت قدمي شمة، وقد قبعت خلف مرآتها الصماء بانتظار فارس أحلامها الغائب حتى كبرت وأصبحت عانسا، دون أن تفكر يوما بالحصول على علم يستر خيبتها، وهكذا نجد أن الكاتبة لا تتردد في رسم صورة تلك العانس على لسان الشخصية نفسها، تقول أمل مخاطبة شمة:

«**أمل**: أنا الآن عانس، تلتهمني ديدان الانتظار ولا أجد في محطتي طائرة تقلني إلى النجاة مما يزرعني في محيط التعاسة، أتعرفين ما معنى كلمة عانس؟ عانس كجذع يابس مزروع في قلب صحراء جرداء، خالية لا يزورها مطر ولا ينبثق منها زرع، أقف مثل صبار شائك، لا تجرؤ الأيدي على لمسه وتخاف العيون النظر إلى ناحيته كي لا تصاب بالعمى، لا يرغب أحد في قطعه... أرتعش من البرد لا أحد يضمني إليه ويدفئني... لن أتمتع بحضن البشت الدافئ، سأبقى متعبة، لا أجد

لرأسي المنهك كتفا يحمله ويمسد فوقه بطيبة وحب تريحه وتسلبه الأوجاع المؤلمة، خائفة لا أعثر على زاوية أستكين فيها وآمن ببعدي عن كوابيس تفزعني في كل يوم تائهة في لجة بحر.." (يونس، ص27).

إن المؤلفة تضع أسئلة ترتبط بحقيقة وجود المرأة في ظل مجتمع مكبل بالقيود التي لا تعرف عنوانا للحرية، وهذا الواقع لا ينفصل تأثيره عن المرأة التي تعيش حالات القسوة والامتهان بكل تفاصيلها، وهي حينما توظف المكان وموجوداته وقطع الأثاث والأزياء، فإنها توظفها بما يتوافق مع التكوين الفكري والنفسي للشخصيتين النسائيتين ، فالغرفة الباردة تعبر هنا عن عدم الدفء الذي تعاني منه كل من أمل وشمة نتيجة لافتقادهما للزوج الذي يؤنس وحدتهما من ناحية، ولعدم وجود علاقات حميمة دافئة بينهما من ناحية أخرى، وإذا كان الكرسي المتحرك الذي لازم شمة قد عبر عن أزمة كبرى في حياتها تمثلت بالعجز، فإن المؤلفة قد عبرت من خلال عباءة المحاماة السوداء عن الكفن الأسود. ومثلما تمارس أمل قسوتها على شمة نجد أن شمة لا تتردد في اهانتها من خلال حوارات قاسية ومؤلمة، وذلك حينما تذكرها باللحظات السعيدة التي تمتعت بها، بينما عاشت هي محرومة منها، وفي موضع آخر تظهرها بصورة امرأة مادية رخيصة حيث تفضح أحلامها وطموحها في محاولة الحصول على رجل غني يغمرها بالجواهر والهدايا الفاخرة، ومن الملاحظ أن (يونس) تقدم المرأة بصورة أنثى مقهورة دوما ومستلبة، وفي معظم حالاتها هي لا تبحث عن الانعتاق ، وأنما تبقى دوما في منطقة الفعل السلبي، وتعود أزمة تلك المرأة إلى تأثيرات المجتمع الخارجية ، فمسرحياتها تسلط الضوء على « ظلم مجتمعي واقع على المرأة سواء كان ذلك مباشرة أو من خلال الترميز، ولذلك سنرى دوما طرفي الصراع: المرأة / الرجل حتى ولو لم يكن الرجل حاضرا بشخصه ولحمه ، ولكن من خلال هذه العلاقة المتوترة بين المرأة وذاتها بسبب الرجل نفسه، وسنجد أن قطبي الصراع هما أيضا رمزان يعيشان داخل عالم مضطرب، وبالتالي سنرى هذا التوتر الناجم عن تأزم الشخصيات «(صبري، 2008م، ص16).

إن مسرحية (آخر ليلة باردة) تقوم على فكرة عبثية الانتظار التي تذهب بالعمر سدى، وبشكل مجاني، وهذا ما كان له دوره في تأجيج الصراع، وفي لمحة ذكية وسريعة، ودون تفاصيل حوارية مجانية أو فضفاضة تنجح الكاتبة في توصيف حالة الرتابة والإخفاق والمعاناة والمأساوية التي تعيشها كل من الأختين، فالبؤس والشقاء الاجتماعي والاقتصادي يحيط بهما من كل جانب ليشكل عامل ضغط عليهما، وحينما يشتد وقع الكلام الذي يصدر من شمة على أمل نجدها تبلغ

حالة من الجنون، إذ تهرول وترتدي عباءة المحاماة وتجلس أمام المرآة لتتزين وتضع على رأسها شعرا مستعارا وتبقى متأهبة في هذيان محموم ، حيث تتخيل نفسها أنها تحقق كل الأشياء التي حرمت منها وتتذكر علاقتها بسالم وكيف سلبته أختها منها عندما كانت تمشي على قدميها، لكن شمة تلوم هي الأخرى أختها التي رفضت الزواج من سالم بسبب فقره، بل وتعالت عليه بكبريائها وسخرت منه، ويدور الحوار بينهما مرة أخرى حول استحالة عودة سالم وتصرح أمل بأنها قد اصطادت سالم من جديد، فينزل هذا الكلام على شمة كالصاعقة، ويثور غضبها، وتتأثر تأثرا بالغا، وحينما تراها أختها على هذه الحالة تشفق عليها، وتحاول مساعدتها، وفي الوقت الذي يحتدم فيه الصراع بين الشقيقتين، فتخرج أمل من ثوبها سكينا كانت تخفيه، وتطلب من أختها أن تقتلها وهي تعرف عجزها، ثم تهجم أمل على شمة بالرداء الأسود كي تلفه حول عنقها لقتلها، لكن شمة تقوم بالدفاع عن نفسها رافضة الموت، وتسقط على الأرض، وهي تصرخ:

«**شمة** : كلا ، ابتعدي عني، أرجوك، اتركيني أحيا، دعيني أعيش، لا أريد أن أموت .

أمل : (تضحك وكأنها مصابة بهستيريا) لن أدعك تتألمين أكثر، سأكون رحيمة بك، الموت أفضل لك، لن يؤلمك زفافي إلى سالم بعد موتك، لن تعذبك سعادتي بعد اليوم .

شمة : كلا ، لا أريد الموت، خذي سالم، خذي كل ما أملك، ولكن اتركيني، دعيني أحيا (شمة تزحف مبتعدة بقوة وأمل تلاحقها بالرداء).

أمل : موتي ! موتي !

شمة : كلا.. كلا.. لن أموت (تصرخ وتنهض واقفة على قدميها بصعوبة وهي تبكي وتصرخ) لا أريد الموت، لا أريد الموت»(يونس، ص38ـ 39)

وأثناء ذلك تفاجئنا شمة بالحركة باتجاه أمل وهي ترتعد من الخوف والغضب، وتمسك الثوب من جهتها ليصبح بين يدي الشقيقتين، وهذه الصدمة التي خططت لها أمل كان هدفها تخليص شمة من أزمتها المتمثلة بعدم قدرتها على الحركة من خلال السير على قدميها، لذلك فبعد وقوفها تحاول شمة الانتقام من أمل باستعمال الرداء لخنقها، لكن أمل تتوسل إليها مدعية أنها كانت تقتلها لتنهض من الموت وتعود إلى الحياة من جديد، لتمثل بذلك لحظة وقوف شمة على رجليها تحولا في سير الأحداث، حيث انتهى الخلاف القائم بين الأختين ليحل مكانه شيء من الحب الذي طالما غاب عنهما.

لقد عالجت باسمة يونس قضية العنوسة في هذا النص من زاوية تحليلية نفسية، فكان النص

من النصوص الجديدة التي تعالج الحالة الوجودية للإنسان في مجتمع سادته القيم المادية، وقد كان النص فيضا من الحوارات حتى أنه يقترب من دائرة العبث واللامعقول، وخاصة في انفلات الشخصية وتأرجحها بين المنطق واللامنطق، وقد عزز الحوار حالة التداعي إلى درجة التأثير على الخط الدرامي، كما أن شعرية الكتابة الدرامية أخفتها الميلودراما التي سقطت في البكائية المبالغ فيها، كذلك فقد سببت قوة الرومانسية في الموقف والحالات إرباكا في النص، وعلى الرغم من جمالية اللغة وأدائها للوظيفة الإيحائية إلا أنها قد أخفقت أحيانا في إحداث الأثر النفسي عبر وقوفها عند الدلالات اللفظية وملامسة الخواطر، وهذا النص من النصوص التي تجعل الشخصية العمود الفقري للبنية الدرامية، لذلك فقد عمقت الكاتبة أبعادها الاجتماعية والعاطفية والنفسية ونفذت إلى أعمق طيات روحها (أنظر. العيساوي، 2007م)، ولم ينفصل ذلك عن المرجعيات التراثية للكاتبة باسمة يونس المسرحية التي استلهمت في نصوصها العادات الاجتماعية، واللغة الشعبية الإماراتية، ووظفت الحكايات الشعبية الدارجة والحكايات الخرافية والأحلام والأساطير، واهتمت بتصوير الأمكنة وبناء الشخصيات واختيار أسمائها ضمن مرجعياتها التراثية، وتوظيف الأمثال الشعبية، وخلط عناصر الفرجة البصرية بالطابع الشعبي، بحيث يصبح في متناول عقل ووجدان الناس كي يفهموه ويتفاعلوا معه من خلال استيعابهم للمنظومة الفكرية والجمالية، وشكلت الرقصات والأغاني والأهازيج الشعبية المرتبطة بعوالم البحر والعمل وطقوس الزواج مرتكزا أساسيا في نصوصها، وقد ارتبطت بالعقل الجمعي للأفراد معبرة عن عاداتهم وتقاليدهم وأخلاقياتهم ومكنونات وجدانهم الشعبي ومثلهم العليا من رجولة وكرم وأخلاق حميدة وصبر على المحن.

ثانيا: تجربة الكاتبة المسرحية فاطمة المزروعي:

تحتل الكاتبة فاطمة سلطان المزروعي [2] مكانة بارزة بين أولئك النساء اللواتي أفرغن ما وهبهن الله من قدرات رفيعة في عالم الكتابة والإبداع في قوالب حوت موضوعات اجتماعية وفكرية وسياسية مختلفة، فقلما نجد كاتبة خليجية سخرت طاقاتها الإبداعية في الحديث عن ثقافة مستلبة، وواقع نسائي مشوه، من هنا جاء انتصارها لقضايا المرأة وحقوقها المستلبة عن طريق كتاباتها الإبداعية والمعالجات الهادفة التي تقوم على شعور بالغ الرهافة والإحساس بمكامن الجمال والمعرفة، وتؤكد المزروعي في هذا السياق أنها تأثرت وضمن تجربتها الأدبية بعدد من الأدباء والمفكرين منهم: ماركيز وبورخيس ونجيب محفوظ وتشيخوف وباولو كويلو وإيزابيل الليندي وعبد الرحمن منيف وغيرهم.

إن مسيرتها الابداعية تتنوع على مستوى الأجناس الأدبية أولاً، وعلى مستوى المضمون الإبداعي ثانياً، لكن مكمن الأهمية ليس في التنوع وحده الذي يعثر عليه المرء لدى مبدعين كثر، بل في كتابتها لهذه الأجناس بتمكن يفصح عن ذاته، ففي كل أعمالها في هذه الحقول الإبداعية تعرف الكاتبة الفارق التقني بين السرد والشعر والبناء المسرحي أو العمارة الروائية، وإن كانت الأخيرة تحتاج منها إلى جهد أكبر ومعرفة أعمق بطبيعة البناء الروائي الذي يحتاج إلى ما هو أكثر من التمكن السردي، وتتوافر في عالم المزروعي الإبداعي ثيمات عديدة تؤسسها فكرة العزلة التي يتفرع عنها الوحدة والصمت والحلم والموت، وهي العوالم التي تزدهر في حياة النساء في عزلتهنَّ المهيبة، وتنمو بذورها تحت رعاية ألم ممض وعذاب مقيم لا تعرف ناره إلا المرأة التي شاء لها القدر أن تكون مبدعة في عالم يرفضها من الأصل لأنها أنثى، فكيف إذا قررت أن تمارس حرية ما كما فعلت بطلاتها، أو حتى ولو على الورق كما فعلت الكاتبة ذاتها (أحمد، 2011م).

لقد استندت المزروعي على الواقع في كتابة نصوصها المسرحية، وركزت في كتاباتها على تناول القضايا الاجتماعية المعبرة عن صلات الفرد بمجتمعه، وبدت شخصياتها عبارة عن كائنات بشرية مألوفة يتلقفها شَرك الأمور اليومية، بكل ما تشتمل عليه من شؤون مبتذلة ومأساوية، وقد عولج هذا الوضع علاجاً جدياً عبر تصوير البطل فوق الأرض التي يعيش عليها من خلال علاقاته واحتكاكه اليومي بالآخرين، مما فرض تنوعا في الموضوعات التي تناولتها، وقد توصلت من خلال رؤاها الفكرية إلى أن للظروف الاجتماعية تأثيراً على مصائر الشخصيات، فالإنسان هنا هو نتاج عصره وهو لم يعد ألعوبة للقوى الغيبية التي تصنع به ما تشاء، تقول عن موضوعات أدبها : «لا شيء يكتب إلا من الواقع، حتى وإن تخيلنا، أنا مؤمنة أن الكاتب ابن بيئته يكتب ما يراه وما يسمعه وما يشاهده أو ما يحلم به وما يفكر أن يكون في المستقبل، بمعنى أن العتمة والخوف والموت وفقدان الأحبة والمرض وغيرها كلها أشياء طبيعية تحدث في حياتنا اليومية، ولكن على الكاتب أن يعرف كيف يوظفها لخدمة مشروعه ومنجزه، لكن لدي نقطة في هذا السياق أرغب بتوضيحها، تتعلق بالكتابة نفسها برسالة المؤلف، في الحقيقة لا ألتقط مثل هذه القصص لتخدمني وتخدم مشروعي إطلاقا صحيح هي تساعدني وتدفعني، لكنني دوما أشعر أن رسالتي أكبر من أن أتغذى منها أريد التنوير والتحذير منها أريد تنمية ثقافة الناس وأن يروا مثل هذه القصص كواقع أليم، لا أكثر» (المزروعي، 2014م).

ونظرا لتنوع الأجناس الأدبية التي قدمت من خلالها المزروعي تجربتها الأدبية، فقد تحولت

من منعطف أدبي إلى منعطف إبداعي أكثر وعيا ونضجا، وكانت في كل مرة تقدم سيلا من المشاعر الثرية، حيث تترجم من خلالها ما يحدث على ساحتها ببصيرة واعية، وترى المزروعي أن مهمة الأدب بالنسبة لها هي ليست مهمة تاريخية في الأساس، وإنما هي " عمل إبداعي بامتياز وتتطلب الاعتماد على المخيلة في أحيان كثيرة، لكن ومن باب اعتمادها على الملاحظة اليومية للوقائع والمجريات قد تسهم في أن تعكس سياق حياتي وأنماط وسلوكيات مرتبطة بوقائع محددة وبالتالي تسهم في تأريخ بعض التفاصيل من خلال التطرق إلى الانطباعات والأفكار المتشكلة من حولها، وربما تعطي الرواية صورة أكثر شمولية وأوسع من القصة نتيجة إحاطتها بجملة من المفاهيم والقيم المجتمعية والإنسانية، وبالتالي فهي تتعامل مع هذه الأشياء ككل بمحاولة لتقديم رؤية لواقع محدد أو معين... إن المشكلة الأبرز تبدو بشكل أوضح في غياب حالة التفرد بدءا من الأسرة وانتهاء بالحياة المجتمعية ككل، وأن هناك عدة مشاكل أولها يبدأ من عدم تنمية الفرد بشكل سليم داخل الأسرة والتضييق المجتمعي نتيجة رواسب ثقافية واجتماعية، ومن ثم كثرة القيود التي يواجهها في مختلف مراحله العمرية وهي مشاكل تتعلق بجوانب سياسية واقتصادية ومجتمعية، إضافة إلى ميل الإنسان في هذه الحالة إلى الاستسهال والتقليد بدلا من الإبداع والابتكار "(أنظر. المزروعي، 2011م).

وحينما تقدم المزروعي من خلال كتاباتها القضايا المرتبطة بالمرأة، فإنها تعتمد وعيا متعدد الأبعاد والمظاهر، وهي لا تتردد في المطالبة بانتزاع حقوق المرأة المستلبة، وتخليصها من الظلم الاجتماعي والسياسي والاقتصادي المفروض عليها ضمن منعطفات حياتها، وحالات الاقصاء المتعمد عن السلطة والمشاركة في اتخاذ القرار، وهكذا جاءت مطالبتها بضرورة التخلص من الاحتكام إلى منطق ذكوريّ في المجالات الاجتماعية والسلوكية مما يعيق تحرير المرأة ويحول بينها وبين تحقيق الندّية والتكافؤ مع الرجل، وكثيرا ما تطرقت إلى قضايا مرتبطة بالعادات والتقاليد وفكرة الزواج والعنوسة، وحول ذلك تقول: « المواضيع المجتمعية متناثرة وكثيرة، وما على الكاتب والمؤلف إلا أن يصغي بقلبه قبل عقله، لتلك المشكلات الأكثر دوياً وألماً، إن العادات والتقاليد في بعض المجتمعات العربية يتم تطبيقها بقسوة وصرامة متناهية فلا تقدر تطور الزمن ولا تغير الأفكار والاهتمامات، فيحدث نتيجة لهذا التطبيق القاسي صدام ينتج عنه ضحايا، معظم هؤلاء الضحايا هم من النساء والفتيات في مقتبل العمر، ببساطة متناهية المشكلات موجودة وتعاني منها كل المجتمعات ولا يمكن تجاهلها، تبقى قضايا الزواج والطلاق والعنوسة وحرمان الأم من

الأبناء والبنات وحرمان المرأة من حقوقها في التملك والمال والحركة والتنقل ماثلة وإن اختلفت من مجتمع إلى آخر " (المزروعي، 2014م)، وضمن هذا المستوى، نجد أن الكتابة الأدبية عند المزروعي قد أدت منذ البداية دوراً في تخصيص قضية المرأة، وإبراز سماتها المميزة، وكان لتنامي قضية المرأة وما أحرزته من مكاسب دوره في تعزيز لغة التعبير الفني بالنسبة لها، وهكذا بدت في نصوصها وهي تعرض مكابدات الأنثى منذ بداية التاريخ وحتى الواقع المعاصر، معلنة وبلا تردد تمردها على السائد الفحولي الذي لم تخرج نظرته للمرأة عن كونها صورة جسد جاهز للإغواء.

وتخضع الكتابة المسرحية عند المزروعي لمنطق الدراما الاجتماعية الواقعية، فهي ضمن هذا المفهوم قد اهتمت بمعالجة الموضوعات الاجتماعية لتقدم للقارئ نصوصا يمكن لها أن تساعده على إعادة النظر في نظم المجتمع وأوضاعه، فجاءت شخصياتها المسرحية لا تختلف في ظاهرها عن شخصيات الحياة العادية، وهي في ذلك إنما أرادت أن تعبر عن آلام المرأة وما تتعرض له من قهر اجتماعي، وإذا كانت الكتابة الأدبية بالنسبة لها هي وسيلة للتعبير عن موقف فكري واجتماعي طالما أرقها وأثار القلق في دواخلها، فإنها من خلال نصوصها قد أرادت أن تظهر آلامها وهمومها، وهي في ذلك تبني عوالمها الإبداعية من خلال مشاهداتها وقراءاتها وما تمتلكه من معرفة استلهمتها من حكايات جدتها التي تبدو حاضرة في أكثر من مكان من أدبها، ومن الملاحظ أنها قد جعلت من أحداث مسرحياتها أكثر ترابطا ومنطقية، ولم تتوقف عند تسجيل مظاهر السلوك الإنساني وإنما تنفذ من خلالها للكشف عن الجوهر العام للشخصيات.

وتحاول الكاتبة مناقشة ما يرهقها على المستوى الفكري والإنساني والاجتماعي، وتؤثر على الكثير من الأمراض الاجتماعية، وتناقضات المجتمع التي تتفاعل في رحم الشارع والحارة وكل ما يؤرق الكاتبة... تتقمص أبطالها وتحكي عنهم، في جرأة استثنائية لم تكتب بها سوى قلة من الكاتبات العربيات، وكأن الكتابة هي طريقتها الوحيدة للتحقق الفعلي في الحياة، وتبدو العلاقة بين الكاتبة والصمت في تجليات وآفاق شتى، وفي مستويات متعددة وربما متناقضة أحياناً، فالصمت يكون تارة حليفها تلوذ به فيحميها ويحضر عندما تحتاجه ويكون تارة عدوها ويخذلها عندما يحضر في غير ما حاجة إليه، لكنه أنيسها الوفي رغم كل شيء... رفيقها وكاتم أسرارها والشاهد الحي على ما يجري في حياتها وحياة الآخرين، بل إنه كتابها المفتوح على تلك الحياة التي انحفرت فيها والتي شاركها ويشاركها فيها المصير والمآل، وهو أخيراً، الناطق الوحيد القادر على ترجمة وحدتها الفاخرة. (أنظر. احمد، 2011م).

ـ أنموذج تطبيقي : مسرحية (حصة).

في مسرحية (حصة) عام 2009م تناولت الكاتبة المزروعي صورة من صور الدجل والشعوذة التي سيطرت على المجتمع الخليجي من خلال اختيارها لشخصية الفتاة الشابة (حصة) التي يتم معالجتها بالشعوذة، وتكون نهايتها نهاية مأساوية، وقد جاءت أحداث المسرحية على امتداد ثلاثة فصول، وفي كل فصل ثلاثة مشاهد، حيث قدمت الكاتبة الأحداث من خلال عدد من الشخصيات الرئيسة والثانوية، ضمن إطار اجتماعي لمجتمع يخضع لثقافة تقليدية متخلفة، ثقافة تقوم على الجهل والخوف والإيمان بالخرافات، ورفض العلاقات الإنسانية.

منذ المشهد الأول تحيلنا الأحداث إلى ظلمة شديدة تخيم على المسرح، وأثناء ذلك يفوح البخور من المسرح على وقع أصوات وهمهمات غير واضحة، تصاحبها أصوات قرع طبول، وحينما تضاء الأنوار تدريجيا تظهر حصة وهي ممددة على الأرض وسط أربعة من الرجال أحدهم كبير وملتح، وامرأتين، وكلهم يدورون ويهزون أجسادهم ورؤوسهم، وبينما تنظر إليهم حصة وهي مرعوبة منهم، نرى امرأتين في زاوية المسرح، إحداهما تبكي وهي أم حصة والأخرى صديقتها (نويرة) التي تحاول أن تهدئها:

«**أم حصة:** (بقهر) صبرت، عشر سنوات يا نويرة، كانت هذه البنت نفس الوردة في حديقة بيتنا، نرعاها أنا ووالدها، ونهتم بها، كنت أحلم بها عروسا تزف لبيت زوجها، وآخذ أطفالها لحضني وأضمهم لصدري.

نويرة: (بصبر يكاد ينفد) لم ينته الوقت يا أختي، لا يزال هناك وقت، والبنت صغيرة، سوف تشفى وتتزوج، وتأخذين أطفالها بين حضنك بإذن الله. (...). انتظري يا أم حصة انتظري ، أنت تخربين جلسات علاج ابنتك، هؤلاء يعرفون طريقة عملهم في معالجتها...

أم حصة: أنظري إلى ابنتي، إنها تموت، ولم يفعل لها هؤلاء السحرة أي شيء..

(يتوقف قرع الطبول، ويتوقف الجميع عن حركاتهم، ويصرخ الرجل الملتحي في أم حصة غاضبا):

الرجل الملتحي: أيتها المرأة هل تشككين بقدرة الجان على شفاء ابنتك؟ إنك تغضبين الأسياد»(المزروعي، 2010م، ص8. 9).

وهذا النهج الذي تنهجه الأم في محاولتها لعلاج ابنتها لا يرضي ابنها سالم الذي يشكو من عناد البحر له، وحينما تتحدث له الأم عن الحالة المأساوية التي وصلت إليها أخته يؤكد أن السبب يكمن في غياب العلاج الطبي العلمي لاسيما بعد أن رمت عليها جارتهم خالدة حجرا كبيرا أصابها برأسها فوصلت إلى الجنون والإعاقة، مما جعلها تنتهي إلى الشارع في دوامة مجتمع لا يرحم حيث غدت عرضة لكل أنواع الشر.

وضمن مسار آخر للأحداث تقدم لنا المزروعي ومن خلال شخصية سالم الذي يمثل الخير هنا، سياقا آخر يتمثل بعلاقة سالم مع ابنة الداية (جميلة) التي يرغب في الزواج منها، لكن والدته ترفض ذلك، وكونه يزورها في بيتها تصبح هي ووالدتها الداية متهمتين أخلاقياً، لذلك لا تتردد الداية في محاولتها اخبار سالم بعدم القدوم إلى بيتها، لا سيما وأنها تخشى من شيخ الزار والعجوز الشمطاء نويرة ومن يقف إلى جانبهما أن يثيروا أهل االقرية ضدهما كما حدث ذلك لزوج الداية الذي واجه العداء نفسه من قبل شيخ الزار حينما قدم للقرية قبل عشرين عاما، وصار يعالج الناس بالأعشاب ليكشف بذلك زيف شيخ الزار، وهذا الموقف العدائي من الداية وابنتها تقفه أم سالم أيضا حتى أنها رفضت أن تقوم الداية بعلاج ابنتها:

« **جميلة:** أمي يجب أن تساعدي حصة البنت المسكينة، إنها تضيع بسبب جهل أمها...

الأم : أمها لا تسمع الكلام، لقد حاولت معها كثيرا، ولكنها ترفض الحديث معي، أو حتى مقابلتي.

جميلة: (تمسك يد أمها) يا أمي إن شيخ الزار يضحك عليها، ويسرق أموالها القليلة، إنه دجال وقد شوه سمعتك في القرية، ولا يريد منا البقاء.

الأم : أهالي القرية باتوا يكرهوننا ولا يريدون منا البقاء، إن وجودنا هنا هو خطر علينا (المزروعي، ص16. 17).

وحينما تفكر الأم بالرحيل عن القرية تصر جميلة على البقاء، على رغم من أن شيخ الزار وأعوانه قد حرقوا دكانهما الذي كان يشكل بالنسبة لهما مصدر رزقهما، فالأم تعيش حالة من الخوف والتوجس من نوايا المجتمع الذي تعيش به هي وابنتها، لاسيما في ظل تردد سالم عليهما، الذي ترى فيه الأم مصدرا من المصادر التي قد تجلب لها القلق هي وابنتها، لذلك وفي ضوء المواقف التي تتخذها الشخصيات يصبح الصراع مع تسلسل الأحداث بين أم حصة ونويرة والقرية من جهة، وسالم والداية وابنتها من جهة أخرى، في حين يلف الضياع (حصة) من كل

الجوانب، حتى نراها وهي تتردد على دكاكين الباعة بينما هم يطلقون عليها الشتائم، ويلومون أمها على إهمالها، ولا يترددون في توجيه النقد لسالم الذي باتوا يرون فيه أنه يشكل صورة من صور الانحلال الاجتماعي:

«**البائع الثاني:** إنها فتاة مسكينة، لا أعرف لم والدتها تتركها هكذا في الطريق؟ ألا تخشى عليها أن يغتصبها أحد!.

البائع الأول: وأخوها أين هو؟ ألا ترى أنه لا يعرف سوى التسكع في بيوت النساء، كل يوم في بيت الداية نعيمة، يسهر معهم حتى الفجر، ولا يعرف ما يحدث هناك في منزلهم؟

البائع الثاني: لا أحد يعلم بالغيب يارجل، لا تتحدث عن الناس في غيبتهم بهذه الطريقة. (يدخل بائع ثالث بينهما يكمل الحديث).

بائع ثالث: لقد رأيته ليلة البارحة وهو يدخل بيت الداية، إنهم يمارسون الفحش على مرأى من الجميع، ونحن نكتفي بالصمت» (المزروعي، ص17).

وأمام استهداف أم حصة للداية وابنتها، تتراجع جميلة عن البقاء في القرية معلنة رغبتها بالرحيل وهي توجه النظر نحو البحر، لكن سالم يحاول إقناعها بالبقاء حيث سيكون سندا لها، بينما ترى أنه لا يمتلك القدرة على حمايتها، فهو لم يستطع حماية أخته على حد تعبيرها، ومما يؤكد صدق كلامها هو سقوط حصة في مصيبة كبيرة تمثلت بحملها غير المشروع:

«**أم حصة :** (تصيح) أي مصيبة؟ وأي فضيحة؟ البنت حامل، هل تفهمينني؟

نويرة : لا بأس يا أختي، شيخ الزار بإمكانه مساعدتك، وإنقاذ ابنتك، لا بد وأنها حملت من الجني الذي يعشقها ويريد الزواج بها...

أم حصة : (بصوت عال) الجني، نعم إنه الجني، لا بد لشيخ الزار أن يعاقبه أو يزوجه ابنتي» (المزروعي، ص42).

وحينما يحضر سالم ويسترق السمع لحديث الأم ونويرة، نجده لا يتردد في أن يحمل نويرة مسؤولية ما حدث لأخته، مما يجعل نويرة تصفه بقلة الأدب وتصر على الذهاب بحصة إلى شيخ الزار، وتظل الأم على موقفها الرافض لطلب ابنها سالم المتمثل بالبحث عن حل طبي، وحينما يقرر سالم الهرب مع الداية وابنتها من هذه القرية التي تحفل بالظلم، يتدخل أهل القرية لإيقافهم وتنفيذ الحكم بهم لاتهامهم بإشاعة الفاحشة والرذيلة، حيث يقومون بإحراق سالم

وجميلة، بينما حملت الداية متاعها وهربت إلى قرية زوجها في الوقت الذي هربت فيه حصة إلى الجبال، وبقيت أم حصة هذه المرة رهينة لحفل الزار لعلها تتخلص من الجنون الذي حل بها بعد المصائب التي أصابتها بسبب جهلها.

إن أحداث هذه المسرحية تتوزع بين الخير المتمثل في شخصيتي سالم والفتاة التي يحبها ووالدتها الداية، وبين الشر والجهل المتمثل في شخصيات كل من أم حصة ونويرة وشيخ الزار وأقرانه من المشعوذين، من هنا فإن الكاتبة المزروعي تقدم معالجة جديدة لعلاقة الفرد بالمجتمع، والتأثير الذي من شأنه أن تحدثه القوة العقلية التقليدية المتخلفة المتحكمة بهذا المجتمع، وهي تقدم معالجتها لهذه القضية من خلال استخدامها لحوارات بسيطة، مكتوبة بلغة عربية فصيحة ذات بعد واحد، ولكنها قادرة على توصيل فكرتها وأسئلتها حول غياب حرية الفرد، وهيمنة الأفكار والعادات البالية، والشخصيات هنا هي « شخصيات هشة من الداخل، ضعيفة لا تملك لنفسها حيلة تلجأ لتصديق المعتقدات الشخصية والخرافات من أجل أن تعيش أو تشفى أو تتغلب على مشاكلها الحياتية، وتكون جاهلة كذلك، فالجهل من أهم الأسباب التي تدفعها لتصديق هذه الأمور، ولذلك وجدنا حصة فتاة مريضة جاهلة لا تملك لنفسها حيلة، تتبع أمها في كل شيء وعندما تحاول أن تمارس حياتها العادية فهي تتصرف كطفلة في جسد فتاة كبيرة، مما يضحك عليها الآخرين، ويسبب لها السخرية، ويدفع ذلك المشعوذ لانتهاك عرضها، فهي لا تستطيع إفشاء الأسرار، والإخبار عمن فعل بها ذلك»(الطنيجي، 2014م، ص189ـ 190).

وهذه الأحداث لا تنفصل عن سياقات القهر التي فرضت على الداية وابنتها من قبل أم حصة في مجتمع تحكمه علاقات التمييز الواضحة بين أبناء الجنس البشري، وما يلعبه الواقع الاجتماعي ومنظومته القيمية والثقافية على هذا المستوى، من هنا جاءت شخصية الأم المتمثلة بـ (الداية وأم حصة) من الشخصيات التي اتسمت بطابعها التقليدي، وغاب عن شخصية أم حصة الاحساس بواقع الظلم الذي تعيشه المرأة، بل غدت رمزا لهذا الظلم الذي تمارسه على مستويات متعددة، لاسيما حينما ألغت خيارات الابن في اختيار شريكة حياته وبقيت أسيرة للخرافات والجهل التي ظل يغذيها بها شيخ الزار والعجوز نويرة، حتى ساهمت بمواقفها في تعزيز العوامل الذاتية والاجتماعية التي أدت إلى تعميق حالة التأزم عند ابنتها حصة، ومن الملاحظ أن المزروعي قد شخصت جزءا من الأمراض الاجتماعية التي تتضخم لدى الإنسان، والتي يتبلور فيها الوهم والخوف والارتباك ، بل والميل نحو العزلة والانطواء نتيجة لما يسيطر على الشخصيات من جهل وتخلف.

- نتائج الدراسة :

1. تنوعت الموضوعات الاجتماعية التي تناولها الأدب المسرحي النسائي في الإمارات، حيث توزعت تلك الموضوعات بين: قضايا العنوسة والزواج بالإكراه والطلاق وتعدد الزوجات وغلاء المهور والحرية والاحتجاج على الواقع، وانتشار الجهل والخرافة، وهذه القضايا لها حضور قوي في متن نصوص مسرحية نسائية متعددة، كما في مسرحيتي : (حصة) لفاطمة سلطان المزروعي، و (آخر ليلة باردة) لباسمة يونس.
2. انطلقت الكاتبة المسرحية الإماراتية في كتاباتها المسرحية من دوافع قومية ووطنية وإنسانية، لتؤسس بذلك ثقافة تنموية تتعلق بترسيخ قيم التضحية والفداء، وتأكيد الهوية الوطنية عبر العودة إلى تاريخ الأجداد، وشكلت تجارب الكتابة المسرحية عند كل من (يونس، والمزروعي) بتنويعاتها، ومفاتيحها، وحمولاتها، فرصة للتعبير عن كثير من القضايا الاجتماعية والسياسية.
3. قدمت الكاتبة المسرحية الإماراتية المرأة بصورة أنثى تعيش القهر والاستلاب كما في مسرحيتي: آخر ليلة باردة ليونس، وحصة للمزروعي. ومن الملاحظ أن الشخصيات النسائية في النصوص المسرحية النسائية الإماراتية تحمل وجعا خاصا، حيث تندفع عبر الأحداث نحو التشظي بإظهار القرائن القهرية المتعددة السائدة في الواقع.
4. زخرت الساحة المسرحية في الإمارات بمجموعة من الأسماء المسرحية النسائية ، وقد تجاوزت المرأة الإماراتية في عملها المسرحي إلى الأطر المسرحية كافة، مما عزز قدرتها المسرحية على مواصلة ترسيخ مسيرتها المسرحية بما يتوافق مع خصوصياتها المحلية، ويحقق ضبطا لإيقاع التواصل مع الذات ومع العالم.
5. جاء فضاء الكتابة المسرحية النسائية بقضاياه المثارة وتنويعاته ومساحته الإبداعية عند كل من (المزروعي، ويونس)، ليرتهن إلى لغة عميقة تعبر – ومن خلال بلاغتها- عن كينونة الذات، والسعي إلى البوح عند المرأة الكاتبة التي عاشت أزمتها نتيجة لما لحق بها من تهميش وموت قصدي وتجاوز على الخصوصية، فجاءت تجاربهن لتشكل منطلقا لإعادة إنتاج صوتها بإمكانية تعبيرية تميزها عن غيرها عبر التمركز حول النزعة الأنثوية، وتقديم هموم وانشغالات نفسية ووجودية واجتماعية وثقافية وإيديولوجية.

ـ قائمة المصادر والمراجع:

1. باسمة يونس، آخر ليلة باردة، الشارقة: دائرة الثقافة والإعلام ، 2005م.
2. باسمة يونس، باسمة يونس: المرأة قادرة على البوح بأكثر من حكاية وشعور، مقابلة شخصية أجراها معها بسام الطعان، أربيل: مجلة الحوار، يوم السبت 11 أكتوبر 2014م.
3. باسمة يونس، في حوار مع باسمة يونس: الاقتراب حد الشغف ـ تمردي لا يتجاوز حدود الدين والمنطق والعقل، حوار أجرته معها دارين قصير، أبو ظبي: مركز سلطان بن زايد للثقافة والإعلام، مجلة الإمارات الثقافية، العدد15، يوليو ـ تموز2013م.
4. باسمة يونس، نصوصها المسرحية تجانس بين الشكل والمضمون وقصصها فضاءات مفتوحة ـ باسمة يونس اللعب على حدود السرد واللغة، مقابلة شخصية أجراها معها ماجد نور الدين، الإمارات: جريدة الاتحاد، يوم الخميس الموافق 9 سبتمبر 2010م.
5. باسمة يونس، وآخرون، المرأة في المسرح الإماراتي، في: المرأة في المسرح الخليجي، البحرين: اللجنة الدائمة للفرق المسرحية الأهلية في دول مجلس التعاون الخليجي، ط1، 2007م.
6. حبيب غلوم العطار، تأثير المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية على المسرح الخليجي، أبو ظبي: المجمع الثقافي، 2001م.
7. دون مؤلف، انجازات حقوق الإنسان والتنمية البشرية: المرأة في دولة الإمارات العربية المتحدة، 2004/2005م.
8. ريم العيساوي، ظاهرة العنوسة في المسرح الاماراتي، الشارقة: جمعية المسرحيين، بحث مقدم إلى الملتقى المسرحي، 2007م.
9. شهيرة أحمد، الكتابة في الزاوية الحادة ـ فاطمة المزروعي تحفر في القاع الروحي والمجتمعي بمصباح وعي نقدي، الامارات: جريدة الاتحاد، دراسة منشورة يوم الخميس بتاريخ 7 يوليو 2011م.
10. صالح هويدي، باسمة يونس من التجريد إلى التوظيف الرمزي، أبو ظبي: مركز سلطان بن زايد للثقافة والإعلام، مجلة الإمارات الثقافية، العدد15، يوليو ـ تموز2013م.
11. عبد الإله عبد القادر، المسرح في الإمارات ـ المرجعيات وتجليات الواقع، الشارقة: دائرة الثقافة والإعلام، 2004م.
12. عبد الرحمن ابن زيدان، الكتابة المسرحية في الإمارات ـ الواقع في مرآة الذات، الشارقة : الهيئة العربية للمسرح،2013م.

13. عبد الستار ناجي، المرأة في المسرح العربي- الصورة والمعوقات، في: المرأة في المسرح- التجربة العربية من الواقع إلى المستقبل، الشارقة: الهيئة العربية للمسرح،2012م.
14. عبد الفتاح صبري، المرأة في المسرح الإماراتي ، الشارقة: دائرة الثقافة والاعلام، 2008م.
15. عبد الفتاح صبري، المسرح الإماراتي- قضايا ورؤى، الشارقة : دائرة الثقافة والإعلام، 2015م.
16. فاطمة المزروعي، الاماراتية فاطمة المزروعي: الرواية العظيمة تفضح المستور الاجتماعي وترسم بؤس الإنسان، مقابلة شخصية أجرتها معها سجا العبدلي، الكويت: جريدة السياسة، بتاريخ 2014/12/1م.
17. فاطمة المزروعي، حوار مع القاصة والروائية الإماراتية فاطمة المزروعي أجراه عبد الواحد محمد ممثل صحيفة مقال الكويتية الإلكترونية في جمهورية مصر العربية، منشور بتاريخ 2011/10/20م.
18. فاطمة المزروعي، مسرحية حصة، الشارقة: دائرة الثقافة والاعلام،2010م.
19. موزة غباش، القيادة النسائية في المؤسسات الثقافية في الإمارات بين المعارضة والتأييد - مقاربة سوسيولوجية ، الشارقة: أندية الفتيات بالشارقة، وقائع الملتقى الثقافي الذي نظمته رابطة أديبات الإمارات تحت عنوان (ثقافة المرأة في الخليج)، ط1 ، 1998م.
20. ميثاء حمدان راشد الطنيجي، المسرح الاماراتي الحديث، الشارقة: دائرة الثقافة والإعلام، 2014م.
21. created with pdf Factory trial version,www.pdf factory.com

الهوامش:

1. باسمة يونس: كاتبة مسرحية وقصصية وروائية إماراتية، حصلت على شهادة البكالوريوس في التربية وآداب اللغة الانجليزية من جامعة الإمارات العربية المتحدة عام 1986م، من مسرحياتها: البديل، بنات النوخذة، بحاران، آخر ليلة باردة، دمى، صاحب المطعم، الأم، أمل والدمى، مساء للموت، أنا مبدع إذن أنا موجود، أرض العجائب. كما صدرت لها مجموعات قصصية عديدة أهمها: عذاب 1987م، اغتيال أنثى 1988م، طريق إلى الحياة 1989م، هجير 1992م، رجولة غير معلنة 2000م، ماذا لو مات ظلي، وغيرها.. حصلت على عدد من الجوائز التقديرية منها: جائزة المركز الأول في مسابقة التأليف المسرحي في الوطن العربي عام 1999م عن مسرحيتها (البديل)، وجائزة المركز الأول في مسابقة مهرجان المسرح المدرسي الأول في دبي عن نص مسرحية (أمل والدمى)، وجائزة الدكتورة سعاد الصباح للإبداع الفكري والأدبي بين الشباب العربي (هيئة الكتاب المصرية- مركز ابن خلدون بالقاهرة) عن مجموعتها القصصية (هجير) عام 1992م، وغيرها.

2. فاطمة سلطان المزروعي: مواليد أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة، قاصة وشاعرة وكاتبة مسرح، عضو اتحاد أدباء وكتاب الإمارات، خريجة جامعة الإمارات العربية المتحدة ، تخصص بكالوريس تاريخ وآثار، تكتب في العديد من المجلات والجرائد المحلية والعربية، وفي عدد من المواقع الإلكترونية، لديها إصدار بعنوان "ليلة العيد" عن دائرة الثقافة والإعلام في الشارقة عام 2003م، وقد فازت بجائزة أندية الفتيات بالشارقة عام 2001م عن المجموعة نفسها، كذلك فازت بجائزة المرأة الإماراتية في الآداب والفنون عام 2004م بالمركز الثاني في القصة القصيرة عن مجموعتها "قرية قديمة في جبل"، وكذلك في عام 2007م عن مجموعتها الشعرية " ليتني كنت وردة ". ومن مسرحياتها: الطين والزجاج وقد فازت بالمركز الأول في جائزة التأليف المسرحي بجمعية المسرحيين عام 2008، ومسرحية حصة التي فازت بالمركز الثاني في جائزة التأليف المسرحي في دائرة الثقافة والإعلام بالشارقة عام 2009م، وقد نشرت عام 2010م، ومسرحية صالون تجميل التي فازت بالجائزة التشجيعية عن التأليف المسرحي في دائرة الثقافة والإعلام بالشارقة عام 2010م، ولها أيضا في مجال القصة القصيرة مجموعة قصصية بعنوان "وجه أرملة فاتنة" التي صدرت عن هيئة أبوظبي للثقافة والتراث عام 2008م.

Women Theatrical Writing in the United Arab Emirates

Dr. YAHYA SALIM. S. ISSA •
Dr. FIRAS. KHALED .H.ALRAMOUNI ••
Dr. «MOHAMMAD KHIAR» YOUSEF AL-REFAI •••

Abstract

This research investigated women playwriting in the United Arab Emirates. The authors observed the intellectual contents and backgrounds of women playwriting literature in the United Arab Emirates through studying the contributions of Basima Younis, and Fatima. S. Al-Mazroui. The authors applied descriptive analytical approach, and set the time range between the years 2000 and 2010. The study concluded number of results, towards the variety of social subjects within the context of the feminist literature. Those subjects ranged from the issues of spinsterhood, forced marriage, divorce, polygamy, expensive dowries, freedom and social protest, the spread of ignorance and superstition. This study can be beneficial for individuals as well as institutions involved in theatrical research, directorship, authorship and criticism.

Keywords: Emirati Theater, Women Theatrical Literature, Theatrical Culture, Intellectual Content.

• Associate Professor at the college of Arts and Design, University of Jordan.
•• Assistant Professor, Faculty of Architecture & Design, Al-Ahliyya Amman University.
••• Associate Professor at the college of Fine Arts, Yarmouk University.